

بجته التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤

تاريخ الثورة الفرنسية

في أوروبا

منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى

تأليف

الحسين حسنين

و

محمد قسبي

دكتور في الآداب

من جامعة مونتيليه

حائز لدرجة العالمية

من جامعة لندن

(يجب أن تكون كل نسخة مخومة بختم اللجنة)

[الطبعة السادسة]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م

الثنى ٢٥٠ مليا

بجته التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤

ناتج التنازل

في أوروبا

منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى

تأليف

حسين

دكتور في الآداب
من جامعة مونبلييه

محمد قسطنطين

حائز لدرجة العالمية
من جامعة لندن

(يجب أن تكون كل نسخة مختومة بجته اللجنة)

[الطبعة السادسة]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م

الثنى ٢٥٠ مليا

(حقوق الطبع والنشر محفوظة للجنة التأليف والترجمة والنشر)



Le Roy a signé
à Paris, le 20
septembre 1791.

D E C R E T
DE L'ASSEMBLÉE NATIONALE
Du trois Septembre 1791.

La Constitution
française.
Déclaration des
droits de l'Homme et du Citoyen.

Il est dit
dans la
Déclaration
des Droits
de l'Homme
et du Citoyen

Les Représentants du Peuple Français,
constitués en Assemblée Nationale, considérant
qu'il ignorerait l'ordre des lois de la Nation
et l'homme son droit de liberté et de propriété
et de la Constitution de l'État, que c'est
à l'Assemblée Nationale qu'il appartient
de déclarer, sous une Déclaration solennelle, les droits
naturels, inaliénables et sacrés de l'homme, afin
que cette Déclaration, en servant de base à la
constitution de la Nation, elle inspire à tous
les Français le respect de leurs droits, afin que les
actes du pouvoir législatif et ceux du pouvoir

Exécutif, fassent
en marge, l'approbation de Louis XVI

1791

إعلان حقوق الإنسان، بتوقيع لويس السادس عشر
[منقولة عن الصورة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس]

فهرست الكتاب

صفء	
ح)	مقدمة الكتاب
ط)	مقدمة الطبعة السادسة
ى)	القرن التاسع عشر — نظرة عامة
	الباب الأول — الثورة الفرنسية :

١	الفصل الأول — حالة فرنسا الداخلية : أسباب الثورة
٩	الفصل الثانى — الملكية والأزمة
١٩	الفصل الثالث — فرنسا (من أكتوبر سنة ١٧٨٩ الى سبتمبر سنة ١٧٩١)
٢٣	الفصل الرابع — الجمعية التشريعية
٢٩	الفصل الخامس — المؤتمر الوطنى
٣٦	الفصل السادس — حكومة الادارة
٣٧	الفصل السابع — نابليون بوناپرت
٤٦	الفصل الثامن — نابليون القنصل الأول
٥٠	الفصل التاسع — حروب نابليون الأمبراطور
٥٨	الفصل العاشر — نابليون والشرق
٦١	الفصل الحادى عشر — حزب الأمم

الباب الثانى — عهد المؤتمرات :

٧٣	الفصل الأول — مؤتمر فينا
٨١	الفصل الثانى — الاتحاد الأوروبى وعهد المؤتمرات

الباب الثالث — العهد الرجعى فى أوربة (سنة ١٨١٥ — ١٨٣٠) :

٨٩	الفصل الأول — فرنسا
٩٥	الفصل الثانى — إيطاليا
١٠٠	الفصل الثالث — ألمانيا

الفصل الرابع — استقلال البلجيك ١٠٣

الفصل الخامس — الدور الأول من المسألة الشرقية : ثورة اليونان ١٠٨

الباب الرابع — عهد النهوض القومي (سنة ١٨٣٠ — ١٨٤٨) :

الفصل الأول — فرنسا : ملكية يوليه (لويس فيليب) ١١٦

الفصل الثاني — إيطاليا : النهضة الجديدة ١٢٥

الفصل الثالث — ألمانيا ١٣١

الفصل الرابع — محمد علي الكبير (الدور الثاني من المسألة الشرقية) ١٣٩

الباب الخامس — عهد انتصار الحرية والقومية (سنة ١٨٤٨ — ١٨٧٨) :

الفصل الأول — فرنسا : الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية ١٤٩

الفصل الثاني — الوحدة الإيطالية ١٥٨

الفصل الثالث — الاتحاد الألماني ١٦٧

الفصل الرابع — حرب القرم ونشأة دول البلقان (الدور الثالث من المسألة الشرقية) ١٧٩

الفصل الخامس — المسألة الشرقية (الدور الأخير) ١٩٠

الباب السادس — إنجلترا : أيرلندا :

الفصل الأول — إنجلترا ١٩٨

الفصل الثاني — أيرلندا ٢١٠

الباب السابع — تقدّم الزراعة والصناعة والتجارة في أوربا في القرن التاسع عشر :

الفصل الأول — الزراعة ٢١٧

الفصل الثاني — التقّدم الصناعى والتجارى ٢٢٢

الباب الثامن — مدنية القرن التاسع عشر ٢٣٥

الباب التاسع — الحرب العظمى :

الفصل الأول — مقدّمات الحرب ٢٤٩

الفصل الثاني — فاتحة الحرب العظمى ٢٦٠

الفصل الثالث — أدوار الحرب ٢٦٤

الفصل الرابع — الصلح ٢٨٩

فهرست الصور

صفحة	
(ج)	اعلان حقوق الانسان
١٠	لويس السادس عشر - ماري انتوانت
١٢	نكر
١٣	افتتاح مجلس الأمة
١٤	ميرابو
١٥	ميثاق ملعب التيس
١٦	الهجوم على الباستيل
٣١	قرار إلغاء الملكية
٣٢	ديمورية
٣٣	كارنو
٣٤	دانتون
٣٥	روبسبير
٤٨	الأمبراطور نابليون الأول
٦٩	وصية نابليون بخطه وتوقيعه
٧٦	مؤتمر فينسا
١٠٧	قصاصة الورق
١١٤	موقعة نافارينو
١١٧	لويس فيليب
١٢٦	مازيني
١٣٠	غارibaldi
١٥٠	نابليون الثالث
١٥٩	كافور
١٦٥	مكتور أمانويل

١٦٨	بسمارك
١٧٠	فون ملنكى
١٧٧	الأمبراطور ولهم الأول
١٨٩	مؤتمر برلين
٢١٤	زعماء أيرلندا
٢٢٣	وات
٢٨٢	بعض رؤساء وقواد الدول العظمى

فهرست الخرائط

٤١	حروب نابليون في شمال إيطاليا
٥٣	حروب نابليون في النمسا وبروسيا
٥٥	حروب نابليون في إسبانيا
٦٣	الحملة الروسية
٧٩	أوربية في معاهدة فيينا
٢٣٦	شعوب الأمبراطورية النمساوية
١٦٦	الوحدة الإيطالية
١٧٨	الوحدة الألمانية
١٩٧	ولايات البلقان
٢٦٦	الميدان الغربي
٢٧٠	الميدان الشرقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

حمدا لله وصلاة وسلاما على رسوله الكريم . وبعد فهذا كتاب في تاريخ القرن التاسع عشر وما يليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى نشرناه لارغبة في ذكر حقائق مجهولة أو استيعاب كل الحقائق المعروفة ، بل أردنا به تتبع سير المدنية في دور هو بلا نزاع أهم أدوارها ، نتبعها يقوم على تمحيص الحوادث ، وربط الأسباب بالنتائج . فان مجرد سرد الوقائع التاريخية دون تقييدها بفرض خاص ، وربطها بعضها ببعض للوصول الى نهاية معينة ، لا قيمة له في الواقع ، ولا هو من التاريخ الصحيح في شيء .

ولهذا السبب بعينه يرى القارئ أننا لم نقف في عملنا عند حدود القرن التاسع عشر ، بل تمشنا مع الحوادث الى نهاية الحرب الكبرى ، إذ أن سلسلة وقائع ذلك القرن ترتبط كل الارتباط بأسباب هذه الحرب ، بل يمكن القول بأنها ثمرة ما تمخض عنه القرن الماضي . فهي بلا ريب الحد الفاصل بين عهدين . والحادث الجلل الذي يفصل بين فترتين من فترات التاريخ .

تلك غايتنا بسطناها بإيجاز ، فان كنا قد بلغناها في كتابنا هذا ، فذاك أقصى ما نرجو ، وإلا فحسبنا أن قد أفرغنا جهدنا في سبيل تأدية نصيبنا من البحث وراء الحقيقة . واسنا ندعى الكمال فيما وصلنا اليه ، وإنما نرجو أن نكون قد وفقنا على الأقل الى تمهيد السبيل أمام طلاب البحث في تاريخ العهد الهام الذي يتناوله كتابنا . وبعد ، فلقد صادفتنا في طريقنا عقبات وصعاب جمة ، أقلها القيام بأعباء مهمة التدريس ، ذلك الى الرغبة في إنجاز عملنا بأقرب ما يستطيع . وإن نظرة فيما أوجدناه

من الصور والوثائق والمصوّرات التاريخية — التي نقلنا بعضها عن متاحف ودور الكتب بأوربة — لتظهر للقارئ شيئاً من مقدار ما عانىناه لنستعين على تحقيق غايتنا . وقد رأينا أن نكتب بجانب أسماء الأعلام أصلها باللغة الأجنبية تسيلاً للاطلاع على المراجع الإفرنجية التي اعتمدنا عليها في مباحثنا . ولذلك الغرض أيضاً ذيلنا كل باب بأسماء أشهر الكتب التي وصلت إليها أيدينا في موضوعه .

وقبل أن نختم هذه الكلمة نقدم وافر شكرنا الى كل إخواننا — وخصوصاً أعضاء لجنة التأليف والترجمة والنشر — الذين عضدونا بأرائهم أو بمساعدتهم أو بتشجيعهم على إبراز هذا الكتاب .

سدد الله خطانا جميعاً في خدمة الوطن والعلم ، آمين ٢

غرة جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ (٢٩ يناير سنة ١٩٢٢)

محمد قاسم حسين حسنى

مقدمة الطبعة السادسة

نقحت هذه الطبعة في مواضع عديدة . وقصرت كسابقتها على تاريخ أوربة وحدها حتى يتسع المجال لتفصيل تطورها السياسى والاقتصادى والاجتماعى منذ عهد الثورة الفرنسية الى الوقت الحاضر ٢

غرة رجب سنة ١٣٤٨ (٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

محمد قاسم حسين حسنى

القرن التاسع عشر

نظرة عامة

ليس التاريخ الحديث إلا جزءا متما لسلسلة الحضارة التي بدأ طرفها الأول في عهد التاريخ القديم، ثم أدركها التراخي في العهد المتوسط . وما تاريخ القرن التاسع عشر إلا نتيجة التقلبات التي مرت بها العصور الحديثة ، فهو قرن حافل بالتغيرات والانقلابات الخطيرة التي تميزه عن غيره من القرون ؛ فإذا عدّ القرن الرابع عشر والخامس عشر عهد النهضة وإحياء العلوم ، والقرن السادس عشر والسابع عشر عهد الإصلاح الديني ، والثامن عشر عهد النزاع الاستعماري ، فيعتبر القرن التاسع عشر عهد الانقلاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذلك الانقلاب الذي خلق أوربة خلقا جديدا وجعل منها قارة تدب روح القوة والحياة .

أما هذه الانقلابات العديدة فتتلخص فيما يلي :

(١) الانقلابات السياسية — شاهد هذا القرن بدء أنتصار مبدأ الديمقراطية وسيادة الشعوب في العصور الحديثة ، وفيه اشتدت الروح الوطنية بين الأجناس والشعوب حتى غدت خطرا على السلم ، وازدادت قوة الرأي العام ولسانه الذي تنطق به (الصحافة) ازديادا يرى أثره في التشريع الحديث ، وفيه ظهرت وحدات عاملة جديدة في المجتمع السياسي كالمانيا وإيطاليا والمستعمرات الانجليزية المستقلة ، كما ظهرت بوادر نهوض الشرق القديم .

(٢) الانقلابات الاقتصادية والاجتماعية — شهد هذا القرن انقلابا عجيبا في الصناعة والزراعة ، فقد استخدمت الآلات البخارية — والكهربائية

فما بعد — مكان الأيدي العاملة في الصناعة ، كما استخدمت الآلات والمخترعات الحديثة لتحسين إنتاج الأراضي . فنشأ عن هذه التغيرات انقلابات سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة غيرت معالم العهد القديم ، وبعثت في أركان الكرة روحا جديدة . وقد كانت انجازاتنا أسبق الأمم الى الأخذ بهذه المخترعات ، ثم تلتها دول أوربة وأمريكا فدول الشرق البعيد .

ولقد كان أعظم هذه التغيرات شأننا ازدياد عدد السكان ، واتساع نطاق التجارة ، وازدياد حركة البيوت المالية ، ونهضة الشعوب نهضة فكرية عظيمة ظهرت آثارها في الآداب والعلوم والفنون بكامل أنواعها ، وازدياد عناية الحكومات بالصحة والمساكن والتعليم وإعالة الفقراء والعجزة والمسنين ، وتحول السلطة من يد أصحاب الأراضي الى أيدي الممولين الذين استثمروا أموالهم في إنشاء المصانع الحديثة كما يتحول السلطة الآن الى طبقة العمال بدليل تغير التشريع الأوربي خلال هذا القرن في مصلحة هذه الطبقات على التوالي . وفي هذا العهد بدأ الصراع الهائل بين العمال وأصحاب الأعمال بطريق العمل المباشر والعمل التشريعي أيضا ، وازدادت الفوارق الاجتماعية على أثر تكديس الأموال في أيدي بعض الأفراد تكديسا ولد الأحقاد وأورث الضغائن وأدى الى انتشار مبادئ الاشتراكية في كثير من أنحاء المعمورة . وفيه أيضا اشتدت الرغبة في الاستعمار لفتح أسواق جديدة والاستئثار بمناطق المواد الأولية للصناعة .

(٣) يمتاز القرن التاسع عشر بميزة لا يشاركه فيها قرن قبله وهي زوال روح التعصب الديني والمذهبي تقريبا بين أبناء الأمة الواحدة حتى أصبح الكل في المعاملة سواء بعد أن كان لا يتسنى لمن كان على غير مذهب الحكومة أن يتقلد وظيفة فيها ، أو يتمتع بالتعليم في مدارسها ، أو الجلوس في إحدى هيئاتها النيابية .

(٤) كان من نتائج انتشار المبادئ الديمقراطية وإعادة تنظيم الحكومات على هذا الأساس أن أصبح التعليم أكثر انتشارا بين كل الطبقات ، وأقرب منالا للفقراء الذين أتيحت لهم الفرص العديدة لإظهار كفاءتهم والانتفاع بمواهبهم .

(٥) كان أهم عامل في السياسة الأوروبية في هذا القرن ذلك التنازع الاقتصادي الذي نشأ عن تقدم الأمم في مضمار الصناعة ، وازدياد الرغبة في احتكار أسواق العالم ومناطق المواد الأولية ، وليس التنازع على تقسيم أفريقية وآسيا إلا أثرا من آثار هذا التنافس الجديد .

(٦) كان من أثر ارتقاء الصناعة وازدياد المنافسة التجارية في هذا القرن أن تغيرت عدد القتال واشتدت قوتها في التدمير والإهلاك حتى غدت شبعا هائلا مخيفا يزعج المفكرين إزعاجا أدى الى الدعوة للتحكيم والتفاهم بين الأمم . إلا أن هذه الدعوة لم تلق في هذا القرن نجاحا من أعم استغرقها المآذيات ، وهيمن على شؤونها أصحاب رؤوس الأموال الذين يعيشون في جو المصالح المادية الخاصة .

(٧) شاهد القرن التاسع عشر ارتقاء وسائل المخابة كالبرق والبريد والتليفون السلكي واللاسلكي ، كما شاهد تقدم المواصلات البرية والبحرية في أنحاء العالم . وفيه فتحت قناة السويس التي نشطت التجارة بين الشرق والغرب ، وجعلت مصر التي تسيطر على هذا الطريق الحيوى مطمح أنظار الدول العظمى ، فكان من جراء ذلك ما كان من تدرج الحوادث التي أصابت مصر بإزمات سياسية عديدة .

الباب الأول

الثورة الفرنسية

الفصل الأول

حالة فرنسا الداخلية — أسباب الثورة

تمهيد — ينصرف الذهن عادة عند سماع كلمة الثورة الفرنسية الى مجرّد الفظائع وأعمال التخريب والفوضى وسفك الدماء التي صاحبت هذا الحادث الجلل ، على أن الثورة يراد بها قبل كل شيء اقتلاع الأنظمة والمبادئ القديمة السائدة وتمهيد الطريق لصوغها في قالب جديد من الحرية والإخاء والمساواة .

وأنه لمن الخطأ أن يظن أن الثورة حققت كل آمالها أو سارت وفق مبادئها ، فكثيرا ما أهينت الحرية ممن كانوا يعملون لنصرتها ، وكثيرا ما اقتترف رجالها جرائم الملكية القديمة بدعوى تأييد تلك الحرية .

ولا تعدّ الثورة الفرنسية حادثا هاما في تاريخ فرنسا وحدها ، بل في تاريخ أوروبا بأسرها ، نظرا لما بثته فيها من المبادئ الحديثة ، وما خلفته من الحروب الطويلة ، والانتقابات السياسية والاجتماعية التي ملأت تاريخ القرن التاسع عشر .

ولكى نعلم اسباب الثورة الحقيقية ، ونتبين العوامل التي جعلت فرنسا تتقدم غيرها في هذا السبيل ، وجب أن ندرس الحالة فيها قبل هذا الانقلاب .

(١) الحالة السياسية والاجتماعية

الملكية والحكومة — كانت الملكية في فرنسا واسعة النفوذ مطلقة السلطان على اعتبار أنها تستمد السلطة من الله تعالى ، ولذلك كانت طاعة الملك واجبة وكلمته قانونا ، وله مطابق التصرف في المال وفي الحرية وفي الحياة . على أن هذه السلطة ما كانت تستخدم دواما لمصلحة الشعب والبلاد . فكثيرا ما كانت تصدر أملاك الأفراد أو يطرحون في ظلمات السجون أعواما عديدة بغير محاكمة ولا جريمة معينة ، وكثيرا ما كانت تبذر الأموال في بناء الدور والقصور وإجزال العطايا الباهظة للأصدقاء والندماء ، وكثيرا ما كانت تجرف البلاد في هاوية الحروب التي لم تكن منها إلا الهزيمة والعار حتى ناءت فرنسا بالديون والعبء الفادح وحقت كلمة أرجنسون « إن بلاط الملك قبر الشعب » ^(١) .

على أنه إذا كانت الحكومة العليا قد اضطربت بالفوضى وأعمال البذخ والإسراف طوعا لأهواء الملوك أو خضوعا لتقاليد الحكم ، فقد كانت الأقاليم تمثل تلك السلطة المضطربة كل التمثيل ، فعلى الرغم من الوحدة السياسية التي كانت أعظم مظاهر الملكية ، كان يتنازع أمر الحكم والقضاء في البلاد سلطات متعددة بعضها فوق بعض مما يدل على بقاء آثار الإقطاع القديم ، بل إن هذا الاضطراب يتجلى في اختلاف المقاييس والموازن والضرائب والقوانين وجباية المكوس بين المقاطعات المختلفة حتى لقد قال كالون أحد زعماء الملكية : « إن فرنسا ليست إلا مملكة تتألف من ولايات مستقلة وإدارات مختلفة ، وأنظمة مضطربة ، وشعوب متفرقة ، بحيث لا توجد جامعة تجمع الأهلين من النظام أو المبدأ أو الرأي » .

(١) بلغت نفقات البلاط الملكي عام ١٧٨٩ نحو ٣٣ مليونا جنيتها في حين أن المصروفات العامة بلغت ٥٣٠ مليوناً والارادات ٤٧٥ مليوناً فقط وكانت أرباح الديون الناشئة من العجز المستمر في الميزانية تبلغ ٢٠٦ مليوناً أي نحو نصف الاراد .

الامتيازات — ولعل أعظم ما يمثل هذا الانقسام وما يقترن به من سوء الحكم في البلاد بقاء نظام الامتياز المجحف بسواد الشعب ، فقد كان الأشراف يستأثرون بأرفع مناصب الدولة مدنية كانت أو عسكرية ، ويعفون مع ذلك من أعباء الضرائب إلا القليل ، وكان لهم عدا ذلك عدة حقوق وامتيازات أخرى من بقايا النظام الإقطاعي ، كحق الصيد في مزروعات الأهالي ، وحق القضاء بين المزارعين ، كما كان لهم أن يتقاضوا نصيبا معيناً من الغلال أو عدداً معيناً من الغنم والطيور كل عام ، هذا فضلاً عن إرغام المزارعين على أن يطحنوا غلالهم في طاحون الشريف ويعصروا عندهم في معصرته ويدفعوا ما يفرض عليهم من الأجر صاعرين . ولقد كان أفراد الشعب يجلدون على تلك المكاره أيام عهد الإقطاع لما كان الأشراف قائمين بأمر الحكومة بينهم والسيطرة عليهم والدفاع عنهم ، فلما ذهب الملك بسلطانهم ، لم يبق لهم عمل سوى التجمع حول قصره بباريس أو فرساي ، وأصبحت حياتهم وفقاً على الترف والبطالة ، فانقطعت كل صلة أدبية كانت تربطهم بالشعب ، وباتت امتيازاتهم عبئاً ثقيلاً لا مبرر له في أهين العامة التي أرهقها تحكم وكلاء الأشراف واستبدادهم .

الكنيسة — وأما الكنيسة فقد كانت لها ثروة طائلة من دخل الأراضي الموقوفة — وكانت تبلغ خمس أرض فرنسا تقريباً — وكانت معفاة من الضرائب إلا فيما عدا إعانات اختيارية تقدمها من وقت لآخر ، هذا إلى دخل كبير من أموال الزكاة التي كانت تفرض على العامة وحدهم حتى لقد بلغ إيراد الكنيسة سنوياً ما يقرب من مائتي مليون جنيه . إلا أنه بدل أن تنفق هذه الأموال في معاونه الفقراء والمعوزين كما كان الغرض المقصود منها أولاً أصبح يتمتع بها كبار رجال الكنيسة الذين كانوا يعيشون في ترف دونه ترف كبار الأشراف .

الضرائب — على أن أعظم ما يسترعى النظر في حالة فرنسا في ذلك العهد هو نظام الضرائب الفادحة وما يقترن بها من الإرهاق وعدم المساواة . فإلى جانب

ضريبة الفرد (Capitation) وضريبة الإيراد (Vingtieme) اللتين كان يشترك في دفعهما الأشراف اشتراكا لا يتناسب في الغالب مع مركزهم وثروتهم، كان يفرض على العامة وحدهم ضريبة (Taille) أو ضريبة البيوت والعقار الثابت وذلك بنسبة تتزايد بتزايد حاجات الحكومة التي لم تعرف الاقتصاد منذ عهد كبير، هذا إلى تعنت الجباة في التقدير وإرهاقهم في توزيع الضريبة بحيث لو رأوا شيئا من دلائل الرقي أو معالم الرخاء على دار أو مزرعة تغالوا في التقدير. على أن الأمر لم يقتصر مع ذلك على جباية هذه الضرائب المباشرة بل كانت الحكومة تحتكر تجارة الملح (Gabelle) وترغم كل فرد من الأهالي رجلا كان أو امرأة أو طفلا على شراء قدر معين حتى ولو لم يكن لديهم الحيز اللازم لأود الحياة، فلا عجب إذا كانت هذه الأثقال العديدة من حقوق إقطاعية وزكاة كنيسة وضرائب ملكية مع كل ما يتصل بها من المظالم وعدم المساواة ترهق كاهل العامة لا سيما المزارعين الذين كانت تتألف منهم أغلبية الشعب العظمى حتى نقد وصف هذه الحالة أحد الأشراف فقال "إن انحطاط البلاد وبؤس الحياة ونحراب الملاك والمزارعين يرجع إلى النظام المالي الذي يعرض الشعب إلى الظلم الصارخ والاستبداد المميت"^(١).

ومما ضاعف وطأة هذه الضرائب احتفاظ البلاد بنظام النقابات التي قيدت حرية العمل الصناعي والتجاري، فضلا عن المكوس الداخلية والضرائب الباهظة المفروضة على التجارة الخارجية لحماية الصناعة الأهلية مما شل نشاط البلاد وزاد في الفوضى الشاملة تلك الفوضى التي أنضبت موارد الصبر وجعلت الحياة عبئا لا يحتمل لا سيما وقد استنارت الأذهان بالحركة الفكرية التي اشتدت في البلاد قبيل الثورة حتى تزعزعت أركان السلطة الحاكمة وتهتمت قيود التقاليد.

(١) كانت الحكومة لتقاضى عن كل مائة فرنك من الدخل ما يقدر بـ ٥٠ إلى ٥٧ فرنكا نظير ضرائبها المباشرة فقط والكنيسة تستولى على نحو ١٤ فرنكا بينما كان الأشراف يأخذون نظير امتيازاتهم ما يقدر بنحو ١٤ فرنكا أيضا.

الحالة الفكرية

ظهرت في فرنسا إبان القرن الثامن عشر طائفة من الكتاب الذين قوضوا الدعائم التي كان يقوم عليها النظام القديم — دعائم الحكم المطلق ، وعدم المساواة في أمور المجتمع ، وعدم التسامح في شؤون الدين ، ونظام الحماية في عالم الاقتصاد — فأعلن الاقتصاديون أنه لا سبيل لعلاج الكساد الظاهر في التجارة والانتاج إلا باتباع سبيل الحرية والقضاء على القيود الصناعية والتجارية ، كما ذهب السياسيون إلى أن نظام الامتياز والحكم المطلق يناقض مبادئ الأخاء الإنساني والقواعد التي قامت عليها الحكومات وهي ضمان الحرية والمساواة ، وأنه لا مناص من إعادة تلك الحقوق الطبيعية للأمة حتى يقوم نظام الحكم في البلاد على أساس وطيده . وقد كان أكبر هؤلاء الكتاب وأعظمهم أثرا :

(١) كسناي (Quesnay) (١٦٩٤ — ١٧٧٤) أكبر من يمثل جماعة الاقتصاديين : حمل على الضرائب الجمركية والقوانين التعاونية التي تشل حركة الصناعة والزراعة من غير أن تؤدى الغرض المقصود منها وهو حماية البلاد من المنافسة الخارجية وإرشاد العمال والصناع إلى واجباتهم ، ودعا إلى قليل من الحكم وكثير من الحرية وإطلاق القيود حتى تستقيم أمور البلاد وتجرى على منهج صالح وطيده .

(٢) أما الكتاب السياسيون فيمثلهم مونتسكيو وفولتير وروسو ويعرف الأول (١٦٨٩ — ١٧٥٥) بكتابه "روح القوانين" الذي جمع فيه تاريخ أنظمة الحكومات وأنواعها ومساوئ كل منها ومحاسنها ، وضمنه نظريته الشهيرة في وجوب انفصال سلطات الحكومة الثلاث — التشريعية والتنفيذية والقضائية — بعضها عن بعض انفصالا تاما لضمان الحرية والعدل ، ونصح باشتراك الملكية مع الارستقراطية والعامة في حكم البلاد على مثال نظام الحكم الانجليزي الذي كان يعتبره أرقى نظام للحكومات .

أما فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨) حامل لواء الأدب الفرنسي في القرن الثامن عشر فقد تناول الملكية في فرنسا وما يتصل بها من الأنظمة بالسخرية والتهكم المزدوج - شأنه في كل كتاباته - فلم يترك لها أثرا من احترامها وإجلالها القديم ، وذلك لأنها في نظره - وفي الحقيقة - لم تكن قوية تستعمل سلطانها في صالح الشعب كما كان الحال في حكم صديقه فردريك الأكبر ملك بروسيا ، ولا دستورية تترك الأمر لنواب الأمة كما كان الحال في إنجلترا .

أما روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) فلم يحاول تعديل نظام الحكم الاستبدادي فحسب على نحو ما فعله الكتاب الآخرون ، بل عمل على صوغ الحكومة والمجتمع في قالب جديد : فقد أبان في كتابه "العقد الاجتماعي" أن الإنسان خلق حرا ومساويا لغيره في الحقوق ، ولضمان هذه الحرية والمساواة انضم الأفراد وأقاموا الحكومات لتعمل بإرادتهم مستمدة السلطة منهم ، فاذا أساءت الحكومات استعمال هذه السلطة أو أخلت بتلك الحقوق وجب عزلها وإقامة حكومات أخرى مكانها . ولقد كان لهذا الكتاب تأثير خطير في نفوس الفرنسيين حتى لقب بحق "إنجيل الثورة" وذلك لما امتاز به من قوة العواطف وسلاسة العبارة ومتانة الحجج ورشاقة الأسلوب مع أن الكثير من نظرياته لا تبررها الوقائع التاريخية ولا تستقيم البتة مع الطبائع البشرية .

وقد انتشرت هذه الآراء الحديثة بادئ الأمر بين الطبقات المستنيرة انتشارا عظيما لاسيما حين تولى ديدرو (Diderot) جمعها في الانسكلوبيديا الشهيرة التي تعد بمثابة قاموس جامع لمجهودات العقل الانساني في كل العصور ، فلما اشتد الاضطراب المالي ، وازداد تعثر الحكومة في سياستها الخارجية انتشرت هذه الأفكار بين مختلف الطبقات وساعد على توسيع الهوة التي تفصل الملك عن الرعية ان شبت الثورة الأمريكية واشتركت فرنسا في حروب الاستقلال فحورت مبادئ الحرية على ألسنة

الكتاب وأقلام الصحافيين وزادت في كل الأنحاء حتى أصبح مما لا مناص منه أن تقع البلاد في الهوة التي كانت تندفع إليها إذا لم تسلم بمعجزة .

موقف الطبقات المختلفة حيال الأزمة

(١) الأشراف — ليس أدل على نضوج الرأي العام في فرنسا وانصراف الأفكار إلى تعديل أنظمة الحكومة من أن الأشراف أنفسهم كانوا يشعرون بضرورة الإصلاح ، وإن كانوا في ذلك قد انقسموا فريقين : أحدهما شديد الرجعية يأبى إلا الاحتفاظ بما كان للأشراف من سلطان واسع ونفوذ كبير ، والآخر شديد التأثر بروح العصر الحديثة وكتابات المفكرين ، فكان أفرادهم ينقسمون على الحكومة مساوئها ويميلون إلى إقامة نصاب العدل والمساواة ، ولو كان في ذلك تنازلهم عن بعض امتيازاتهم .

(٢) رجال الدين — كانت هذه الطبقة فريقين كذلك : أحدهما عظيم الجاه والثروة يتمتع بغلة أراضى الكنيسة وما تفرضه من الزكاة ، والآخر وهو الأغلبية العظمى من صغار القسس ينقسم على الفريق الأول ما ينعم به دونه من الترف ورغد العيش ، ولذا كان هذا الفريق من أكبر الداعين إلى الإصلاح وتقويض نظام الامتيازات .

(٣) العامة — كانت هذه الطائفة تشمل :

(١) فريق الطبقة الوسطى ومنها المتعلمون والمفكرون الذين أحفظهم ما كانوا عليه من ضعة الشأن بجانب الأشراف وحرمانهم من الوظائف العليا التي تؤهلهم لها قدرتهم ، فجعلوا ينشرون بذور الفتنة مسوقين بدافع الحقد الشخصي . ومن الخطأ وصفهم بالتعلق بالمبادئ الديمقراطية حبا في تلك المبادئ وحدها أو حرصا منهم على خير الشعب كله ، فقد كانوا يحتقرون الطبقة العامة ولم يتقربوا إليها إبان الثورة إلا لاتخاذها سُلما لإدراك أغراضهم فقط . أما التجار وأرباب الأموال الذين

يتصلون بهذه الطبقة من الشعب فكانوا يحقدون على الحكومة نظام ضرائبها الجمركية بين بعض الأقاليم وبعضها الآخر، وقعودها عن تنشيط التجارة وتشجيعها في الخارج، فضلا عن أنهم أقرضوا الحكومة ما كانت تحتاجه من المال ، ولذا تأثروا بالعسر المالى الذى نزل بها ، وكانوا بطبيعة الحال من أكبر الداعين الى إصلاحها .

(ب) المزارعون والصناع — تأثر المزارعون بالحركة الفكرية التى عمت البلاد وتنبهوا الى وطأة نظام الامتيازات المجهف بهم ، فترعوا الى التخلص من سوء حالهم باصلاح نظام الحكومة على أساس المبادئ الجديدة السائدة . أما الصناع والعمال فقد كانوا أكثر الطبقات بؤسا وأسوأهم حالا وأشدّهم تأثرا بأزمات القحط التى تعددت فى البلاد نظرا لما كانت عليه الصناعة والتجارة من الكساد سواء أمن جراء الضرائب الجمركية أم من أثر قيود النقابات الصناعية ، فسهل لذلك وقوعهم فى أيدي ذوى الغايات من الزعماء .

(ج) رجال الجيش — كان صغار الجند ينقمون على الحكومة وقفها للمراتب العليا على طبقة الأشراف ، على رغم أن الكثيرين منهم كانت تتقصه الدربة والخبرة فى فنون الحرب مما كان سببا فى استخفاف الجند برؤسائهم ، هذا فضلا عن أن انتشار الجمعيات الماسونية فى صفوف الجيش ذهب بما بقى من احترام الجند لضباطهم حتى لقد بلغ من سوء الحالة المعنوية فى الجيش أن كانت الحكومة لا تستطيع الاعتماد عليه فى تأييدها مما كان له أسوأ الأثر فى سير الحوادث وتفاقم الثورة .

تلك هى خلاصة الحوادث فى فرنسا قبيل الثورة ، ومنها يتبين أن الطبقات كلها كانت ساخطة على إدارة الحكومة تواقعة الى إصلاحها مع بقاء الملكية قائمة . وإذا كانت الثورة قد ولدت الجمهورية فان ذلك لم يكن نتيجة تدير سابق بل نتيجة تدرج الحوادث كما سنرى .

الفصل الثنائي

الملكية والأزمة

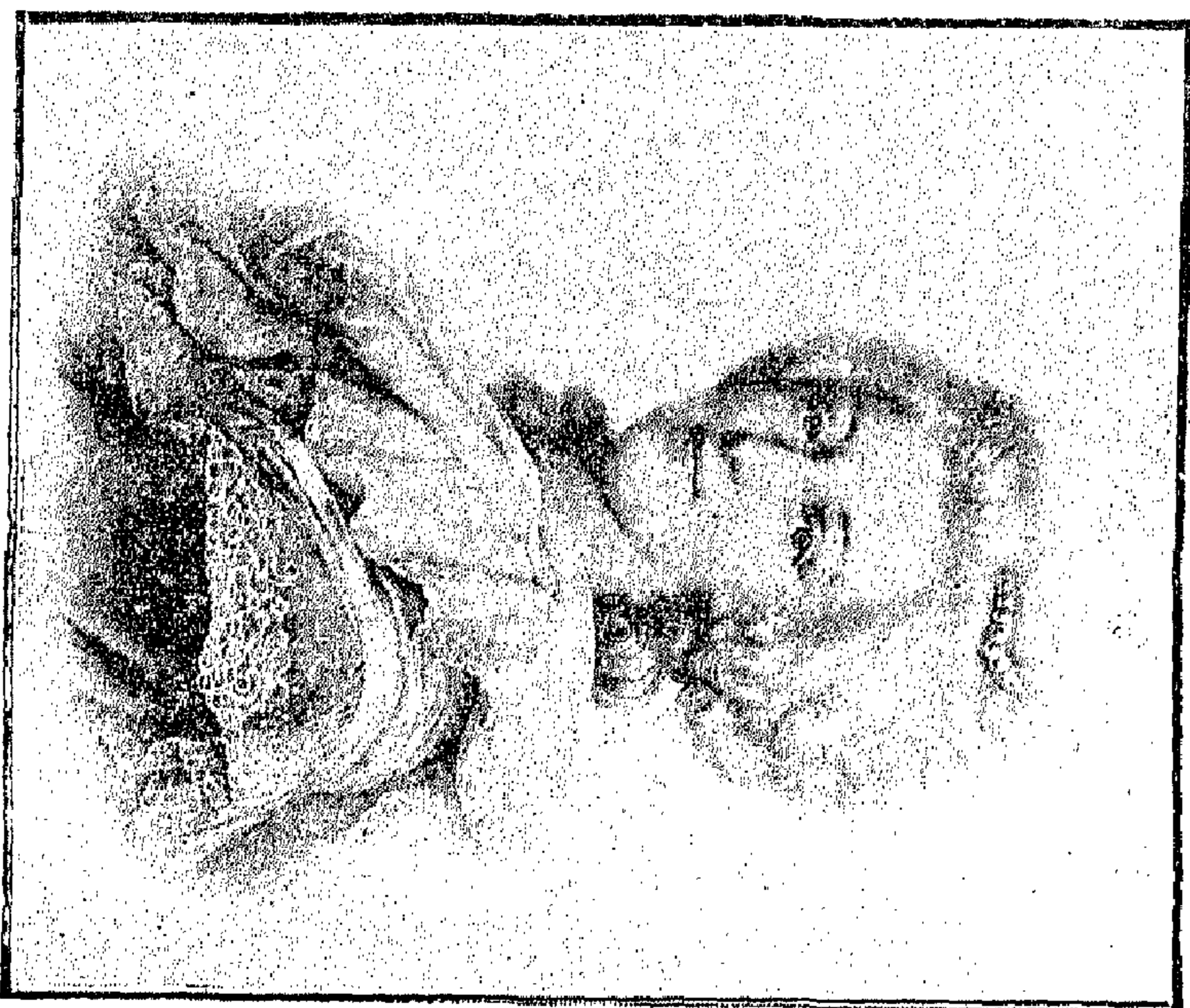
لويس السادس عشر (١٧٥٤ - ١٧٩٣) - ولى الحكم في العشرين من عمره فاتجهت اليه الأنظار لإنقاذ البلاد مما كانت تثن منه من العال الكثيرة . فقد كان لويس طيب القلب ، محبا للخير ، شديد الرغبة في الإصلاح ، غير أن ضعف إرادته المتناهي كان يفسد عليه رغباته الحسنة ، إذ كان لا يثبت على رأى ، ولا يستقر على حال ، فكان مثله مثل مشرف على الهلاك ، ضائع الحواس ، فاقد الإرادة ، يتناول كل علاج يشير به عليه كل ذى رأى في نظره .

واقعد ظلمه المؤرخون كثيرا ونسبوا اليه ما لم يكن يدور له بخاطر . والحقيقة أن الظروف أساءت اليه أضعاف ما أساء اليها . وإنه لمن الصواب ما قيل عنه :
«لقد خلف له آباءه الثورة فيما أورثوه إياه !»

وأما زوجته ماري أنتوانت فهي أميرة نمساوية تزوجت من لويس من أجل أغراض سياسية ، فوُتت مبغضة الى الشعب قبل أن تطأ قدماها أرض فرنسا ، إذ كانت من سلالة الأسرة التي ألقت الشعب ذكرا مقرونا بمصائب بلاده والحروب العديدة التي خاضتها . ولقد كانت وافرة الذكاء ، حديدية الإرادة ، لا تغفر الإساءة لحصم ، ولا تنسى المعروف لصديق ، ولو كانت الحكمة السياسية وظروف الأحوال تقتضى غير ذلك . ولما كانت قد نشأت في القصر الامبراطورى في فيينا وسط مظاهر الإجلال والخضوع التام ، وكانت غريبة عن الشعب الفرنسى وخلقه وعاداته ، لم تفهم نفسيته ولا المدى الذى يمكن أن يصل اليه في هياجه . فجهلت الطريقة المثلى لقيادته وتنكبت عن طريق السياسة الحكيمة وجرت معها زوجها «الرجل المسكين» كما كانت تدعوه .



لويس السادس عشر



ماري أنطوانيت

مقدمات الثورة

تسلم لويس السادس عشر مقاليد الأمور بفرنسا حين كانت الحالة المالية على غاية من الارتباك أثرما استنزفته الحروب الماضية ، وإسراف الحاشية من الأموال الطائلة^(١) ، فعهد بإدارة الشؤون المالية الى ترجو الذى اشتهر باصالة رأى والرغبة فى الإصلاح أثناء قيامه بإدارة أحد الأقاليم بفرنسا ، كما عرف بكتاباته المملوءة بالعطف على الشعب والتشيع للبادئ الفلسفية الحديثة ، فما كاد يتسلم منصبه حتى قضى على المكوس الداخلية التى كانت مفروضة على الغلال ، كما ألغى النقابات الصناعية التى كانت عقبة فى سبيل العمل والصناعة ، وتونخى سبيل الاقتصاد فى نفقات الحكومة والبلاط الملكى حتى وفر للخرينة مبلغا يربو على العجز السنوى ، غير أنه لم يلبث أن رأى نفسه وحيدا أمام جماعة الحاشية وأصحاب المصالح الذين تألبوا عليه لما فاجأهم به من الاقتصاد والتقتير ، فقاموا وعلى رأسهم الملكة ، وجعلوا يوسوسون للملك ويلقون اليه من كاذب التهم وباطل الوشائات عن نيات ذلك الخادم الأمين حتى خضع لرأيهم وعزلوه من منصبه (مايو ١٧٧٦) .

نكر — وبعد فترة تهدم فيها كل ماتم على يدى ذلك الرجل من الإصلاح ، تولى أمر الخزينة نكر (Necker) وهو رجل بروتستنتى كبير الخبرة بالشؤون المالية فاستطاع بحسن تدبيره أن يصل الى حد الموازنة بين الدخل والمنصرف ، ولكن لم يتسع له مجال الإصلاح طويلا بعد أن دخلت فرنسا حرب الثورة الأمريكية . فعمد الى الاستدانة مرة أخرى ، وحاول أن يكتسب ثقة البلاد بنشر حسابات الميزانية التى كشفت الستار عما تفيض به من المنح والعطايا للخدم والحاشية ، فلقى ما لاقاه ترجو من المقاومة ، واضطر الى التخلي عن مركزه لآخرين ترضى عنهم الحاشية

(١) كانت المصروفات العادية تزيد عن الإيرادات بما يبلغ ٢٢ مليونا من الفرنكات فضلا عن ٧٨ مليونا

صرفت مقدما على حساب الإيرادات و ٢٣٥ مليونا كانت تخمها الخزينة للدائنين .

مثل كالون الذى ركب متن الشطط والإسراف حتى أصبحت الخزينة ترزح تحت عبء ثقیل من الديون والعجز الفادح^(١)، ولكى يتلافى الأمر، جمع مجلسا من الأعيان بفرساي وعرض عليهم فرض ضرائب جديدة على طبقات الشعب بلا استثناء، إلا أن المجلس رفض مناقشة هذه الضرائب قبل أن يتبين مدى العجز وأسبابه، فأقيل نكر من منصبه وعين مكانه أحد زعماء المعارضة وهو بريين الذى حاول عبثا أن يفوز بموافقة مجلس الأعيان أو أن يجمل برلمان باريس على تسجيل مشروعاته المالية بحجة أنه لا يمكن أن تكتسب أية ضريبة صفة شرعية إلا إذا اقترها مجلس الأمة.



نكر

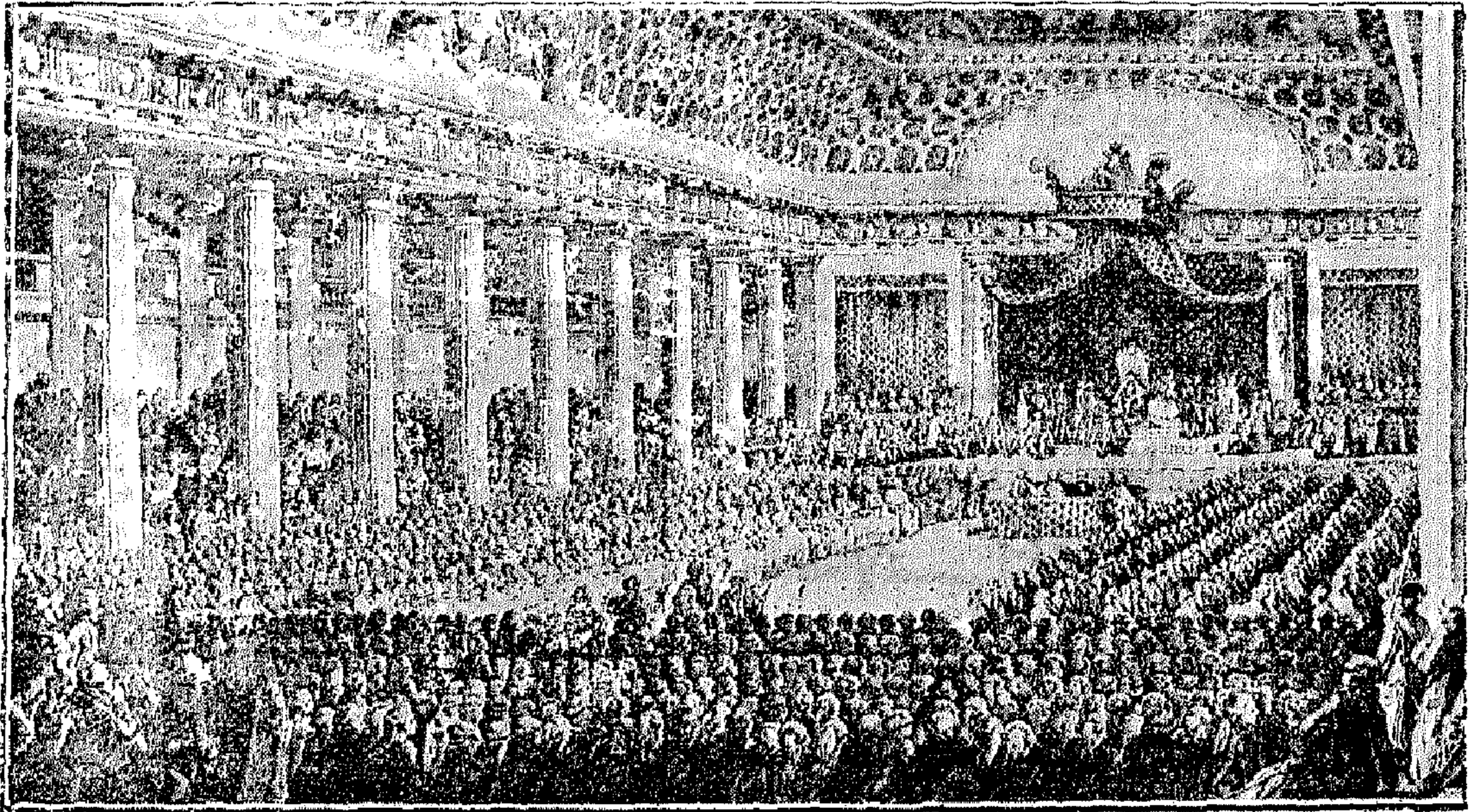
ولما كانت الضائقة المالية قد اشتدت بالحكومة حتى أصبحت على شفا الافلاس أعلن الملك فى أغسطس ١٧٨٨ عقد مجلس الأمة ليكون عوناً له على معالجة الأزمة المالية، واستدعى نكر لوضع نظام الانتخابات القادمة، فجعل أساس عمله التغلب على معارضة الأشراف بأن خول العامة عددا من المندوبين يبلغ ضعف مندوبى كل من طبقتى الأشراف ورجال الدين، وعلى هذه القاعدة تمت الانتخابات فى أنحاء المملكة وحرر الناخبون عرائضهم (Cahiers) للمجلس طبق التقاليد القديمة وكانت كلها تفيض بالشكوى من الحكم المطلق وما يقترن به من المظالم وعدم المساواة وتجمع على ضرورة سن دستور يعين حقوق الملك والرعية.

مجلس طبقات الأمة (Etats Généraux) — وفى يوم ٥ مايو سنة ١٧٨٩ افتتح المجلس فى قصر فرساي بحضور مندوبى الأشراف والكنيسة والعامة، وأعلن الملك أن الغرض الأساسى من الاجتماع هو معالجة الحالة المالية فقط، ولم يشربتا إلى مسألة الدستور المنشود، فتوترت العلاقة بين الحكومة

(١) بلغت الديون فى عهد نكر ٤٥٠ مليوناً وفى عهد كالون ٤٨٧ مليوناً.

وأنصارها وبين ممثلى الشعب من بداية الأمر، وظهر أثر هذا التحزج فى أول مسألة طرحت على المجلس وهى كيفية أخذ الأصوات ، وهل يجتمع المندوبون فى قاعة واحدة أو تجلس كل طبقة وحدها ويؤخذ رأى كل منها على حدة باعتبارها كتلة قائمة بذاتها ، فيعتبر رأى أغليبتها رأيا واحدا معبرا عن هيئتها ، وقد كانت هذه المسألة هامة فى نظر الجميع إذ لو نفذ الرأى الأول لاتسع مجال الأمل أمام مندوبى الطبقة العامة بإحراز الأغلبية بعددهم الكبير مع من ينضم إليهم من أحرار الفريقين الآخرين مهما قل عددهم وإذا كان الرأى الثانى ، لم تعد هناك أهمية لميزة العدد المضاعف الذى كان لمندوبى العامة إذ أن الصوت الواحد الذى يمثل هيئتهم لا يمكن أن يتغلب على صوتى الأشراف ورجال الدين .

الجمعية الأهلية (L'Assemblée Natioanle) — ولما طال الجدل واشتد النزاع وافق أعضاء العامة على اقتراح قدمه أحدهم سيس (Siéyès) فى يوم ١٧ يونيه ، ومؤذاه أن يطلق النواب على أنفسهم اسم "الجمعية الأهلية" وأن يبدءوا



افتتاح مجلس الامة فى ٥ مايو سنة ١٧٨٩

(نقلا عن الصورة المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

بصفتهم نواب البلاد في تشكيل دستور تصان فيه حقوق الشعب ، سواء لديهم في ذلك اشتراك بقية المندوبين معهم أم انفصلهم عنهم . على أن الأشراف اتخذوا من هذه الخطوة الثائرة على النظام القديم وسيلة لإقناع الملك بالانضمام الى صفوفهم ، فأمر بإغلاق القاعة التي كان يجتمع فيها النواب بحجة إعدادها لجلسة قادمة ، غير أن أعضاء الجمعية الأهلية انتقلوا الى ملعب التنس المجاور للقصر ، وهناك اتفقوا جميعا على أن يوالوا الاجتماع مهما كانت الظروف حتى يتمموا الدستور الذي طلبه الشعب ، وألا يعودوا الى بلادهم قبل ذلك بحال .

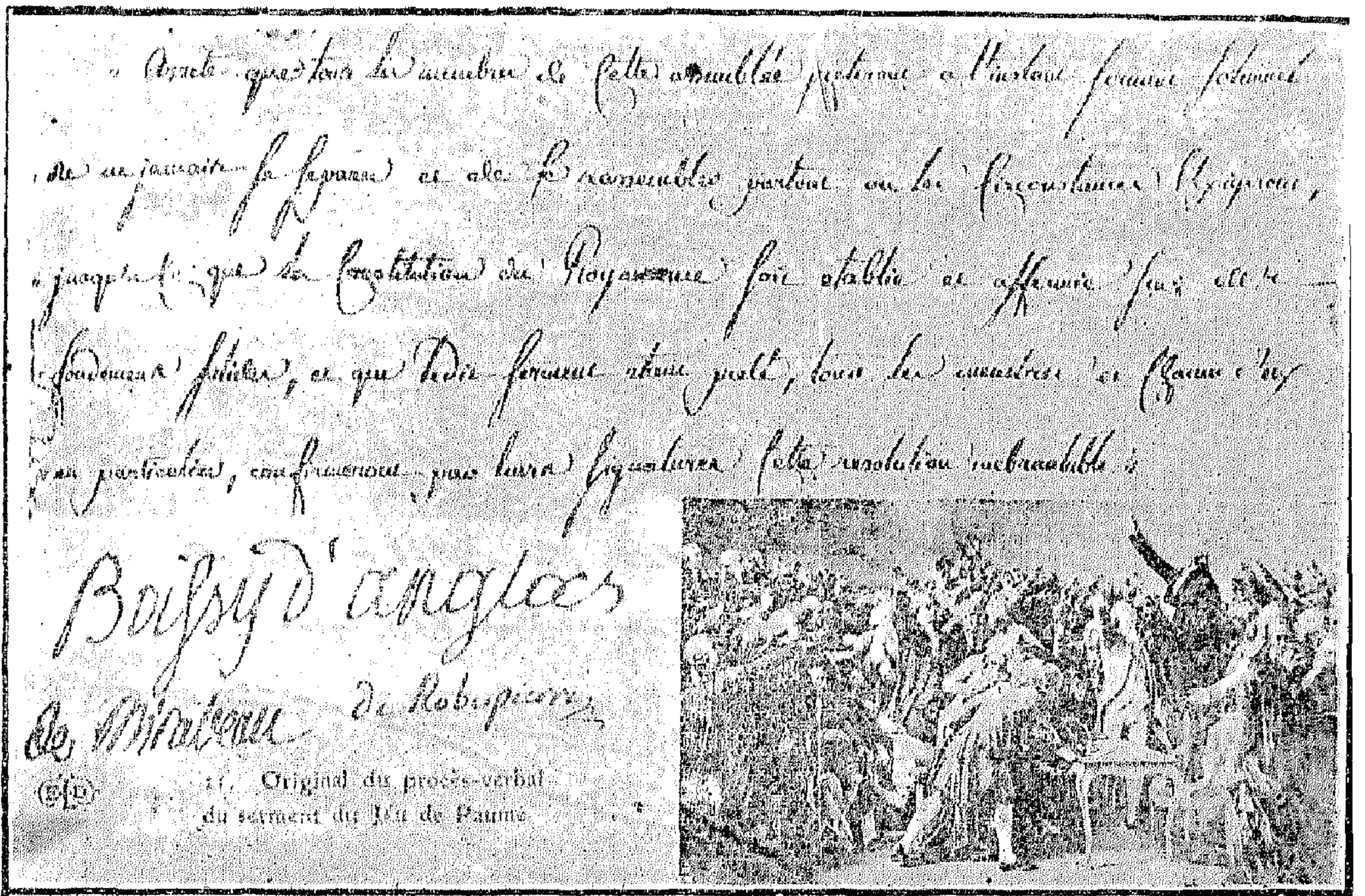
وفي يوم ٢٣ يونيه دعيت الطبقات الثلاث الى القاعة العامة ، وألقى الملك خطابا ضمنه إلغاء القرار الذي اتخذ في ١٧ يونيه ، وذكر الإصلاحات التي رأى وجوب البحث فيها لإدخالها على نظام الحكومة ، وأعلن قراره الأخير في وجوب انفصال طبقات المجلس بعضها عن بعض عند المناقشة وأخذ الأصوات ، وأنذر الأعضاء بالمخى وحده في طريق الإصلاح اذا كانت طبقات الأمة تتنازع الأمر بينها في وضع هذه الإصلاحات . ثم غادر القاعة ومن ورائه رجال الدين والأشراف ظافرين بما كانوا يطلبون ، وبقي مندوبو العامة وحدهم واجمين يتنازع الخوف والسيخط نفوسهم ، الى أن بدد الزعماء ذلك الضعف بكلمات مأثورة خالدة ، فلما دخل رسول الملك يأمر الجمع بالانقضاء صاح به ميرابو : ” إننا هنا بإرادة الشعب ، ولن نبرح مكاننا

إلا على أسنة الحراب ! ” وليت الأعضاء في أماكنهم يعملون كأن شيئا من ذلك لم يقع كما قال سييس ، وانطلقوا يتخذون الحيلة لأنفسهم أولا ، فأصدروا قرارا يعلنون فيه أنهم قد أصبحوا غير خاضعين لسلطة القانون من حيث الاتهام أو المحاكمة أو السجن ، وأن كل سلطة تخالف ذلك القرار ترتكب جريمة الخيانة للأمة !



ميرابو

وأما الملك فقد تظاهر بالإذعان لمشيدة النواب الى حد أن طلب الى رجال الدين والأشراف الانضمام الى اخوانهم، وذلك ريثما يتم له استقدام جيوش لا تتأخر عن إطاعة أوامره عند الحاجة . فلما تم له ما أراد، بدأ حركته الرجعية المنتظرة، فعزل نكر يوم ١١ يولييه ، وولى مكانه بروتي (Breteuil) أحد رجاله المعروفين بالإخلاص له .



ميثاق ملعب التنيس بتوقيع النواب

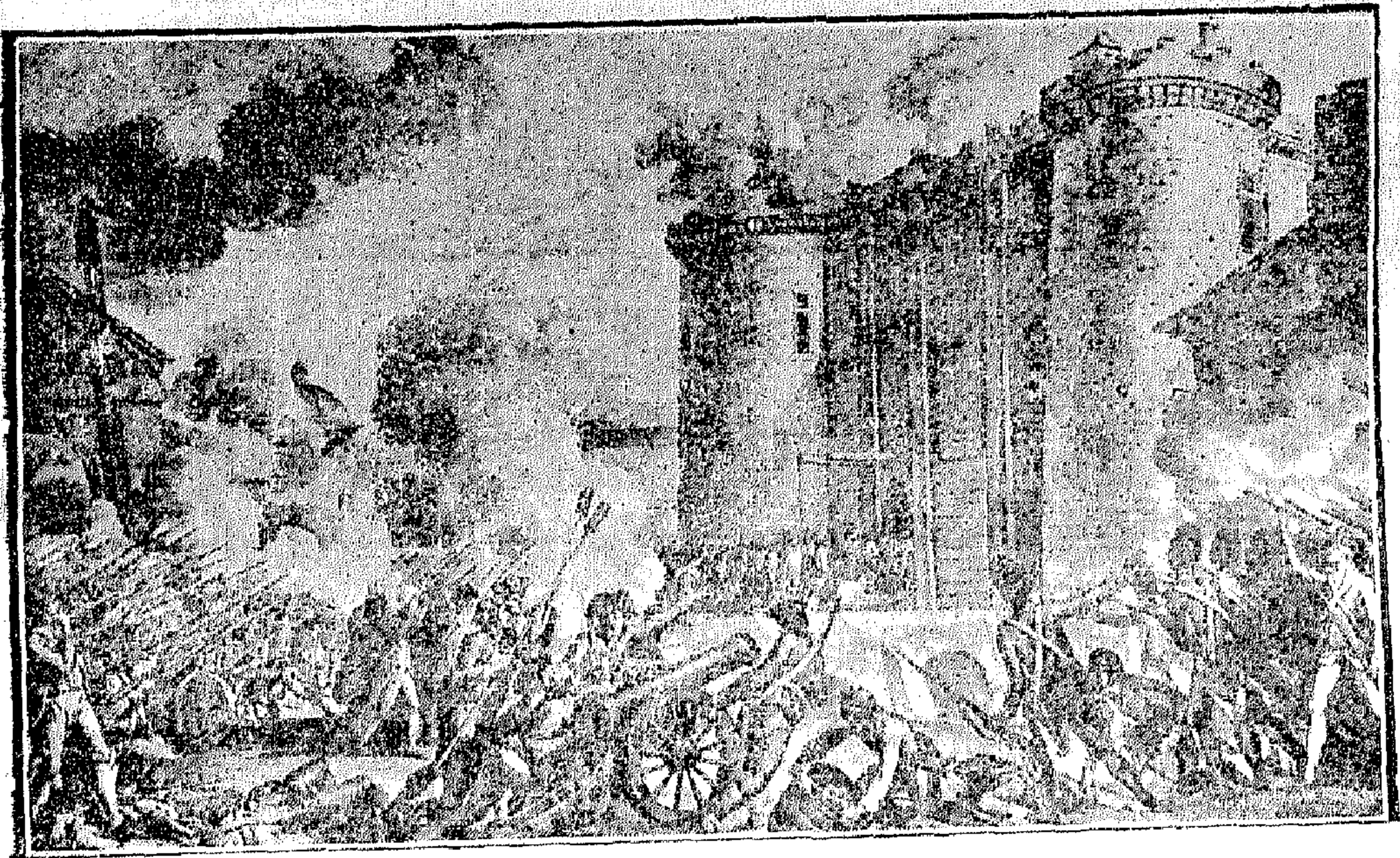
(نقل عن الصورة المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

الحالة في باريس — على أن هذا الحادث أدى الى قيام الشعب بمظاهرات عديدة سفكت فيها الدماء وذلك بتأثير بعض المهيجين أمثال مارا (Marat) وديمولين (Desmoulins) الذين نجحوا في إثارة خواطر العامة بخطبهم ومقالاتهم ؛ الى حد أن اضطرت البلدية أن تسمح للناخبين بتشكيل هيئة منهم تتولى صيانة الأموال والأرواح ، فبدأت بتأليف حرس أهلى يساعد على حفظ

النظام واستتباب الأمن . ولكن الحالة تفاقمت بإشاعات السوء التي كان يرجف بها المرجفون عن نيات الملك وأغراضه لا سيما بعد أن قتل عدد من الجنود إبان تلك الاضطرابات ، فأخذ الأهالي يدبرون وسائل الدفاع عن أنفسهم ، فهاجموا مخازن الانقليد ودار الصناعة في ١٤ يولييه ، وأستولوا على ما فيها من الأسلحة ، ثم تحوّلوا الى حصن الباستيل حيث توهموا أن الذخائر كلها قد جمعت هناك .

الهجوم على الباستيل — ومع أن الحامية لم تكن تربو على المائة إلا قليلا وأن كل مدافع الحصن سحبت من أماكنها لتمهيد الحالة فإن المهاجمين لم يثنوا عن أعمال المدافع والبنادق في جدران الحصن الى أن اضطر حاكم الباستيل الى التسليم على أن يكون هو وجنوده في مأمن على حياتهم ، إلا أن الشعب في دخوله الحصن لم يكثرث لوعده ، ولم يتقيد بشرط ، فقتل حاكم الحصن وعددا من جنوده أشنع قتلة ومثل بالباقيين أفضع تمثيل .

على أن الأهالي لم يعدموا وسيلة لتبرير ما وقع ، فاتهموا حاكم الباستيل بجريمة التحرش بالشعب العذبة المسالمة ! ، فاستدعى البرلمان لجلسة



الهجوم على الباستيل (١٤ يولييه سنة ١٧٨٩)

وصفهم بالأبطال، واعتبار عملهم مجيدا جديرا بإجلال التاريخ . وإذا كانت الملكية في حالة لا تستطيع معها المقاومة دفعا لهذا الشر المتفاقم فقد قبل لويس رواية الباستيل على علاقتها ، وزار باريس دلالة على الرضا عن أهلها، وأجاب ملتسمهم في تعيين بايلي « رئيس الجمعية الأهلية » عمدة لها ، ولافايت (Lafayette) قائدا للحرس الأهلي ، كما أنه أعاد نكر الى الوزارة وأبعد الجند عن باريس وفرساي .

نتائج سقوط الباستيل — كان لسقوط الباستيل دوى هائل في أنحاء أوروبا ارتجت له العروش وطرب له الأحرار ، إذ طالما استخدمه ملوك فرنسا والأشراف المقربون لديهم ، لإقصاء خصومهم وإخماد أصوات المفكرين وأنصار الحرية ، بطرحهم في أقبيته المظلمة حتى تفرغ آجالهم . وعلى الرغم من خلوه حين الاستيلاء عليه إلا من نفر قليل لا قيمة له ، فقد ترك سقوطه أثرا عظيما في نفس الشعب الفرنسي ، إذ أسكره هذا الفوز، وما تبعه من إغضاء الملك واستسلامه ، فمادى « الشعب » في ثقته بنفسه وقدرته على إخضاع الحكومة لإرادته حتى كان لذلك أسوأ تأثير في مجرى الحوادث فيما بعد .

وكانت أول نتيجة لسقوط الباستيل والإعجاب بالرجال الذين قاموا بذلك العمل أن أخذ رجال الأقاليم يهاجمون الألوف من قصور الأشراف — التي تمثل الباستيل بينهم — وجعلوا يدمرون ما بها من السجلات التي تثبت حقوق الأشراف إزاء العامة حتى سادت الفوضى في كل مكان ، لا سيما وقد انكش رجال الحكومة عن الوقوف في وجه الثائرين خوف أن يحل بهم ما حل بحاكم الباستيل . وبلغ من عجزهم عن ضبط الأحوال أن سلك جماعة النخبين في الأقاليم نفس السبيل الذي اتبعه زملاؤهم في باريس بأن شكوا من بينهم لحانا للإشراف على أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن — قدر المستطاع .

٤ أغسطس — أما رجال الجمعية فقد رأوا أنه لا يرجى لذلك الاضطراب من هدوء إلا اذا تجرد الأشراف من امتيازاتهم ، ولكنهم أجمعوا عن المناقشة في الأمر

تجنباً لأزمات شديدة أقلها احتمال وقوف الملك الى جانب الأشراف ، ومع هذا فقد حدث ما كان يرجى مساء ٤ أغسطس حين وقف أحد الأشراف — وكان فقيراً يلقبه اخوانه (Jean Sans - Terre) أى الذى لا يملك أرضاً — واقترح النزول عن امتيازات الأملاك ، فما هى إلا لحظة حتى دب ديب الغيرة والحماسة فى كل الصدور ، فجعل القوم يتبارون فى تعزيز هذا الرأى ، وما انقضت الليلة حتى كان الأشراف قد نزلوا عن كل امتيازاتهم ، كما نزلت الكنيسة عن زكاتها ، وختمت الجلسة فى الصباح بالموافقة على اعتبار لويس السادس عشر "معيد الحرية للبلاد ! " .

حوادث أكتوبر — فزع الملك مع هذا من تمادى الشعب فى طغيانه فعمد الى استدعاء فرقة الفلاندر الموالية له لتكون بمثابة حرس خاص يدافع عن فرساي ، ولكن مجيء الفرقة ولد كثيراً من الريب والظنون ولا سيما لما ذاع عن نبأ الإهانة التى لحقت شعار الثورة ، أثناء وليمة أقيمت بالقصر الملكى إكراماً للجند الجدد . وصادف هذا الحادث انتشار القحط بباريس نظراً لقلة ما عرض من الغلال تفادياً من النهب ، فعول المهيجون على انتهاز هذه الفرصة ليرغموا الملك على الإقامة بباريس ليأمنوا جانبه ، فأخذوا يحضون النساء على الاجتماع والمطالبة بالخبز ورجوع الملك الى باريس على زعم أنه بعودته مع أسرته يكثر القوت فى المدينة . فسار عدد كبير من النساء فى ٥ أكتوبر — وخلفهن المئات من الرجال المسلحين — الى فرساي حيث اقتحمن قاعات المجلس مناديات بطلب الخبز ، ثم تقدمن لمهاجمة القصر بعد ذلك ، ولكن حال دون غرضهن وجود حرس قوى .

العودة الى باريس — وفى فجر اليوم التالى بكر الجمع الذى اقترش الثرى طول الليل واقتحم القصر من باب أغفلت حراسته ، الى أن اقترب من مخدع الملك والملكة ، ولكن لافايت كان قد وصل الى فرساي على رأس الحرس الأهلى أثناء الليل ليطلب الى الملك باسم البلدية أيضاً أن يعود الى باريس ، فلما جاءته أنباء هذا

المهجوم، أسرع الى القصر وحال بين الملك وبين شعبه الهائج، على أن يقبل العودة الى باريس . وهكذا استسلم لويس الى القدر ، وترك نفسه تحت رحمة ، وعاد الى باريس حاملا شارة الثورة^(١) على صدره ، وسط موكب النساء . وقد كان دخول لويس قصر التويلرى أول خطوة في سبيل دخوله السجن فيما بعد ، ومن السجن الى المقصلة !

الفصل الثالث

فرنسا من أكتوبر سنة ١٧٨٩ الى سبتمبر سنة ١٧٩١

انتقلت الجمعية الأهلية الى باريس عقب مغادرة الملك فرساي فأمنت بذلك جانب الحكومة وتدخلها في أعمالها اعتمادا على حماية الشعب ، ولكنها أصيبت بتدخل الشعب من حين لآخر في تصرفاتها ، فأثر ذلك تأثيرا سيئا في عمل الدستور الذي بدأت به في فرساي .

وتلخص القرارات التي أصدرتها الجمعية في هذا الشأن فيما يلي :

(١) حقوق الانسان — أعلنت حقوق الانسان على أساس تعاليم روسو : ومجملها أن الناس ولدوا أحرارا متساوين في الحقوق ، وأن الغرض من الحكومات ضمان الحرية ، والأموال الشخصية ، وصيانة الحقوق ، وحماية الأرواح ، ومنع المظالم ، وأن لكل أمة الحق في مشاركة الحكومة في وضع القوانين ، وتقرير

(١) الأصل في هذه الشارة أنه حين هاج الشعب في باريس عقب عزل نكر (١١ يولييه) اقترح بعضهم أن يضع كل فرد ورقة من أوراق الشجر في قبمته ليتعارف المتضامنون في السخط على الحكومة ، ثم أبدلت هذه الشارة في اليوم التالي باللونين : الأزرق والأحمر ، فلما جاء الملك لزيارة باريس عقب سقوط الباستيل ، وضع اللون الأبيض بينهما لإكراما له فبقيت الألوان الثلاثة شارة الثورة منذ ذلك الحين .

(٢) نشرنا في صدر الكتاب الصورة الأصلية لهذا القرار كما ورد في الدستور الذي وقعه لويس السادس عشر في ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١ ويرى التوقيع بأعلى الجانب الأيسر للصورة .

الضرائب ، ولها وحدها السلطة العليا في البلاد ، وليس لأحد أن يستعمل هذه السلطة إلا بإرادتها .

(٢) الامتيازات — يحى نظام الامتيازات وما كان يترتب عليها من واجبات وحقوق .

(٣) تقسيم فرنسا — ألغى التقسيم القديم لفرنسا وقسمت من جديد الى ٨٣ قسما تكاد تتساوى مساحتها كلها ، وأطلقوا على كل منها اسم أحد أجزائها الطبيعية الشهيرة كنهر أو جبل ، وتقرر لكل منها مجلس ينتخب بالتصويت العام ، ويكون عمله الإشراف على شؤونها الداخلية .

(٤) السلطة التشريعية — وضعت السلطة التشريعية في يد مجلس نيابى واحد ينتخب لمدة سنتين لا غير بحيث لا يتجدد انتخاب أحد الأعضاء مرتين متواليتين ، وجعل الانتخاب على درجتين ، كما جعل حقا مقصورا على من يدفعون قدرا معيناً من الضرائب ومن لا يقل سنهم عن خمسة وعشرين عاما ، وخول الملك سلطة رفض (Veto) أى حق إلغاء قرارات المجلس ، إلا اذا أعادت عين تلك القرارات ثلاثة مجالس متتالية ، ووضع شرط يحرم على أعضاء المجلس النيابى دخول الوزارة .

ويلاحظ أن قصر مدة المجلس على سنتين مع تحريم إعادة انتخاب الأعضاء السابقين كان من شأنه أن يحرم البلاد ثمرة الخبرة النيابية ويعرقل سبيل الإصلاح نظرا لاحتمال اختلاف الآراء بين المجالس المتعاقبة . أما منع الأعضاء من الدخول فى الوزارة ، فقد حرم الحكومة خبرة الكثيرين من ذوى الكفاية ، وأقام حاجزا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أصبح معه دوام التفاهم بين الفريقين متعذرا .

(٥) سلطة الملك — خول الملك حق رفض قرارات المجلس النيابى على النحو الذى بيناه ، كما خول حق تعيين الوزارة ، ورياسة الجيش ، وإعلان الحرب ، وعقد معاهدات الصلح — بشرط موافقة المجلس — كما خول حق الإشراف على

القضاء والادارة، على أن هذا الإشراف كان بلا قيمة إذ جعلت تلك الوظائف قائمة على أساس الانتخاب، فأصبحت سلطتها مستمدة من الشعب لا من الملك، وعلى الجملة قد سلبت من الملك كل سلطة حقيقية وأبقى له ظاهراً، فبعد أن كان سيد البلاد أصبح أول خادم لها، ومع هذا فلم تعط له أية فرصة ليكون خادماً نافعا.

(٦) الدستور المدني (ويراد به النظام الذي وضع للكنيسة) — نزل رجال الدين عن « زكاتهم » كما ذكرنا ولكن إفلاس خزائن الحكومة حمل الجمعية على اغتصاب أملاك الكنيسة^(١) وتحديد مرتبات لرجال الدين، على أن يكون تعيينهم بطريق الانتخاب حتى تقطع كل علاقة بين البابا والكنيسة. ولما أعلن البابا ورجال الدين سخطهم على هذا النظام، أصدرت الجمعية قراراً يحتم على رجال الدين أن يقسموا يمين الإخلاص والطاعة للدستور، وإلا حرموا وظائفهم وأوقفوا عن العمل.

هرب الملك — كانت هذه القرارات سبباً في نفور الملك من الجمعية بعد إخلاصه لها، ولا سيما بعد القرار الذي أصدرته بشأن رجال الدين، فإن عقيدته الدينية كانت تأبى عليه أن يحتمل التهاون فيما يمس الدين وأهله. واذ كان ميرابو قد عاد إلى صف الملك لما كان يتقاضاه منه من الأموال، ولما رآه من أطرف الجمعية، فقد نصيح له بأن يخرج من باريس علناً وسط حرسه إلى إقليم مجاور من الأقاليم الموالية له، وهناك يدعو الجمعية إلى دستور جديد، تكون له فيه سلطة فعلية، فان أبت، زحف على باريس وقضى على العصاة. ولكن الملك والملكة لم يثقا تماماً بميرابو، فبعلاً يسوفان في تنفيذ خطته، حتى اذ كان أبريل سنة ١٧٩١ توفي ميرابو، فقبهر معه مشروعه، وفقدت الملكية فيه أكبر نصير قادر على إنقاذها.

(١) قدر بعضهم قيمة هذه الأملاك بنحو ثلاثة آلاف مليون فرنك، ولكنها عرضت في السوق بأبخس الأثمان للحصول على قيمتها نقداً. وقد كان من نتيجة ذلك اضطراب الحالة المالية، وظهور حزب جديد يمالئ الثورة من اشتروا أملاك الكنيسة. ولكن ظهر حزب آخر معاد لها من الحاققين على التعدي على حقوق البابا والكنيسة، ولم تتحد حدة هذا الحزب حتى أبرم نابليون اتفاقاً (كونكوردات) مع البابا في سنة ١٨٠١

تغلب رأى الملكة بعد ذلك ، وكان مشروعها يقضى بالهرب سرّا نحو الحدود في اتجاه شالون (Châlons) و Metz ، حيث تجرى مظاهرة عسكرية لإرهاب الجمعية وإعادتها الى صوابها . وفي ليلة ٢١ يونيه اتخذ الملك وزوجه وبنوه من الليل ستارا ، وبنموا شطر الحدود ، حيث كان ينتظر الهاربين جيش بقيادة بويه (Bouillé) كما كان ينتظرهم على مسافات متقطعة فصائل صغيرة من الجند لتحرسهم في طريقهم . ولما أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الأمان اكتشفت دخيلة أمرهم ، وقبض عليهم في فارن (Varennes) ، وأعيدوا الى باريس وسط مظاهر الاحتقار والاستخفاف الشديد .

الاختلاف في مصير الملك — كان أكبر ما يشغل الأذهان بعد عودة الملك هو مصير التاج وصاحبه ، فقد صرح الملك في خطاب له قبل هربه ، بأن كل ما وافق عليه منذ جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٧٨٩ ، كان بالرغم من إرادته فلا يتقيد به ، فرأى فريق من الأعضاء وهم جماعة المتطرفين من اليعاقبة^(١) ، أن في سلوك الملك هذا خروجاً منه على أمته ، وحنثاً بعهدده ، وأنه قد آن الوقت الذي تزول فيه الملكية وظلها ، وتقام الجمهورية لتوطيد النظام الجديد . غير أن الأغلبية كانت تميل الى رأى المعتدلين^(٢) الذين كانوا من حزب اليعاقبة ، ثم انفصلوا عقب هذا الحادث ، وأصبحوا يعرفون باسم فويان (Feuillants) «نسبة الى الدار التي يجتمعون فيها ، وقد كانت قديماً ديراً لجماعة دينية بهذا الاسم» . وكان هذا رأى يقضى بإعادة الملك الى عرشه ، مع تقييد سلطته بأكثر مما كانت عليه ، فأصدرت الجمعية قراراً بذلك على زعم أن الملك

(١) تكوّنت هذه الجماعة من بين أعضاء الجمعية الأهلية منذ كانت بفرساي للبحث في أعمالهم النيابية . ولما انتقلت الجمعية الى باريس اتسع نطاقها ، وأصبحت تشمل عدداً كبيراً من المشتغلين بالسياسة ، واتخذت نادياً لها داراً قديمة للفئة الدينية المعروفة باسم «اليعاقبة» (Jacobins) فأطلق هذا الاسم على أعضاء ذلك النادى الذين قوى شأنهم منذ أنشأوا فروعا لناديتهم في كل إقليم وناحية بفرنسا .

(٢) يلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي نبئت فيها فكرة الجمهورية ، وذلك نتيجة تدرج الحوادث كما ذكرنا في ختام الفصل الأول .

لا يعدّ مسؤولاً عن فراره ، لأنه نقل بالقوة ! ولا ريب أن الجمعية قد اتبعت هذا الرأي رغبة في اجتناب الأزمة التي تعقب إلغاء الملكية ، والفوضى التي قد تنشأ عن هذا الانقلاب ، إلا أن قرارها أغضب المتطرفين من اليعاقبة ، فطعنوا في رأى الأغلبية ، وقرروا تنظيم مظاهرة لإرهاب الجمعية وإخضاعها لرأيهم ، وقد أفلحوا في دعوتهم ، اذ اجتمع خلق كثير من الغوغاء في ساحة شان دى مارس (Champs de Mars) فى ١٧ يوليه لإمضاء الشكوى التي أعدت فى هذا الشأن ، ولكن الحرس الأهلى شتت شملهم ومزق جموعهم ، فاختفى على أثر ذلك زعماء المتطرفين أمثال دانتون (Danton) وروبسبير (Robespierre) جزأ لما قد يحل بهم ، ولو قبض عليهم حينئذ وضرب على أيديهم بشدة لتخلصت البلاد من عوامل الفوضى التي بقيت تئن منها طويلا .

أما الملك فكانت الجمعية قد أصدرت قرارا بوقفه عن مباشرة سلطته حتى يتم وضع الدستور فيوقعه ويقسم يمين الاخلاص له .

وفى سبتمبر سنة ١٧٩١ تم الدستور ، فوقعه الملك وأقسم يمين الولاء للجمعية والقانون . وهكذا ظن العالم أن زمن الثورة والاضطراب فى فرنسا قد انقضى وأن البلاد يوشك أن يطلع عليها بفرع عهد جديد .

الفصل الرابع

الجمعية التشريعية — L'Assemblée Législative.

انحلت الجمعية الأهلية عقب إتمام الدستور وحلف يمين الاخلاص له ، فطويت بذلك صحيفة الهيئة التي قوّضت دعائم النظام القديم . ومهما يقل عن المبادئ الجلية التي أتى بها رجال هذه الجمعية ، فما لا ريب فيه أنهم لم يتخذوا الحيلة لحماية الشعب من نفسه ، بعد أن سلبوا السلطة من الملك لحماية الشعب منه ، وهذا أكبر

انتقاد يوجه اليهم، فهم وإن كان جلهم على قسطنطين وفير من الحزم، فقد جرفوا في تيار العواطف الذي دفع البلاد الى هاوية بعيدة الغور .

انعقدت الجمعية التشريعية في أول أكتوبر سنة ١٧٩١ وفق أحكام الدستور، وكانت تختلف عن الجمعية التي تقدمتها في أن مهمتها اقتصرت على تنفيذ مواد الدستور، وحماية نتائج الثورة من عبث العابثين بها. ولذا يرى أنه بدل أن كان النزاع في الجمعية الأهلية قائما على مسائل دستورية، أصبح نزاع الأحزاب الآن قائما على الاستئثار بالسلطة. على أنه لما كان أعضاء الجمعية الأهلية قد قرروا أنه لا يجوز تجديد انتخاب أى عضو فيها للجمعية التشريعية، فقد حرمت هذه الجمعية من أعظم رجال فرنسا كفاية وحزما وخبرة، وامتلات بشبان حديثي العهد بالسياسة وشؤون الدولة.

الأحزاب — انقسمت الجمعية من بادئ الأمر الى ثلاثة أحزاب وهي: اليسار واليمين والوسط، فأما حزب اليسار، فكان يجمع أنصار اليعاقبة الذين تقدم ذكرهم، المتطرفين منهم والمعتدلين وأشهرهم جماعة الجيرونديين (Girondins) نسبة الى الاقليم الذي انتخبوا عنه . وكانوا يتقنون على الدستور اعتداله في عرفهم، ويعتمدون في خطاباتهم على الألفاظ المنمقة والعبارات الخلابه تشبها بنواب الرومان، ومن أكبر رجالهم كوندورسييه (Condorcet) وبريسو (Brissot) وفرنيلو (Vergniaud) وأما حزب اليمين فكان يتألف من أنصار جماعة الفويان الذين كانوا يعضدون الدستور . وكان حزب الوسط يشمل أفرادا عرفوا بالحدرد والتردد، فكانوا يخدمون الحزب بعد الآخر، دون اتخاذ رأى معروف ولا ثبات على خطة واحدة .

فرنسا والدول — كان أول ما اتجهت اليه أنظار الجمعية الجديدة مسألة الحرب التي كانت تهدد فرنسا حينئذ من جانب دول أوربة بدعوى « الدفاع عن حق الملوك الإلهي وحق الأسرات » ولا ريب أن هذا نفاق وادعاء باطل فاطما نشبت الثورات، وأعدم الملوك في أوربة، دون أن تحرك الدول سائلا، والحقيقة

أن أوربة لم ترفى نشوب الثورة إلا فرصة لاضعاف فرنسا واغتيال أملاكها، وإزالة منافس خطير من ميدان السياسة .

وتفصيل ذلك أن روسيا اقترحت فكرة التعاون في القضاء على الثورة، حتى تحوّل نظر النمسا وبروسيا الى غرب الرين، ليخلوها الجوّ في بولنّدة، ولكن بروسيا ظلت تتردّد طويلاً قبل أن تغامر بمجنودها ضد فرنسا، حتى ألحت عليها إنجلترا وهولندا والنمسا بالكف عن دسائسها في بلجيكا والانصراف الى ما قد يصيبها من الغنم بمحاربة فرنسا . وبذا خرجت الدول من انشقاق بعضها على بعض ، بالاتفاق على التهام تلك الدولة المنشقة على نفسها . ولما قرّر الرأى على ذلك، بدأت النمسا وبروسيا تترقبان الفرص وتتلحسان الأعذار للبدء بالتدخل .

كيف بدأت الحرب — وكان أول هذه الأعذار ما نشأ عن إلغاء امتيازات الأشراف من هضم حقوق الأمراء الألمان المقيمين على حدود الالزاس . فقد قبلت الجمعية أن تعوّضهم عما فقدوه، ولكنهم أصروا على أخذ حقوقهم كاملة . وازداد المركز حرجاً باحتلال فرنسا كونتية فينيسان — وكانت ملكاً للبابا — وذلك عقب قيام أهالى أفينيون (Avignon) ضد عمال البابا، وإعلان انضمامهم الى فرنسا . هذا الى أن باريس امتلأت بالوفود من ألمانيا وسويسرا وإيطاليا طالبين أن يساعد زعماء الثورة أممهم للوصول الى مثل نصيبهم من الحرية . فجذعت الدول، وبدأت تفكر في التدخل قبل أن يتفاقم الأمر . ولا ريب أن إلحاح المهاجرين من الفرنسيين في أوربة، وتوسل الملك والملكة لأخيهما أمبراطور النمسا بالتعجيل بانقاذهما من الخطر الذى كانا يشعران به على رغم قبولها الدستور، لم يترك مجالاً للنمسا في التردد، فأرسل الأمبراطور بالاتفاق مع ملك بروسيا تهديدات عدّة الى فرنسا كان أخطرها شأنًا بلاغ بلنّتز (Pillnitz) (٢٧ أغسطس سنة ١٧٩١) الذى أعلن فيه أن دول أوربة لا تتردّد فى استخدام كل الوسائل لإعادة الملكية الى قوتها فى فرنسا . وقد طرب الأشراف المهاجرون لصدور هذا البلاغ، وأرسلوا منشورا من كوبلنّتز (Coblentz) توعدوا فيه زعماء الثورة بكل عقاب صارم .

ولقد وقعت هذه التهديدات وقعا أثار الشعب الفرنسي، حتى أن الجمعية قررت أن كل مهاجر لا يعود إلى فرنسا يعدّ شريكا في التآمر على سلامة بلاده، ويكون جزاؤه الموت ومصادرة أملاكه . وقررت أيضا أن ينفي كل من لا يقسم بين الطاعة والاخلاص للدستور من رجال الدين . وانتهى الأمر أخيرا بأن أفلح أنصار الحرب^(١) في فرنسا في حمل الملك على إعلان الحرب في ٢٠ أبريل سنة ١٧٩٢

الحرب — كانت عدّة فرنسا الكبرى المتطوعين من أبناءها، فان الجيش القديم كان قد انحل على أثر الثورة ومهاجرة الكثيرين من الضباط الأشراف . على أن هؤلاء المتطوعين كانوا لا يملكون من الصفات الحربية سوى الحماسة، وهي لا تغني عن النظام والخبرة، ولا يملكون من المعدات والذخائر إلا القليل . ولعل أكبر معجزة أتت بها الثورة هي التغلب على كل هذه المصاعب، والانتصار في النهاية على أعظم جيوش أوربة . ولا ريب أن ذلك يعزى إلى أن الحليفتين لم يجععا من الجنود أكثر من ثمانين ألفا في مقدمتها الأشراف المهاجرون وكان يقود هذه القوّات برنسويك (Brunswick) قائد بروسيا وهو شيخ تنقصه صفات المغامرة والاقدام . ولم تكن الثقة متبادلة بين الحليفتين، كما أن أنظارهما كانت متجهة نحو بولسدة على الدوام لمراقبة ما تجريه روسيا هناك . هذا إلى أنهما كانتا في غرور من قدرتهما على سحق فرنسا على مهل، ولذلك فانهما لم تتعجلا في الزحف إليها . أضف إلى ذلك أن برنسويك أصدر بلاغا في ٢٥ يولييه توعد فيه باريس بالتدمير إذا أصاب الأسرة المالكة أي سوء أو اذا قاوم جيوشه مقاوم . وقد أتى هذا البلاغ بغير ما كان ينتظره الأعداء إذ تماسكت الأمة تماسكا تاما لدفع الأخطار التي كانت تهددها .

(١) كانت الأحزاب المختلفة مجمعة على إعلان الحرب ماعدا اليعاقبة المتطرفين . فأنصار الملكية المطلقة كانوا يأملون أن تنصرف فرنسا فتعيد إلى الملك سلطانه المطلق . وأنصار الملكية الدستورية، كانوا يرجون من وراء انتصار فرنسا تقوية مركز الملك فتخف حدة المتطرفين . والجيروند، كانوا يرغبون فيها لاتخاذها وسيلة للاستئثار بالسلطة . وأما اليعاقبة المتطرفون فقد رغبوا وحدهم عن الحرب مخافة أن تؤدي إلى الهزيمة فيقضى على الثورة، أو إلى النصر فيقوى مركز الملكية .

أسرعت فرنسا بالزحف الى بلجيكا عقب إعلان الحرب ، ولكنها ردت على عجل ، ولم يتعقبها أعداؤها ، فأفسحوا لها المجال لتنظيم صفوفها من جديد ، إذ لم يبدؤوا مهاجمتها إلا في ١٩ أغسطس ، فاستولوا على كثير من المدن حتى اخترقوا غابات الأرجون (Argonne) «ترموبيل فرنسا» فوجدوا الفرنسيين تحت قيادة ديمورييه (Dumouriez) مرابطين على تلال فالمي (Valmy) فأطلقوا عليهم النيران ، ولكن الجنود الفرنسية ثبتت في مكانها ثباتا لم يعهده خصومها من قبل . ولما كان المرض قد تفشى بين الجنود ، وكانت الدول في شغل عن الحرب بموقف روسيا المقلق في الشرق فقد اتفق برنسيك مع ديمورييه على أن ينسحب من غير قتال ، ولذا تعتبر موقعة فالمي على صغرها من أهم مواقع التاريخ لأنها ولدت في فرنسا وجيشها تلك الثقة بالنفس التي جعلتها مصدر الفرع لأوربة . مدة طويلة .

باريس إبان الحرب — كان الملك قد اتخذ وزارة من حزب اليمين عند افتتاح الجمعية التشريعية ، ولكنها سقطت إزاء حملات الأحزاب المعارضة ، وأعقبتها وزارة من الجيرونديين على يدها إعلان الحرب ، إلا أن هزيمة الجند في فاتحة الهجوم أدت الى سقوط هذه الوزارة ، وتعيين وزارة جديدة تمثل الأحزاب المختلفة ، فلم يرق ذلك في أعين الجيرونديين فكروا في استخدام الشعب لإرهاب الملك وحمله على إرجاع وزارتهم ، وقد ظاهروا اليها بجماعة المتطرفون في هذه الفكرة ، على أمل أن تنهيا لهم الفرصة لأغتيال الملك وإعلان الجمهورية . ومن ثم دبرت مظاهرة ٢٠ يونيو باسم الاحتفال بذكرى ميثاق ملعب التنس ، وفيها اقتحم الشعب قصر التويلري وأحاط بالملك . ولكنه أبدى من الثبات واللين ما استطاع أن يرد المتظاهرين دون أن يظفروا ببيعتهم . إلا أن هذا الحادث أفزع كثيرا من المعتدلين أمثال لافيت ، فأشاروا على الملك بإغلاق جمعية اليقاقة والضرب على أيدي المحرضين ، ولكن الملك والملكة لم يعملوا بهذه النصيحة ، فعرضوا حياتهما وحياة أسرتهما لأخطار لم تكن في الحسبان .

١٠ أغسطس — ذلك أن المتطرفين لم يثبتوا بعد ٢٠ يونيو عن توجيه أشد الحملات إلى الملكية وأنصارها، وجاء بلاغ برنسويك فالتخذه المحترضون سلاحاً جديداً يستخدمونه لإغراء الباريسيين ووفود متطوعي الأقاليم على المطالبة بنزع الملك . وحدث أن وفداً من مرسيليا وصل في أواخر يوليو وهو ينشد نشيد الرين الذي وضعه روجيه دي ليل وعرف منذ ذلك الحين بالمرسيليز ، فوجد المتطرفون في ذلك الوفد الضالة التي ينشدونها لتحقيق أغراضهم فبدءوا باغتصاب السطة من بلدية باريس ليلة ١٠ أغسطس ، ثم هاجموا قصر التويلري في الصباح ، ففر الملك وأهله إلى قاعة الجمعية ، وبعد قتال عنيف بين الغوغاء والحرس الخاص ، اقتحم الغوغاء القصر ، ومنه إلى الجمعية حيث ألحوا بنزع الملك ، ولكن الجيروندي أقاموا في الحصول على موافقة الجمعية بوقفه فقط ، وترك البت في مسألة العرش إلى مؤتمر وطني يدعى لهذا الغرض ، آمين أن يفوزوا حينئذ باستخدام رأى مندوبي الأقاليم ضد يعاقبة باريس^(١) ، على أنهم قبلوا مع ذلك وضع الملك في حراسة بلدية باريس ، وسجنه مع أسرته في "الحيركل القديم" .

وإذا تم إيقاف الملك وحكومته انتخبت هيئة تنفيذية لإدارة البلاد ، وكان على رأسها دانتون (Danton) أحد زعماء يعاقبة ، وبطل الحوادث التي مرت بنا ، فاشترك مع مجلس الكومون (البلدية الجديدة) في إدارة الأعمال وتنفيذ السياسة المخربة التي جرى عليها حزبهم .

مذابح سبتمبر — في تلك الأثناء تقدم الأعداء في الأراضي الفرنسية على عجل كما مر بنا ، فقررت الجمعية بتأثير الكومون والرعب الذي أحدثه بلاغ برنسويك القبض على الأشراف وإيداعهم السجن حتى يأمن الناس شر الخيانة . وما وافقت الأنباء بسقوط فردان (مفتاح باريس) في ٢ سبتمبر ، حتى استولى الجزع على الجميع وطافت

(١) فزع الجيروندي خلال هذه الحوادث لما رآه من رغبة زعماء نادى يعاقبة في تسلط على الجمعية وإملاء سياستهم على البلاد بقوة الغوغاء ومجالس الكومون بباريس .

بالسجون عصابات مسلحة، وأودت بحياة كل من فيها تشفيا منهم . ولقد استمرت هذه المذابح حتى ٥ سبتمبر بعد أن بلغ عدد من قتل نحو ١٥٠٠ ولا شك أن المسئول عن كل هذه الأرواح هو دانتون ومن ورائه مجلس الكومون .

أما الجمعية التشريعية، فقد انحلت بعد ذلك بقليل ، بعد أن تم على يدها هدم الملكية والدستور نفسه ، بل هدم السلام والعدل والحرية .

الفصل الخامس

(١) المؤتمر الوطني — (La Convention Nationale)

الأحزاب — عقد المؤتمر الوطني في ٢٠ سبتمبر لمجلس الجيرونديين على أيمن ولم يكونوا أقل رغبة في الجمهورية من اليعاقة، وإنما جعلوا برنامجهم مكافئة مطامع ذلك الفريق ، لما رأوا فيهم من نزعة السيطرة على البلاد . أما اليعاقة المتطرفون فقد جاسوا على اليسار، وكانوا أقل عددا ولكنهم كانوا أكثر كفاءة وأكبر جرأة وأشد ارتباطا، تظاهروا من الخارج بمدينة باريس . وجلس بين الفريقين جماعة عرفوا باسم « السهل » (La plaine) وكانوا يتبعون رأى الفريق الأقوى .

وقد كان فاتحة أعمال المؤتمر إلغاء الملكية في ٢١ سبتمبر، ثم إعلان الجمهورية في ٢٥ سبتمبر ، ولما جاءت الأنباء بتقدم الجيوش الفرنسية بعد قالمى حتى اكتسحت البلجيكي وضمت سافوى ونيس إلى فرنسا وبسطت حمايتها على جنيف ، أصدر المؤتمر قرارا في ١٩ نوفمبر بتأييد كل أمة تطالب بحريتها . ولقد حاول الجيروندي أثناء كل هذا أن يستأثروا بالسلطة في ظل النظام الجديد فوجهوا إلى اليعاقة تهما

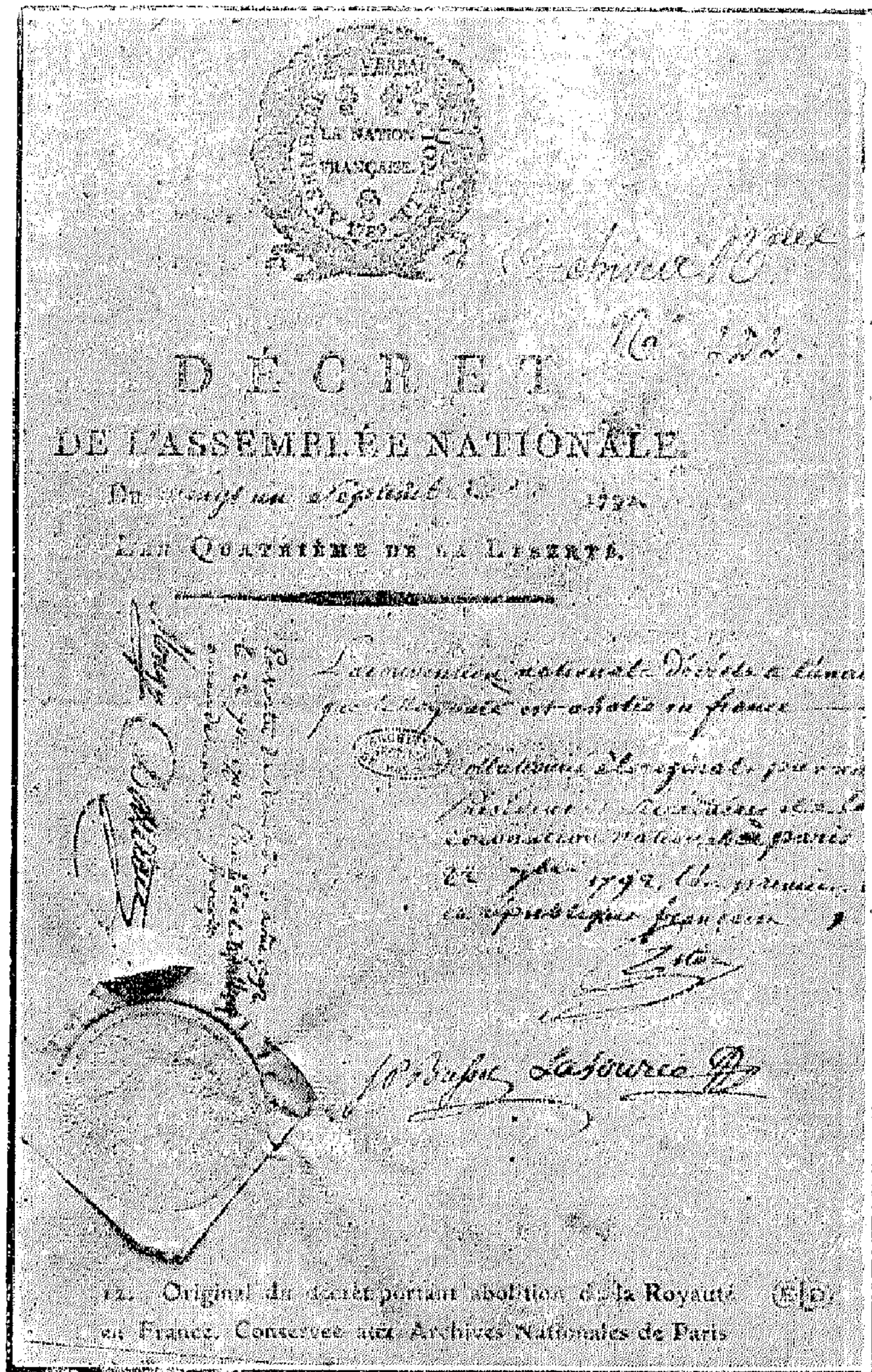
(١) انتخب المؤتمر على قواعد جديدة وضعتها الجمعية التشريعية وهي إلغاء النصاب المالي وإنقاص السن إلى ٢١ عاما (٢) يعرف هؤلاء باسم (Montagnards) إذ اتخذ زعمائهم مقاعدهم بأعلى القاعة في أقصى اليسار وأشهرهم دانتون وروبسبير ومارا وديمولين .

لم يكن لها من نتيجة إلا أن زادتهم ارتباطا وتساندا وجعلتهم يشعرون أن لا سبيل إلى تأييد الجمهورية، وإرهاب خصومهم والسيطرة على البلاد، إلا بإعدام الملك، فحاولوا أن يكرهوا المؤتمر على إصدار قرار بإعدامه بتهمة الخيانة العظمى للبلاد من غير محاكمة . إلا أن الجيرونديين قاوموا تلك الحركة، وأفاجأوا في حمل المؤتمر على تقرير محاكمته، طمعا في انقاذه، ومع أن العرف والدستور يناقضان هذه المحاكمة، فقد مثل أمام المؤتمر ودافع عن نفسه، كما دافع عنه محاميان حتى كاد المؤتمر يقتنع ببراءته . ولكن روبيبير وقف في الأعضاء يذكركم أنهم « ليسوا قضاة بل رجال سياسة » وكان لخطابه وخطاب زملائه من التأثير ما جعل المؤتمر يقرر إدانة الملك . فحاول الجيرونديون^(١) انقاذه بالالتجاء إلى استفتاء الشعب في العقوبة، غير أن اليعاقة أفسدوا عليهم حياتهم، بأن حشدوا جموعا من غوغاء باريس داخل القاعة وخارجها لإرهاب الأعضاء المعتدلين والمترددين، يوم أخذ الأصوات في أمر تقدير العقوبة، ثم اقترح أحدهم ألا يبدى العضو رأيه وهو جالس أو قائم في مكانه كما جرت العادة، بل بالذهاب إلى المنبر وإعلان رأيه من هناك، فأفرغت هذه الحيلة كثيرا من الأعضاء، ودفعتهم إلى الرضوخ لرغبة أعدائهم . وهكذا فاز اليعاقة بالأغلبية، وقرّر المؤتمر إعدام الملك في ١٧ يناير سنة ١٧٩٣ ونفذ فيه الحكم في ٢١ يناير بميدان الجمهورية بباريس، وكان آخر ما نطق به : « إني بريء ولكن فليكن دمي فداء لسلام وسعادة أبناء فرنسا ! »

عهد الإرهاب — رأى الثوار حينئذ أنه قد تختم عليهم المضي فيما شرعوا فيه من الإرهاب، سواء أرغبوا في ذلك أم كرهوا، حتى لا تسنح الفرصة للرجعيين وأنصار الملكية بالثأر منهم . وكانت الأحوال كلها قد تهيأت لهم لتحقيق أغراضهم، فقد أحاطت بالبلاد إذ ذاك أخطار عديدة نشأت عن حالة الفزع التي أوجدها قتل الملك في داخل البلاد وخارجها .

(١) لم يحاول الجيرونديون انقاذ الملك رغبة فيه، ولكن نكابة في اليعاقة وجزئا من انتقال السلطة إلى يد خصومهم ومن أجل ذلك أرادوا الالتجاء إلى استفتاء الشعب، لاستخدام رأى الأقاليم ضد يعاقبة باريس .

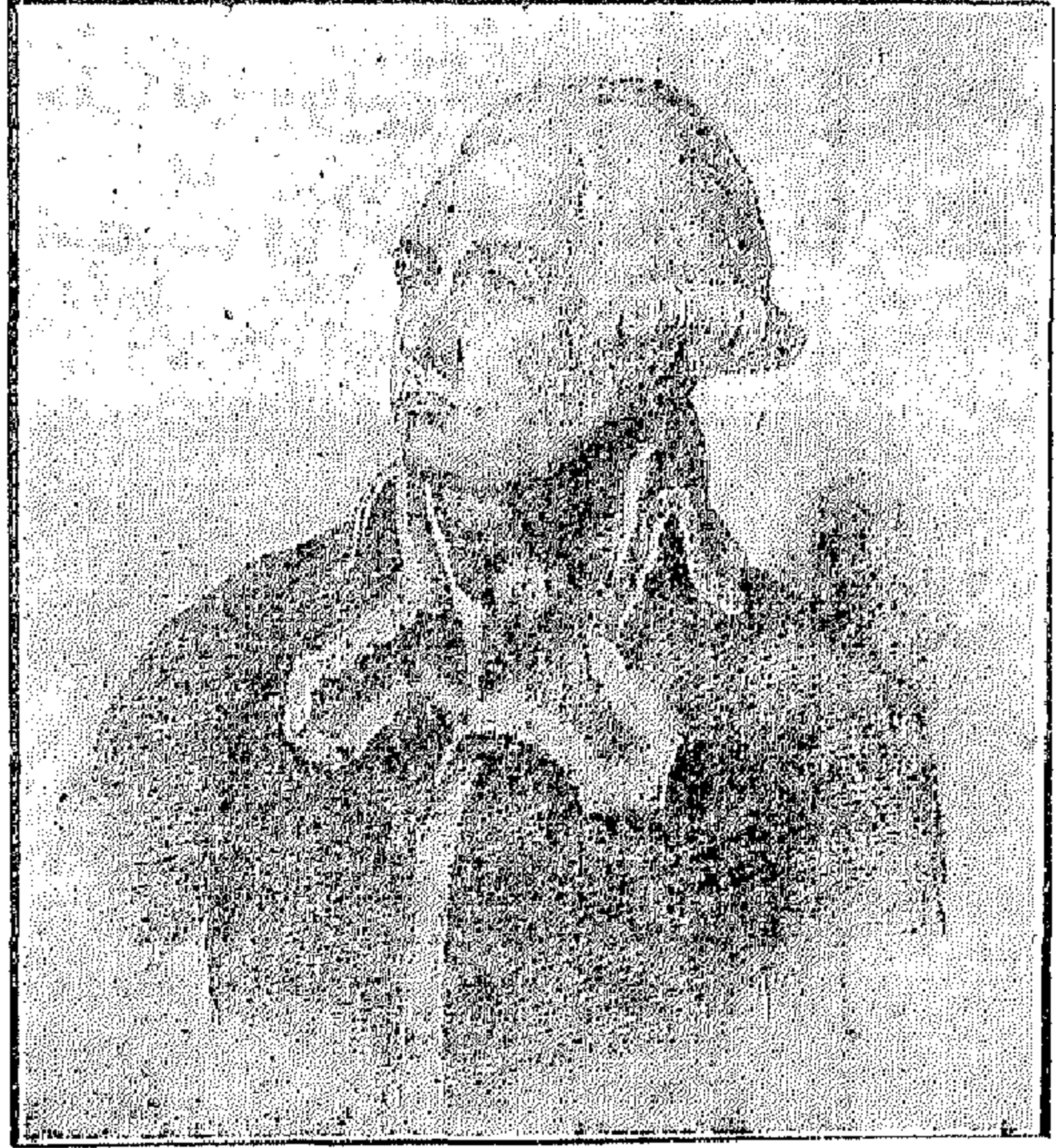
أما في داخل البلاد فقد عم السخط على اليعاقبة ولا سيما في الأقاليم حيث أخذ يتجلى هذا السخط في مظاهر شتى ، فديمورييه — وكان من أكبر أنصار الجيرونديين — انضم إلى الأعداء بعد أن حاول عبثا الزحف إلى باريس لتخليص البلاد من إرهاب المتطرفين . ثم إن الفتن الداخلية استعرت في أنحاء البلاد على أثر قتل الملك ،



قرار إلغاء الملكية (٢١ سبتمبر سنة ١٧٩٢)

[نقلا عن الصورة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس]

وإعلان التجنيد العام ، والاستطالة على رجال الدين ، وتحريض الجيرونديين الذين تفرقوا في البلاد خوفا من اليقظة . وأما في الخارج فقد أفرغ هذا الحادث ملوك أوروبا ، وصرف الكثيرين عن العطف على الثورة ، لا سيما بعد أن أخذت الجنود الفرنسية تتقدم في بايجيكا بعد ثاملي ، فتألف التحالف الدولي الأول من النمسا وبروسيا وإنجلترا وإسبانيا ، وأكرهت الجنود الفرنسية على



ديمورييه

الارتداد على عجل .

إزاء كل هذا رأى المتطرفون الفرصة سانحة للاستئثار بالحكم دون باقي الأحزاب ، فأعلنوا أن البلاد في خطر ، وأن لا سبيل إلى الدفاع عنها ، إلا إذا تألفت هيئة صغيرة تدير الأعمال ، وتقرر الخطط بغير تردد أو توان . فأجاب المؤتمر بغيتهم ، وأنشأ لجنة سميت لجنة الأمن العام (Comité du Salut Public) وأقام إلى جانبها محكمة سميت محكمة الثورة مهمتها القضاء على كل العوامل التي تعرقل مصلحة الدفاع الوطني ، وكان للمتطرفين اليد العليا في الهيئتين .

أعمال لجنة الأمن العام — لم يلبث اليقظة أن قبضوا على ناصية الحالة في الداخل والخارج . فأما في الداخل ، فقد أطفأوا نيران الثورات بما أعدوه من القوة وأعلنوه من الوعود ، إذ وضعوا دستورا جديدا للجمهورية سمي فيما بعد (دستور سنة ١٧٩٣) ، ولكنهم لم ينفذوه . واستخدموا القوة لاطفاء الفتن ، حتى لم ينسلك عام ١٧٩٣ إلا وقد أُنحِدت الثورة في لافنديه (La Vendée) وأذعنّت مرسيليا ، ودانت طولون وفتحت ليون أبوابها بعد حصار طويل ، فهدمت رأسا على عقب .

وأما في الخارج فقد أظهر اليعاقبة العجائب بكفاءتهم، واراقتهم الحديدية، ونشاطهم الغريب الذي نفخوا منه في صدر الأمة حتى حولوها من أقصاها الى أقصاها الى ثكنة عسكرية، فاستخدموا الشبان للقتال، والشيوخ لاستنهاض الهمم، والنساء للتمريض والحياكة، والأولاد والمتزوجين للعمل في الحقول ومصانع الأسلحة والذخيرة .

وكان المحور الأكبر لإدارة الشؤون الحربية ووضع خطط القتال، كارنو (Carnot) الذي يكاد لا يعرف التاريخ له مثيلا في قدرته العجيبة على تنظيم الجيوش وتجهيزها بكل معدات القتال، حتى أنه لم يحل الحول حتى كانت هنائم فرنسا

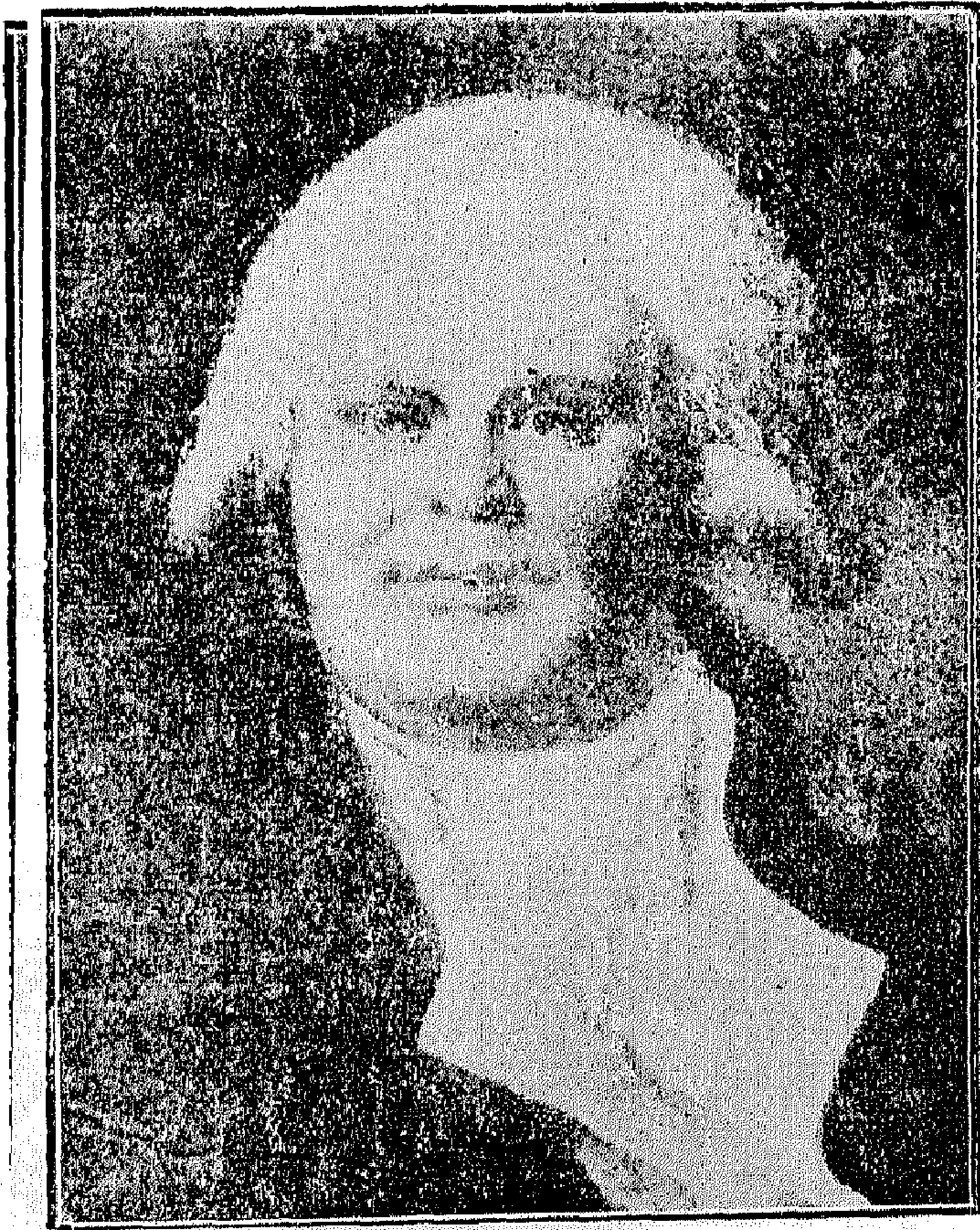


كارنو

قد انقلبت الى انتصارات، اذ أوقف زحف الحلفاء الى فرنسا، ثم اتخذ الجيش الفرنسي خطة الهجوم، فاكتمسح البلاد المنخفضة مرة ثانية، واحتل الضفة الرين اليسرى، وأجبر الأسبان على التراجع الى ما وراء جبال البرانس، وبذلك تحقق ما كانت تحلم به فرنسا من قديم في الوصول الى الحدود الطبيعية .

محكمة الثورة — بينما كانت لجنة الأمن العام تقوم بمهمة الدفاع عن البلاد، وتعد لها عدة النصر، كانت محاكم الثورة في باريس والأقاليم، تنتظر في أمر من يشتبه في سلوكهم ضد مصلحة البلاد، وتدفع بهم الى المقصلة، فقضت على مئات من الرجال والنساء بتهمة الخيانة العظمى، حتى أصبح مشهد الإعدام بالمقصلة أمرا عاديا تحتشد الجموع لرؤيته كل يوم . ولقد ذهب بين الضحايا كثير ممن لم تكن لهم جنائية سوى التشيع لآراء أقل تطرفا من آراء اليعاقبة، أو ممن كان يخشى أن يثاروا لأنفسهم — أرسل أعداءك الى المقصلة قبل أن يرسلوك اليها — فسقط على حد المقصلة كثير من زعماء الجيرونديين، كما سقطت الملكة، وشارلوت كورداي التي قتلت مارا زعيم نادي اليعاقبة طمعا في القضاء على حكم الإرهاب بالإرهاب .

انقسام اليعاقبة — على أنه اذا كان اليعاقبة قد أفسحوا المجال لأنفسهم بالقضاء على كل أعدائهم، فانهم سرعان ما انقسموا شيئا وأحزابا، أولها حزب دانتون، الذى رأى أن سياسة الفرع والارهاب قد بلغت أقصى مداها، وأنه لا بد من العودة الى سياسة الاعتدال، لاسيما وقد أخذت الأخطار التى كانت تهدد البلاد تخف وطأتها. والثانى حزب هيبير (Hébert) وشومت (Chaumette) الذى كان يدعو الى نهاية التطرف فى كل شيء، وبتأثيره اتخذ تقويم جديد لفرنسا يبدأ بتاريخ اعلان الجمهورية، ووضعت أسماء جديدة للأيام والشهور والفصول، وحى نظام الأسابيع، وقسم الشهر الى ثلاثة أقسام متساوية، وأعلن زوال المسيحية من فرنسا واستبدالها بعبادة « العدل والحق » كما أعلنت استباحة أملاك الأشراف، وأوجد النظام العشرى للقاييس والموازين وهو النظام المتبع الى الآن فى فرنسا



دانتون

وغيرها . وكان هناك فريق ثالث لم يرتض مبادئ دانتون المعتدلة ، ولم يسلم بآراء هيبير المتطرفة ، وكان على رأسه روبسبير ، فنجح بمساعدة دانتون في القضاء على جماعة هيبير أولا ، ثم انفرد بالجماعة الأخرى ف قضى عليها . وهكذا خلا الجو أخيرا لروبسبير باعدام دانتون بطل ١٠ أغسطس .

الإرهاب الأكبر — كان روبسبير شديد الاعتقاد بوجود الكائن الأعظم (Être Suprême) فجعل فاتحة أعماله حمل الأمة على مشاركته اعتقاده ، بأن أقام احتفالا فخما للعبادة الجديدة ، رأسه هو بنفسه كالكاهن الأكبر لها . وكذلك



روبسبير

عمل على صيانة حقوق الأملاك لأربابها ، وأهتم ببسط سلطان « الفضيلة » ، مستعينا على ذلك بالإرهاب وسفك الدماء بلا حساب ، حتى بلغ عدد ضحايا المقصلة في باريس وحدها ١٣٧٦ في ستة الأسابيع الأخيرة من حكمه — وكان مع ذلك يشكو من البطء في القضاء على أعداء الجمهورية !

إعدام روبسبير — غير أن الشعب مل هذه المشاهد الدموية التي كان يراها كل يوم ، وأصبح يتوق الى عهد تسود فيه السكينة والسلام ، لاسيما أن الحجمة التي كانت تتخذ ستارا لهذه الفظائع ، وهي سلامة الوطن قبل كل شيء ، قد باتت ولا محل لها ، بتقهقر أعداء فرنسا ، ونحود الفتن . لذلك دبرت مكيدة لازالة شبح روبسبير الخيف ، واشترك في تدبيرها وتنفيذها رجال مختلفو المبادئ والأخلاق ، فلم يكن يربطهم بعضهم ببعض سوى الفرع من الفتك بهم . وكان أكبر عامل بينهم فوشيه (Fouché) أحد زعماء الإرهاب ، فان له الفضل الأكبر في تدبير هذه المؤامرة وإحكامها . وفي ٢٩ يولييه سنة ١٧٩٤ وجه المؤتمر الى روبسبير في قاعة المؤتمر تهمة الخيانة التي طالما أزهق الأرواح باسمها ، فلجأ روبسبير الى قوة العامة لانقاذه ، ولكن أكثر أنصاره كانوا قد انفضوا من حوله ، فاستطاع المؤتمر أن يقسّمه الى المقصلة ليشرّب من الكأس التي طالما جرّعها المئات من الأبرياء . وأحس الناس كأنما أفاقوا من حلم مرعب !

الفصل السابع

حكومة الإدارة

كان أكبر ما يرغب فيه الناس جميعا بعد هذه الحوادث المفزعة ، أن تعود الحياة والأعمال الى مجراها العادى ، بعد أن ساد الرعب والضمك طويلا ، وكسدت التجارة ، وارتبكت الأحوال المالية . فتعالت الأصوات من كل جانب بوجوب القضاء على كل عوامل الفوضى والارهاب ، وإعادة سير الأحكام فى طريقها النظامى ، فتشجع المؤتمر ، وأغلق نادى اليعاقة ، وفض مجلس الكومون فى باريس ، وألغى كل القوانين الاستثنائية التى وضعها رجال العهد البائد . بيد أن رغبة البلاد فى السلام والطمانينة لم تصل الى درجة الرغبة فى القضاء على الثورة وآثارها ، فقد كان يعز على الناس ضياع ثمرة جهاد وآلام السنين التى مرت ، كما أن الكثيرين من أفراد الشعب نالوا خيرا وفيرا فى عهد الثورة — كأرباب المزارع وأصحاب الوظائف وغيرهم — فلم تذهب بهم رغبتهم فى التخلص من حكم الارهاب الى حد إرجاع الملكية القديمة . غير أن الملكيين خيل اليهم أن الفرصة سانحة ، فهبوا بمساعدة الانجليز ، وحاولوا غزو فرنسا من الشمال ، وإضرام نار الفتنة فيها ، ولكن القائد الكبير ”هوش“ قضى على محاولتهم هذه ، وضربهم ضربة أليمة شتت أنصارهم .

دستور سنة ١٧٩٥ — اتجهت أنظار المؤتمر بعد ذلك الى وضع دستور جديد للجمهورية ، تصان فيه حقوق الأفراد ، فوضع النظام المعروف بدستور العام الثالث ، وبمقتضاه تألفت الحكومة من الهيئات الآتية :

أولا — الهيئة التشريعية ، وتتألف من :

(١) مجلس الشيوخ ، ويتكون من ٢٠٠ عضواً يزيد سنهم عن الأربعين ، ووظيفته مراجعة قرارات المجلس الآخر ، ووقف ما لا يتفق منها مع المصلحة العامة ؛

(ب) مجلس الخمسمائة ، ويتكوّن من خمسمائة عضو ممن يزيد سنهم عن الثلاثين ، ويسقط ثلث عددهم في كل عام ، ووظيفته وضع مشروعات القوانين لا غير^(١) .

ثانياً — الهيئة التنفيذية : وتعهّد الى خمسة أعضاء ينتخبهم المجلسان ، ويرأسون الادارة بالتناوب — لكل واحد منهم ثلاثة شهور ، ويسقط واحد منهم سنويا بالاقتراع ، ومهمتهم تولى الادارة والسياسة والشؤون الحربية .

ولما كان المؤتمر قد خشى أن تكون أغلبية الحكومة الجديدة لغير رجاله ، فيتعرّض للانتقام خصومه ، من يعاقبة وملكيين ، فقد اشترط في تكوين الهيئة التشريعية المقبلة ، أن يكون ثلثا أعضاء المجلسين من بين أعضائه ، غير أن الشعب كان شديد الحنق على كل رجال العهد القديم ، فذهب يحتج على هذا القيد ملتهجاً الى القوة كسابق عادته ، ولكن المؤتمر قابل القوة بمثلها . وكانت له الغلبة على الشعب ، بفضل جندي شاب لم تدركه الشهرة بعد ، وهو نابليون بونابرت .

الفصل السابع

نابليون بونابرت

مولده ونشأته — ولد في أجاكسيو بجزيرة قرشقة (Corsica) في ١٥ أغسطس سنة ١٧٦٩ من أسرة تسكانية الأصل ، هاجرت الى تلك الجزيرة قبل ذلك العهد بأجيال عديدة ، وكان أبوه « شارل بونابرت » محامياً ذا شهرة كبيرة ، وأمه (ليتيشيا رامولينو Laetitia Ramolino) من فضليات النساء وأذكارهن . شب والجزيرة حديثة العهد بالثورة التي قامت ضد فرنسا حين حاولت الاستيلاء

(١) وضع نظام الانتخاب على درجتين واشترط ألا تقل سن الناخب عن ٢١ سنة وأن يكون ممن يدفعون قدراً معيناً من الضرائب وأن يعرف القراءة والكتابة .

عليها ، فشجعت مخيلته بقصص أبطال قومه وشجاعتهم ، ولما آنس منه أبوه الرغبة في الجندية من صغره ، أرسله الى مدرسة بريين (Brienne) الحربية ومنها الى المدرسة الحربية العليا بباريس . فظهر تفوقا عظيما على أقرانه في الرياضيات ، واطلاعا واسعا في التاريخ والجغرافيا ، ولما أتم دراسته سنة ١٧٨٥ عين ملازما في الجيش ، وسرعان ما نشبت الثورة ، فرحب بها نابليون حقيدا على الأشراف وأبنائهم الذين كانوا يهزءون به في المدرسة ، وانتصارا للأفكار الحديثة التي شبع بها ، فطفق يساعد على نجاح الثورة وانتشارها في موطنه ، تارة بالكتابة وتارة بالخطابة ، حتى اضطرت أسرته الى النزوح الى فرنسا ، فرارا من اضطهاد أهل الجزيرة لها . إلا أن نابليون خفف تدريجا من حماسه وتشيعه الشديد للثورة ، لأن تربيته العسكرية لم تلائمها الفوضى والجرائم التي كان يرتكبها الغوغاء . ولكنه من جهة أخرى ، رأى من واجبه تعضيد حكومة اليعاقة ، لدفع الأخطار التي كانت تهدد البلاد ، فعين عام ١٧٩٣ قائدا للدفع في حصار طولون التي ثارت واعتصمت بمعونة الانجليز والاسبان ، فكان لخطته الفضل الأكبر في اخضاعها ، ولما حدثت فتنة باريس التي أشرنا اليها عام ١٧٩٥ نجح في الدفاع عن المؤتمر كما عرفنا ، فعين قائدا للجيش الداخلي ، وتعرف اذ ذاك بجوزفين بوهارنيه ، أرملة أحد قواد فرنسا الأشراف ، فتروج بها ، ثم عهدت اليه قيادة الحملة الايطالية (التي أعنتها الحكومة الجديدة) اعترافا بخدماته لحكومة الادارة .

الحملة الايطالية — كانت الجيوش الفرنسية قد انقلبت الى الهجوم كما علمنا عقب موقعة فالمي ، فدخات بالجيكا وهولندا^(١) ، ثم ردت على أعقابها بعد تأليف التحالف الدولي الأول^(٢) ، ولكن لجنة الأمن العام قاومت هذا الخطر وأخذت تهاجم أعداءها حتى احتلت البلجيكي وهولندا من جديد فانفرط عقد التحالف على الأثر بخروج بروسيا^(٣) التي اعترفت لفرنسا بفتوحاتها في الشاطئ الأيسر للرين ، وتبعتها

(١) موقعة پجاب نوفمبر ١٧٩٢

(٢) موقعة نيروندين مارس ١٧٩٣

(٣) معاهدة باسل ١٧٩٥

أسبانيا التي نزلت لفرنسا عن جزيرة سان دومينجو . فلم يبق سوى إنجلترا والنمسا ،
ومعهما سردينيا ، فبدأت حكومة الإدارة بتوجيه ضرباتها الى النمسا ، وكانت خططها
ترمى الى مهاجمة فينا عن طريق وادي الطونة ، بينما يقوم جيش آخر بالزحف الى
شمال إيطاليا ، ومنها الى فينا أيضا ، وهذا العمل الأخير هو الذي وكل الى نابليون .
سار نابليون بطريق الألب البحرية ، وكان جيشه صغيرا تنقصه المؤن والذخائر ،
بيد أنه أشعل حماسة الجند وحرك مطامعهم ، فما كاد ينزل في السهل الأعظم حتى مزق
شمل أعدائه في موقعة مونت نوت (Monte Notte) أبريل سنة ١٧٩٦ وما زال
بالسردينيين يضربهم ضربات متلاحقة ، حتى نفضوا يدهم عن مخالفة النمساويين ،
وتخلوا له عن نيس وسافوى (في أبريل سنة ١٧٩٦) ، فتحول حينئذ الى النمساويين
فأجبر قائدهم بوليو (Beaulieu) على الارتداد الى ما وراء نهر الأدا ومنه الى ما وراء
المانشيو (Mancio) حتى أصبح سهل لومبارديا مفتوحا أمام نابليون ، فدخل ميلان
ومنها تقدم الى منتوا (Mantua) لمنع معقل لأعدائه في إيطاليا ، فحاول النمساويون أن
يحولوا دون استيلائه عليها ، ولكنهم أرغموا في النهاية على تسليمها ، وبذلك تمهد السبيل
لنابليون لمواصلة الزحف الى فينا من غير أن يلقى مقاومة تذكر ، حتى اضطر
النمساويون أخيرا الى التقدم لعقد الهدنة .

ولما كان جيش فرنسا الزاحف على الرين قد هزم . وحصلت فرنسا على كل
ما كانت ترجوه من الحملة ، فقد وافق نابليون على هذه الرغبة وعقد صلح
كامپو فورميو (Campo Formio) في أول أكتوبر سنة ١٧٩٧ ، وبه تخلت النمسا
عن كل أملاكها في إيطاليا مقابل حصولها على جمهورية البندقية ، كما تخلت عن البلاد
الواطئة ، واعترفت بجمهورية شمال إيطاليا (Cisalpine) التي كوّنوها نابليون ، وسلمت
بحق فرنسا في الشاطئ الأيسر للرين ، وملحقات البندقية على ساحل الادرياتيكا

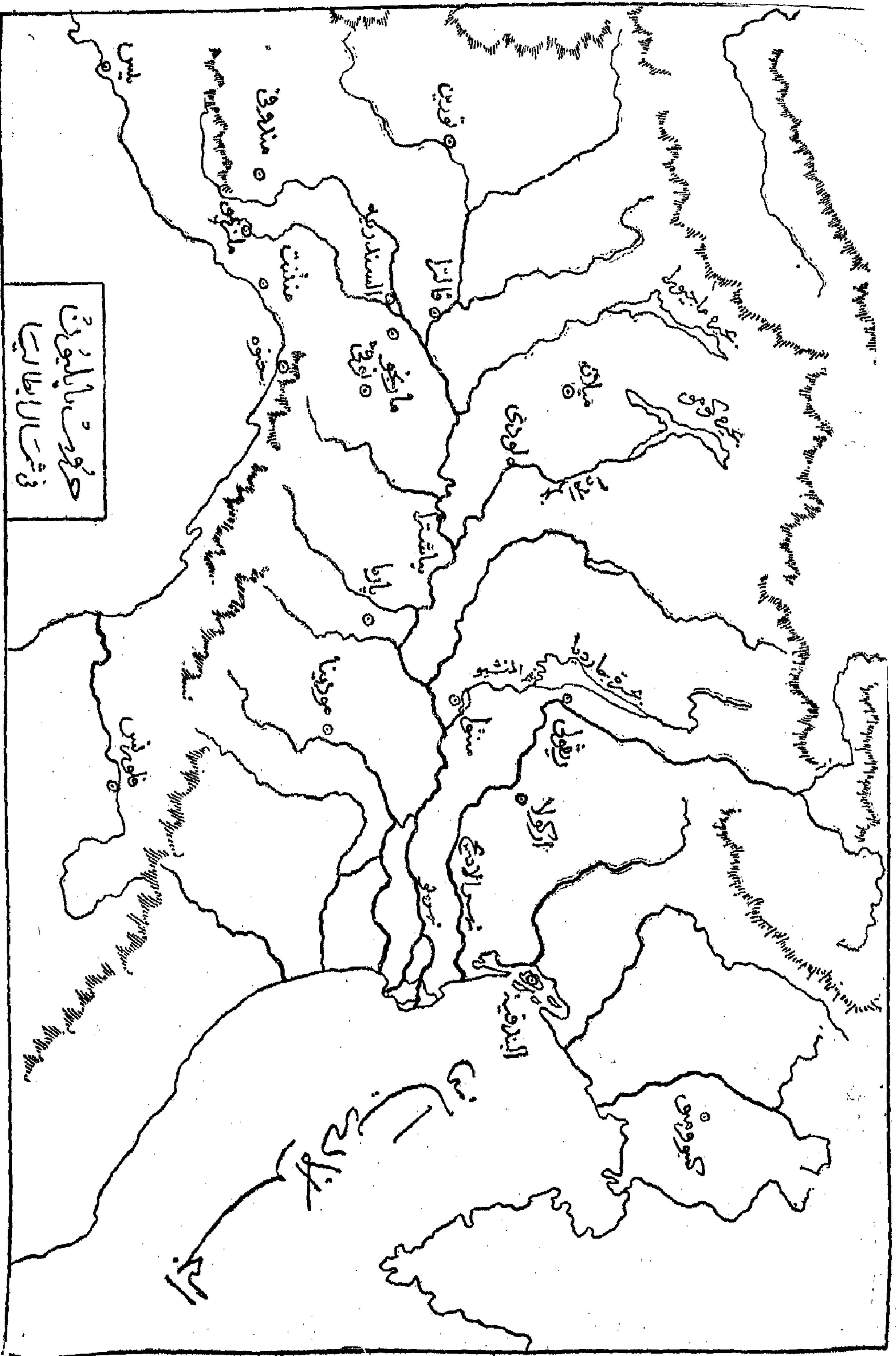
(١) تكونت هذه الجمهورية من أملاك النمسا في شمال إيطاليا ومن فرازه (Ferrara) وبولونيا
(Bologna) ورومانيا (Romagna) التي انتزعها نابليون من البابا بموجب معاهدة تولنتينو
(Tollentino) (فبراير سنة ١٧٩٧) عقب سقوط منتوا .

وهى دلماتيا (Dalmatia) وجزائر الأيونيان (Ionian) وتعتبر هذه الحملة فاتحة عهد نابليون المجيد، لما تم على يديه من الفوز الباهر والنصر العظيم .

الحملة المصرية — لم يبق من أعداء فرنسا بعد الآن إلا إنجلترا، فقد حاول الفريقان عبثا الوصول الى حل حاسم أو إبرام صلح يرضى الجانبين، ومن ثم اتجهت أنظار فرنسا منذ عام ١٧٩٧ الى غزو مصر لتحويل تجارة الهند من طريق رأس الرجاء الى طريق البحر الأحمر، رغبة في هدم سيادة بريطانيا التجارية، وإنشاء قاعدة لغزو ممتلكاتها في الشرق، لما كانت سيادتها البحرية تحول بين فرنسا وبين غزو عدوتها في بلادها .

على أن فكرة استيلاء الفرنسيين على مصر لم تكن قريبة العهد، بل ترجع الى ذلك الزمن الذى كانت فيه بريطانيا وفرنسا تتنازعان النفوذ في بلاد الهند، فقد كانت بريطانيا تعمل دوما على جعل طريق رأس الرجاء هو طريق مواصلات الهند، رغبة في استبقاء سيادتها التجارية التى تقوم على السيادة البحرية، بينما كانت فرنسا تعمل على تحويل ذلك التيار التجارى الى طريق البحر الأبيض، على زعم أن موقعها الجغرافى يسمح لها بالتفوق على إنجلترا . ولذا كانت تحاول بين كل حين وآخر إعادة فتح طريق مصر التجارى أو الاستيلاء على مصر ذاتها، غير أنها فشلت المرة بعد المرة، حتى إذا تهيأت الظروف لغزو مصر إبان حروب الثورة وجدت الفكرة تعصيда عاما من رجال التجارة ومن رجال الحرب والسياسة ك نابليون وتليران .

وفى يوم ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ أصدرت حكومة الإدارة أمرا الى الجنرال بوناپرت بغزو مصر، وفتح قنال السويس، وكذلك الإستيلاء على موانئ البحر الأحمر، وضمها الى حكومه الجمهورية . وفى يوم ١٩ مايو خرجت الحملة من طولون واستولت على مالطه، ثم أبحرت الى الاسكندرية، ولما سقطت المدينة فى يد الفرنسيين زحفت الجنود الى القاهرة، وبعد قتال عنيف فى الرحمانية وشبراخيت وبحوار الأهرام استولى بوناپرت على العاصمة . غير أن البريطانيين الذين رأوا فى الاستيلاء



على مصر خطرا عظيما يهدد كيانهم في الشرق ، تعقبوا الحملة وفاجأوا القوات البحرية الفرنسية المرابطة في أبي قير ، وفي موقعة تعرف بموقعة النيل قضوا على تلك القوات ، وقطعوا طريق الاتصال بين فرنسا وجيش الشرق ، ولذا أخذ الفرنسيون يعتمدون على موارد الثورة في مصر ، ويعملون على تنظيم البلاد ، وتدعيم مركزهم فيها ، فأرسلوا ديسيه (Desaix) لغزو الوجه القبلي ، بينما كان نابليون يجهز في القاهرة ثورة أهلية استعرت لنزع الحكم الأجنبي منها ، ولما استتب له الأمر ، بدأ العلماء الذين رافقوا الحملة بدراسة الشؤون المصرية من وجوهها العديدة ، وتنظيم حياة البلاد على قواعد المدنية الحديثة التي خلفها نابليون أينما حل . هذا فضلا عن دراسة مشروع فتح قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر .

على أن إعلان تركيا الحرب على فرنسا عقب غزوها لمصر ، وعزم الحكومة العثمانية على تسيير جيش الى سوريا وآخر الى الإسكندرية بمساعدة بريطانيا ، اضطر نابليون الى مباغلة خصومه في سوريا . ففي ربيع ١٧٩٩ خرج الى العريش ومنها الى غزة ويافا ثم حاصر عكا ، إلا أن سقوط معدات الحصار التي أرسلت بحرا في يد الانجليز ، واستماتة الجزار باشا قائد الحصن في الدفاع عنه بمساعدة سدني سميث قائد القوات البريطانية في شرق البحر الأبيض ، اضطر نابليون الى رفع الحصار والعودة لمصر لا سيما والجنود العثمانية الموجهة اليها كانت قد وصلت الى الاسكندرية . وفي يوم ٢٥ يولييه فاجأ نابليون هذه القوات وبدد شملها عند أبي قير . غير أن هذا الانتصار لم يكن حاسما نظرا لانقطاع المواصلات بين فرنسا وجيشها في الشرق ، ولذا فقد عول نابليون على العودة سرا لفرنسا تاركا قيادة الجيش الى كليبر . إلا أن العثمانيين وحلفاءهم البريطانيين عاودوا الكرة على مصر بقوات متفوقة آتية من إنجلترا والامانة والهند فاضطر كليبر الى عقد اتفاقية مع سدني سميث تعرف باتفاقية العريش (٢٤ يناير سنة ١٨٠٠) وبها وافق كليبر على الجلاء عن مصر ، على أن تنقل جنوده الى فرنسا غير أن إنجلترا أصررت على الجلاء بلا شرط مطلقا . ولذا عادت الحرب بين الفريقين ، وانتصر كليبر على جنود الحلفاء عند هليوبوليس في ٢٠ مارس ثم أخذ في تنظيم البلاد

كما فعل نابليون من قبل ، الى أن قضى عليه بطعنة مدية من يد حلي في القاهرة
يوم ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠

وقد خلفه الجنرال مينو، ولم يكن على شئ من قدرة سلفه ، ولذا أسرع البريطانيون
الى التضييق عليه ، فحاول نابليون دفع ذلك الخطر المحدق به بالتحالف مع بول الأول
قيصر روسيا على أن يشترك الحليفان في توجيه حملة الى الهند ، إلا أن مقتل القيصر
قضى على هذا المشروع ، وأفسح المجال لبريطانيا لمواصلة الحملة على مصر ، ولم يلبث
مينو أن هزم ووافق على جلاء جنوده عن البلاد . وقد أعقب هذا الخذلان صالح
أميان وبه أعيدت مصر الى حكم العثمانيين (سنة ١٨٠٢)

فرنسا في غياب نابليون (التحالف الدولي الثاني ديسمبر سنة ١٧٩٨) —
بينما كان نابليون غائبا عن فرنسا ، تألف حلف جديد اشتركت فيه روسيا التي
حققت على فرنسا تدخلها في الشرق ، وانتراعها مالطه من يد الفرسان الذين كانوا
في حماية القيصر ، وتركيا التي غزيت أملاكها في الشرق ، وانجلترا التي لم يكن قد تم
معها الصالح بعد ، والنمسا التي أرادت أن تتأثر لنفسها ، وتنتصر لأمرائها ايطاليا الذين
اكتسحت أملاكهم تدريجيا ، وتدفع خطر الفرنسيين الذين أغاروا على سويسرا ،
وأصبحوا قيد خطوات من الحدود . وما كادت الحرب تعان حتى تقدم القائد الروسي
سواروف (Suovaroff) الى ايطاليا وسحق قوات الفرنسيين في نوفي وأجبرهم على
التخلي عن كل ما كان بيدهم من الأملاك الشاسعة هناك والارتداد الى شاطئ جنوه ،
بيد أن الحالة انعكست على الحلفاء في سويسرا وفي البلاد الواطئة فنجحت فرنسا
من الخطر ، وانفرط عقد المحالفة بخروج روسيا منها (أغسطس — أكتوبر ١٧٩٩) .

حكومة الادارة — في هذه الأثناء كان النزاع قائما في حكومة الادارة بين
السلطتين التنفيذية والتشريعية بسبب الأنظمة التي وضعت في دستور سنة ١٧٩٥ ،

(١) دخل الفرنسيون روما ، وأعلنوا الجمهورية في أملاك البابا — فبراير ١٧٩٨ — ثم استولوا على
بيسدمنت ولوقا وتسكانيا : وأرغموا جنوه على إعلان الجمهورية ، وأقاموا جمهورية في جنوب ايطاليا على
مثال جمهورية الشمال .

فإنه لما كان يتعين سقوط ثلث أعضاء المجلسين التشريعيين في كل عام، وكان يسقط من رجال السلطة التنفيذية عضو واحد أصبح المجلسان أسرع إلى التأثر بالتقلبات السياسية من هيئة الحكومة، فما حان عام ١٧٩٧ حتى كانت أغلبية المجلسين من الملكيين، بينما كانت الأغلبية بين رجال الإدارة لا تزال للجمهوريين، فأشار نابليون حينئذ بتطهير المجلسين من زعماء المعارضين حتى لا يفت في عضد الجيش في إيطاليا بعودة الملكية إلى حكم البلاد، وسارع فعلاً إلى تعضيد الإدارة ونصرتها باستخدام جنده في القضاء على خصومها، وتعرف هذه الحركة في التاريخ باسم انقلاب فركتيدور (Coup d'état de Fructidor)، إلا أن الإدارة جعلت منذ ذلك الحين تتبع سياسة تقوم على إلغاء انتخابات المعارضين، وإعادة القوانين الاستثنائية والضرب على أيدي المخترضين ضد الحكومة، ومكافأة أعوانها بالرتب والمناصب، وعلى الحملة، فإنها بدلاً من أن تقوم على دعائم الإصلاح، والسعي في الخير العام، أصبحت تقوم على القوة وما يتبعها من وسائل الإرهاب، وإفساد الأخلاق، وقد زاد مركز الإدارة سوءاً، أن موقف فرنسا الحربي قد تخرج في غياب نابليون، مما جعل المتطرفين يتطلعون إلى إعادة حكم الإرهاب بحجة دفع الخطر، ولكنهم لم ينالوا من أغراضهم سوى عزل بعض أعضاء الإدارة، وإعادة بعض القوانين الاستثنائية القديمة، وفرض قرض إجباري على الأغنياء. ومن ثم تحركت عوامل الجزع القديمة، وثار الأقاليم الغربية على الحكومة كما فعلت سنة ١٧٩٣، فتحوّلت الأنظار إلى رجل ماهر جسور، قادر على إعادة الطمأنينة وسحق حركات المتطرفين والرجعيين على السواء. وكان ذلك الرجل، نابليون بطل فرنسا، الذي طوق الشرق جبينه باكليل جديد من الغار!

إزاء هذه الرغبة العامة، أرغمت حكومة الإدارة على استدعائه، وكانت تؤمل أنه لا يستطيع العودة، ولكنه عاد إلى موطنه في الوقت الملائم، فوجد «الكثيرى ناضجة» كما قال: «أي الفرصة سانحة» وبدأ من فوره بالانضمام إلى سيس وحرزبه، وكان هذا يقول بأن البلاد تحتاج إلى رأس مفكر ويد عاملة، وكان يرى في نفسه

الرأس المفكر، وفي نابليون اليد العاملة، فاتفقا على العمل لاسقاط الحكومة، ودبرا لذلك المكيدة التاريخية المعروفة بانقلاب برومير (Brumaire) .

انقلاب برومير - في صبيحة ١٨ برومير (نوفمبر ١٧٩٩) اجتمع مجلس الشيوخ وكانت الأغلبية فيه لحزب سييس، وقدّر انتقال الهيئات التشريعية الى سان كلو (St. Cloud) لاحتياط مؤامرة قيل بوجودها، وعهد الى نابليون قيادة الجيوش المعسكة بباريس وما حولها لدفع الخطر الموهوم، وهناك بعيدا عن خطر إثارة معارضتهم لغوغاء باريس أرغمت حكومة الادارة على الاستقالة، واستخدمت قوة الجند في تطهير المجلسين من المعارضين، ثم أصدر الباقون قرارا بتأليف حكومة مؤقتة، لادارة شؤون البلاد ريثما يتم تشكيل دستور جديد، عهد أمره الى لجنة من المجلسين تحت إشراف الحكومة المؤقتة .

القنصلية (دستور ١٧٩٩) - كان الدستور الجديد يقضى بوضع الساطة التنفيذية في يد ثلاثة قناصل ينتخبون بواسطة مجلس الشيوخ لمدة عشر سنوات، غير أنه تقرر للمرة الأولى أن تعهد هذه السلطة الى بونابرت وكامبسيريس (Cambacérés) وليبران (Lebrun) على أن يكون بونابرت قنصلا أولا ويكون له حق إعلان الحرب، وإمضاء المعاهدات، وانتخاب الوزارة وكبار الموظفين، ورأسه الجيش والادارة بفروعها . وكان القنصلان الآخران بمثابة مساعدين له فقط .

وأما الهيئات التشريعية فكانت تتألف من ثلاثة مجالس وهي :

(١) مجلس الشيوخ (Sénat)، وقد وضع على رأسه سييس بطل الحوادث الماضية، حتى ينفرد نابليون بالسلطة الفعلية . وقد تقرّر أن يكون انتخاب أعضائه لمدة حياتهم، وأن يتم ذلك الانتخاب بواسطة القناصل لأول مرة، ثم يترك الأمر الى المجلس نفسه فيما بعد . وقد جعلت مهمته مقصورة على انتخاب أعضاء المجلسين الآخرين، والإشراف على تطبيق أحكام الدستور .

(٢) مجلس التربيون (Tribunat) ، ويتكوّن من مائة عضو يسقط نصف عددهم في كل سنة ، ووظيفتهم درس المسائل والقوانين التي تعرض عليهم ، دو أن يبدوا رأيا بالقبول أو الرفض .

(٣) المحاسن التشريعي ، ويتكوّن من ٣٠٠ عضو يتجدد خمسهم في كل عام ووظيفتهم سماع رأي مجلس التربيون فيما يعرضه من المسائل ، وإبداء الرأي الأخ بالقبول أو الرفض .

وحيثما عرض هذا الدستور على الأمة أقرته بأغلبية عظمى ، بالرغم مما فيه من العيوب . فقد كان الغرض من كل هذه الأنظمة المعقدة ، إيهام الناس بأن الحق لا يزال بأيديهم ، وهو قد انتقل في الحقيقة إلى يد بونايرت ومجلس حكومته - الذي كان يتألف من رجال ذوى علم وخبرة - فخرى بونايرت في ذلك على سنة ملوك أسرة التيودور .

الفصل الثامن

نابليون القنصل الأول

وجه نابليون كل اهتمامه في بادئ الأمر إلى الحرب ، فانه رغما من انسحاب روسيا من التحالف كما أسلفنا ، بقيت النمسا وإنجلترا تناصبان فرنسا العداء ، فأخذ يعدّ العدة للقضاء أولا على جيوش النمسا ، التي حلت محل الروسيين في إيطاليا ، وأخذت تطارد الفرنسيين إلى خارج الحدود ، ولكن نابليون لم يلبث أن باغت خصومه من الخلف ، باجتيازه جبال الألب من سويسرا ، وانحداره على الأثر في سهول لمبارديا ، فهتد خطوط مواصلاتهم ، واضطروهم إلى التراجع ، ثم لاقاهم في سهل مارينجو (Marengo) حيث دارت معركة من أكبر معارك التاريخ ، انتهت بهزيمة النمساويين في ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ حتى سارعوا إلى طلب الهدنة ، ولكن الصالح لم يعقد

إلا بعد هزيمتهم ثانية في موقعة هوهنلندن (Hohenlinden) على يد القائد مورو (Moreau) في ٣ ديسمبر سنة ١٨٠٠ ، ويسمى هذا الصلح بصلح لونيڤيل (Lunéville) ٩ فبراير سنة ١٨٠١ ، وبه تجددت شروط معاهدة كيبو فورميو ، واعترفت النمسا بالجمهوريات التي أنشأها نابليون في إيطاليا وسويسرا وهولندا كما اعترفت بضم بيدمنت الى فرنسا ، وإعادة تنظيم إيطاليا كما كانت أولا ، مع ترك البابا ومملك نابولي يتمتعان بالحرية المطلقة في إدارة أملاكهما . وقد كانت هذه الانتصارات الباهرة سببا في رسوخ قدم حكومة القنصلية في فرنسا ، وازدياد تعلق الناس بها ، واطمئنانهم الى حكمها .

لم يبق بعد ذلك أمام نابليون إلا إنجلترا ، ولما كانت البحرية الفرنسية ضعيفة لا تقوى على منازلة خصومها ، فقد ألف نابليون حلفا بحريا (يناير سنة ١٨٠١) من روسيا والدانمارك والسويد وبروسيا — وكانت هذه الدول قد أحفظها توقيع إنجلترا لمراكبها وتفتيشها لمحتوياتها خوفا من نقل مہتربات حرية الى فرنسا ، ولكن إنجلترا عجلت بتحطيم الأسطول الدانيمركي في مياه كوبنهاجن فضلا عن أن بول قيصر روسيا قتل في تلك الأثناء ، فانقرط عقد التحالف على الأثر ، وانقطع أمل نابليون في النصر ولذلك اضطر الى قبول صلح أميان (٢٥ مارس سنة ١٨٠٢) وبه تخلت إنجلترا عن كل ما أخذته من فرنسا وحلفائها ، ما عدا سيلان وترينداد ورأس الرجاء ، وتعهدت برّد مالطة الى فرسان القديس يوحنا ، ومينورقة الى أسبانيا . وأما فرنسا فقد انسحبت من مصر ، وتركتها للسلطان صاحبها الأصلي كما ذكرنا .

نابليون واصلا حاته الداخلية — لم تقتصر أعمال نابليون على شؤون الحرب وحدها ، فقد أبدى من النشاط في ميادين السلم ما لا يقل عظمة عن انتصاره في ميادين الحرب . ذلك أن برنامج حكومته كان يرمى الى رفع مكانة فرنسا في الداخل والخارج ، ولتحقيق هذا الغرض ، اتخذ نابليون لنفسه عمالا من كل جنس ومذهب ، بلا تفريق في الدين أو المبدأ أو المركز الاجتماعي ، وكان هو فوق كل انسان يعمل

يجد للإشراف على كل صغيرة وكبيرة في إدارة الحكومة الرئيسية وفي الأقاليم : يستعرض الأوراق، ويملي الرسائل، ويستجوب الأخصائيين ساعات طويلة بغير ملل . وتلخص الخطة التي انتهجها في حكم البلاد، في القضاء على المنازعات الحزبية، وحماية أصحاب المصالح، وتأيد النظام، وبسط الأمن ومكافحة كل مساوئ العهد القديم، وإن كان الاستبداد السياسي لذلك العهد قد أصبح ممثلاً في شخصه فتراه أعلن



الأمبراطور نابليون الأول

احترام ملكية الأراضى التى انتزعت من الكنيسة، صيانة لمصالح المزارعين وأهل الطبقة المتوسطة . ثم وضع حدا للنزاع الدينى الذى كان يقسم البلاد شطرين وذلك بالاتفاق مع البابا على أن تكون له السلطة الروحية على الكنيسة، وتبقى لنابليون السلطة الادارية، فأصبحت الكنيسة بحولها وقوتها من وراءه تظاهره فى كل أعماله، وتؤيده فى كل مواقفه، وناهيك بما كان لذلك من التأثير فى نفس الشعب الذى طرب أيماء طرب بعودة سماع أصوات أجراس الكنائس — وكانت معطلة منذ عهد الازهاب وما جاء به من المذاهب الجديدة .

فضلا عن كل ذلك، أمر نابليون بإلغاء القوانين التى تحترم على الأشراف العودة الى بلادهم، وأصدر عفوا عاما عن كل المجرمين السياسيين، فلم يبق حزب فى البلاد بأسرها إلا وأخذ يشعر بمنته قد طوقه بها نابليون! وهكذا أصبحت فرنسا كتلة واحدة يقودها الى ميادين العمل المختلفة، ليقوم كل فريق بنصيبه فى بناء العظمة والمجد القومى . وقد توج نابليون سلسلة أعماله الباهرة بأن وحد القوانين، وجمع فيها بين القديم والجديد، مما اجتمعت عليه رغبة الشعب الفرنسى . فهى تعترف مثلا بحقوق الانسان واحترام الملكية، وبالطلاق، والزواج المدنى ... الخ . وبذلك توطدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العظيمة التى تمخضت عنها الثورة .

تتويج نابليون — وقد نشأ عن سياسة السلم التى اتبعها نابليون فى داخل البلاد وخارجها أن وافق الشعب بأغلبية عظمى عام ١٨٠٢ على تعيينه قنصلا مدة حياته، وتخويله حق تعيين خلفه، مع تغيير الدستور تغييرا يجعل يده أكثر انطلاقا وحرية . وحدث على أثر ذلك أن كشفت مؤامرة لقتل نابليون، وانزعاج الحكم المطلق من يده، فى حين أن إنجلترا كانت تعمل من جديد لتأليف تحالف ضد فرنسا، فلاجل أن تظاهر البلاد رجلها فى ذلك الوقت العصيب، نودى بنابليون امبراطورا فى مايو سنة ١٨٠٤، وحضر البابا فى ديسمبر من ذلك العام بعينه، وتولى تتويجه على مثال امبراطرة الرومان الأقدمين . ولما أن فرغ نابليون من مشاغله الداخلية، ولى وجهه شطر أوربة التى عادت الى امتشاق الحسام .

الفصل التاسع

حروب نابليون الامبراطور

لم تكن معاهدة أميان في الحقيقة إلا هدنة بين الخصمين ، اقتضاها الاعياء الذي حل بهما في نضال دام أعواما طويلة ، كما اقتضاها موقف المتحاربين ، فبينما كانت إنجلترا تسيطر على البحار ، كانت فرنسا تسيطر على أوربة ، فلم يك ثم من سبيل الى أن تأخذ الواحدة بخناق الأخرى ، فعمدتا الى التهادن ريثما تنهيا لكل منهما ظروف جديدة لاستئناف الحرب ، وذلك لأن جل المسائل المتنازع عليها بينهما ، وخصوصا مسألة الأراضي المنخفضة ، والسيادة على البحار ، لم يقض فيهما القضاء الأخير . فما وضعت الحرب أوزارها حتى عاد الطرفان الى التنازع تحت ستار السلم ، ففرنسا أخذت تقاوم التجارة الانجليزية وتضيق عليها سبلها ، وتزيد في قواتها البحرية . بينما كانت إنجلترا تعمل أبدا لتأليف حلف أوربي جديد ضدها ، وتأبى أن تبر بوعدا بالجلاء عن مالطة استعدادا لحرب قريبة الوقوع ، لذلك أخذ نابليون يتحرش بها حتى أعلنت عليه الحرب في ١٦ مايو سنة ١٨٠٣ ومن ثم بدأ الصراع الهائل الذي لم ينته إلا في واترلو .

فكر نابليون بادئ الأمر في غزو إنجلترا نفسها ، فأعد على ساحل فرنسا الشمالي جيشا قويا ، ونقلات عديدة . ولكن القوة البحرية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، كانت موزعة بين موانئ فرنسا وحليفها اسبانيا ، وكان الأسطول الانجليزي يراقبها ويحول بين تجمعها ، فلما حاولت أن تخرج أخيرا الى البحار ، باغتها نلسن عند رأس الطرف الأغر ، في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥ وانتصر عليها انتصارا حاسما وبذا سلمت إنجلترا من أعظم الأخطار التي تعرضت لها منذ عهد الأرمادا .

التحالف الدولي الثالث (١٨٠٥) — أفلحت إنجلترا خلال ذلك

في تأليف حلف جديد من روسيا والنمسا والسويد لشل يد نابليون والقضاء على

سلطانه الذى زعزع توازن أوربة الدولى ، وجعله مصدر خطر داهم للجميع ، ذلك أنه حوّل جمهورية ايطاليا الى ملكية وراثية يحكمها ابن زوجته ، وألحق بيدمنت وجنوه وبارما بأملاك فرنسا ، وأنشأ يتدخل فى شؤون سويسرا ، ويدفع الولايات الألمانية الى مصادقته ومحالفته ، فضلا عن أنه كان يعمل جهده لتحقيق أحلامه فى الشرق ، وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة لاتينية .

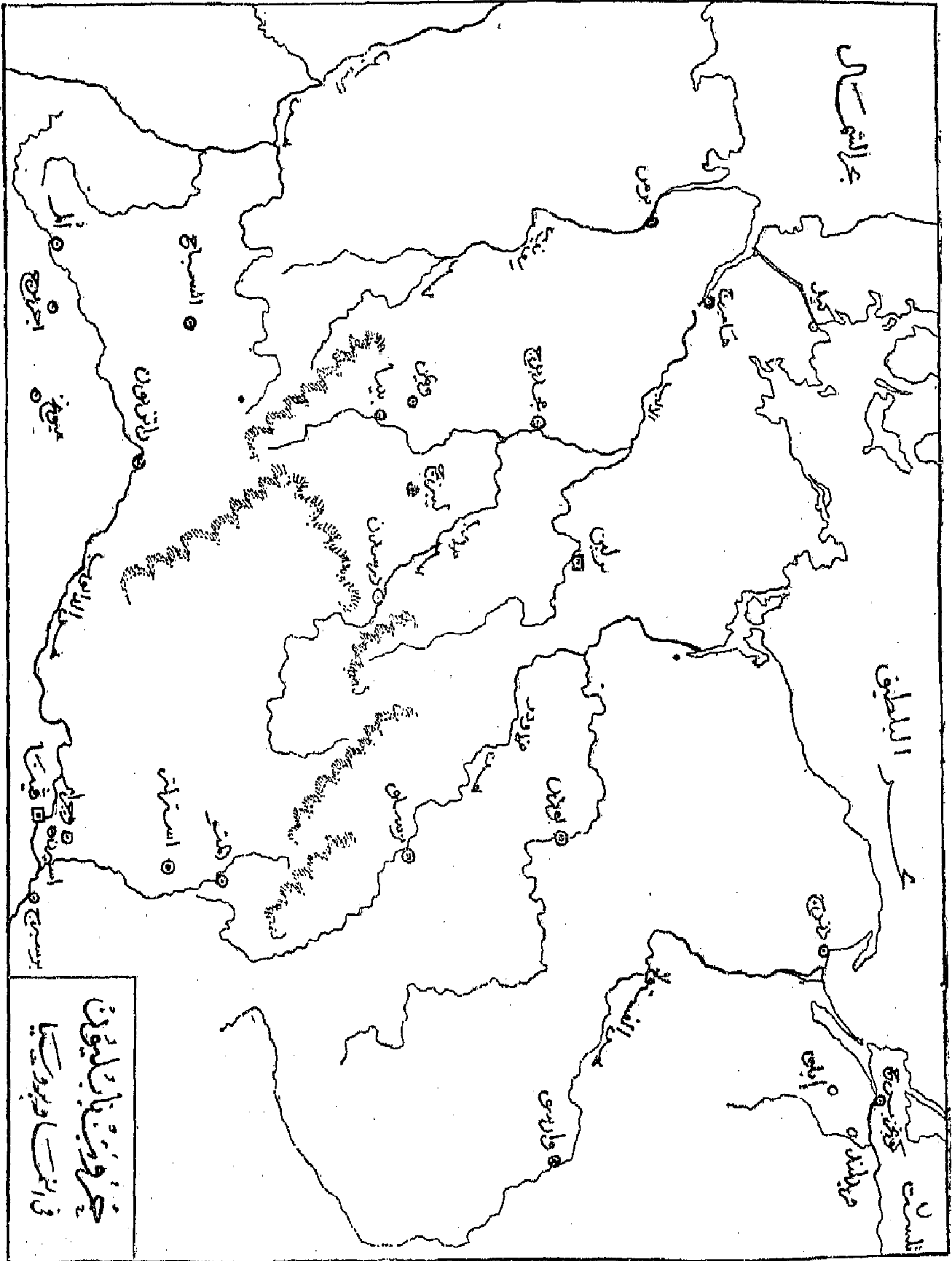
ومع أن نابليون لم يكن له حينئذ من حليف سوى بافاريا ، فانه باغت النمسا قبل أن تنهيا لها معاونة أحلافها الروسين بأن سير جنوده المرابطة فى شمال فرنسا الى نهر الطونة بطرق متفرقة ، وسرعان ما أحاط بالنمساويين ، واضطروهم الى التسليم فى ساحة أولم (Ulm) — ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠٥ فثبتت هذه الموقعة قدم الامبراطورية ، كما ثبتت مارنجو قدم القنصلية من قبل ، لاسيما وقد توج هذا النصر بدخول فيينا على الأثر . حينئذ عجلت النمسا بحشد فلولها المهزومة وسارعت تعاونها جيوش القيصر لانقاذ العاصمة ، ولكن نابليون بطش بأعدائه جميعا ، وانتصر عليهم انتصارا باهرا فى موقعة أوسترلتز فى ديسمبر ، فتقهقر القيصر عائدا لبلاده ، وتقدمت النمسا لتوقيع الصلح فى برسبرج — ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٠٥ وبه نزلت عن الهندية ودلماشيا واستريا والتيrol لفرنسا ، فأصبحت لها السيادة التامة فى ايطاليا وجنوب ألمانيا مما مهد لها السبيل لتنظيم شؤون الايطاليين تنظيما لم يشهده منذ قرون ، كما مهد السبيل لالغاء تلك البقية الباقية من العصور الوسطى — الدولة الرومانية المقدسة — وانشاء اتحاد جديد من أمراء ألمانيا الجنوبية تحت حماية فرنسا .

موقف بروسيا — كانت بروسيا قد اتخذت خطة المسالمة منذ التحالف الأول ، بيد أن مطامع نابليون فى ألمانيا ، وانتهى به حرمة أراضيها فى الحرب الأخيرة أثار فيها رغبة الانضمام الى جانب الحلفاء ، فلما جاءت موقعة أوسترلتز تاب اليها رشدها ، وسارعت الى مصادقة نابليون ، على أن يضم اليها هنوفر ، ولكنها عادت فرأت أن معاهدة برسبرج ، وما نتج عنها من نشأة اتحاد الرين ، وبسط سلطان نابليون على

إيطاليا ، لاسيما وقد خلع أسرة البربون من نابلي ونصب أخاه يوسف ملكا عليها ، فضلا عن جعله هولندية مملكة وضع على عرشها أخاه لويس ، كل ذلك هدد مصالح بروسيا التي ألقت نابليون ينجدها ويمنيها بوعود لا طائل تحتها ، فبينما كان يعدها بالحصول على هنوفر ، والوصول الى مرتبة الأمبراطورية ، كان يفاوض إنجلترا سرا لاعادة هنوفر اليها ، وذلك على الرغم من إقبال موانئ بروسيا في وجه التجارة الانجليزية ، وإشهار إنجلترا ثم السويد الحرب عليها من جراء ذلك ، فثار غضب الشعب البروسي ، واضطرت حكومته الى انذار نابليون بالجلء عن ألمانيا . واذ كان الأمبراطور قد فشل في مفاوضات الصلح مع الروسيا وإنجلترا ، وبات يخشى تأليف حلف جديد ضده ، فقد تذرّع بذلك البلاغ لمباغطة بروسيا وغزو بلادها ، لاسيما وقد كان الجيش البروسي على حسن نظامه وشجاعة أفرادها ، ينقصه التمشي مع الأساليب الحربية الحديثة بل كان لا يزال يتبع تقاليد فريدريك الأكبر ، ولذا تغلب عليه الفرنسيون في موقعتين حاسمتين : بينا وأورشاتات في أكتوبر سنة ١٨٠٦ ، وما لبثت أن سلمت كل المعاقل والحصون الواحد بعد الآخر ، بكل ما فيها من الحاميات والمعدات الحربية الى أن دخلت الجيوش الغازية برلين ، حيث أصدر نابليون مراسيم برلين الشهيرة التي أعلن بها حصار الجزر البريطانية ، وحرّم على كل الدول الأوروبية الاتجار معها .

وفي خلال ذلك جمع ملك بروسيا فلور جيشيه وتقهر بها نحو الحدود الروسية في الاتجاه الشمالى الشرقى حيث سارع القيصر لنجدته ، إلا أن نابليون عاوده النصر في موقعتين متتاليتين ايلو (Eylau) وفريدلند (Friedland) (فبراير سنة ١٨٠٧) فسارعت الحليفتان الى عقد الهدنة ، وفي خلالها تقابل القيصر اسكندر بالأمبراطور نابليون ، وسط نهر النيامن (Niemen) ونحجا من المقابلة صديقين حميمين ، اذ اتفقا على شروط معاهدة تلسيت (Tilsit) التي أمضيت في ٧ يولييه سنة ١٨٠٧ ، وبها تخلت بروسيا عن أملاكها غرب نهر الألب (Elbe) لانشاء مملكة وستفاليا التي نصب عليها جيروم أخو بوناپرت الأصغر ، كما نزلت عن أملاكها في بولندة الى ملك

(١) سكسونيا. أما القيصر فقد اعترف بالتغيرات التي أحدثها نابليون في ألمانيا، وتعهده بالانضمام إليه في تنفيذ نظام الحصار القاري ضد إنجلترا. وفي نظير ذلك تعهد نابليون

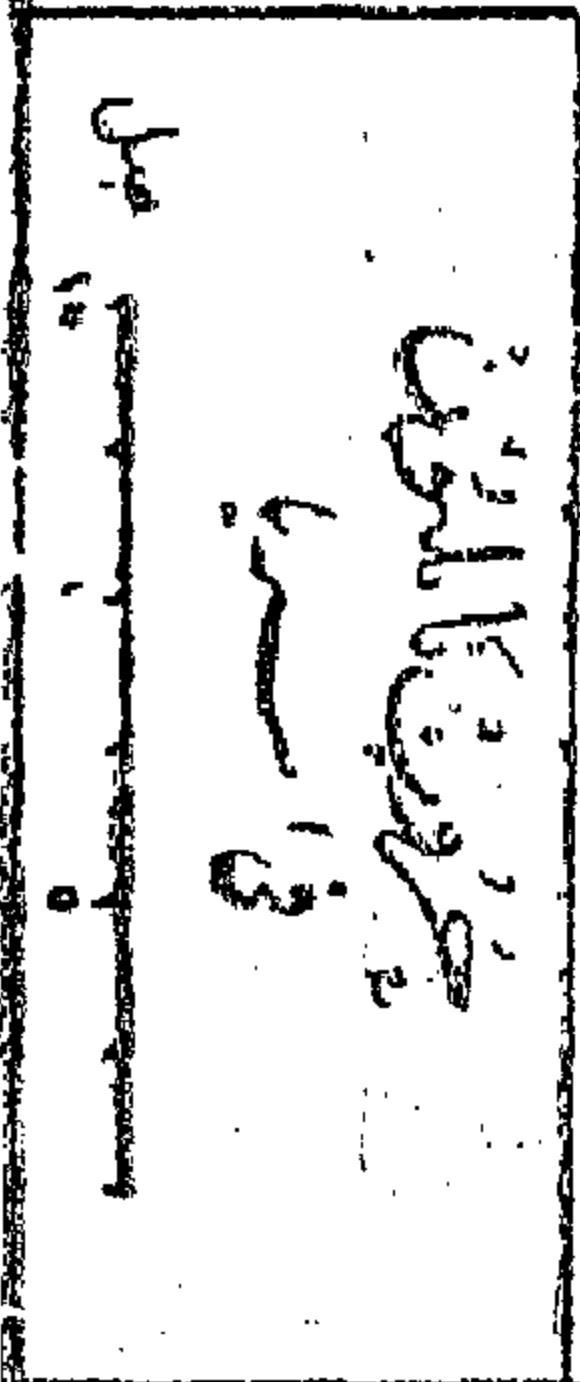


(١) ضمت وستفاليا وسكسونيا إلى اتحاد الرين على أثر هذا التغيير فأصبح الاتحاد يشمل كل ألمانيا ما عدا بروسيا.

بمساعدة حليفه في تحقيق مطامعه في فنلنده ووادي الطونة ، وتحقيق حلم القياصرة منذ عهد بطرس الأكبر في تقسيم تركيا .

نابليون وأيبيريا — يعتبر صلح تلسيت الحد الذي بلغ عنده ملك نابليون أقصى اتساعه . وله أهمية خاصة في سياسة فرنسا التي كانت ترمى حينئذ الى إخضاع إنجلترا بطريق الحصار التجاري ، غير أن نابليون رأى بثاقب نظره أنه ما دامت إنجلترا تجدد لتجارها منفذا في ولايات البابا وفي أيبيريا ، فلا سبيل الى نجاح خطته . لذلك صمم على الاستيلاء على تلك البلاد ، إلا أنه اصطدم في هذه المحاولة بعاملين من أقوى العوامل الفعالة وهما الكنيسة والشعور القومي . ففي مايو سنة ١٨٠٨ أعلن نابليون ضم أملاك البابا الى فرنسا ، فأجاب البابا ذلك الأمر بحرمانه من غفران الكنيسة فقبض عليه نابليون وسجنه ، مما أثار ثائرة الأمم الكاثوليكية ، وصب على رأسه اللعنات في كل مكان . وأما خطته إزاء أيبيريا فقد حركت قوة جديدة في وجهه لم يألّف مكافحتها من قبل ، وهي قوة الشعور الوطني ، فـنابليون لم يقاتل الى الآن إلا بلادا مقطعة الأوصال ، لا وحدة لها ولا ارتباط بين أجزائها كألمانيا والنمسا وإيطاليا ولكنه وقف في هذه المرة أمام عصبيات قوية ، هبت تدافع عن كرامتها القومية ، وتذود عن حريتها ، وتحمي عروش ملوكها من اعتداء الغاصبين .

ذلك أن نابليون عقد اتفاقا مع اسبانيا في نوفمبر سنة ١٨٠٧ على أن يعمل سويا لغزو البرتغال في مقابل اقتسامها معا ، وبينما كانت الجنود الاسبانية تعمل بعيدة عن بلادها ، استولى نابليون على المعاقل الاسبانية نفسها ، فثار الاسبانيون على ملكهم الذي جلب عليهم هذه الغارة الأجنبية ، وحملوه على النزول عن عرشه لابنه فرديناند إلا أن ميلا (Murat) قائد الحملة الفرنسية ، أبى أن يعترف بفرديناند ، وأرسل الأب وابنه الى بايون لمقابلة نابليون ، وهناك أرغما على النزول عن العرش ، وتوج يوسف بونابرت ملكا على اسبانيا ، وأقيم ميلا مقامه في نابلي : غير أن الاسبانيين لم يرتضوا ملكا ليس منهم ، فقاموا يظاهرونهم البرتغاليون للدفاع عن حرية بلادهم . وقد كانت



هذه الحرب التي استعرت في أيبيريا بدء الكوارث التي انتهت بضياح سلطان فرنسا الواسع الأطراف. فان دفاع الاسبانيين والبرتغاليين المجيد، كان قدوة حسنة لشعوب أوربة، حتى لم يلبث أن أنحلت أمام هذه القوة الحديدية — قوة الشعوب — قوة نابليون التي طالما دقخت المملوك والحكومات. ولا ريب أن طبيعة البلاد الاسبانية والبرتغالية، كانت خير عصب لأهلها، فانها اضطرت أعداءها الى الانقسام فصائل صغيرة لا ارتباط بينها، وجعلت شبه الجزيرة ميدانا رحبا للحروب غير المنظمة، هذا الى أن إنجلترا قوت العصابات الاسبانية بارسال جيش يتركز على الشاطئ ويتدفع بالأسطول مما أطال أمد المقاومة وفث في عصب الفرنسيين.

وقد ظهرت بوادر النجاح حينما استطاع ولزلى قائد الجيش الانجليزي أن يهزم الفرنسيين عند فييرو — أغسطس ١٨٠٨ — ويضطرهم الى الانسحاب من البرتغال، بينما كان الاسبانيون يناوشون أعداءهم حتى انتصروا عليهم عند بايلن سنة ١٨٠٨ وأرغموهم على إخلاء مدريد، فلم ير نابليون مناصا من أن يعمل سريعا للقضاء على «عصابات الزراع والرهبان» الذين حالوا بينه وبين آماله العريضة، فرحل الى اسبانيا حيث نكل بأهلها، وظهر عليهم في ملاحم عديدة حتى استولى على مدريد وأعاد أخاه اليها. ثم طارد النجذات الانجليزية التي أرسلت بقيادة مور (Moore) حتى كورونه (Corona). وأنشأ بعد ذلك ينظم شؤون البلاد على أساس جديد، فقضى على مساوئ العهد القديم، وأدخل كثيرا من مبادئ الإصلاح في بلاد لم تعرف الإصلاح منذ أمد طويل. بيد أن تلك الإصلاحات لم تكن في نظر الاسبانيين شيئا يذكر بجانب ما فقدوه من استقلال البلاد، وامتهان كرامتها، فاستماتوا في الجهاد، حتى خيل للعالم أن الفرصة قد حانت للتخلص من شارلمان أوروبا الجديد.

موقف النمسا — في هذه الظروف العصيبة داهم نابليون خطر جديد من جانب النمسا التي كانت تعاني آلاما لا تحتمل منذ معاهدة برسبورج وصالح تلسيت، فقد انتزعت أملاكها، وعطلت تجارتها، وانتهكت كرامتها، وأصبحت ترقب الفرص للوقعة بنابليون.

فلكى لا تستفيد من ظروف الثورة الاسبانية ، اجتمع نابليون بالقيصر في مدينة ارفرت بوقعا عهدا سرىا مؤداه أن تساعد روسيا فرنسا اذا ما اجتمعت عليها النمسا ، وذلك مقابل المضى في تنفيذ مشروع الشرق الذي اقتراه في تلسيت ، ولكن النمسا رأت أن ولايات الحرب أخف من ولايات السلام ، وأن قيام الاسبانين بالثورة فرصة لا تعوض ، ولذلك أعلنت الحرب على فرنسا في أبريل سنة ١٨٠٩ وأسرعت بتوزيع قواتها ، فوجهت جيشا الى إيطاليا وآخر الى غاليسيا ، والثالث الى الحدود الفرنسية . ولكن سرعان ما أقبل نابليون على عجل ، وظهر على جيش عدوه في موقعة اكهل التي فتحت له أبواب فيينا في مايو سنة ١٨٠٩ ثم تعقب خصومه الى وagram حيث نشبت المعركة التاريخية العظيمة التي سحق فيها الجيش النمساوى على ما أبداه قواده من المهارة والاستبسال ٦ يوليو سنة ١٨٠٩

واذ كان قد خاب أمل النمسا في الدول التي كانت تعتمد عليها ، فقد قبلت صلح شينبرون في ٤ أكتوبر سنة ١ٸ٠٩ وبه نزلت عن سلزبرج الى اتحاد الرين ، كما تخلت عن جزء من بوهيميا وكذلك كراكو وغاليسيا الغربية الى ملك سكونيا ودوق وارسو ، وأعطت روسيا جزءا من غاليسيا الشرقية . وأما فرنسا فقد أخذت تريستا وما حولها من الأراضي النمساوية في شمال الأدرياتيك .

وقد أعقب هذه المعاهدة طلاق جوزفين وزواج نابليون بمارى لويز من أسرة هابسبرج ، ابتغاء ربط الدولتين برابطة الصداقة والمصاهرة ، ولكن الزواج لم يثمر الثمر السياسي المطلوب . لأن النمسا لم ترد في الأخذ بالتأثير حينما لاحت لها الفرصة السانحة .

الصراع في أسيريا — عاد الفرنسيون الى الوقوف وجها لوجه أمام «عصابات الرهبان والزراع» في أسيريا ، فقد عزز نابليون قواته بجيش عظيم يقوده سولت ونای وغيرهما من كبار القواد ، فنكأوا بهم ، وضيّقوا عليهم الخناق ، وطاردهم الى سواحل البرتغال . ولكن القائد الانجليزى ولزلى لم يلبث أن عاد الى

أييريا وأخذ يهتد مواصلات الفرنسيين حتى أجبرهم على التقهقر على أثر انتصاره عليهم في تلافيرا (Tallaveira) في ٢٨ يولييه سنة ١٨٠٩ ، بيد أن النصر عاد ثانية إلى صفوف الفرنسيين ، فأكروهوا ولزلى على الارتداد إلى البرتغال ، وبذلك خلا الجوّ لهم ، واتسع المجال أمامهم لإخضاع المقاطعات الثائرة عليهم . وفي العام التالي خرج القائد الفرنسي الكبير مسينا (Masséna) لمهاجمة القوات التي أعادت نشاطها تحت زعامة ولزلى . ولكنه اضطر إلى التراجع إلى أسبانيا بعد معركة تورس فدراس (Torres Vedras) ، ومع ذلك فإن ولزلى لم ينتفع طويلا بهذا الانتصار ، لأنه عاد فارتد إلى الساحل ، ورجعت الحالة إلى ما كانت عليه أولا .

وسط هذه الأزمة العصيبة ، جاءت أوربة لنصرة أييريا ، متأثرة بالنكبات الكبار التي حلت بجيوش نابليون ، وبالروح القومية التي انبعثت في القارة من أقصاها إلى أقصاها .

الفصل المباشر

نابليون والشرق

قبل أن نبدأ الكلام على حرب الأمم يحسن بنا أن نتتبع سير الحوادث في الشرق وتأثيرها في الحروب المستعرة في الغرب . ففي عام ١٨٠٣ استؤنف القتال بين فرنسا والدول كما رأينا فاضطر نابليون إلى إغراء تركيا للانضمام إليه وإعلان الحرب على أعدائه لاسيما روسيا عدوتها القديمة ، ولما تم له الأمر في ديسمبر ١٨٠٦ قطعت بريطانيا علاقتها مع تركيا بغير إعلان حرب ، وطفقت تبذل جهودها لإرغام العثمانيين على التخلص من سيطرة الفرنسيين ، بأن وجهت قوة بحرية يقودها الاميرال ديكورث إلى الدردنيل والقسطنطينية لارهاب تركيا ، غير أن العثمانيين رفضوا بإيعاز مندوب فرنسا أن يفاوضوا بريطانيا ما دامت قواتها باقية في المياه العثمانية ،

وجعلوا يعززون حصون الدردنيل لتسد على الأسطول البريطاني طريق العودة، فاضطر الأميرال ديكورث الى النكوص على أعقابيه من غير أن يفوز برغبته في أول مارس سنة ١٨٠٧ إلا أن بريطانيا لم تسكن لهذا الفشل، ففي منتصف ذلك الشهر، ظهر الأميرال فريزر على الشواطئ المصرية، وبدأ بحاصرة الاسكندرية رغبة في نزع هذه البلاد من يد محمد علي الذي كان البريطانيون يعتبرونه آلة تسييرها فرنسا لتحقيق مطامعها في مصر والشرق. وبعد الاستيلاء على هذه المدينة تقدمت القوات البريطانية على رشيد للبدء في الغزوة الكبرى بمساعدة الممالك خصوم محمد علي الذي انتزع منهم ملك البلاد، إلا أن هذا كله لم يجد نفعا فقد هزمهم محمد علي هزيمة كبرى واضطروهم الى العودة للاسكندرية حيث شدد عليهم الحصار حتى أجلوا عن البلاد في سبتمبر سنة ١٨٠٧

ولقد نشأ عن هذه الانتصارات التي أصابها العثمانيون أن تفرغت تركيا لمواصلة الحرب ضد روسيا حتى اضطرتها الى تحويل جانب كبير من القوات المواجهة لنابليون في الشمال، على أن الامبراطور استطاع قهر الروسيين بغير معونة حلفائه كما رأينا، ومن ثم تهيأت الأحوال لمقابلة تلسيت، وفيها تخلى نابليون عن أصدقائه بل تعاقد على أن يقسم مع القيصر ملك العثمانيين ما عدا القسطنطينية وولاية الروملو اذا لم يعقد الصالح سريعا بين روسيا وتركيا، إلا أن فرنسا نجحت في عقد هدنة سالوبدزيا « ٢ أغسطس سنة ١٨٠٧ » بين الفريقين المتحاربين، وبذا ضاع أمل روسيا في تقسيم الأملاك العثمانية، ولكنها أصرت مع ذلك على استبقاء ولايتي الأفلاق والبغدان التي احتلتها من بداية الحرب على أن تحتل فرنسا ولايتي البوسنة وألبانيا على سبيل التعويض. ولكن نابليون تردد في قبول هذه السياسة التي كانت روسيا تدفعه اليها، وبدلا من أن يرفض هذا الأمر بتاتا طلب تعويضا يعسر قبوله ألا وهو احتلال ولاية سيليزيا، وبذا تعقدت المفاوضات وأخذت العلاقات الفرنسية الروسية تتوتر تدريجا.

أخذ نابليون يماطل روسيا بعد ذلك طويلا حتى يتم عقد الصالح مع بريطانيا، ولكن هذا الأمل تبدد في بداية عام ١٨٠٨ حين أعلنت بريطانيا رغبتها في استئناف

الحرب حتى الانتصار التام . حينئذ عاد نابليون الى توطيد دعائم الصداقة مع روسيا ، وفي خطاب أرسله للقيصر في فبراير عام ١٨٠٨ عاد الى إعلان رغبته في تقسيم تركيا بل وتقسيم آسيا والهند كذلك . وبدأت في الواقع مفاوضات لتقسيم تركيا — مفاوضات لم يكن القصد منها إلا اكتساب الوقت ريثما يتم عقد الصلح مع بريطانيا حتى لا تعود روسيا الى الاشتراك مع عدوتها . ولكن هذه المفاوضات لم تثر ، كما كان ينتظر ، فقد أخفق الطرفان في الاتفاق على مصير الأستانة . على أن نابليون رأى أن لا مندوحة عن الرضوخ لرغبة روسيا بعض الشيء حين ثار أهل الأندلس واشتبكوا معه في حرب ضروس أتهكت قواه وأذرته بشر مستطير ، ولذلك قابل نابليون قيصر روسيا في أرفورت «سبتمبر سنة ١٨٠٨» وتعاهد معه على أن تضمن روسيا بقاء النمسا وبروسيا على الحياد في نظير اعتراف فرنسا باستيلاء روسيا على فنلندا وولايتي الأفلاق والبغدان غير أن الشرق وموقفه السياسي خرج نهائيا من يد نابليون من هذا الحين ، فان عودة دول أوروبا الى مناجزته اضطرته الى توجيه قواته للدفاع عن مركزه في أوروبا ، بل عن مركزه في فرنسا ذاتها .

لهذا انفردت روسيا بتسوية مسائل الشرق ، فنقضت هدنة سلوبدزيا واستأنفت الحرب مع تركيا لمدة ثلاث سنوات متوالية بغير أن تصل الى إرغام العثمانيين على صلح يقطع جزءا من أملاكهم ، فلما تغيرت الأحوال في أوروبا وأصبح دخول روسيا في حرب مع فرنسا قريب الوقوع ، أخذت روسيا تعمل لعقد الصلح مع تركيا بشروط معتدلة حتى تستطيع توجيه كل قواتها ضد نابليون . وقد حاولت فرنسا إحباط هذا الصلح رغبة في تبديد قوات أعدائها كما فعلت مرارا إبان حروبها في أوروبا ، إلا أن تركيا فقحت الى رغبة فرنسا في استخدامها آلة لتنفيذ أغراضها كما فعلت أولا ، فبدأت مفاوضات الصلح مع روسيا على أن تسترد الولايات الشمالية مع بقاء بسرائيا وحدها في يد روسيا . وفي ٢٨ مايو سنة ١٨١٢ عقد الصلح نهائيا في بخارست ، وكانت هذه المعاهدة عاملا كبيرا في جميع قوات أعداء نابليون وتحطيم ملكه كما ستري .

الفصل الحادى عشر

حرب الأمم

سرت الروح القومية التى ظهرت فى اسبانيا الى بقية ممالك أوربة، روح الجهاد لتخليص البلاد من الحكم الأجنبي، وشر تسلطه عليها، واستبداده بها، فبدأت بذلك حرب الأمم بعد حرب الملوك، وأصبح كل فرد يرى من واجبه أن يأخذ قسطه من الدفاع عن شرفه الوطنى. ولعل النظام الاقتصادى الذى فرضه نابليون على أوربة وأرغمها على العمل به كان من أشد العوامل فى إثارة هذه الحرب فقد عطلت المتاجر، وأوصدت المصانع، وأصبحت أثمان الحاجيات فوق طاقة الفقراء، فى حين أن إنجلترا التى أراد نابليون الإيقاع بها لم يصبها من الضرر شيء يذكر فى جانب كل هذه الآلام والمتاعب.

وكانت روسيا أسبق الدول الى الانتقال على نابليون متأثرة بالعوامل الآتية :

(١) أضاف صلح شينبرون الى دوقية وارسو مقاطعة غاليسيا كما رأينا، فأقيم بذلك حاجز منيع بين روسيا وأوربة، خلافا للسياسة الروسية التى بدأها بطرس الأكبر،

(٢) لم يقم نابليون بما تعهد به فى تلسيت من مساعدة الروس لتحقيق مطامعهم فى تركيا على زعم اشتغاله بحاربة النمسا وأيبيريا،

(٣) أحدث النظام القارى ضيقا شديدا فى روسيا وأنزل بأهلها ضررا بليغا دون أن يكون من وراء كل ذلك نفع للروسيا،

(٤) تحولت سياسة فرنسا الى مصادقة النمسا بعد زواج نابليون بمارى لويز، فلم تعد تعبأ بمصالح روسيا، فقر رأى القيصر وحكومته على نقض معاهدة تلسيت وفتح ثغور بلادهم للمتاجر الانجليزية فى سنة ١٨١٠، ولما كان فى هذا العمل نقض

عظيم للسياسة التي من أجلها خاض نابليون غمار حروبه الكثيرة، واضطر من أجلها أن يضم إلى فرنسا هولندا وكل سواحل ألمانيا بما فيها برمن وهمبرج ولوبك في سنة ١٨١١، فلم يبدأ الآن من شن الغارة على روسيا احتفاظا بغرضه، وضنا بسياسته من العبث، على الرغم من ضيق موارده، وتحفز أطمع أوربة للأخذ بالتأر منه.

الحملة الروسية — جهز نابليون لهذه الغارة جيشا من أنحاء الامبراطورية يربو على ستمائة ألف مقاتل، وسار به إلى روسيا في صيف عام ١٨١٢، فتراجع الروسيون أمامه ليطوّحوا بالقائد العظيم في بطاح بلادهم الواسعة الأطراف، المتشعبة المسالك ولم يشتبكوا معه إلا عند نهر «برودينو» Borodino (٧ سبتمبر) حيث تطاحن الفريقان على غير جدوى، ثم عاد الروس إلى خطتهم الأولى، فجعلوا يتقهقرون دون أن يتركوا مدينة أوقرية إلا جردوها مما ينتفع به. وظل نابليون يتقدم بين تلك الأراضي الموحشة حتى دخل موسكو في ١٤ سبتمبر ١٨١٢ ولشدة ماذهل لما رآه فيها من السكون المخيم، والوحشة الشاملة، بعد فرار أهلها منها، وما كانت العشية حتى اشتعلت فيها النيران من كل جانب، بفعل حاكم المدينة، فارتد إلى خارج أسوارها وأقام ينتظر عبثا أن يطلب الروس الصلح، فلم ير مندوحة وقد دنا فصل الشتاء، من أن يعود أدراجه صوب الحدود الأوربية، فلاقت جنوده في سبيلها من النكبات الكبار ما مزقها كل ممزق، اذ كان البرد شديدا والظريق قفرا، وفرسان القوازيك تطاردها، وجيوش الروس تهاجمها في كل مكان ومن كل جانب: فلم يفلت عند الحدود من ذلك الجيش الزاخر إلا نحو مائة ألف جندي، على رغم العناية التي بذلها المارشال ناي (Ney) في إنقاذ الجيش، حتى لقب منذ ذلك الحين بناي أشجع الشجعان.

عودة التحالف الأوربي — ما كادت تذيع أنباء الكارثة التي حلت بجيش نابليون في روسيا، حتى قام الشعب البروسي يطلب الانضمام إلى روسيا للأخذ بثأرينا، ولنقض النظام القاري الذي قيد متاجره وعطل مصالحه، فلم تر الحكومة بدا إزاء الرغبة العامة من أن ترتبط مع روسيا بمعاهدة كليش (Kalish)

وكانت بروسيا قد أخذت منذ معاهدة تسليت تنهض نهضة قومية أساسها الدعوة لانقاذ الوطن من مصاب تحكم الأجنبي فيه . والعمل على إعادة الحرية إليه ، باستخدام قوى البلاد ومواردها في ذلك السبيل ، فقام شارنهرست (Scharnhurst) بتدريب القادرين على حمل السلاح وفق آخر الأنظمة والأساليب الحربية المستحدثة ، حتى أصبح كل بروسى على أهبة تامة للانضمام الى الجيش عند ماتحين ساعة الخلاص . وقام ستين (Stein) باصلاح البلاد اجتماعيا واداريا كما أصلحت فرنسا إبان الثورة ، فى حين أن همبولت (Humboldt) اتخذ من العلم والتعليم وسيلة لبث مبادئ الوطنية والتضحية الذاتية فى سبيل تحرير البلاد واعلاء شأن الوطن ، فنشطت الأمة فى كل ميادين حياتها نشاطا مدهشا ، حتى اذا أعلنت الحرب على فرنسا ، لبثت البلاد بأجمعها نداء الوطن ، ونهضت نهضة لا مثيل لها إلا فى تاريخ فرنسا سنة ١٧٩٣ ، حين سارع القوم الى حمل السلاح وهم ينشدون الأناشيد الوطنية ، ويبدون العجاب من مظاهر الحماسة والغيرة الصادقة .

أما نابليون فقد وقف وسط العاصفة لايلى ولا يتزعزع ، إذ بادر الى تجهيز جيش جديد من زهرة الشبان فى فرنسا ، ثم أسرع لمقابلة أعدائه فانتصر عليهم فى لوتزن «Lautzen» (١٤ مايو) و «بوتزنBautzen» (٢١ مايو) إلا أن انتصاره لم يعد حاسما كما كان فى أوسترلتروپينا ، فان أوربة التى عرفها قديما ، تغيرت ، ودبت فيها روح جديدة ، وكذلك فرنسا تغيرت بتأثير الضحايا المتوالية . لذلك أسرع نابليون الى عقد هدنة مع خصومه ، ليستجمع قواه المشتتة ، ويلتمس سبيلا للصالح على يد النمسا التى أرادت انتهاز هذه الفرصة لاستعادة أملاكها التى سلبها نابليون فاشتطت أن يكون رد تلك الأملاك ثمنا لتدخلها لاعادة السلام . غير أن نابليون لم يقبل أن ينزل عن شبر واحد من الأرض لأنه — كما قال — " ليس كملوك أوربة ، فهؤلاء ولدوا من بيوت فيها الملك منذ قرون ، فان تزعزع الهزيمة عروشهم ، وأما هو فقد اعتلى العرش بطريق الانتصار " ، لذلك انضمت النمسا الى أعدائه بمقتضى معاهدة ريشنباخ (Reichenbach) التى أبرمت فى ٢٧ يونيه كما انضمت السويد ، فتفوق

الحلفاء تفوقا عدديا هائلا اضطر معه نابليون أن يقابل كلا من هذه الجيوش على انفراد، فانتصر بادی الأمر على الجيوش النمساوية المتجمعة حول درسدن، إلا أن قواده أخفقوا في باقي الميادين . وفي منتصف أكتوبر، أطبقت عليه جيوش أعدائه في ليزج، واضطرتته الى التقهقر الى ما وراء الرين بعد أن كبדתه خسائر فادحة .

الأمبراطورية نتداعى — حينئذ رأى نابليون ذلك البناء الشاخ الذي شاده على أسنة الحرب ينهار أمام عينيه ! فألمانيا وإيطاليا أفاقتا كأنما من حلم مرعب، وطرحتا حكمه جانبا، وفتحتا بلادهما للغزاة المنتصرين . وهولندا أسرعت الى إعادة حكم بيت أورنج . ونابلي عقدت صلحا منفردا مع النمسا، وولنجتون (ولزلى) اقتنص الفرصة في أسبانيا لسحق قوة الفرنسيين مرتين : الأولى في سلامنكا عام ١٨١٢ وقد أعقبها دخوله مدريد ظافرا . والمرة الثانية في فتوريا عام ١٨١٣ حين اضطر الفرنسيين الى التراجع وراء البرانس .

أما فرنسا نفسها التي طالما تعلقت بنابليون، فقد بدأت تقلب له ظهر المجن، وتعلن رغبتها في السلام، إذ رأت أن رجلها العظيم الذي كان يستخدم مواهبه النادرة لمصاحبة البلاد، بات يستخدم البلاد لارضاء كبريائه ومنافعه، ويرغمها على خوض غمار حروب لا مصلحة لها فيها . فقديمًا كانت ترغب في الحرب، وتنشط لها طالما كان الغرض منها الوصول الى الحدود الطبيعية، وأما الآن، فقد رأت أن الغرض لارضاء مطامع الامبراطور فحسب . حقا أن نابليون كان يعمل دائما على أن يجعل « الحرب تسد نفقات الحرب » إلا أن هذا المبدأ لم يعد في الامكان تحقيقه . إزاء المطامع الواسعة . هذا الى أن اقفال البلاد في وجه التجارة الانجليزية، كان على عكس سياسة توفير الرخاء التي خبرتها البلاد، وتمتعت بها في أوائل حكمه، فباتت تن من صارت اليه من الضنك والاعسار الشديد، وترغب في تقلص نفوذ « نيرون » التاريخ الحديث .

إزاء هذه الحوادث، كان خيرا لنابليون أن يطاءطئ الرأس أمام الحقائق الواقعة، فيرضى بما عرضه عليه الحلفاء في فرنكفورت في نوفمبر سنة ١٨١٣، بأن يبقى له ملك فرنسا بحدودها الطبيعية. ولكن الرجل الذى رقى العرش على أسنة الحرب، رفض الصلح تحت ظلال الهزيمة — بالرغم من أنه كان صاحبا شريفا يرضاه الشعب الفرنسى — فدل بهذا الرفض على أن طبيعته العسكرية ثارت ضد مزاياء السياسة، فملكته قيادته وجرده من أرفع صفاته العقلية.

دخول باريس وخلع نابليون — أعلن الحلفاء حينئذ أنهم يحاربون نابليون لا الشعب الفرنسى، وزحفوا الى باريس بطريق الماسن والسين والبرانس، وكان نابليون لا يزال يعتقد أن فرنسا تتحرك لنصرته اذا أصبح الوطن فى خطر، ولكن فرنسا تداعت أعصابها، وانحطت عزيمتها، فقاوم نابليون أعداءه بكل ما بقى لديه من قوة، فخلص شرفه العسكرى من العار، وارتاح بعدها الى الدخول فى مفاوضات الصلح مع خصومه فى شاتيون (Châtillon) "فبراير سنة ١٨١٤" إلا أن الحلفاء تشددوا الآن فى إرجاع فرنسا الى حدودها القديمة قبل الثورة.

حينئذ أعلن نابليون أنه يفضل أن يحتل أقصى ولايات الحروب على أن يدعى لهذا الشرط المهين، فجمع الحلفاء شملهم وتعاهدوا من جديد فى شومنت (Chaumont) "مارس سنة ١٨١٤" على أن يواصلوا الحرب متكاتفين حتى يبلغوا مأربهم، وأن يبقى ذلك التحالف مدة عشرين عاما لحماية السلام فى أوربة. استأنف الحلفاء بعد ذلك الزحف الى باريس، فوقف نابليون ينازعهم الأرض شبرا شبرا، حتى نفذ القضاء، وسقطت باريس فى ٣١ مارس سنة ١٨١٤، بيد أن سقوطها لم يكن ليفل عزيمة لا تفل، إذ جمع نابليون قواده وجنده فى فونتينبلو (Fontainebleau) ودعاهم لمواصلة الجهاد، ولكنهم بسطوا أمامه ما وصلت اليه البلاد من الانحلال والضنك والملل، إذ أن فرنسا إذ ذاك لم تصبح تلك التى عرفها العالم يوم قرع العدو أبواب فردان غداة الثورة. فكتب الأمبراطور فى فونتينبلو

نزولا عن العرش لولده ملك رومة تحت وصاية زوجته ماري لويز . ولكن الحلفاء رفضوا ذلك الشرط ، فنزل نابليون عن العرش بلا قيد ، وفي أبريل سنة ١٨١٤ قرر الرأي على أن يحتفظ بلقب إمبراطور ويمنح ملك جزيرة ألبا .

وأما عرش فرنسا فقد أعيد الى لويس الثامن عشر وارث عرش البربون . بمساعي تاليران الذي ألف حكومة مؤقتة عقب سقوط نابليون ، على أن يكون الحكم دستوريا . وعلى يده أبرمت معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ، وبها أعيدت فرنسا الى الحدود التي كانت لها عام ١٧٩٢ تقريبا مع استرداد بعض مستعمراتها . وأما باقي الأراضي التي تخلت عنها فقد تقرر في أمرها أن ترد هولندا لأسرة أورانج على أن تضم اليها البلجيك ، وأن تستقل الولايات الألمانية وترتبط باتحاد عام بينها ، وتستقل سويسرا في ظل حكومة أهلية ، وتسترد الولايات الإيطالية استقلالها القديم عدا ما ينحصر منها للنمسا . أما باقي المسائل التي لم يبت فيها فقد تركت المناقشة في أمرها الى مؤتمر يعقد خصيصا لذلك في فيينا .

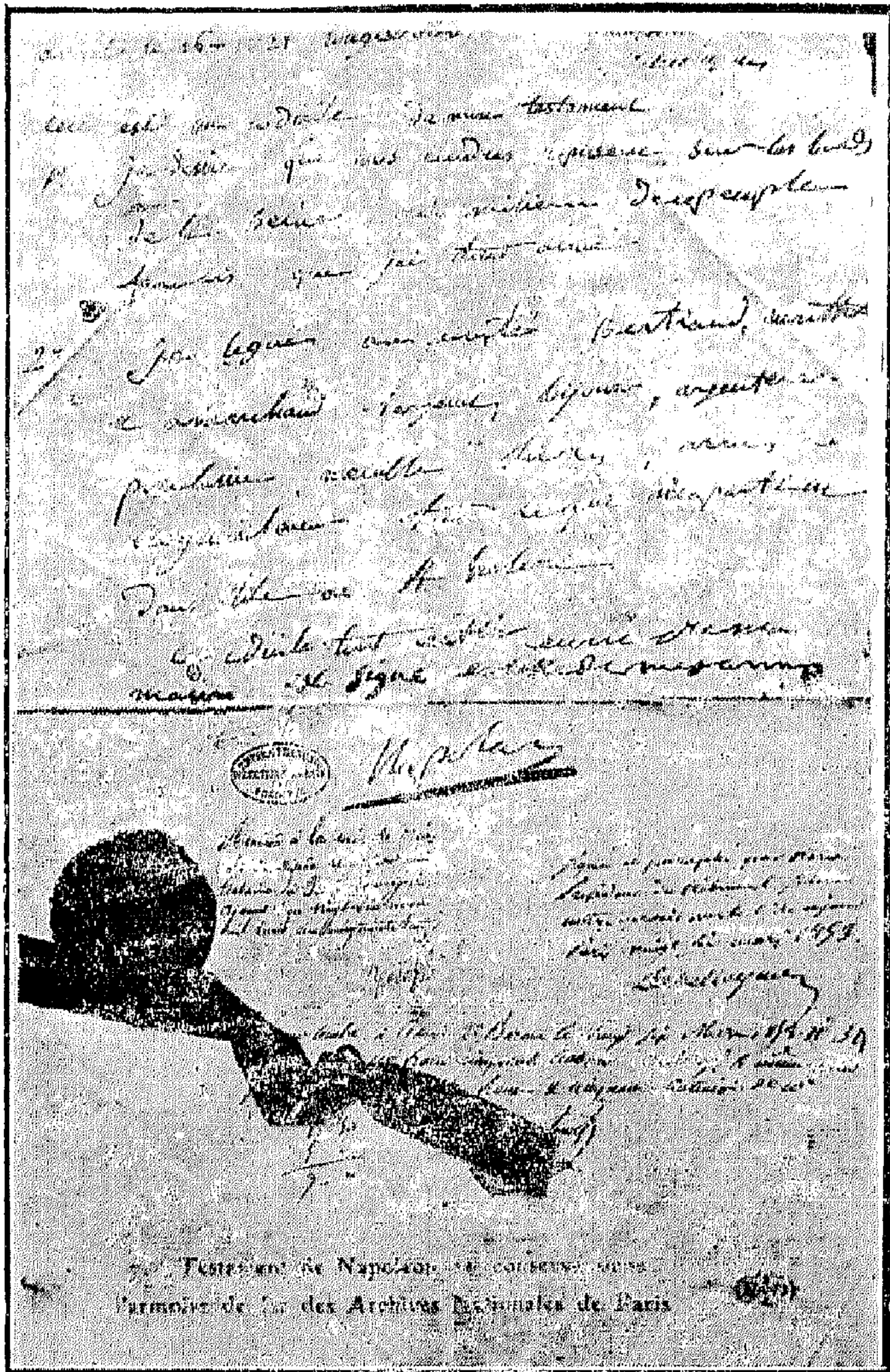
عودة نابليون ، بداية النهاية — لم يرض نابليون بمصيره إلا انتظارا لما تجيء به الفرص ، فلما علم بالنزاع القائم بين الحلفاء على توزيع الغنيمة ، وبسخط الشعب الفرنسي على الملكية الجديدة التي اقترنت عودتها بنكبات لم تعرفها البلاد منذ سنين عديدة ، كما اقترنت بسياسة الانتقام وإرضاء شهوات الأشراف المهاجرين ، وتبديد إرث الثورة وثمره جهودها ، بادر بالهرب الى فرنسا حيث هرع اليه أنصاره وجنده القدماء ، فزحف الى باريس ، ودخلها بعد فرار الملك دون أن تسفك نقطة من الدماء (٢١ مارس ١٨١٥) .

حكم مائة اليوم وواترلو — كان أول ما اهتم به نابليون ، أن يجمع حوله القلوب ، وأن يقنع الدول برغبته في السلام ، فأعلن قبوله لمعاهدة باريس ، وصرح بتأييده لمبادئ الثورة ، وأصدر دستورا جديدا سماه "القانون الإضافي" كان من شأنه أن يزيد في إشراك الأمة معه في الحكم ، إذ جعل الهيئة التشريعية مكونة من مجلسين

تكون الوزارة مسئولة أمامها ، كما أنه أطلق الحرية للصحافة والمطبوعات ، فقبول حكمه بالترحيب في فرنسا ، وإن كان الكثيرون قد قابلوا هذه المنح بالتردد والفتور .

النضال الأخير — أما دول أوربة التي كانت حينئذ مجتمعمة في مؤتمر فيينا لرسم خريطة أوربة من جديد ، فقد عهدت نابليون لا يسلم بالهزيمة ولو في أخرج الظروف وأشد المواقف ، ولذا أعلنت أن نابليون يعكز جو السلام في العالم ، وأن من واجب الدول أن تتعاون مرة أخرى في القضاء عليه قضاء مبرما ، فأسرع نابليون بتأليف جيش جديد قوى ، وسار به لملاقاة جيشي بروسيا وإنجلترا اللذين احتشدا في البلجييك قبل غيرهما استعدادا للقتال ، وكانت خطته أن يقضى على جيش كل منهما على انفراد ، فأفلىح نابليون في هزيمة بلونرخ قائد الجيش البروسي عند لينى (Ligny) يوم ١٦ يونيه ثم تحول للحاق بجيوش ولنجتن المتقهقرة للاتصال بالبروسيين . فنشبت حينئذ المعركة التاريخية الكبرى ، معركة واترلو (Waterloo) وفيها عملت الطبيعة على فشل نابغة الحروب ، إذ أمطرت السماء طويلا ليلة ١٨ يونيه حتى عجز نابليون عن نقل مدافعه الى المواقع الصالحة للقتال في الوقت المناسب ، ورغمما عن النجاح الذي صادفه في أول المعركة ، فان ثبات ولنجتن الذي لقب من أجله بالدوق الحديدي ، أدار الدائرة على نابليون ، وزعزع كل آماله في النصر ، وإذا كان قد بقى في نفسه شيء من الثقة بالمستقبل ، فقد تلاشى حينما وصل بلونرخ ، الذي أفلىح في تنظيم قواه المشتتة على عجل ، والتحول الى واترلو ، للقتال بجانب حلفائه في الساعة الحاسمة ، فحمل الجيشان على نابليون حملة هائلة ، مزقت الخطوط الفرنسية ، وأوقعت في صفوفها الرعب والجزع ، ففر نابليون من ميدان القتال على عجل ، ولما لم يجد عضدا ولا نصيرا في باريس ، وألقى الانجليز يراقبون الشواطئ حتى لا يهرب ، نزل عن عرشه للمرة الثانية ، وكتب الى الحكومة الانجليزية يسلم نفسه لكرمها ورعايتها .

دخلت جنود الحلفاء باريس للمرة الثانية ، وفرضوا على فرنسا معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) وبها تقرّر أن تدفع غرامة حربية قدرها ٧٠٠ مليون فرنك



وصية نابليون بخطه وتوقيعه (٦ أبريل سنة ١٨٢١) وصى فيها بدفنه على ضفاف
السين وسط الشعب الفرنسي الذي أحبه دائماً، وبإعطاء ممتلكاته بسنت هيلانه
الى الجنرال برتران الذى تبعه الى المنفى .

[نقلا عن الصورة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس]

وأن يحتلها الحلفاء لمدة خمسة أعوام، وأن تعود حدودها الى ما كانت عليه في عام ١٧٩٠ وقد عارضت بروسيا في شروط هذا الصلح، وحاولت أن تكيل لفرنسا بالكيل الذي كالتها به في تلسيت، وأن تنزع منها الألزاس واللورين بحجة لزومهما للدفاع عن بلادها، ولكن بعد نظر الحلفاء تفوق في آخر الأمر، إذ كان لا بد من الاعتدال لتثبيت قدم الملكية العائدة، وتسكين أعصاب الفرنسيين حتى لا تتورل للانتقام.

نابليون في المنفى — أما نابليون فقد نفي الى جزيرة سنت هيلانه وبقى سجيناً بها حتى فاضت روحه في ٥ مايو سنة ١٨٢١، وظل مدفوناً بها حتى سنة ١٨٤٠ حين نقلت رفاته الى قبة الأنفاليد بباريس. ولقد كانت حياته في المنفى على تمام البساطة والهدوء، لا يعكرها إلا ذكريات الماضي وغلظة حاكم الجزيرة له. ولم يحاول بتاتاً أن يفر الى فرنسا كما فعل في ألبا، ولكنه شرع يهيئ الطريق لعودة أسرته الى العرش، تارة بالأحاديث وطورا بالمذكرات، اعتقاداً منه بأن الملكية العائدة لا تلبث أن تبسط نظام العهد القديم وتعيد مساوئه، فتتطلع البلاد الى عودة أسرته التي نجت على يديها من الفوضى والمظالم، وتمتعت في ظلها طويلاً بالسعادة والرخاء، ولبست ثوباً قشيباً من المجد والفخار، بفعل يصور تاريخه صورة رجل كان يعمل للحرية والسلام. ومما قاله في هذا الشأن: "إن حالتنا الحاضرة لا تخلو من المزايا، فنحن شهداء مبادئ خالدة. يبكي حطنا الملايين من الخلق ويتأوه الوطن لمصابنا... ولو كنت مت وأنا في أوج عظمتي، لبقيت الى الأبد لغزا لا يحل. وأما اليوم، وأنا متجرد من سلطاني، فيمكن للناس أن يروا حقيقتي". وأخذ يسط هذه الحقيقة كما كان يراها هو، لا كما يراها التاريخ، فكانت من أكبر العوامل الفعالة في ارتقاء ابن أخيه لويس نابليون على العرش فيما بعد.

نابليون في نظر التاريخ — لم يختلف المؤرخون في رجل كاختلافهم في نابليون، فمنهم من يرى فيه شديداً بفرسان العصور الوسطى الذين كانوا يشنون الغارات والحروب للسلب والنهب، ومنهم من يرى فيه المثل الأعلى لصفات الأمة.

الفرنسية . والواقع أنه يكاد لا يعرف التاريخ رجالا سواه جمع بين أرفع الصفات وأحطها ، فهو شخصية قائمة بذاتها ، منقطعة النظير ومستقلة عما عداها ، « كتلة من الصخر الصلب » أرسلت الى العالم فلا تخضع لشيء من نواميس الطبيعة !

نبغ نابليون في فنون القتال وتعبئة الجيوش ، ووضع الخطط الحربية وتنفيذها بالدقة والإحكام نبوغا ما عرفه العالم من قبل ، وأقام على أنقاض الفوضى التي كانت تسود فرنسا قبيل ظهوره والخلل الذي كان يفت في عضد حكومتها أجيالا طويلة حكومة تعد آية في نظامها ، ودقة أعمالها ، ولا يزال الكثير مما أدخله من الإصلاحات قائما في فرنسا الى اليوم . وأما خدماته للعلم والمدنية فكثيرة جليلة عديمة المثل ، وسيظل قانونه (Code Napoléon) علما ينطق بفضله ويشيد بذكوره أبد الدهر ، ومهما يقل عن فتوحاته فلا ريب أنها عجلت تأسيس الوحدة القومية في إيطاليا وألمانيا بعد أن بقيتا مقطعتي الأوصال قرونا طويلة ، إلا أن تلك الفتوحات أدت الى سقوطه وضياح ملكه ، فقد كان الرين والألب والبرانس كما قال تاليران (Talleyrand) فتوح الأمة الفرنسية ، وما عداها فتوح نابليون ، ويعنى بهذا أن فرنسا كانت تشعر بضرورة القيام بتلك الفتوحات وحدها ، ولا تطمع في سواها ، إذ لم تكن ترتجى ثمرة من ورائها . ولعل نابليون أدرك ذلك بفعل الأمم الخاضعة له تدفع نفقات الأمبراطورية دون الفرنسيين بقدر المستطاع ، وطفق يقطع قواده اقطاعات فسيحة مكافأة لهم على إخلاصهم في خدمته ، وصار يلقي الفرنسيين بواسطة المدارس والتعليم حب الأمبراطورية ووجوب الاحتفاظ بها والتغنى بمجدها ومفاخرها ، إلا أنه على الرغم من كل هذا كانت فرنسا تشعر بأن الأمبراطورية حمل ثقل لا يحتمل لا سيما وقد كانت الممالك التي تضمها الأمبراطورية مسلوكة الارادة والسلطة ، عليها الغرم وغيرها الغم ، فلم يلبث أن سقط ذلك البناء الشاخ من أساسه حينما هبت عليه العاصفة . ولو كان نابليون اتخذ سياسة تحاكي سياسة الأمبراطورية البريطانية الحاضرة — أى سياسة توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية وحكومات الأجزاء المختلفة المكونة لها ، وقسم الحقوق

والواجبات بينها، بدلا من حكمها من مركز واحد على مثال الدولة الرومانية —
لتماسكت تلك الأجزاء في وقت الشدة .

وبالجملة لولا طمع نابليون الذي لم يقف عند حد ، وغرامه الجنوني بالسيادة
والسيطرة على العالم ، لما عرف التاريخ رجلا أبقى منه أثرا في خدمة المدنية
والحضارة .

المصادر

عن الثورة الفرنسية — التاريخ السياسى للثورة للأستاذ أولار (Aulard)
و " الثورة " تأليف لويس مادلين (Louis Madlein) ، ومحاضرات اللورد
اكتون (Lord Acton) عن الثورة الفرنسية وكتاب هولندروز (Holland Rose)
عن فرنسا في عهد الثورة ونابليون . وكتاب ماريوت (Marriott) عن أوربة من
١٧٨٩ الى ١٨٧٨ — والثورة الفرنسية لكارليل (Carlyle) .

عن نابليون — نابليون الأول تأليف فورنيه (Fournier) . ونابليون —
والفصل الأخير تأليف روزبرى (Roseberry) والتاريخ العام تأليف لافيس ورامبور
(Lavissee et Rambaud) ومذكرات نابليون بسنت هيلانه (Las Cases) .

الباب الثاني

عهد المؤتمرات

الفصل الأول

مؤتمر فيينا

قواعد التسوية — يعتبر مؤتمر فيينا أكبر المؤتمرات أهمية بعد مؤتمر وستفاليا ، فكما أن هذا المؤتمر الأخير نظم شؤون أوروبا بعد حرب دولية طاحنة هي حرب الثلاثين سنة فكذلك سوى مؤتمر فيينا حساب أوروبا بعد الحروب التي قامت في عهد الثورة و نابليون . وإنه لمن الخطأ الاعتقاد أن التسوية اختلفت كثيرا في الحالتين ، فعلى الرغم من ارتفاع الأصوات في أوروبا التي خضبت أرضها بالدماء مدة ربع قرن كامل . بأن تكون التسوية المقبلة على قاعدة احترام الحقوق القومية ومبادئ الحرية التي أيقظتها الثورة وحروبها ، فإن السياسة أغفلوا هذه الاعتبارات لاجهلا بها ، ولكن برا بعهود ارتبطوا بها إبان الكفاح ضد نابليون ، وكان لا مناص من تنفيذها ، غير أنهم حاولوا أن يكسبوا عملهم مظهرا خذاعا ، فأطلقوا عليها اسم خطة ارجاع الحقوق الشرعية الى أصحابها على أنهم لم يتبعوا تلك القاعدة نفسها كلما تصادمت مع مطامعهم أو تعارضت مع مواثيقهم ، فكأنهم لم يخرجوا في عملهم عما عرفه العالم من قبل وهو اقتسام الغنيمة بين الظافرين .

أعمال المؤتمر — ولقد اجتمع المؤتمر لتنفيذ لشروط معاهدة باريس الأولى التي نصت على اجتماع ساسة أوروبا في فيينا لتحقيق غرضين معينين وهما

توزيع البلاد التي لم يبت في أمرها في تلك المعاهدة ألا وهي أراضي الرين الألمانية وبعض الأراضي الإيطالية، وكذلك إعادة تنظيم الولايات التي أنشأها نابليون وهي ولايات اتحاد الرين ودوقية فرسوفيا . وقد كانت الخطة المقررة للعمل أن يجتمع مفوضو الدول الأربع الكبرى اجتماعات سرّية للفصل في هذه الشؤون ثم يبلغ ممثلو الدول الأخرى أمر الاتفاقات النهائية، وذلك بغير أن تدعى فرنسا إلى الاشتراك في الأعمال مطلقا، إلا أن الحلفاء راعوا جانب الملكية الفرنسية الجديدة التي كانت تحتاج إلى شيء كبير من عناية الدول وعطفها حتى تلقى احتراماً وتأييدا من جانب الشعب الفرنسي، خصوصا وقد أعلن الحلفاء مرارا أنهم كانوا يحاربون نابليون لا الشعب الفرنسي، ولذلك دُعيت فرنسا إلى حضور المؤتمر بغير أن تشترك في المفاوضات السرية شأنها في ذلك شأن الدول الصغرى .

غير أنه على الرغم من أن فرنسا دخلت المؤتمر تكريما لها وتأيدا لمليكتها فقط، فإن مندوبيها تاليران لم يلبث أن استطاع بمهارته النادرة أن يشترك في مباحثات الدول العظمى؛ إذ أعلن من بداية الأمر أن فرنسا لا تطمع في شيء ما مطلقا وكل ما ترغبه هو الدفاع عن القانون وحماية الحقوق الشرعية، فضمن بذلك التفاف الدول الصغرى حوله كما ضمن إشراكه في مفاوضات الدول اشتراكا أدى إلى تمزيق وحدتهم حينما حانت الفرصة .

الخلافا بين الحلفاء — ذلك أنه بينما كانت الدول الأربع متفقة على معظم الشؤون المقرر مناقشتها في فيينا، ظهر اختلاف وجهات النظر بينها في شأن بولندا وسكسونيا . فبينما كان قيصر روسيا يرغب في الاستيلاء على دوقية وارسو بأكملها أي نصيب بروسيا في تقسيمات بولندا الماضية، كانت بروسيا ترغب في تعويض أملاكها البولندية بالاستيلاء على مقاطعة سكسونيا عقابا لمليكتها على اتصاله بنابليون ومعاونته له . غير أن النمسا وإنجلترا عارضتا في قبول هذه الرغبات؛ فأنجلترا كانت تخشى أن يؤدي امتداد نفوذ القيصر إلى الفستولا إلى الإخلال

بالتوازن الدولي في أوروبا، كما أن النمسا رأت في مطالع بروسيا إخلالا بالتوازن في ألمانيا، وخطرا دائما يهدد أملاكها في بوهيميا . لذلك وقفت بروسيا والروسيا في جانب والنمسا وانجلترا في الجانب الآخر، فأصبحت قوات الفريقين متعادلة بحيث لو انضمت فرنسا الى فريق دون الآخر رجحت الكفة . ولما كان المبدأ الذي نادى به تاليران من أول الأمر هو تأييد مبدأ الحقوق الشرعية، فقد عارض في اغتصاب أملاك سكسونيا، وأعلن تأييده لمطالب النمسا وانجلترا في هذا الشأن فعملت الدولتان على إدخال المندوب الفرنسي في مفاوضات الحلفاء السرية، وما لبثا بعد ان أعياهما حسم النزاع أن تعاقدتا معه في ٣ يناير ١٨١٥ على العمل بكل الوسائل لإجبار روسيا وحليفاتها على الإذعان لمطالب الحلفاء .

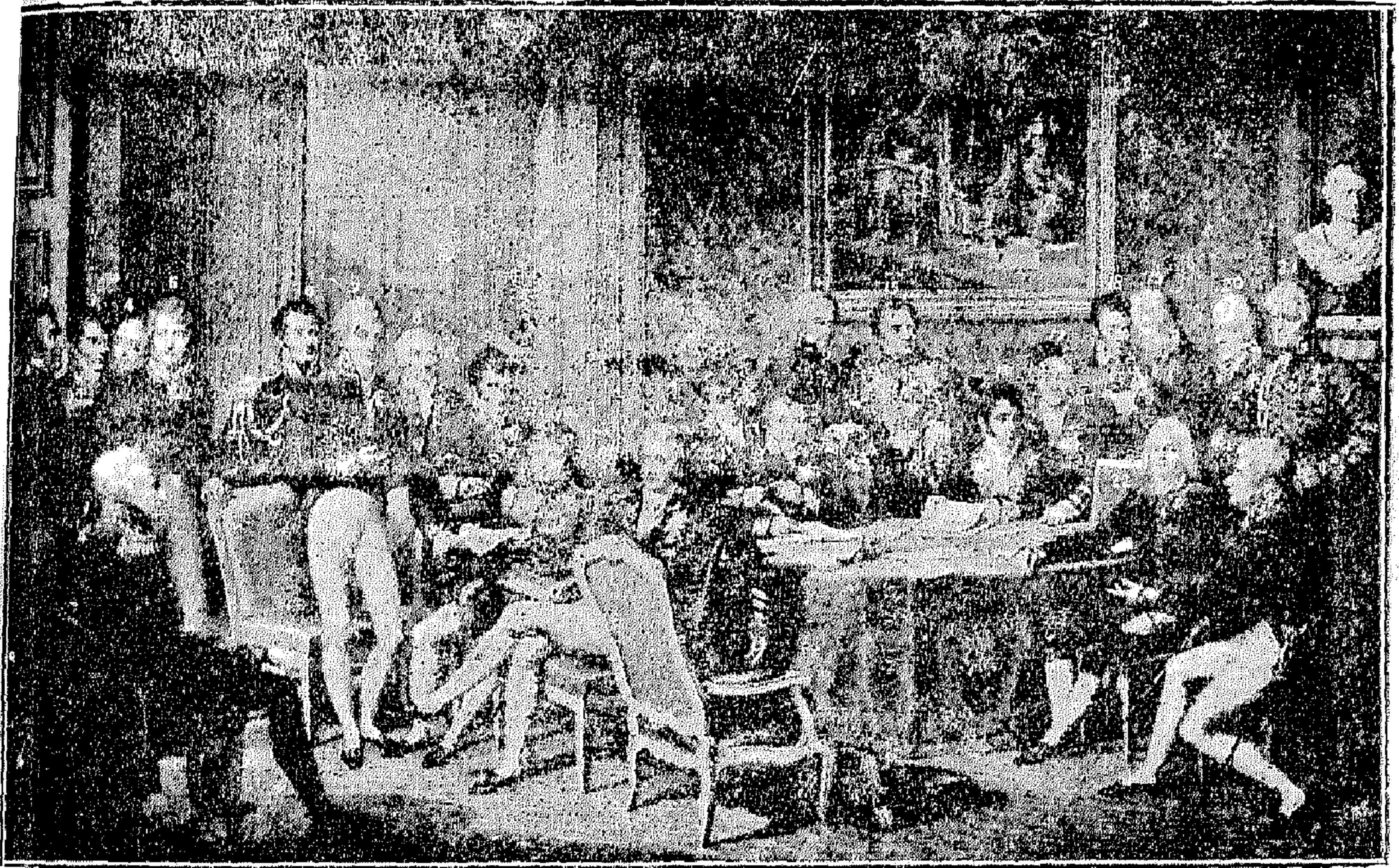
التسوية — على أن روح الاعتدال تغلبت في النهاية، خصوصا حينما جاءت الأنباء بتدبير مؤامرات ترمى الى إعادة ملك نابليون، فسوى الخلاف بأن ضم إقليم بوزن وميناء دانتريج الى بروسيا، وأعطيت غاليسيا للنمسا، وجعلت كراكو جمهورية مستقلة، ووضع ما بقى من بولندا القديمة تحت حكم القيصر على أن يحكمها حكم دستوريا . وأما في ألمانيا فقد استولت النمسا على التيرول وسالزبرج من بافاريا، في نظير إعطائها بابریت وانسباخ وبلاطينات الرين، وظفرت بروسيا بثلاثي سكسونيا ومعظم الأراضي الواقعة على الشاطئ الغربي لنهر الرين فضلا عن وستفاليا على شاطئ الرين الأيمن، وتريف وغيرها من الأراضي التي انتزعت من فرنسا على الشاطئ الأيسر، وبذلك أصبح واجب الدفاع عن ألمانيا من الغرب مناطا بروسيا بعد أن انسحبت النمسا من البلجيك وبلاد الرين وحولت نظرها شطرا إيطاليا .

ومع أن هذه التسوية لم تؤثر في تحسين العلاقات بين الحلفاء، ودرء التصددع الذي حدث في كتلة التحالف الأوروبي ضد فرنسا، فإن عودة نابليون من ألبا حطمت هذا المجهود العظيم الذي بذله تاليران، وأعاد التضامن وحسن التفاهم بين الدول ثانية حتى استطاعت حل باقي المسائل المتعلقة حلا سريعا وهي مسألة إنشاء اتحاد يشمل

ألمانيا بأكلها بدلا من اتحاد الرين، وكذلك تسوية باقي الأراضي الإيطالية التي لم تتضمنها معاهدة باريس الأولى .

أما عن الاتحاد الألماني فيلاحظ أنه ظهرت في ألمانيا أثناء الجهاد ضد نابليون رغبة قومية وجهتها إقامة حكومة ألمانية متحدة، تدفع عن الأقاليم المكونة لها شرايراتها وتتولى تنظيم مصالحها ، على مثال مافعله نابليون في اتحاد الرين، إلا أن الأمراء الألمان آثروا المحافظة على استقلالهم، كما أن النمسا وبروسيا تنازعتا الزعامة، فلم يفرز الألمان في آنح الأمر بأكثر من اتحاد أسمى لا قيمة له في الواقع

مؤتمر فيينا



(١٩) جنرال	(١٣) ويستبرج (النمسا)	(٧) مترنيخ (النمسا)	(١) هارندنبرج (النمسا)
(٢٠) همبولت (ألمانيا)	(١٤) راسومفسكي (روسيا)	(٨) ديبين (فرنسا)	(٢) ولنجنون (انجلترا)
(٢١) كاتكرت (انجلترا)	(١٥) ستيفارت (انجلترا)	(٩) نسلرود (روسيا)	(٣) لوبو (البرتغال)
(٢٢) تاليران (فرنسا)	(١٦) ليرادور (اسبانيا)	(١٠) بالمللا (البرتغال)	(٤) سالداانا (فرنسا)
(٢٣) ستاكالبرج (روسيا)	(١٧) كلانكرتي (انجلترا)	(١١) كاسلريه (انجلترا)	(٥) لوينهم (سويسرا)
	(١٨) واكن	(١٢) دالبرج (فرنسا)	(٦) نووي (فرنسا)

لأنه سلب من المجمع الذى أنشئ يمثل الإمارات كل قوة تنفيذية ، وقيدت سلطته بقيود ثقيلة جعلت تلك السلطة وهمية .

أما فيما يتعلق بالأراضي الإيطالية فقد كانت المشكلة التى تواجه الدول ترتبط بمملكة نابلى التى كان يحكمها ميرا قائد نابليون بتأييد النمسا ، وذلك مقابل تخليه عن مناصرة فرنسا إبان النزاع الأخير . غير أن الدول وخاصة فرنسا آثرت القضاء على كافة الآثار النابليونية فقررت فيما بينها عزل ميرا وإعادة المملكة الى أسرة البوربون . هذه هى أهم المسائل التى تم الاتفاق عليها فى فيينا ، وقد ضمنت جميعا فى معاهدة نهائية أطلق عليها « العقد الأخير Acte Final » ٩ يونيه ١٨١٥ ودعيت الدول الصغرى فى النهاية الى الموافقة عليها فقط ، بحيث يمكن أن يقال أن مؤتمر فيينا لم ينعقد مطلقا بمعنى أن الدول المشتركة لم تجتمع فى جلسات عامة للبحث والتشاور فى المسائل المطروحة أمامها .

حالة أوروبا سنة ١٨١٥ - وتتضمن معاهدة باريس الأولى ومعاهدات فيينا المتممة لها وكذلك معاهدة باريس الثانية التصفية النهائية لحروب الثورة بحيث أصبحت أوروبا عام ١٨١٥ تقوم على القواعد الآتية :

(١) أعيدت فرنسا الى ما كانت عليه حدودها قبل الثورة اذا استثنينا أفنيون التى ضمت اليها وبعض البلاد التى اجترئت منها فى الشمال والشمال الشرقى .

(٢) حصلت إنجلترا بفضل سيادتها البحرية على مالطة وجزائر الأيونيان فى البحر الأبيض ، وغيانا وطباجو وترينيتى فى أمريكا ، ومستعمرة الرأس فى أفريقيا وسيلان فى آسيا وجزيرة فرنسا فى المحيط الهندى وكلها أخذت من فرنسا او من حليفها هولندا واسبانيا .

(٣) ظفرت بروسيا باقليم " بوزن ودانتريج فى بولندا " ، كما ظفرت بثلاثى سكسونيا فضلا عن وستفاليا على شاطئ الرين الأيمن ، وتريف وغيرها من الأراضي التى انتزعت من فرنسا على الشاطئ الأيسر ، وبذلك أصبح واجب الدفاع عن ألمانيا

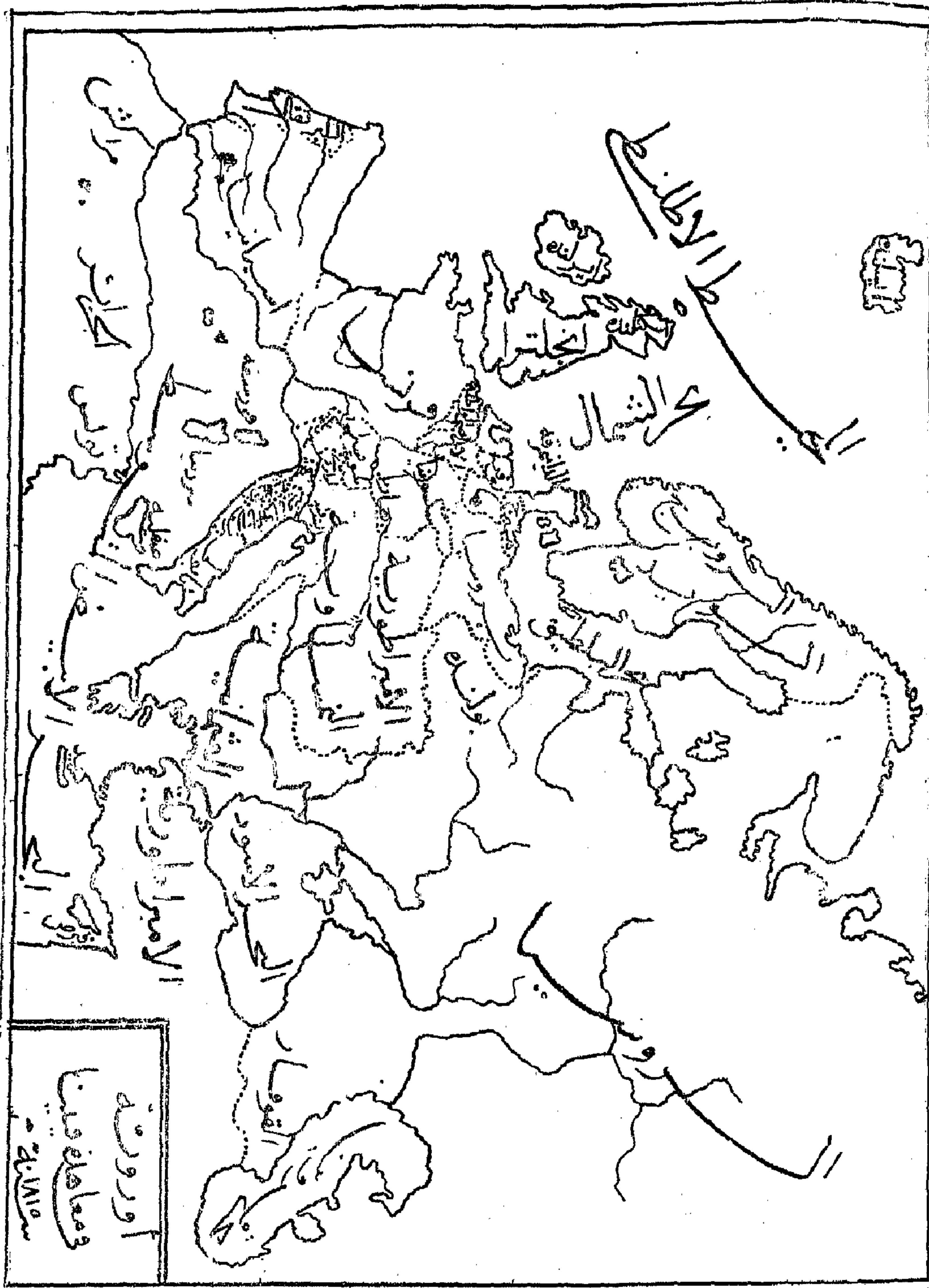
من الغرب منطا بروسيا خصوصا بعد أن انسحبت النمسا من البلجيك وحولت نظرها شطر إيطاليا .

(٤) حصلت النمسا في ألمانيا على سالزبرج وفي إيطاليا على لمبارديا والبندقية فضلا عن دلماشيا وراجوس ، ولكنها فقدت البلجيك وتخلت عن أملاك أخرى لبافاريا . وقد كان احتلال النمسا للمبارديا والبندقية عاملا ممهدا لسيطرتها على إيطاليا بأكملها وتحقيق حلم الامبراطرة القديم في التسلط على هذه البلاد .

(٥) حصلت روسيا على فنلندا السويدية في البلطيق كما حصلت على بسارابيا العثمانية الواقعة على الطونة ودوقية وارسو البولندية على أن تبقى حكومة مستقلة تحت إشراف القيصر .

(٦) أحيطت فرنسا بسلسلة من الولايات الصغيرة لتحقيق عزلتها وضمان احتفاظها بالسلم ، وكان هذا الحائل الدولي يتألف من مملكة الأراضي الواطئة التي تكونت من البلجيك وهولندا ، واتحاد سويسرا الذي تألف من اثنتي عشرة ولاية تضمن الدول حيادها ، ومملكة سردينيا التي اشتملت على سافوى ونيس وبيدمنت فضلا عن جنوة وملحقاتها .

(٧) احتفظت ألمانيا بأكثر الممالك التي أنشأها نابليون وهي مملكة بافاريا — وقد أضيفت إليها لاندووسبير — ومملكة ورتمبرج ومملكة سكسونيا التي اجتزئ ثلثاها لمصلحة بروسيا . هذا فضلا عن إحياء مملكة هانوفر التي كانت تتبع ملوك إنجلترا . وفيما عدا هذه الولاية لم ترد أية إمارة من الإمارات التي قضى عليها نابليون وأدمجها في غيرها الى حالتها الأولى ، بحيث أصبح عدد الولايات الألمانية ٣٨ بعد أن بلغت نحو أربعائة . وقد تقرر إنشاء اتحاد من هذه الولايات لضمان الطمأنينة والسلم في داخل البلاد وخارجها ، ولكنه كان اتحادا اسميا لا قيمة له في الحقيقة إذ كان في الواقع عبارة عن مؤتمر من دول مستقلة لجمعية تمثل الشعب ، وتعتمد على هيئة تنفيذية تتولى تنفيذ قراراته .



(٨) تقرّر فيما يختص بإيطاليا أن يسترد البابا أملاك الكنيسة ؛ وتسترد أسرة البوربون أملاكها في إيطاليا بعد أن طرد منها ميرا قائد نابليون ؛ وكذلك ترد باقي الولايات الإيطالية الى أمراءها عدا ما خصص منها للنمسا وبيليمنت .

(٩) أعيدت شبه جزيرة ايبيريا الى ما كانت عليه قبل الثورة بمعنى أن اسبانيا والبرتغال عادتا الى ملوكهما الأقدمين في حين أن مملكة النرويج انتزعت من الدانيمارك وضمت الى السويد فأصبحت شبه جزيرة أسكندناوه مملكة متحدة تحت حكم برنادوت .

نقد التسوية العامة — تلك هي السياسة التي اتبعها الحلفاء لتسوية حساب أوروبا بعد زوال حكم نابليون . ويلاحظ أنه لم يراع فيما وضعوه من القرارات احترام مبدأ الحقوق الشرعية أو احترام مبدأ القومية الذي أثارته حروب نابليون بل جعلوا توازن الدول ومطامعها وحدها أساس التسوية فلا عجب اذا تنزعزت قواعد السلم المرجى ، وهدم البناء الشاخ الذي شيد حجرا بعد حجر إبان القرن التالي .

على أننا يجب ألا ننسى مع كل هذا أن الدول كانت ارتبطت إبان الحرب بعهود لم تربدا من الوفاء بها ، خوفا من اشتباكها في حرب جديدة في وقت ما كان أحوجها فيه الى السلم . كما يجب ألا ننسى أن الحرية في فرنسا ولدت الغزوات والحروب ، واقتربت بالجرائم وسفك الدماء فكان اضطهادها أمرا لا بد منه في نظر الذين نصبوا أنفسهم لاعادة السلام الى أوروبا . ولا يغيب عن البال أيضا أن حركة الحرية في ذلك الحين لم تكن قد بلغت درجة من القوة تستدعى الاهتمام والمراعاة ، واذا كان رجال مؤتمر فرساي في سنة ١٩١٩ قد داسوا تلك الاعتبارات واستهانوا بها ، فلا عجب اذا أغفلها رجال السياسة الذين جلسوا في موضعهم منذ نيف ومائة عام .

الفصل الثاني

الاتحاد الأوربي وعهد المؤتمرات

نشأة الاتحاد الأوربي — كما أن الثورة الفرنسية وجهت دعوة الحرية والإخاء والمساواة بين الأفراد، وكذلك وجهت دعوة المودة والصداقة بين الدول حتى تقضى على آثار الحروب وتنتشر ألوية السلام والطمأنينة في العالم أجمع . ولما عصفت بأوروبا ريح الحروب القائمة حول مطامع نابليون وتأثرت مرافق الحياة بأكملها بأعباء النضال الفادح تعززت الرغبة في تحقيق تلك الأغراض ، واتجهت الأنظار الى إنشاء عصابة دولية لتولى تنظيم علاقات الشعوب المختلفة كما لتولى الحكومات الخاصة تنظيم علاقات الأفراد .

على أن هذه الفكرة لم تكن وليدة عهدها بل كانت دائماً وليدة الحوادث والمنازعات التي عصفت بالعالم الأوربي ، ففي حرب الثلاثين سنة شاهد جرتيوس — مؤسس القانون الدولي الحديث — الانسانية متجردة عن كل صفاتها فنأدى بالتحكيم وتنظيم شؤون الحرب — اذا دعت الحال — على مبادئ يعترف بها العالم أجمع . ولما قامت الحروب الدينية الطويلة في أوروبا وضع هنري الرابع ملك فرنسا مشروعه الأعظم (Grand Design) الذي كان يتضمن إنشاء جمعية دولية لتولى حسم المنازعات وتأمين العالم من مخاوف الحروب الدموية التي طالما زعزعت أركان الحياة في أوروبا ، على أن مقتل هنري الرابع طوى هذا المشروع الى أن نشبت حروب لويس الرابع عشر، فأذاع برنارد سان بيير مشروع السلم الدائم ومؤداه اتخاذ صلح يوترخت الذي ختم حروب القرن السابع عشر قاعدة نهائية لرسم الحدود بين الممالك المختلفة مع إنشاء اتحاد دولي للفصل فيما قد ينشأ بينها من المنازعات . غير أن هذه الأصوات الداعية للسلام خفتت وسط الضجة القائمة على الفتح والاستعمار

في القرن الثامن عشر، حتى اذا قامت حروب نابليون وتعرضت أوربا لأشد النكبات والكوارث تطلع العالم الى تأليف حلف أوربي تصان به الحياة والأموال ويستتب به الهدوء والسلام .

على أن الروح التي سادت في مؤتمر فيينا لم تكن — كما رأينا — روح التفاهم والتعاون بين الدول للمصلحة العامة أوروحي العمل لتعويض الانسانية عن آلامها المفجعة واتخاذ الوسائل التي تكفل درء المخاطر عنها في المستقبل ، بل كانت الروح التي تملئ قرارات المؤتمر تنصرف الى إعادة الحقوق الشرعية لأصحابها بقدر المستطاع مع وضع اتفاقيات قليلة الأهمية للاحتفاظ بالتوازن والسلم في أوربا . أما المسألة الكبرى الشاغلة للأذهان وهي مسألة السلم الدائم في أوربا وإنشاء اتحاد للتحكيم بين الدول لمنع أسباب الحرب فلم تلاق إلا نجاحا يسيرا كما يتضح من دراسة المشروعات التي وضعت لتحقيق هذه الأغراض مما يدل على أن أوربا في عام ١٨١٥ كانت لا تزال تثبت بالمصالح الخاصة وتتنازع فيما بينها نزاعا أفضى في النهاية الى فشل كل هذه الآمال .

المخالفة المقدسة — ويعزى أول مشروع ظهر لتدعيم السلم الأوربي الى الاسكندر قيصر روسيا الذي عرف بزغاته السامية وعواطفه الكريمة ، كما عرف بالتردد وعدم الثبات على المبدأ ، ففي فاتحة حياته السياسية أظهر الاسكندر ميلا قويا الى الأخذ بالمبادئ الحرة في بلاده وغيرها ، كما أيد مشروع الاتحاد الأوربي لأنه يمتزج بفكرة السلم المرجى في داخل البلاد وخارجها . فما كاد يتم وضع قرارات الصلح في فيينا حتى اقترح الاسكندر في سبتمبر سنة ١٨١٥ تأليف حلف مقدس غايته التعاقد على الحكم وفق تعاليم الدين المسيحي والتعامل بين الملوك كاخوة يتبادلون المشورة والمعونة حتى يمتنع التضارب والمنازعات التي تفضي الى الحروب وما يقترن بها من الخراب والدمار .

على أن هذا المشروع لم يلق التأييد الكافي من باقي الدول لأنه تضمن فكرة غامضة لا تصلح لتنظيم العلاقات الدولية من جهة ، ولأن النص على تبادل المشورة

والمعونة من جهة أخرى كان من شأنه أن يثير مخاوف الدول في أمر تقييد حريتها وتصرفها ، ولذلك أبت إنجلترا إمضاء هذه المحالفة التي اعتبرتها على حدّ تعبير وزيرها «كاسلريه» قطعة من التصوّف واللغو لا قيمة لها . أما «مترنيخ» وزير النمسا فقد أمضاها على اعتبار أنها مظاهره جوفاء لا طائل تحتها ، ولهذا قتلت الفكرة في مهدها ومن غير أن تعطى أية فرصة لتنفيذها ، وكل ما تركته من الأثر أن اعتقدت الأمم أن الملوك قد تحالفوا ضدها في حين أن المحالفة المقدسة ، كما قال مترنيخ في مذكراته لم تتضمن القضاء على حرية الشعوب ولا تأييد الاستبداد والحكم المطلق ، إنما كانت تتضمن محاولة من قبل القيصر في تطبيق المبادئ المسيحية على تصرفات الدول السياسية .

المحالفة الرباعية — على أنه إذا كان مشروع القيصر قد تحطم لأنه تضمن مبادئ غامضة وغير محدودة ، فكذلك تحطم النظام الذي وضعت الدول الأربع الكبرى وعرف فيما بعد باسم نظام مترنيخ (Metternich System) لأنه تحوّل من الأغراض المعينة التي حدّدت له بادئ الأمر إلى أغراض عامة كان من شأنها تقييد حرية الدول في سياستها العامة وتهديدها بالتدخل في شؤونها الخاصة . ويرجع هذا النظام إلى أن الدول أرادت اتخاذ الوسائل التي تكفل الدفاع عن التسوية التي تمت في باريس وقيينا من الأخطار التي كانت تهديدها لا سيما من جانب فرنسا التي كانت لا تزال تضطرب بآثار الحروب والتقاليد النابليونية ، وذلك بأن تعاقدت في نوفمبر سنة ١٨١٥ على العمل معاً لتنفيذ مواد الصلح وضمنان السلم وتوثيق عرى الصداقة بين الدول الأربع المتعاقدة وهي بروسيا والنمسا وإنجلترا والروسيا بأن يجتمع مندوبون عنها من وقت لآخر لاتخاذ الوسائل التي تضمن استقرار السلم وسعادة الشعوب . وهذا معناه أن الدول لم تتعاقد على الاحتفاظ بالسلم ضدّ فرنسا وحدها بل تعاقدت على الوقوف موقف الهيمنة على شؤون أوروبا كلها . وهذا ما جعل الاتحاد من بداية الأمر مهتداً بالانحلال ، شأنه في ذلك شأن المحالفة المقدسة ، طالما كانت أغراضه عامة وغير محدودة بحيث توجب التنافس والانقسام بين الدول . وقد تبين فعلاً

اختلاف وجهات النظر بين الدول في أغراض الاتحاد في المؤتمرات التي عقدت للنظر في بعض المشاكل التي كانت تهم العالم الأوربي تطبيقا للمبادئ التي احتسواها، برنامج الاتحاد .

مؤتمر اكس لاشابل — ففي عام ١٨١٨ عقد مؤتمر في اكس لاشابل للبحث في عدة أمور : أهمها سحب جيوش الاحتلال من فرنسا والنظر في قبولها ضمن العصبة الأوربية بعد أن أوفت بتعهداتها المالية وأظهرت رغبتها في الاحتفاظ بالسلم واحترام المعاهدات ، وقد وافقت الدول فعلا على سحب الجيوش من فرنسا ، وأما قبولها ضمن العصبة الأوربية فقد أدى الى اختلاف في الرأي . ذلك أن روسيا أعلنت، أن مجرد انضمام فرنسا الى الاتحاد القديم يناقض نصوصه الصريحة فيما يختص بتأمين أوربا ضدها قبل كل شيء ، وأن من الواجب أن يوضع أساس جديد لعصبة أوربية عامة تشترك فيها كافة الدول الكبرى والصغرى منها ، وتكون مهمتها مكافحة خطرين عظيمين يهددان السلام وهما الثورات والتطرف في الحكم المطلق ، وكذلك المحالفات المنفردة التي تؤدي الى هدم العصبة . وهذا يدل على أن القيصر اشتدت هواجسه من أثر الانقلابات العنيفة التي نشأت في أوربا في ذلك العهد سواء من جانب الأحرار أم من جانب الرجعيين ، فدعا الدول الى التعاون لمعالجة الحالة حتى يستقر السلام ويضمن الملوك عروشهم التي أقترتها المعاهدات .

ومع أن النمسا كانت لا تعارض في إقامة دكتاتورية أوربية لمناهضة الحركات القومية على الاطلاق ، فانها رأت أن اتجاه العصبة الى محاربة الحكم المطلق قد يجعل الاتحاد الأوربي خطرا عليها ، ولذلك رفضت قبول هذه الدعوة ، شأنها في ذلك شأن إنجلترا التي أبت بلسان «كاسلريه» أن تشترك في عصبة قابلة لاحتالات وتفسيرات لا حد لها ، عصبة تقيد حريتها في العمل وتنذر بالتدخل في شؤون الدول . ولذلك اقترحت تجديد المحالفة الرباعية وقبول فرنسا ضمن أعضائها على ما في ذلك من التناقض مع أغراض المحالفة . وقد حسم الخلاف أخيرا بتجديد التحالف القديم ضد فرنسا من

جهة، ومن جهة أخرى دعت فرنسا الى الاشتراك مع الدول في ضمان السلم على أساس المعاهدات، واشترط ألا ينظر في شؤون أمة بغير اعلانها وحضور ممثلها. وهذا معناه في الحقيقة أن الدول تخلصت من أزمة عظمى بالاتفاق على صيغة غامضة يصح أن تفسر تفسيرات عديدة طبقا لمصالحها الخاصة كما صرح جنتز عن أعمال هذا المؤتمر.

سياسة مترنيخ (Mettrenich System) — على أن الحوادث نفسها لم تلبث أن ساعدت على تبديد هذا الغموض والابهام، فان اضطراب الدول في ذلك العهد بالثورات القومية سواء أكان في فرنسا واسبانيا أم في ألمانيا وإيطاليا جعل مترنيخ وزير النمسا يخشى أن يمتد هيبتها الى امبراطوريتها القائمة على الحكم المطلق فعمل على اتخاذ العصبية الأوروبية وسيلة لإخضاع الأمم وإخماد كل نزعة فيها الى التمرد والعصيان. ومما ساعد مترنيخ على تنفيذ هذه السياسة أن الاسكندر قد أثرت مخاوفه أيضا من جراء الاضطرابات العنيفة التي ظهرت في أكثر الدول الأوروبية وفي روسيا نفسها، فتخلى عن مبادئ الحرية التي تشيع لها في أوائل حياته وانضم الى وزير النمسا في الحملة التي أعدها لانحاد صوت الحرية في كل مكان.

مؤتمرا ترباو وليباخ (١٨٢٠-١٨٢١) — وقد كانت فاتحة المسائل التي اتخذها مترنيخ وسيلة لتنفيذ سياسته مسألة نابلي التي نشبت فيها ثورة واسعة النطاق بتأييد الجمعيات السرية المعروفة بالكاربوناري بحيث أرغم الملك فرديناند على أن يحكم بلاده حكما دستوريا. على أن هذا الانقلاب كان يؤثر في مصالح النمسا ويدعوها الى التدخل لسببين: (أولا) لأن ولاياتها الايطالية تعرضت لخطر الدعوة الثورية التي قامت في الجنوب. (وثانيا) لأن النمسا تعاقبت مع ملك نابلي على أن تعاونه في مقاومة أي انقلاب يؤدي الى نقض المبادئ التي تسير عليها النمسا في حكم ولاياتها الايطالية.

ومع أن الدول لا سيما انجلترا كانت لا تعارض بتاتا في تدخل النمسا لقمع الثورة بصفتها الخاصة، فان مترنيخ أصر على أن يفوض من قبل الدول في أمر هذا التدخل حتى يستند على نفوذها الأدبي والسياسي من جهة، ويظفر من جهة أخرى بتقرير

مبدأ التدخل لمحاربة الثورات بصفة عامة . غير أن كاسلريه وزير إنجلترا رفض بتاتا مبدأ التدخل الأوربي في مثل هذا الغرض الذي لا يمكن أن تنطبق عليه مبادئ العصبة وهي ضمان السلم والمعاهدات ، وذهب الى أنه ليس لأية دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى إلا اذا كانت هناك معاهدات خاصة تبيح مثل هذا التدخل . غير أنه لما كانت روسيا وبروسيا قد قبلتا وجهة النظر النمساوية وأصبح مما لا مناص منه اجتماع مؤتمر في ترابو فقد صرح كاسلريه بأنه لا يمتنع عن حضور الاجتماع بشرط عدم الاشتراك في المناقشات التي تدور فيه ، وقد انضمت فرنسا الى إنجلترا في سياستها مما كان يشير الى انقسام أوربا الشرقية والغربية في مبادئ السياسة العامة .

والواقع أنه ما كاد يجتمع المؤتمر في الميعاد المعين (أكتوبر سنة ١٨٢٠) حتى أصدرت دول الشرق الثلاث قرارا بالتدخل لمحاربة الثورات جاء فيه :

” إن البلاد التي تتغير حكومتها على أثر قيام ثورة فيها تطرد من المجمع الأوربي وتبقى كذلك حتى تقدم الضمانات الكافية عن عودة النظام فيها ، واذا نشأ عن هذا التغيير خطر يهدد السلام العام فإن الدول تتخذ كافة الوسائل السلمية والقهرية اذا اقتضى الحال لإرجاع الأمن الى نصابه وإعادة الأمم المنشقة الى دائرة العصبة“ .

وقد احتجت فرنسا على هذا القرار بشئ من التحفظ ، وأما كاسلريه فقد أعلن صراحة للمرة الثانية أن هذا المبدأ يمس استقلال الدول ويعرضها لاغارة غيرها عليها ولا يمكن أن تقبله إنجلترا التي تستند حكومتها على ثورة ١٦٨٨ ولكن احتجاجه لم يأت بنتيجة ما ، وانقض المؤتمر على أن يجتمع في ليباخ في العام التالي للنظر في شؤون نابلي اذا فشل الدول توسطاً سلمياً لارجاع الحكم الى نصابه القديم .

ولما كان أهل نابلي قد أصرروا على الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة التي لا يمكن أن تنقض بحال ، فقد دعى فرديناند الى المؤتمر الذي تحدّد لاتخاذ الوسائل التي تضمن نفاذ مشيئة الدول ، على أن هذه الدعوة أثارت ثائرة الشعب وجعلته يرغب الملك

على أن يقسم باحترام الدستور قبل مغادرته البلاد، إلا أن فرديناند أعلن بعد خروجه من نابلي أنه في حل من الارتباط بهذا القسم الذي انتزع منه بوسائل الضغط والإرهاب، ولم يلبث أن طلب إلى النمسا في المؤتمر إعادة الملكية المطلقة في بلاده، فأجيب إلى ما طاب وزحفت الجنود النمساوية إلى نابلي، وأعاد الحكم المطلق إلى أشد ما عرف فيها من قبل .

مؤتمر فيرونا ١٨٢٢ — في هذه الأثناء تفاقمت الثورة التي نشبت في اسبانيا ومستعمراتها منذ عام ١٨٢٠ تفاقما استرعى أنظار الدول، ذلك أن الملك فرديناند السابع الذي أرغم على إعلان الدستور في بلاده كان لا ينفك عن تحريض الملكيين على قمع حركة أعدائهم ومنافسيهم أملا في إنقاذ الملكية الشرعية من مخالب المتطرفين، وقد أدى هذا التحريض إلى نشوب حرب أهلية بين الفريقين لاسيما في المقاطعات الشمالية التي قررت إنشاء وصاية تتولى الحكم، هذا إلى انتقال عدوى الثورة إلى المستعمرات، مما جعل الأمبراطورية الإسبانية بأسرها ميدانا للفوضى والاضطراب . لذلك اتجهت أنظار الدول إلى هذا الخطر لاسيما وأن وزارة ريشليو المعتدلة في فرنسا خلفتها وزارة من الملكيين الذين كانوا يرغبون في مناصرة الملكية الشرعية والدفاع عنها في اسبانيا، فاتفق الرأي على عقد مؤتمر جديد في فيرونا للبحث في هذه الشؤون، على الرغم من أن إنجلترا أصرت على الاحتفاظ بحريتها في العمل وعدم الانضمام إلى إجماع الدول، لادفعا عن المبدأ العام الذي سارت عليه في المؤتمرات السابقة وهو عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية فقط وإنما لأن التدخل في هذه الحالة كان من شأنه أن يعيد إلى اسبانيا النفوذ الفرنسي الذي حاربت به بالمال والرجال، ويقضى على الامتيازات التجارية التي كانت لها في أسبانيا ومستعمراتها . وقد تعززت هذه السياسة حينما تولى كاننج وزارة الخارجية بعد كاسلريه الذي انتحرق قبيل انعقاد المؤتمر، فقد كان عماد الوزارة في السياسة التي جرت عليها في مقاومة التدخل الدولي، وكان يفضل أن تتحطم أركان العصبة عن أن تنتزع من إنجلترا حريتها في العمل، خلافا لكاسلريه الذي كان يمانع في سياسة التدخل مع الإبقاء على العصبة .

فلما اجتمع المؤتمر في أكتوبر ١٨٢٢ ظهر اختلاف الدول للعيان ، ذلك أن فرنسا أبلغت الدول عزمها على التدخل لقمع الحركة في اسبانيا ورغبت اليها جميعا أن تؤيدها بنفوذها الأدبي والسياسي ، فأجابت النمسا والروسيا وبروسيا بعزمها على تأييد هذا التدخل . أما ولنجتن مندوب إنجلترا فقد أعلن أن بريطانيا لا تشترك في أمر هذا التدخل ولا تخاطب الحكومة الاسبانية في شأن أعمالها الداخلية التي ليس لأية دولة أن تعترض عليها ، ولم يلبث أن انسحب نهائيا من المؤتمر ، فتحطمت بهذا الانسحاب قواعد الاتحاد الدولي ، وانفسح المجال لكاننج لأن يرمي مصالح دولته طبقا لتقاليدها ونزعاتها الخاصة .

والواقع أنه ما كادت فرنسا تتولى قمع الثورة في اسبانيا وتقتصر عليها حتى خشيت إنجلترا أن تنزع الدول الى إخضاع المستعمرات أيضا ، فقررت أن تتخذ الوسائل التي تضمن الاحتفاظ بمصالحها التجارية العظيمة ، وذلك بأن تعمل على استقلال تلك المستعمرات حتى توازن ما يمكن أن تحصل عليه فرنسا من المزايا في اسبانيا . وقد ساعد إنجلترا على اتباع هذه الخطة أن الولايات المتحدة أعلنت بلسان منرو رسالتها الشهيرة التي احتجت فيها على دعوى الدول الأوروبية فيما يتعلق بالتدخل في شؤون أمريكا الجنوبية ، وقررت أن مثل هذا التدخل تعتبره الولايات المتحدة أمرا غير ودي ، ولذلك أسرع كاننج الى عقد محادثات تجارية عديدة مع المستعمرات الاسبانية ، ولم يلبث أن اتخذ الخطوة النهائية في سبيل الاستقلال بأن أرسل مفوضين سياسيين الى هذه الولايات ، وانتهى بأن اعترف باستقلالها نهائيا عام ١٨٢٥ "حتى ينشئ" كما قال "عالم جديد يوازن ما يحصل عليه غيره من الفوائد في العالم القديم" .

وهكذا كانت سياسة إنجلترا ضربة قاضية على العصبة ، على أن هناك ما يبرر تصرفها هذا وهو أن الاتحاد الذي أنشئ لغرض ضمان المعاهدات والاحتفاظ بقواعد السلم بين أمة وأخرى استخدمته الدول الأخرى للتدخل في شؤون الممالك الخاصة وجعلته قاعدة لمناهضة مبادئ الحرية والقومية في أوربا بأجمعها .

الباب الثالث

العهد الرجعى فى أوربا

١٨١٥ - ١٨٣٠

لم تكد تستقر الأحوال فى أوربة بعد هزيمة نابليون، حتى استقلت الرؤوس المتوجة عروشها من جديد، وأنشأت تسترد نظام العهد البائد بكل إشارات ومعانيه، وتطمس معالم الثورة وآثارها، بشدة وعنف، لتضاعل أمامها شدة العهد الخالى . وكانت شخصية مترنيخ هى الشخصية القوية البارزة فى وسط ذلك المحيط الذى كان يعج بنخبة الآمال للحرية والأحرار، على أن بذور الثورة كانت قد نشرت فى كل الأرجاء، فلم تلبث أن نمت قوة حيويتها الكامنة . ومهما كانت رغبات الملوك وأنصارهم من أشياع القديم، فقد كان لا بد لهم أن يطأطأوا الرؤوس عاجلا أو آجلا أمام المبادئ الجديدة . إلا أن هذا الانتصار لم يكن ثمرة ساعة أو يوم أو جيل، بل ثمرة كفاح مستمر، وجهاد طويل لم يمل .

الفصل الأول

فرنسا

كان لويس الثامن عشر شديد التعلق بمميزات الملكية القديمة، وكان يرغب فى استئناف تقاليد العهد الذى فصلته فترة من « الإجمام الهائل » كما دعا الثورة، ولذا كان يعتبر سنة ١٨١٤ السنة التاسعة عشرة لا السنة الأولى من حكمه، إلا أنه مع هذا كان بعيد النظر، شديد الحرص على العرش الذى اعتلاه بعد سنين من

الاغتراب والمنفى ، فرأى منذ البداية أن العودة الى النظام القديم ضرب من الحق يذهب بالملك وصاحبه ، فوطد العزم على قبول مبادئ العهد الجديد قدر المستطاع ، إلا أنه لم يتخذ مع هذا خطة الحزم في تنفيذ رغباته وإرادته ، حيال رغبات وإرادة الأشراف المهاجرين الذين عادوا بعودته وعلى رأسهم الكونت دارتوا وارث العرش ، وأخذوا يعملون على إرجاع مظاهر العهد القديم ، كأنما الثورة لم تكن ، وكأنما الملكية لم تقترن عودتها بشيء من النكبات الكبار التي أصيبت بها البلاد .

سياسة لويس — وضع لويس عند جلوسه على العرش دستورا — ٤ يونيه ١٨١٤ — احتفظت فيه فرنسا بالأنظمة القضائية والإدارية التي ورثتها عن الثورة ونابليون مع ضمان حقوق الأفراد في المساواة والحرية الشخصية والدينية وإطلاق حرية الصحافة ضمن حدود تعيينها القوانين . وأما النظام السياسي فقد أقيم على أساس يشبه النظام الانجليزي إذ وضعت السلطة التشريعية وهي سلطة سن القوانين وفرض الضرائب في يد الملك ومعه مجلسان : أحدهما وراثي للأعيان . والآخر نيابي ينتخبه الشعب وفق قواعد معينة^(١) . وأما السلطة التنفيذية فقد تولاها الملك بمعاونة وزراء مسئولين ، فأصبح من حقه قيادة الجيوش وإمضاء المعاهدات والتعيين لكل الوظائف وتنفيذ القوانين ، وحل مجلس النواب بشرط ألا يتجاوز مدة العطلة ثلاثة شهور . ولكن الدستور ترك مجالا كبيرا للشرح والتأويل لا سيما فيما يتعلق بقواعد الانتخاب ، وحرية الصحافة ، وانتخاب الوزارة ، فأخذت الأحزاب المختلفة تستخدم هذا الغموض في مصلحتها .

ذلك أن الأمة انقسمت حيال الدستور الى ثلاثة أحزاب : الملكيون المتطرفون الذين كانوا يعملون على هدم قواعد الحرية التي قضى عليها الدستور ، والمستقلون الذين كانوا يشايعون مبدأ سيادة الأمة ويعيبون على الدستور قصوره عن تحقيق أعلى

(١) اشترط أن يكون سن الناخب ٣٠ وما يدفعه من الضرائب ٣٠٠ ف وسن المنتخب ٤٠ وما يدفعه من الضرائب ١٠٠٠ ف وجعلت مدة انعقاد المجلس خمس سنوات على أن يجدد خمس الأعضاء سنويا .

مبادئ الديمقراطية ، والملكيون الدستوريون الذين كانوا يقبلون الدستور كما هو على اعتبار أنه يضمن امتزاج العناصر المتباينة وإيجاد جو جديد للتفاهم بين أنصار الثورة وأنصار العهد القديم .

الملكية المتطرفة (١٨١٥ - ١٨١٦) - ولما كانت عودة الملكية قد اقترنت بأشد أنواع المظالم والاضطهاد إزاء أنصار نابليون ورجال الثورة فقد استطاع الملكيون المتطرفون في ظل هذا الإرهاب «الأبيض» أن يحرزوا أغلبية المقاعد في مجلس النواب ، ولذلك أطلقوا العنان لسياسة العنف والتطرف ومطاردة أشياع الثورة وتقييد الحرية الشخصية وحرية الصحافة على الرغم من مقاومة الوزارة المعتدلة التي كان يرأسها «ريشليو» حتى خيل للناس أنهم على أبواب انقلاب جديد لا يقل خطورة عن الانقلاب الماضي ، وأن فرنسا تتعرض لأعظم الأخطار من جراء هذه الخطة العمياء ، فقررت الوزارة حل هذا المجلس اعتمادا على روح الاستياء التي ظهرت في أنحاء البلاد ، وكانت النتيجة أن انتقلت الأغلبية في المجلس الجديد الى طائفة المعتدلين من فريق الملكي الدستوريين .

الملكية المعتدلة (١٨١٦ - ١٨٢٠) - نظمت فرنسا شؤونها المالية في هذا العهد الجديد وأعيدت الطمأنينة والثقة بالبلاد حتى أن الدول قررت في مؤتمر اكس لا شابيل سحب جنودها من فرنسا كما مر بنا ، وإدخال هذه الدولة ضمن اتحاد الدول العظمى ، على أن إطلاق حرية الصحافة في هذا العهد وتعديل قواعد الانتخاب تعديلا يطابق مبادئ الأحرار كان من شأنه ازدياد عدد الجمهوريين وأعداء الملكية في المجلس زيادة مقلقة فحاول ريشليو أن يقيد شروط الانتخاب مرة أخرى ، ولكن الملك أبي تأييد سياسة التوفيق بين عنصري الأمة من أنصار الثورة وأنصار الملكية ، فاعتزل ريشليو الوزارة وخلفه «ديكاز» الذي كان يؤمن بمبدأ التمشي مع رغبات فرنسا الحقيقية ، حتى يأمن جانب الشعب وتضييق الهوة التي كانت تفصل الملك عن الرعية ، إلا أن دخول الكثيرين من رجال الثورة الغابرين

أمثال لافيت وجريجوار في المجلس النيابي، وحادث مقتل دوق برى ثاني ولدى الكونت دارتوا ولي العهد بتأثير المهيجين — كل ذلك عزز سياسة الملكيين المتطرفين الذين كانوا يعملون جهدهم في إسقاط وزارة ديكا ز حتى فازوا أخيرا بما كانوا يتفنون.

عودة الملكية المتطرفة (١٨٢٠ — ١٨٢٧) — أسندت الوزارة حينئذ الى فيليل (Villèle) زعيم الرجعيين، فعدلت قوانين الانتخاب لمصلحة نخبهم، وأعيدت الرقابة على الصحف والمطبوعات، وأرسلت حملة فرنسية الى اسبانيا عام ١٨٢٣ لإنقاذ الثورة فيها، هذا الى تأليف مجلس جديد من الرجعيين الذين يسرون في طريق العنف الى آخر مداه . ولما توفي لويس الثامن عشر عام ١ٸ٢٤ وخلفه أخوه شارل العاشر وهو الكونت دارتوا زعيم المهاجرين، أطلق العنان للسياسة الرجعية التي طالما سعى في حمل أخيه على قبولها، فأعاد الى الكنيسة سلطانها المطلق، ووضع التعليم بيد الجزويت المشايعين للملكية المطلقة، وهب الأشراف المهاجرين تعويضا كبيرا عن أملاكهم التي فقدوها، كما أمر بحل الحرس الأهلي، وطرد بقية ضباط نابليون من الجيش . على أن هذه السياسة المتطرفة التي كانت لا تلائم بتاتا حالة البلاد، أثارت روح المقاومة بين الملكيين أنفسهم فضلا عن الأحرار الدستوريين بحيث تعذر على الحكومة الاحتفاظ بمركزها ومقامها في البلاد، فتقرر حل المجلس رغبة في التخلص من جمهور المعارضين .

النزاع بين الملك والشعب (١٨٢٠ — ١٨٢٧) — تألف خصوم الوزارة إزاء هذا الخطر ووثقوا عرى التحالف بينهم، وألفوا حزبا يجمع الملكيين والأحرار والجمهوريين من أشياع لافيت وجيزو وتير واستطاعوا بفضل هذا التآلف أن يفوزوا بأغلبية عظمى في الانتخابات الجديدة حتى اضطر الملك أن يخضع للظروف القاهرة ويؤلف وزارة جديدة بزعامة مارتينياك (Martignac)

(١) كان هذا الدوق يهيم الملكيين بنوع خاص لأنه كان الوحيد الذي كان يرجى أن تحفظ بواسطته

سلالة البوربون من الانقراض . (وقتل في ١٣ فبراير سنة ١٨٢٠) .

الذي عرف ببعده النظر وتوخي جانب الاعتدال . غير أن هذه الوزارة لم تفلح في إرضاء الملكيين ولا الأحرار ، فتضافر عليها الفريقان حتى سقطت ، وبسقوطها تمهد السبيل مرة أخرى للرجوع الى سياسة العنف والشدة التي أوردت الملكية حتفها .

ذلك أن الوزارة عهدت الى بولنيك (Polignac) من زعماء الرجعيين الذين لا يترددون في اتباع أقسى وسائل العنف والإرهاب ، فذعرت فرنسا من أثر هذا التعيين ، وعقدت الخناصر في داخل المجلس وخارجه على مقاومة هذه السياسة الجديدة فلما بدأ فصل الجلسات العادية عام ١٨٣٠ أعلن الملك عزمه على استخدام القوة اذا اتخذ المجلس خطة العمل لعرقلة أعمال الحكومة ، فأجاب المعارضون بتحدى الملك وإرادته ، فأمر الملك حينئذ بحل المجلس ، ولكن الانتخابات الجديدة أسفرت عن زيادة عدد المعارضين ، فقرر الملك في ٢٦ يولييه سنة ١٨٣٠ — اعتمادا على الانتصارات التي أحرزتها الجنود الفرنسية في الجزائر — إلغاء الانتخابات وتحويل قانون الانتخاب وتقييد الصحافة ، فانقطع بذلك سبيل المعارضة الدستورية ، ولم يبق إلا سبيل المقاومة الفعلية ، فلجأ المعارضون الى إثارة الشعب الحائق على الملكية وأنصارها ، وكانت ظروف الأحوال كلها في مصالحتهم ، فان الحكومة لم تتخذ الاحتياط الجدي لما عساه ينشأ من المقاومة ، وكان الجنود لا يرغبون في مقاتلة إخوانهم ، لا سيما بعد أن رفعوا العلم المثلث الألوان الذي كان يحرك قلب كل وطني ، فلم يمض يومان حتى استولى الشعب على باريس ، وأصبح مطلق التصرف فيها . وحينئذ تألفت هيئة مؤقتة لتولى الدفاع عن الأموال والأرواح فأعادت تنظيم الحرس الأهلي ريثما تشكل الحكومة الجديدة .

لويس فيليب ملك الفرنسيين — اضطر شارل اذ ذاك أن يسحب قراراته ولكن بعد فوات الفرصة ، فقد كان تيير وحزبه من الملكيين الدستوريين قد قرروا خايعه وترشيح دوق أورليان مكانه ، وذلك لأن الدول ما كانت ترضى باقامة جمهورية ولأن دوق أورليان كما قال أصدقائه "معروف بشدة إخلاصه لمبادئ الثورة ، ولأنه

اشترك في الدفاع عنها في موقعة جيب و حمل العلم المثلث الألوان تحت نار الأعداء، ولا يتأخر عن حمله مرة ثانية، فضلا عن أنه يقبل الدستور ويفهمه كما يفهمه الأحرار، ويعتبر نفسه مدينا بعرشه لارادة الشعب". لكل هذه الأسباب اجتمع مجلس النواب المنحل وقرر بادئ الأمر انتخابه وكيلا عاما للمملكة، فلما دخل باريس وأستطاع استرضاء لافيت زعيم الجمهوريين الذين تحملوا أعباء الثورة نودى به ملكا على البلاد، على أن هذا الاعلان لم يتم إلا بعد أن أقسم فيليب يمين الاخلاص للدستور والتعديلات التي أدخلت عليه: وهي تثليث في توسيع قواعد الانتخاب ومنع الرقابة على الصحافة وتجديد الحرس الأهلي والنص على سيادة الأمة صراحة واعتبار الملك حاكما بارادة الشعب، بحيث يكون لقبه ملك الفرنسيين لا ملك فرنسا. أما شارل العاشر فقد أسقط في يده إزاء هذه الرغبة العامة وأضطر أن يغادر فرنسا الى إنجلترا في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٠

موقف الدول — بهذا تمت ثورة يوليه سنة ١٨٣٠ تلك الثورة التي ترجع الى عناد شارل وإصراره على الخطأ بحيث لو كانت هذه الأزمة حدثت في عهد شارل الثامن عشر ما كانت كلفته غير إسقاط الوزارة، على أن هذا الانقلاب كاد يؤدي الى مشا كل خارجية خطيرة لما تضمنه من خرق التعاقد على تأييد أسرة البوربون، ولكن الرابطة الأوربية كانت قد انحلت كما رأينا، وكانت الدول في شغل بمصالحها الخاصة عن مشاغل فرنسا، فلم تجمع كلمتها على التدخل خصوصا بعد أن أيقنت أن هذا الانقلاب لا يؤدي الى تهديد السلم في أوربا كما وقع إبان الثورة الأولى، فلم تلبث ان اعترفت بالنظام الجديد بعد قليل.

الفصل الثاني

إيطاليا

تمهيد — سقطت إيطاليا عقب انتهاء الدولة الرومانية الغربية في يد القوط الشرقيين، وتبعهم في الاستيلاء عليها اللبارد ثم شارلمان، وبعده معاهدة فردان انتقلت إيطاليا إلى حفيده لوثير، وأعقبته في السيادة عليها أسرات ألمانية متعددة آخرها أسرة هابسبرج. على أن هذه الأسرات لم يكن لها من السلطة إلا الاسم نظرا لمعارضة البابوية في تأسيس حكومة موحدة في البلاد، فضلا عن تثبيت الولايات والمدن المختلفة في الإبقاء على استقلالها الذي اكتسبته في عهد الفوضى والتنازع على الحكم بين البابوية والأمبراطورية.

تأثير حكم نابليون — لذا بقيت إيطاليا اسما جغرافيا حتى نهاية القرن الثامن عشر، حين بدأ نابليون فتوحه فيها، فأخضع ولاياتها المتفرقة إلى سلطات تستمد أوامرها من إرادته وحده^(١)، وعمل على تحريرها من كثير من القيود التي كانت ترسف فيها كبقايا النظام الاقطاعي وسلطة رجال الدين، هذا إلى توحيد القانون والإدارة في البلاد، وتزويد الإيطاليين بحكومة سديدة تسهر على مصالح الشعب وتعني بأمره، بعد أن كانت إيطاليا مهد الفوضى والاضطراب أجيالا عديدة. فلا عجب، وقد ظهر فضل الحكومة المتحدة القوية، أن تحرك ذوو العقول المفكرة لتحقيق ذلك الاتحاد في شكل آخر هو السيادة القومية، ولكن الدول أغفلت

(١) هذه السلطات هي : (أ) منطقة بيدمنت وجنوة وتسكانيا وبارما وروما، وكانت تابعة

للحكومة الفرنسية مباشرة. (ب) مملكة إيطاليا وتشمل ميلان والبندقية وكان يحكمها يوجين بوهارنيه

ابن زوجة نابليون. (ج) مملكة نابلي وقد عين أخاه يوسف ملكا عليها ثم أعقبه ميرا صهر نابليون.

في مؤتمر فيينا هذه النهضة الجديدة وآتت الى رغبة النمسا في إعادة البلاد الى حالة التقسيم القديم^(١).

الحالة عقب مؤتمر فيينا — وهكذا رجعت ايطاليا التي وهبتها الطبيعة كل مميزات البلاد الموحدة الى الانقسام السياسي والإداري والاقتصادي الذي أنقذها منه نابليون ، كما عادت ترسف في أغلال الحكم المطلق الذي جرى عليه ملوكها وأمراءها من قرون . ففي ولايتي لمبارديا والبندقية الخاضعتين للنمسا كان نظام الحكم شديد الوطأة على الناس ، وفق المبادئ التي كان يعمل لها مترنيخ في أوروبا ، إذ كانت الضرائب عالية والجاسوسية منتشرة والصحف مقيدة وحرية الكلام والاجتماع محظورة ، في حين أن أكثر الولايات الايطالية الأخرى كانت تحذو حذو النمسا وتخضع لسياستها إما لأن الأسرات التي تحكمها كانت ذات صلة بالأسرة الإمبراطورية كما في بارما وتوسكانيا ومودينا ، أو لأنها كانت ترتبط معها بمعاهدة صداقة ومودة كما كان الحال في نابلي .

أما في بيدمنت فقد كان الحكم الرجعي على أشده بغير تدخل النمسا ، فقد أزال فيكتور أمانويل بجزء قلم واحدة كل ما طرأ على نظام الحكم القديم من التغيير بأن أمر بتعطيل كل قوانين نابليون ، وتنفيذ كافة اللوائح والأنظمة السابقة لها ، هذا الى أنه أعاد الى رجال الدين نفوذهم الأول ، وأخضع الجامعة لرقابة الحكومة ، وكاد يأمر بتدمير القناطر التي أقامها نابليون على نهر البو ، وأمر فعلا بتخريب الحدائق التي كانت أقيمت لعمل التجارب النباتية ، الى غير ذلك من أمثلة الخرق في الرأي ، والحنون في رجعية المبادئ . على أن الحالة في الولايات البابوية كانت لا تقل في شدتها عما رآته أشد الولايات الرجعية إذ كان البابا ورجال الدين يحقدون على

(١) قضت إرادة المؤتمر أن تقسم ايطاليا كما يلي : (١) مملكة بيدمنت . (ب) لمبارديا والبندقية .

(ج) أملاك البابا . (د) مملكة نابلي وهذه هي أهم الأقسام وأكبرها . وتتلوها ستة أقسام أخرى

وهي دوقية تسكانيا وبارما ومودينا ولوكا ثم جمهورية موناكو وسان مارينو .

نابليون إهانته للكنيسة بأسرها حين اعتقل زعيم الكاثوليكية الأكبر، فهدموا كل ما بناه ذلك الفاتح رأسا على عقب، على أن الحكومة التي حلت مكان حكومته كانت ضعيفة عاجزة عن ضبط الأمن وصيانة الأملاك والأرواح فكانت لذلك موضع السخط العام .

من هذه النظرة العامة ندرك مقدار تخرج الحالة في إيطاليا، لأن الشعب لم يعد كتلة جامدة لا تتأثر بالحوادث، بل جسما حيا دب فيه روح الإخاء والحرية، وغذته آمال الوحدة القومية . وإذا كانت مظاهر العنف والاستبداد قد أخذت كل مقاومة دستورية، فقد التجأ الجمهور إلى تلمس سبيل آخر، أشد نكاية وأكثر خطرا، وهو تأسيس الجمعيات السرية لمقاومة العنف بالعنف، ومقاومة القوة بمثلها، حتى يتخلص ظل الحكم المطلق ويتحقق آمال البلاد . وكان أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية الكربوناري (Carbonari) التي تكوّنت في نابلي، وأندشرت انتشارا عظيما بين صفوف الجند والطبقات المستنيرة من الشعب، وكان غرضها قلب نظام الحكومات الفاسدة والقضاء على سلطة الدخيل الأجنبي الذي كان يحول بين البلاد وبين الاتحاد والحرية .

ثورات (١٨٢٠ - ١٨٢١) — ما كادت تبلغ نابلي أخبار الثورة الإسبانية سنة ١٨٢٠ حتى قام أعضاء الجمعية من الضباط يطمعون في مثل حظ رفاقهم بأسبانيا، ويطلبون إنشاء مجلس نيابي وفق نظام الدستور الأسباني الذي أعلن سنة ١٨١٢، فأسقط في يد الملك فرديناند وأجابهم إلى ما طلبوا، وأقسم يمين الاخلاص للدستور الجديد، إلا أنه كان يضممر غير ما يظهر، فبينما كان يعلن اغتيابه بالنظام الجديد، كان يكتب مترنيخ خفية لمعاونته في طمس آثار ذلك النظام .

ولما كانت النمسا ترتبط بأسرة البوربون الحاكمة في نابلي بمعاهدة تحتم عليها أن تسير على نظام الحكم المتبع في ولاياتها، وأن تستدعي جيوش النمسا لإخماد كل حركة

من شأنها الإخلال بذلك النظام، فقد أسرع مترنيخ الى دعوة الدول للاجتماع في مؤتمر يعقد في تراباوسنة ١٨٢٠ للنظر في أمثل الطرق التي تكفل إخماد الثورات التي كانت تهدد الأمن والسلام . وإذا كانت أكثر الدول تؤيد خطته التي ترمي الى التعاون في سحق الثورات أينما ظهرت، ولم يخرج عن هذا الاجماع إلا فرنسا وانجلترا، فقد قررت الدول كما عرفنا تقرير مبدأ التدخل وأستدعى الملك فرديناند لحضور مؤتمر ليباخ عام ١٨٢١ للبحث في شؤون بلاده خاصة، إلا أن القوم في نابلي خشوا عاقبة هذه الدعوة، فأرغموا الملك قبل الرحيل على أن يجدد قسمه بالولاء للدستور، ولكنه سرعان ما أعلن وهو في مأمن من مواطنيه أن كل أقسامه لا قيمة لها، وأنه في حل من الارتباط بها، ثم طلب الى الدول في المؤتمر إعادة الملكية المطلقة في بلاده فأجيب الى ما طلب وكلفت الجيوش النمساوية بالزحف الى نابلي، فقضت على مقاومة الثائرين في مارس ١٨٢١، وأعادت الحكم الاستبدادي على أتمه، وأنزلت رجال الثورة كل اضطهاد .

في تلك الأثناء نشبت الثورة في بيدمنت، وكان عمادها رجال الجيش من أنصار الكاربوناري، كما كانت مطالبهم عين مطالب أهل نابلي، أي النظام الدستوري، غير أن الملك رأى أنه إذا أجاب الشعب الى ما طلب، أغضب النمسا وذلك ما لا يستطيعه، وإذا لم يجب تلك المطالب، عرض بلاده لخطر الفتنة الأهلية، وهو ما أشفق أن يقع على يده. لذلك آثر أن ينزل عن الملك لولى عهده شارل فيليكس الذي أبى إلا التمتع بكل حقوق الملكية المطلقة، فسار على رأس جيش الملكيين، تعاونه النمسا، وقضى على الثوار في نوفارا في ٩ أبريل سنة ١٨٢١

أما أهل لمبارديا فقد انضموا الى الحركة بدعوة ثوار بيدمنت الذين نشروا فيها راية إيطاليا المتحدة المشاة الألوان، وكانوا يرمون الى قطع خط الرجعة على الجيش النمساوي العامل في نابلي، فخاب رجائهم بما حدث في بيدمنت، وأخفقت الآمال الكبار التي عقدت على جماعة الكاربوناري، وأصبحت السنوات التالية لهذه

الثورات سنوات ضغط وإرهاب وتعسف وإرهاق قلما شاهدته الشعب الايطالى من قبل .

ثورة إيطاليا ١٨٣٠ — لذلك ماكادت تتحرك نار الثورة في فرنسا عام ١٨٣٠ حتى تناول تأثيرها ولايات إيطاليا نظرا لطبيعة موقعها الجغرافى ، وتشبع الكثيرين من أهلها بمبادئ الكاربونارى ، فضلا عن الوعود التى قطعها رجال الثورة في فرنسا للايطاليين بأن يعاونوهم في جهادهم للحرية .

وقد كانت بداية الحركة في الولايات البابوية والدوقيات الشمالية حيث أقام الكاربونارى مركزهم العام منذ فشل الحركة الماضية . وقد أفلح الثوار في عملهم بادئ الأمر الى حد أن تسلطوا على بلاد كثيرة في هذه الولايات ، إلا أن فرنسا خيبت رجاءهم فيها ، وذلك طوعا للسياسة التى اتبناها لويس فيليب — سياسة استمالة الدول وكسب ودّها حتى تعترف بمركزه الخاص في فرنسا — ولذلك تركت الايطاليين وحدهم يتلقون ضربات النمسا التى سارعت الى قمع الفتنة بقوة وعنف أوردوا الثائرين مورد اليأس ، فجمعوا فلولهم وحركوا الثورة مرة أخرى في الولايات البابوية عام ١٨٣٢ ، فعادت النمسا الى التدخل تعاونها فرنسا التى أحفظها الاخلال بالتوازن الدولى في إيطاليا — ذلك التوازن الذى تهدم من جراء انفراد النمسا بالعمل فيها — ففضى الجيشان على الثائرين ، وأقاما محتفظين بمواقعهما الى عام ١٨٣٨ حينما تقرر انسحابهما معا .

وهكذا توالى الثورات على إيطاليا بغير أن تحقق آمال الوطنيين فيها ، مما يرجع الى سوء النظام وضعف الخطة وعجز الزعامة في جمعيات الكاربونارى ، واقتصرها على فريق معين من الشعب بحيث لم يتسن للاحرار مقاومة النمسا ذات البأس والسلطان ، فلا عجب اذا تجلّى للعيان أن لاسبيل الى الحرية والوحدة الأهلية المنشودة إلا اذا عاجل الايطاليون هذه النقائص ، والتجأوا الى وسائل جديدة تضمن لهم النجاح .

الفصل الثالث

ألمانيا

تمهيد — كان أمبراطرة ألمانيا من أحفاد شارلمان ضعفاء لا قبل لهم بحكم البلاد والدفاع عنها إزاء غزوات النورمانديين وغيرهم من البرابرة، فأقطعوا الأشراف ضياعا يحكمونها ويدافعون عنها وقت الحاجة، مقابل التمتع بها والاستئثار بخيراتها. ولما اعتلى العرش رجال يحسنون الحكم، حاولوا استرجاع سلطانهم في البلاد على نحو ما فعل ملوك إنجلترا وفرنسا ولكن على غير جدوى، فقد تمسكت الإمارات باستقلالها، واشتغل الأمبراطرة بتحقيق تقاليد الامبراطورية القديمة وهي ضم إيطاليا إلى أملاكهم، فلم يظفروا في النهاية بسلطة ما سواء في ألمانيا أم في إيطاليا.

حروب نابليون والتسوية العامة — لهذا بقيت ألمانيا بلادا مقطعة الأوصال حتى تدخل نابليون في أمرها، ففضى على الدولة الرومانية المقدسة التي أنشأها شارلمان، وأدج كثيرا من ولايتها المتفرقة بعضها في بعض حتى أصبحت نحو ٣٩ ولاية بعد أن بلغت نحو ثلثائه، ثم أنشأ اتحادا من الولايات الغربية أطلق عليه اسم اتحاد الرين وزوده بحكومة صالحة تسهر على مصالح الشعب.

فلما سقط نابليون وعرضت شؤون ألمانيا على مؤتمر فيينا أظهر الشعب الألماني الذي أيقظته حروب نابليون والمثل الأعلى لحكومة متحدة منظمة في أقاليم الرين رغبته في تكوين اتحاد من الولايات الألمانية لضمان سعادة الشعب وحرية: غير أن أمراء الولايات أبوا أن ينزلوا عن استقلالهم الذي تمتعوا به من قديم، فضلا عن أن النمسا رأت في تحقيق هذا الاتحاد إضعافا لنفوذها إن لم يكن سبيلا لطردها وولايتها الأجنبية من الجامعة الألمانية. واذ كان الشعور الوطني لم يبلغ بعد من القوة ما يستطيع التغلب به على هذه الصعاب فقد تقرر إنشاء اتحاد لا قيمة له

اضطرابات عدّة فى أنحاء البلاد : ففى برنسويك طرد الأمير من عرشه ، وفى هس أجبر الأمير على منح ولايته دستورا ، وفى بافاريا ووستفاليا والولايات الجنوبية على وجه عام وقعت حوادث ثورية عديدة ، غير أن هذه الثورات أجمدت من غير مشقة ، وكانت نتيجتها تضيق الخناق على البلاد ، وتقيدها بسلاسل أشد وأقوى ، فم لمترنيخ بذلك إنتصار كارلسباد . ولا ريب أن السرفى إخفاق هذه الحركات هو عدم اشتراك السواد الأعظم من الشعب فيها ، واقتصارها على مجهود فريق معين من الناس دون الباقين .

الفصل الرابع

استقلال البلجييك

قصى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بضم البلجييك وأسقفية لياج الى هولندا ، ليتكوّن منها مملكة ذات بأس ، تستطيع ردّ غارات فرنسا التى كانت تعتبر إذ ذاك مصدر الخطر على سلامة أوربة كلها ، وقد كان العامل الأكبر فى إبراز هذه الفكرة الى عالم الوجود "بت" الوزير الانجليزى الشهير الذى أراد اتقاء الأخطار التى تعرّضت لها مصالح قومه حين استولت فرنسا على تلك البلاد أيام الثورة وحروب نابليون .

غير أن الاختلافات العديدة بين البلدين ، وضعت هذا التحالف فى خطر من بداية الأمر ، فبينما كان الهولنديون من عنصر التيوتون ، يدينون بمذهب كلفى ، ويتكلمون لغة أشبه بالألمانية ، كان البلجيكيون خليطا من العنصر الكلتى والوالونى ، يدينون بالمذهب الكاثولىكى ، ويتكلم بعضهم لغة تقرب من الهولندية ، والآخرون يتكلمون اللغة الفرنسية ، هذا فضلا عن الفوارق التاريخية والاقتصادية ، فقد كانت هولندا مملكة مستقلة منذ أواخر القرن السادس عشر ، ويشغل أهلها بالتجارة ، ويعتمدون على الموارد الخارجيّة . أما بلجيكا فكانت تخضع لحكم الاسبان ، ثم

العمل معها للمصلحة العامة . لذلك عول الملك فردريك وليم الثالث على أن يعمل مع طائفة من الخبراء وأصحاب الرأي لاصلاح البلاد، فأنشأ مجالس استشارية لحكومات الأقاليم، وقرر إلغاء المكوس الداخلية في بروسيا نفسها، وبينها وبين الولايات التي تقبل الانضمام اليها في اتحاد اقتصادي (Zollverein) على أن يقتصر على جباية ضرائب الوارد على التجارة الخارجية عند الحدود، ويقسم الايراد بين أعضاء الاتحاد . وقد كان هذا الارتباط الاقتصادي الخطوة الأولى في سبيل الاتحاد فيما بعد .

إبتداء النهضة — نشأ عن اخفاق الآمال في تحقيق الحرية والاتحاد القومي أن أخذ الشباب المتعلم يرتبط بروابط الاخاء والاتحاد في أندية أسموها "البرشنشافت" (Burschenschaft) وكان أول أغراضها الاهتمام ببث الدعوة في أنحاء البلاد، وتدريب الأفراد تدريبا بدنيا ليكونوا خير الأعضاء العاملة في جسم الأمة، إلا أنه حدث : (أولا) أن أقام الطلبة احتفالا بذكرى قيام لوثر ضد البابا في مدينة ورتمبرج، فتحوّل الاحتفال الى مظاهرة سياسية عظيمة أساءت الولايات الرجعية وخصوصا النمسا، فأقفلت هذه المجتمعات في كثير من الولايات، (ثانيا) اعتقد أحد الطلبة واسمه "كارل ساند" أن أحد الصحافيين كوتزيبوى (Cotzebue) يتجسس للقيصر، ويحمله برسائله على معاونة مترنيخ في قتل حرية البلاد، فطعنه بمديّة طعنة أودت به، فاتخذ مترنيخ من هذه الحوادث ذريعة لتقييد حرية الشعب بأن أسرع الى عقد مؤتمر في كرلسباد من أمراء الولايات الألمانية، وحملهم فيه على قبول المراسيم الشهيرة بمراسيم كرلسباد سنة ١٨١٩ وفخاها تقييد الصحافة ووضع الجامعات تحت مراقبة الحكومة، ومنع تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات السياسية، هذا فضلا عن تشكيل لجنة مركزية في ميتر للبحث عن الثوار والتنكيل بهم، والاياعاز الى الأمراء بطرح فكرة الدستور ظهريا . وقد نفذت هذه السياسة بحذافيرها في كل الولايات لاسيما في بروسيا .

حوادث سنة ١٨٣٠ — على أن هذه القوانين الاستثنائية لم تزد النار إلا ضراما، فلما شبت الثورة الفرنسية في سنة ١٨٣٠، تأثرت بها ألمانيا ووقعت

اضطرابات عدّة فى أنحاء البلاد : ففى برنسويك طرد الأمير من عرشه ، وفى هس أجبر الأمير على منح ولايته دستورا ، وفى بافاريا ووستفاليا والولايات الجنوبية على وجه عام وقعت حوادث ثورية عديدة ، غير أن هذه الثورات أنجّدت من غير مشقة ، وكانت نتيجةها تضيق الخناق على البلاد ، وتقيدها بسلاسل أشدّ وأقوى ، فتم لمترنيخ بذلك انتصار كارلسباد . ولا ريب أن السرفى إخفاق هذه الحركات هو عدم اشتراك السواد الأعظم من الشعب فيها ، واقتصرها على مجهود فريق معين من الناس دون الباقين .

الفصل الرابع

استقلال البلجيكيك

قصى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بضم البلجيكيك وأسقفية لياج الى هولندا ، ليتكوّن منها مملكة ذات بأس ، تستطيع ردّ غارات فرنسا التى كانت تعتبر إذ ذاك مصدر الخطر على سلامة أوربة كلها ، وقد كان العامل الأكبر فى إبراز هذه الفكرة الى عالم الوجود "بت" الوزير الانجليزى الشهير الذى أراد اتقاء الأخطار التى تعرّضت لها مصالح قومه حين استولت فرنسا على تلك البلاد أيام الثورة وحروب نابليون .

غير أن الاختلافات العديدة بين البلدين ، وضعت هذا التحالف فى خطر من بداية الأمر ، فبينما كان الهولنديون من عنصر التيوتون ، يدينون بمذهب كلفس ، ويتكلمون لغة أشبه بالألمانية ، كان البلجيكيون خليطا من العنصر الكلتى والوالونى ، يدينون بالمذهب الكاثوليكي ، ويتكلم بعضهم لغة تقرب من الهولندية ، والآخرون يتكلمون اللغة الفرنسية ، هذا فضلا عن الفوارق التاريخية والاقتصادية ، فقد كانت هولندا مملكة مستقلة منذ أواخر القرن السادس عشر ، ويشغل أهلها بالتجارة ، ويعتمدون على الموارد الخارجية . أما بلجيكا فكانت تخضع لحكم الاسبان ، ثم

انتقلت لحكم النمساويين ، وكان يشتغل أهلها بالصناعة والزراعة ، وهذا يؤدي بطبيعة الأمر الى اختلاف السياسة الاقتصادية للبلدين .

سياسة هولندا — لو أن هولندا أتبعت سياسة العدل والمساواة التي أصرت عليها الدول حين كوّنت هذه المملكة الجديدة ، لتماسكت أجزاؤها تدريجاً ، ولكانت الشركة خيراً وسعادة للفريقين ، إلا أن سياسة وليم أورنج كانت الغم هولندا والغرم لشريكتهما ، وهذا في وقت أيقظت فيه الثورة الفرنسية الشعور الوطني والوحدة القومية في بلجيكا كما حدث في غيرها من ممالك أوربة فمثلاً : (١) كان سكان البلجيكي يبلغون أربعة ملايين وسكان هولندا لا يبلغون ثلاثة ملايين ولكن جعل عدد نواب البلدين في المجلس النيابي متساوياً ، (٢) جعلت اللغة الهولندية اللغة الرسمية في البلاد ، وجعلت لاهاي مقر الحكم ، وأسندت أغلب الوزارات إلى الهولنديين ، كما أسندت معظم المناصب الكبيرة اليهم ؛ (٣) أسندت تفتيش المدارس الكاثوليكية الى مفتشين من البروتستانت ، وأفسح المجال لاضطهاد مذهب البلجيكين ؛ (٤) وضعت سياسة تجارية للبلدين على قاعدة حرية التجارة وهي قاعدة تضر بمصلحة البلجيكي ؛ (٥) قسمت ديون البلدين مناصفة بينهما رغم أن الديوان التي كانت تتحملها بلجيكا قبل الاتحاد تقل كثيراً عن ديون هولندا . كل هذا أثار ثائر البلجيكي وجمع بين الأحزاب المتنافرة من أحرار وكاثوليك ، ودعاهم الى مطالبة الملك بإنشاء إدارة خاصة بهم ولكن على غير جدوى .

الثورة — فلما قامت الثورة الفرنسية في يولييه سنة ١٨٣٠ تطاير شررها إلى بلجيكا ، فلم تلبث أن شبت الثورة في بروكسل في ٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ وتبعها باقي المقاطعات . وقد كان الثوار يطلبون في بادئ الأمر انفصال بلجيكا عن هولندا في الادارة مع بقائها تحت أسرة أورنج ، ولكن وليم أبي عليهم هذا الرجاء ، وأنفذ اليهم جيشاً لاختصاصهم . فتألفت لجنة سميت « لجنة الدفاع الوطني » لاتخاذ تدابير المقاومة ، واستطاعت أن ترد الجيش الهندي على أعقابها . وحينئذ أجابت هولندا

مطلب الحكومة الذاتية ، ولكن لجنة الدفاع أعلنت أن الدم الذي أهرق جعل الاتحاد مستحيلا ، وأن البلاد تعتبر نفسها مستقلة منذ ذلك التاريخ (٤ أكتوبر) ، ثم تقرر تأليف مؤتمر ليضع دستورا للحكومة الجديدة .

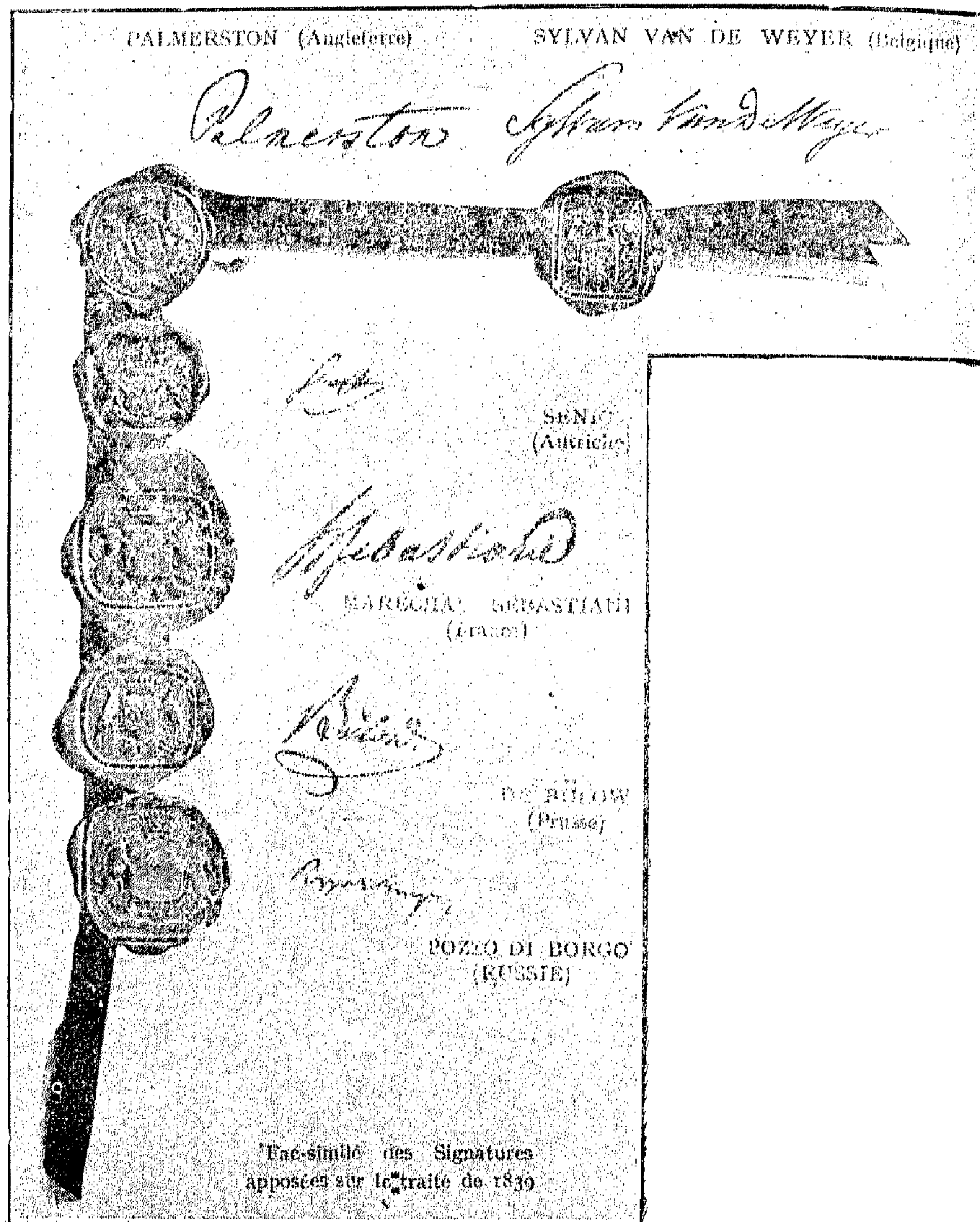
الدستور — عقد مؤتمر يمثل الشعب البلجيكي بعد ذلك بقليل (نوفمبر ١٨٣٠) فوافق على استقلال البلاد، وقرر أن تكون حكومتها ملكية دستورية على مثال النظام الانجليزي ، أي أن تكون السلطة العليا للأمة ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، أما السلطة التشريعية فقد اقتسمها الملك ومجلسا النواب والشيوخ . وقد جعل الانتخاب لـهذين المجلسين انتخابا مباشرا لمن يدفع ٢٠ فلورينا من الضرائب على الأقل ، وبينما جعل أجل المجلس الأول أربع سنوات جعل أجل المجلس الآخر ثمانى سنوات ولا ينتخب له إلا من يدفع ألفين فرنكا من الضرائب على الأقل . هذا وقد ضمن الدستور للشعب حرية العبادة والتعلم كما ضمن حرية الصحافة والخطابة والاجتماع .

موقف الدول — لم يبق إذن لثبات الحالة الجديدة إلا اعتراف الدول بها، وقد كانت اعترفت بالنظام الجديد في فرنسا سنة ١٨٣٠ أملا في الإبقاء على الخريطة التي وضعت في سنة ١٨١٥ ، غير أن امتداد روح الثورة الى البلجيكي ، جعل دول شرق أوربة لا سيما روسيا ، تدعو الى التعاون لإيقاف الثورة عند حدودها ، إلا أن فرنسا أكدت على لسان مندوبها "دوتاليران" في إنجلترا ، أنها لا تقف مكتوفة اليدين إزاء أي تعدد يقع على البلجيكي ، وأنها مع ذلك لا ترغب إلا في حيدة هذه البلاد ولا تطمح في الاستيلاء عليها بتاتا . ولما كانت إنجلترا تخشى أن يجر هذا التشاذ الى حرب أوربية عامة ، في وقت كانت فيه في شغل شاغل عن العالم بالانقلاب النيابي الذي وقع فيها حينئذ ، فقد قررت بالاتفاق مع فرنسا قبول مبدأ استقلال بلجيكا ، ولما عرض الأمر على الدول في المؤتمر الذي عقد في لندن في ذلك الحين (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٠) لم تجد دول شرق أوربة بدا من الاعتراف بما اتفقت عليه فرنسا وإنجلترا

من قبل لا سيما أن النمسا كانت موثقة اليدين بالثورة التي قامت في إيطاليا، والروسيا وبروسيا بالثورة التي قامت في بولندا .

وقد ظهرت بعد ذلك مسألتان خطيرتان وهما : (أولا) مسألة انتخاب الملك . فقد أراد البلجيكيون أن يقدموا التاج لابن لويس فيليب "دوق دى نامور"، ولكن ذلك لم يصادف قبولا عند انجلترا، فانتخبوا البرنس ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج على أن يتزوج ابنة لويس فيليب إرضاء لفرنسا، (ثانيا) كانت لكسمبرج تابعة لوليم ملك هولندا، ولها مندوبون في مجلس الاتحاد الألماني، وكانت انضمت الى البلجيك في ثورتها، ولكن مؤتمر لندن قرر في يناير ١٨٣١ أن تعود لكسمبرج الى هولندا، وأن يدفع البلجيكيون الدين العام مناصفة مع هولندا، إلا أن البرنس ليوبولد أقنع الدول (يونيه ١٨٣١) بأن تبقى له على الدوقية وأن تدفع هولندا دينها كله لا مناصفة مع البلجيك كما تقرر قبلا وحينئذ عمد وليم الى تأييد حقوقه بالقوة، فسير جيشا كبيرا الى البلجيك وكاد يقضى عليها قضاء تاما (٨ أغسطس ١٨٣١) . بيد أن فرنسا أرسلت من لديها نجدات قوية هزمت الهولنديين، واضطرتهم الى التخلي عن البلاد . وقد كاد يؤدي تدخل فرنسا الى تهديد السلم في أوروبا، لولا أنها سحبت جنودها على الفور حينما طلب منها ذلك . وفي ٤ مايو سنة ١٨٣٢ أعادت الدول قراؤها بشأن استقلال البلجيك وضمن حيادها، ولكنها قررت أن يعود الجزء الأكبر من لكسمبرج لهولندا، فلما أبى وليم قبول المعاهدة تدخلت انجلترا وفرنسا ونزعنا الأراضي البلجيكية التي كانت لا تزال في يده كأفقرس، غير أن هولندا لم تعترف نهائيا باستقلال بلجيكا إلا في سنة ١٨٣٩

بلجيكا عقب الاستقلال — عاد الأحرار والكاثوليك الى الصراع الحزبي والتنازع على السلطة عقب الاستقلال مباشرة، وقد كان محور النزاع بين الأحزاب مسائل التعليم واللغات وقواعد الانتخاب . وقد نجح الكاثوليك في جعل التعليم الديني إجباريا في المدارس الابتدائية، وجعل اللغة الفلمنكية لغة رسمية، هذا



قصاصة الورق

معاهدة استقلال البلجيك وضمان حيادها

(موقعة بامضاء مندوبي الدول العظمى)

الى جعل الانتخاب قائما على قاعدة الاقتراع العام وهو نظام أدّى بطبيعته الى ضياع معالم الأحزاب القديمة وتقسيم البلجيكي الى حزبين جديدين وهما الكاثوليك والاشتراكيون ، وبفضل هذا الحزب الأخير وضعت قوانين عديدة لتحسين حالة العمال الذين ازدادوا ازديادا كبيرا على أثر التقدم الاقتصادي العظيم الذي جعل البلجيكي من أقوى الأمم الصناعية والتجارية في أوروبا .

الفصل الخامس

الدور الأول من المسألة الشرقية — ثورة اليونان

تمهيد — ظهرت المسألة الشرقية في عالم السياسة الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، ولكن معناها حينئذ كان مقصورا على اتقاء الخطر الذي داهم أوروبا من جراء زحف العثمانيين تحت قيادة محمد الثاني ومن خلفه من السلاطين، وأخصهم سليمان الفاتح . ومنذ بداية القرن الثامن عشر، تغير وجه المسألة ، فلم تصبح مسألة اتقاء الأخطار، وإنما مسألة الإبقاء على الأملاك العثمانية أو توزيعها تبعا لتفاوت الدول في النزعة والمصلحة . ولا ريب أن هذا الانقلاب السياسي منشؤه ما ألم بالعثمانيين من الضعف بسبب تلاشي قوة السلاطين وابتعادهم عن الأساليب الأوروبية الحديثة في ادارتهم وتنظيم جيوشهم ، فغدت ممتلكاتهم تحت رحمة الأمم الأجنبية، شأن كل الدول التي قامت على حكم الفرد، وعلى أساس القوة وحدها، منذ ابتداء التاريخ الى الآن .

هذا ويمكن تقسيم الأملاك العثمانية التي انسلخت عنها في القرن التاسع عشر الى ثلاثة أقسام، طبق العوامل التي أدت الى هذا الانسلاخ، وهي :

(١) الولايات العثمانية التي كان الدافع الأكبر اليها فكرة القومية والشعور

بضرورة الوحدة الأهلية مثل اليونان .

(٢) الولايات التى أستاذربها حكامها ، وعملوا على نزعهها من العثمانيين
كمصر وألبانيا .

(٣) الولايات التى سلختها النمسا وروسيا تنفيذًا للسياسة التى وضعتها هاتان
الدولتان لوراثته ملك آل عثمان ، منذ بداية القرن الثامن عشر ، فكانا بذلك أول من
فتح المسألة الشرقية بمعناها السياسى الحديث . وسنبحث الآن فى الدور الأول من
المسألة الشرقية فى هذا القرن وهو دور تحرير اليونان .

نظرة عامة فى حالة اليونانيين :

(١) منذ عام ١٤٥٣ استخدم العثمانيون النظام الكنسى لحكم الرعايا المسيحيين ،
فأعطى بطريق القسطنطينية سلطة سياسية فوق سلطته الدينية . واذ كان المذهب
السائد بين الطوائف المسيحية فى تركيا هو المذهب الأرثوذكسى ، وفق الكنيسة
اليونانية ، فقد كان اليونانيون بطبيعة الأمر هم القابضون على ناصية الحكم بين
المسيحيين فى أنحاء البلاد .

(٢) لم يقتصر أمر اليونانيين على هذه الميزة بل أوصلتهم خبرتهم وحذقهم الى
تولى أكبر الوظائف فى حكومة الدولة ، لاسيما وظيفة سكرتير الباب العالى أو ترجمانه
وقائد الأسطول ، ووظيفة حاكم الأفلاق وحاكم البغدان فقد كانت كلها وقفًا عليهم .

(٣) أما حالتهم التجارية فقد بلغت شأوا بعيدا إذ كانت مراكبهم واسطة
الاتصال بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول . ولا ريب أن معاهدة كايبرجى التى
فتحت موانئ البحر الأسود للتجارة الروسية ، ساعدت اليونانيين على بناء المراكب
الضخمة وتسليحها فى ظل الراية الروسية ، لاسيما وقد اتخذوا ثغر أودسا قاعدة لهم
ومركزا لتجارتهم .

(٤) ولم تكن حالة اليونانيين الأدبية أقل تقدما من حالتهم المادية والسياسية ،
فقد رأى أحدهم وهو المصلح الكبير كوريس (Corais) ١٧٧٤ — ١٨٣٣ أنه
لا يكمل الشعور القومى إلا بلغة يمتاز الشعب بها ، ولما كانت لغة اليونانيين إذ ذاك خليطا

من اللغات الأجنبية المجاورة ، فقد أخذ ينفذ الغريب عنها ، ويستعوض عنه باليوناني العريق ، هذا الى أنه أحيا الآداب الاغريقية القديمة ، فأيقظ في مواطنيه ذكرى تاريخهم القديم — على أن اليونانيين لم يكونوا في الحقيقة نسلا مباشرا للأقدمين من الاغريق ، فالمصريون اليوم أقرب بلا ريب الى المصريين الأقدمين من صلة اليونانيين بالاغريق الغابرين .

(٥) كان الفلاحون منهم يتمتعون بنعمة يغبطهم عليها الكثير من أقرانهم في روسيا والنمسا ، بل في إنجلترا نفسها ، فقد كانوا يتمتعون بخيرات أراضيهم ويحتفظون بملكيتها ، وإذا كان قد وقع عليهم بعض الحيف في جباية الضرائب ، فقد كان المسلمون يشاركونهم في ذلك ، أضف الى هذا أن المسلمين كانوا يجندون وحدهم دون المسيحيين .

(٦) كان الفلاحون في قراهم يتمتعون بشبه استقلال داخلي ، فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم ، وكذلك كانت الجزائر الاغريقية تتمتع بمثل هذا الاستقلال ، فلم يكن يربطها بالسلطة العليا إلا دفع جزية صغيرة ، وتقديم عدد معين من البشارة للأسطول .

(٧) سلم العثمانيون أمر حراسة الطرق لبوليس أهلى من اليونانيين ، لمكافحة العصابات التي كانت منتشرة على طول الطرق لتقطع سبيل التجارة ، وبذا خلقت النواة التي نشأت منها جيوش الثورة ، كما أن الترخيص للمراكب اليونانية بالتسلح لمقاتلة القرصان في البحار أوجد أداة الكفاح الفاصلة في الحرب المقبلة بين اليونانيين والعثمانيين .

يتضح من هذا كله أن اليونانيين لم يكونوا مستعبدين بل كان لهم في الدولة مركز ممتاز من حيث الثروة والسلطة . وأما الأسباب التي دعتهم الى الخروج على العثمانيين فلم تكن لعسف أولشدة نزلت بهم ، وإنما أيقظ اليأس والرضاء اللذين باتوا فيهما أحلاما واسعة . ولما أعلنت الثورة الفرنسية مبادئ الاتحاد القومى والحرية

الأهلية ، تحرك قلب الشعب اليوناني من جديد ، كما حركته عوامل النهضة الأدبية من قبل ، فعمل على إعادة مجد الاغريق وارجاع عهد الأمبراطورية البيزنطية .

الثورة — لهذا تأسست في أوديسا سنة ١٨١٤ جمعية سرية تسمى جمعية الاخوان (Hæcteria Philica) لطرد العثمانيين من أوروبا وإعادة دولة الرومان الشرقية ، وسرعان ما انضم اليها كل ذى حيثية ومقام من اليونانيين في السلطنة العثمانية ، وانتخب هبسنتي الضابط في الجيش الروسي رئيسا لها . فلما قام على باشا والى يانينا بالثورة على العثمانيين ، وأجبر السلطان على استخدام الجزء الأكبر من جيشه لقمع هذه الفتنة ، رأى هبسنتي في متاعب العثمانيين فرصة لا تعوض ، فتمزق في الأفلاق يوم ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى الرعايا المسيحيين بالانتفاض على حكم آل عثمان ، كما التمس من القيصر تعضيد الثورة نخابت آماله كلها إذ كان الرومانيون والبلغاريون من سكان مقاطعتي الأفلاق والبغدان يحقدون على حكامهم اليونانيين فأهملوا الدعوة . أما القيصر فكان يعمل حينئذ مع مترنيخ على أساس المبادئ الرجعية ، ولذا أعلن سخطه على هبسنتي والدعوة التي قام بها ، وهكذا استطاع جيش السلطان أن يخمد الثورة من غير عناء .

ثورة المورة — غير أن مركز الحركة انتقل بعد ذلك الى الجنوب في المورة ، مهد اليونانيين الأصليين ، فنشبت الثورة هناك بقيادة كولوكتروني وكان الغرض منها استقلال اليونان فقط لا طرد العثمانيين من أوروبا كما كان غرض الحركة الأولى ، وقد اتخذت الثورة في هذه المرة شكل مذابح عظيمة ، فلم ينبج من المسلمين إلا المحصنون في المدن الكبيرة ، فنار السلطان محمود الثاني لبني جنسه ، وقتل بطريق القسطنطينية وكثيرا من المسيحيين . ولما شرع الثوار في فتح هذه الحصون ، والفتك بأهلها كما فعلوا في تريبولترا عاد الأتراك الى الانتقام في خيوس وغيرها . إلا أن كفة اليونانيين بقيت راجحة ، فانه لم يمض عام ١٨٢٢ إلا وكان نفوذ السلطان قد تقلص من شبه الجزيرة ، وكان ذلك نتيجة لعاملين : (أولا) انشغال جزء عظيم من الجيش

التركي بحاربة والى يانينا ، (ثانيا) سيادة اليونانيين على البحار في حرب كانت العمدة فيها على الفواق في البحر ، وسنرى أن ضياع هذه السيادة إبان الحملة المصرية كان من أعظم أسباب اخفاق اليونانيين . على أن السلطان لم يقعد لهذه الهزيمة بل أوفد درملى باشا في ربيع سنة ١٨٢٣ ورشيد باشا بعد فراغه من يانينا لسحق الثورة في تلك البلاد . ولكن هذه الجيوش أخفقت في مهمتها ، فاستنجد السلطان بمحمد علي والى مصر ، على أن يوليه المورة وكريد مقابل مساعدته له .

الحملة المصرية — قامت الحملة عام ١٨٢٥ تحت قيادة إبراهيم باشا يحرسها الأسطول المصري ، فاحتلت كريد أولا ، ثم أنزلت الجنود في المورة ، وبدأت أعمالها الحربية التي كللت بالنجاح ، فقد استولى إبراهيم باشا على مواقع اليونان الحصينة في مسولنجي وتريبولتزا وأثينا ، وكادت الثورة تنتهي باخفاق تام لولا أن تدخلت حكومات أوربة مدفوعة بعواطف أهلها الذين كانوا يرون في الشائرين سلاله أبطال هو ميروس وأحفاد بركليس فأمدوا الثوار بالمال والرجال (وكان أشد المتحمسين لنصرتهم بيرون الشاعر الانجليزي) ولما أخذ إبراهيم باشا ينال النصر تلو النصر ، أشفقوا من أن يقضى على اليونان ، فدفعوا حكوماتهم الى التدخل في الأمر ، غير أننا سنرى أن المصالح الدولية الخاصة كان لها شأن كبير في التدخل أيضا .

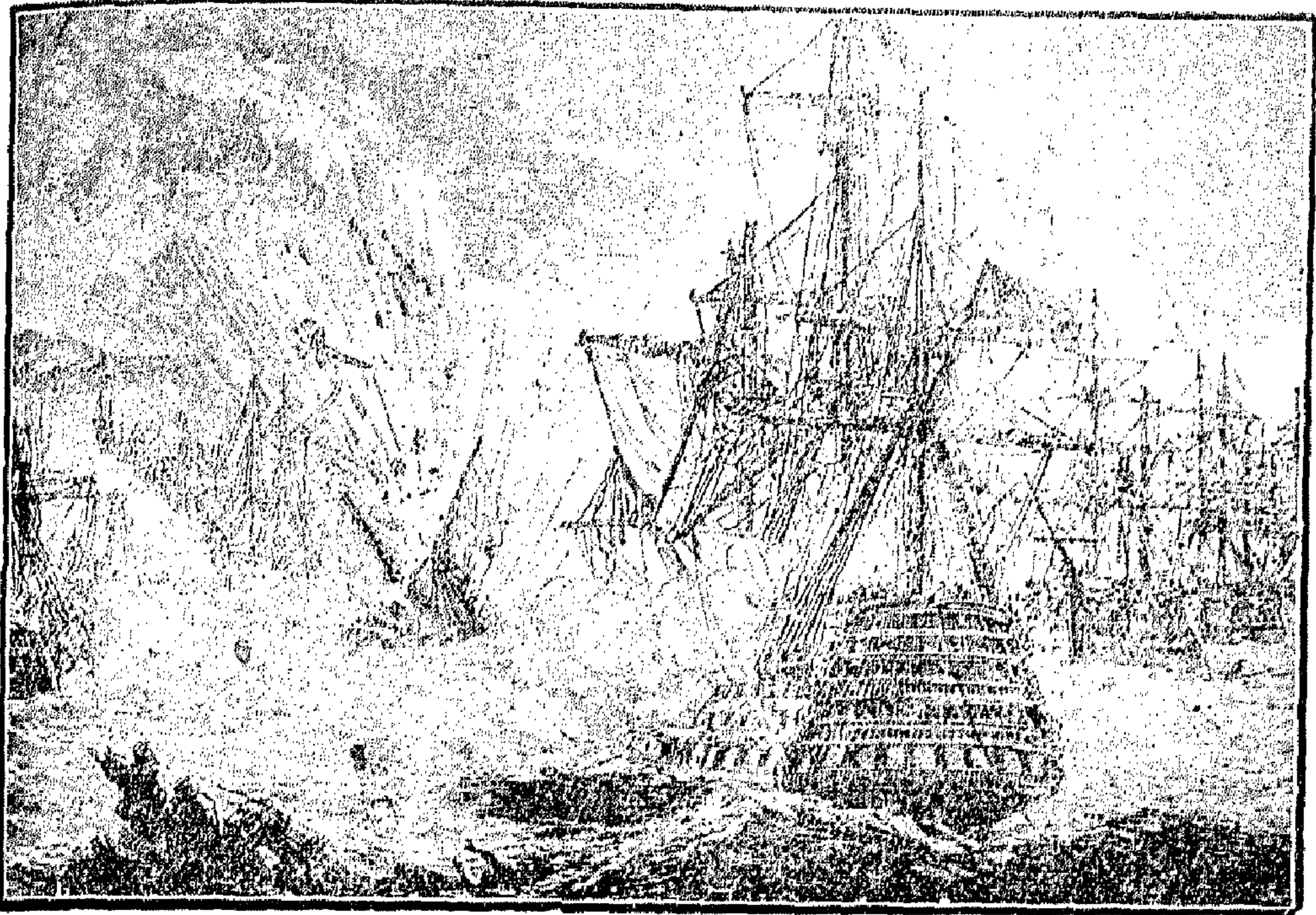
تدخل أوربة — رأت روسيا وفقا لتعاليم بطرس الأكبر أن تعود الى سياستها القديمة القائمة على تقويض أركان الدولة العثمانية ، فالت الى مساعدة اليونانيين في بادئ الأمر ، غير أن النمسا أقنعتها بضرورة التزام الحيطة التامة ، تنفيذاً للسياسة الرجعية التي تعاقبتا عليها حتى لا يجر تدخل روسيا الى أزمة أوربية كبرى قد لا تقف عند حد . ولكن انجلترا خرجت على هذا الوفاق الدولي واعترفت بحكومة الثوار في مارس سنة ١٨٢٣ على زعم أن حماية التجارة الانجليزية تستلزم الاعتراف بحكومة ذات سيادة فعلية على اليونانيين .

مؤتمر بطرسبرج — إزاء هذه الحالة الجديدة اضطرت روسيا الى التدخل في أمر الثورة ، حتى لا تنفرد انجلترا بالانتفاع بأي امتياز أو مركز خاص لها

فى اليونان . ولما كانت الحملة المصرية قد حركت أيضا كل عوامل السيخى فى أنحاء روسيا ، فقد اقترح القيصر فى يونيه سنة ١٨٢٤ أن يعقد مؤتمر فى بطرسبرج لحسم النزاع ، على أساس تقسيم اليونان وجزرها الى ثلاث ولايات تمنح الحكم الذاتى تحت سيادة السلطان . ولكن النمسا رأت فى هذا التقسيم مجالا لبسط نفوذ روسيا على الامارات الجديدة ، أما بريطانيا فقد خشيت أن يؤدى المؤتمر الى تطبيق المبادئ التى وضعت فى تروباو . وإذ كانت تركيا واليونان قد أعلنتا أنهما لا تتقيدان بقرارات الدول ، فلم يصادف المؤتمر نجاحا من أى جانب .

نقولا الأول — وفى سنة ١٨٢٥ تبوأ قيصر جديد وهو نقولا الأول عرش روسيا ، فخشيت الدول أن يعمل على تنفيذ مبادئ السياسة الروسية القديمة ، باتخاذ مسألة اليونان ذريعة لتمزيق أوصال الدولة العثمانية وتشتيت ملكها . ولذا أسرعى بريطانيا الى إرسال دوق ولنجتن الى بطرسبرج لإقناع روسيا بالتوسط معاين الفريقين المتحاربين على أساس استقلال اليونان استقلالاً ذاتياً . ولما تم لها الأمر فى اتفاقية أبريل سنة ١٨٢٦ حاولت بريطانيا غل يد روسيا أكثر مما فعلت فعرضت على الدول الانضمام الى هذه الاتفاقية فلم تقبل ذلك سوى فرنسا ، وفى معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧ تعاقدت الدول الثلاث على أن تستقل اليونان بإدارة شئونها مع اعترافها بسيادة الدولة ، وعلى إجبار الأتراك واليونانيين على عقد هدنة ريثما يتم الاتفاق .

فیر أن الباب العالى رفض هذه المعاهدة رفضاً باتاً مما جعل الحلفاء يسرعون الى محاصرة قوات العثمانيين بواسطة أسطول دولى يقوده "كودرينجتن" . ولما كان هذا الحصار يستلزم متاعب حمة فقد تقرر اتخاذ خطة الحزم ضد العثمانيين ، وهى خطة انطوت على دخول الأساطيل المتحدة فى خليج نافارينو لمراقبة الأسطول التركى المصرى الراسى هناك . إلا أنه وقع على الأثر نزاع بين الفريقين أدى الى الاشتباك فى موقعة أسفرت عن تحطيم الأسطول التركى المصرى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ،



موقعة نافارينو (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧)

فأثارت تلك النكبة غضب السلطان حتى أنه أعلن الجهاد ضدّ الممالك المسيحية وخصوصا روسيا .

حدث حينئذ أن تولى ولنجتن إدارة السياسة الخارجية في إنجلترا بعد موت كانتنج ، فنبذ سياسة سلفه التي أدت الى إضعاف تركيا ، في حين أن هذا الإضعاف لم يكن من مصلحة بريطانيا ، وقرر ألا يمضى في سياسة الإرغام التي اتبعت ضدّ العثمانيين . غير أن روسيا اتخذت من منشور السلطان ذريعة لآعلان الحرب على تركيا في أبريل سنة ١٨٢٨ ، فوقع ما كانت إنجلترا وفرنسا تخشيانه من زمن طويل . لذلك أسرعت الدولتان الى حسم النزاع بأن أرسلت فرنسا جيشا للمورة لاجبار القوّات المصرية على التخلي عنها ، أما إنجلترا فقد أوفدت أسطولاً لاسكندرية لإرغام محمد على على الانسحاب ، ولما تمّ لهما ما أرادتا ، توسطت الدولتان لعقد الصلح بين تركيا وروسيا ، إلا أن تركيا أبت إلا أن تواصل الحرب ، فقد تمكنت رغم تغيير نظام

الجنديّة فيها ، واشتغالها بتأليف جيش جديد ، أن تصدّ الروس أمام فارنا وشملا ، ولكن القائد الروسى "ديبتش" استطاع فى سنة ١٨٢٩ ، تطويق المدن المحصنة واختراق جبال البلقان حتى استولى على أدرنة . وحينئذ قرّر الباب العالى قبول الصلح ، مع أن قوّات الروسين كانت قد انتابتها الأمراض ، وأصبحت فى حال لا يسمح لها بالتقدّم على القسطنطينية ، فتقرّرت معاهدة أدرنة فى سبتمبر سنة ١٨٢٩ على أن :

- (١) تصبح ولايتا الأفلاق والبغدان مستقلتين فى إدارتهما تحت حماية روسيا .
- (٢) تتمتع الدول كافة بحرية التجارة داخل البحر الأسود وداخل المضائق .
- (٣) يقبل السلطان شروط معاهدة لوندرة بشأن استقلال اليونان استقلالاً داخلياً على أن تمتد حدودها من خليج أرتو الى ثولا .

غير أن الدول رأت فى مركز اليونان الذى تقرّر على هذه القاعدة ، وسيلة لتدخل روسيا فى شئونها ، فقرّرت فى سبتمبر سنة ١٨٣١ أن يكون استقلال اليونان تاماً وأن يضمن هذا الاستقلال من يشاء من الدول ، وقد عرض عرش هذه البلاد على ليوبلد أمير ساكس كوبورج فتخلّى عنه ، ثم عرض على أتو البافارى فقبله ، وأقام يحكم اليونان الى سنة ١٨٦٤ حين أجبر على النزول عن العرش ، وخلفه جورج الأول ثانى أولاد ملك الدانمركة ، وقد بقيت أسرته تحكم اليونان حتى الانقلاب الأخير .

المصادر

- أوربة بعد سنة ١٨١٥ ، هازن (Hazen) — كاتنج وعصره ، ماريوت (Marriott)
 اتحاد ألمانيا ، مالىسون (Malleon) — روسيا ، رامبو (Rambaud) —
 استقلال اليونان ، أليسون فيليب (Alison Phillip) — اتحاد إيطاليا ، بولتون كنج
 (Bolton King) — تاريخ أوربة السياسى ، دبيدور (Debidour) .

الباب الرابع

عهد النهوض القومي

١٨٣٠ - ١٨٤٨

تعتبر سنة ١٨٣٠ الحد الفاصل بين العهد الرجعي الذي بدأ منه مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وعهد النهوض الذي بدأ بثورة يوليه سنة ١٨٣٠ ، وفيه استجمع الأحرار قواهم وأضافوا كثيرا الى صفوفهم ، حتى لم تعد الحرية مطلب الطبقات المستتيرة فحسب ، بل مطلب السواد الأعظم من الشعوب التي أفاقت على ضوء الحقائق الواقعة — حقائق اهمال المصالح القومية والاستطالة على كل شئ عزيز لديهم ، فان الحرية لا قيمة لها في ذاتها في نظر الكثيرين ، ولا تطالب إلا لتؤدي غاية ، واذا كانت الحرية لم تنصرف في هذه الفترة في كل مكان ، فليس ذلك لأنه كان يعوزها تأييد الشعوب ، بل لأنه كانت تنقصها الرؤوس المفكرة المدربة التي تستطيع تنظيم القوى والجهود والسير بحكمة نحو تحقيق الغرض الأعلى .

الفصل الأول

فرنسا — ملكية يوليه

لويس فيليب

ولى العرش في السابعة والخمسين من عمره . وهو ابن دوق أورليان الذي عرف إبان الثورة الكبرى باسم فيليب المساواة لأنه كان من أنصارها والمدافعين عن مبادئها وأحد الذين ذهبوا ضحية حكم الارهاب فيها . أما لويس فقد تشيع

للثورة كما تشجيع أبوه ، ودافع عنها فى ثاملى وجيماب ونيروتدون ، ثم هاجر من البلاد فرارا من فزع المتطرفين وأشباع الازدباب ، وطفق ينتقل من مكان لآخر بغير أن يحارب ضد فرنسا كما فعل غيره من الأشراف ، حتى اذا عقد الصالح الأخير عاد الى



لويس فيليب

وطنه ، وأقام ساخطا على اذهاب الملكيين بغير أن يتصل بحزب من الأحزاب فى الظاهر ، واكنه كان على تمام الوفاق والمودة مع كبار الأحرار خاصة وأفراد الشعب عامة ، فكثيرا ما كان يسير فى شوارع باريس يحى بيديه الناس ويحادثهم ويتودد اليهم حتى أسبغت عليه هذه المزايا عطف الأمة لاسيما الطبقة الوسطى التى أحبه وأعجبت بسجاياه وشمائله .

سياسته — اعتلى لويس فيليب العرش كما رأينا على قاعدة قبوله الحكم الدستورى واعترافه بالدستور كعهد قائم بين الملك والرعية ، فلا تنقض نصوصه بغير أن يعرض الملك نفسه وعرشه الى السقوط ، إلا أن مصالح لويس الخاصة ورغبته

في المحافظة على تاجه كانت تقتضى في نظره التدخل في شؤون الحكم لتنفيذ غرضين أساسيين وهما مقاومة التغير والانقلاب في الداخل والاقلاع عن المغامرات السياسية في الخارج ، على أن هذا التدخل كان تحديا صريحا للعهد الدستوري ، فضلا عن أنه كان يخالف مصالح البلاد في كثير من الأحوال ، ولذلك تعرضت الملكية الى سحق الشعب ومقاومته لها حتى سقطت في نهاية الأمر .

الأحزاب — وقد واجه الملك في فاتحة حكمه ثلاثة أحزاب منظمة :

(١) أنصار الملكية الشرعية الذين كانوا يعتبرون لويس فيليب مغتصبا للعرش ، ولا يرضيهم على قلة عددهم وضعف نفوذهم إلا إسقاط الملكية الجديدة .
(٢) الجمهوريون الذين كانوا يعتبرون ملكية يوليه غير مستندة على قوام شرعي لأنها لم تقوم على أساس انتخاب الشعب . (٣) الملكيون الدستوريون الذين انقسموا فريقين : أحدهما يذهب الى أن التغييرات التي أتت بها ثورة يوليه لم تكن إلا مقدمات جريئة ، وأن الواجب أن يتبع هذه المقدمات تغيرات أخرى حتى تتمشى الأنظمة الحكومية والخطط السياسية مع تطورات الرأي العام . أما الفريق الثاني فكان فريق المحافظين الذين كانوا يعتقدون أن عهد الثورة والانقلاب قد انتهى بانتهاء الثورة الماضية والتغييرات الدستورية التي اقترنت بها ، وأن لا مناص لفرنسا اذا أرادت الاحتفاظ بتلك الثمرات من أن تلتزم سياسة السلم في الداخل والخارج حتى تكتسب ثقة الدول وعطفها .

فوز الملكيين الدستوريين — وقد رأى فيليب تعزيزا لمصلحته أن

ينضم الى جانب رجال الطبقة الوسطى من الملكيين الدستوريين الذين كان يدين لهم بارتقائه العرش ، فعُدل قانون الانتخاب تعديلا يكفل أغليتهم في المجالس التشريعية ، وأعاد تنظيم الجيش على قواعد تجعل للطبقة المتوسطة السيطرة عليه ، وبذلك عوّلت الملكية الجديدة على تعزيز حزب واحد لها ، وأغفلت الأحزاب الأخرى من أنصار الملكية الشرعية القديمة ، وأنصار الجمهورية ، فتعرضت لمقاومة حزين لا يستهان بهما ،

حتى اضطرت الى حماية نفسها بوسائل لا تستقيم مع المبادئ التى قامت عليها ، فأخذت تقيد الصحافة والكتابات السياسية بوجه عام ، وتعطى رجال الأمن سلطات استثنائية لمناهضة الملكيين والجمهوريين على السواء خصوصا بعد ثورة فاندیه التى قامت بقيادة دوقه برى من الملكيين — واكتشاف تدبير خطير لاغتيال الملك بواسطة نفر من الجمهوريين .

نهوض الاشتراكية — على أن الحركة الجمهورية المعارضة سرعان ما اقترنت بحركة اشتراكية كانت قاضية فى النهاية على عرش أسرة أورليان . ذلك أن العسر الاقتصادى الذى نشأ على أثر حروب نابليون ، والانقلاب الصناعى الذى ظهر فى فرنسا فى هذا العهد ترك الملايين من العمال عرضة لأخطار البطالة وانخفاض مستوى الأجور ، من غير أن تعمل حكومة الطبقة المتوسطة شيئا لمعالجتها ، فتمهدت الأفكار لقبول آراء اشتراكية نشرها بعض الكتاب كدواء ناجع لتلك الأدواء الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هؤلاء " سنت سيمون " الذى دعا الى الوفاق والاخاء بين العمال وأصحاب الأعمال لمصلحة الجميع بغير أن يضع خطة عملية لتحقيق هذه الأغراض فانصرف العمال الى التمسك بآراء زعيم آخر كان أكثر تقييدا بالواقع وأقرب معالجة لحقائق الأشياء ، وهذا الزعيم الحديد هو لويس بلان (Louis Blanc) الذى بدأ حياته صحافيا ثم عاجل مشاكل العمال حتى وضع لحلها برنامجا محدودا فى كتابه الذى سماه تنظيم العمل (Organisation du Travail) وفيه ذهب الى أن لكل انسان الحق فى العمل ، وأن من واجب المجتمع أن يهيئ أسباب العمل للجميع ، وبعبارة أخرى من واجب الحكومة التى تمثل المجتمع أن تدبر المال اللازم لإنشاء مصانع أهلية يتولى العمال إدارتها ويقتسمون أرباحها بعد إعادة ما يخص الحكومة من رأس المال ، وقد انتشرت هذه الآراء بين العمال انتشارا عظيما ، وتمسكوا بها تمسكا مدهشا حتى أصبحت الحالة تنذر بأن تكون الثورة المقبلة ثورة اجتماعية اقتصادية .

ازدياد المعارضة — على هذا النحو فسدت العلاقة بين الملكية الجديدة وبين شطر كبير من الشعب من ملكيين وجمهوريين واشتراكيين ، ولم تلبث أن

فسدت كذلك بينها وبين الملكيين الدستوريين . ذلك أن الملك رأى عند توليه الحكم أن يعهد بالوزارة الى فريق المتطرفين من الملكيين الدستوريين ، ولكنهم حاولوا أن ينشروا علم الثورة في أوربا ويحيطوا الملكية بأنظمة تكاد تكون جمهورية ، ولذلك نقلت الوزارة الى شعبة المحافظين أنصار سياسة السلم في الداخل والخارج ، ولكن تسلط الملك على الحكومة وتدخله في أعمالها لتنفيذ سياسته الخاصة أدى الى انقسام الرأي بين زعماء هذه الطائفة : ففريق على رأسه تيير كان يرغب في أن يتولى الملك العرش بغير أن يحكم ، وفريق آخر على رأسه جيزو كان يذهب الى حدّ اطلاق يد الملك في انتخاب وزارته دون التقيّد برأى المجلس ، وأن يكون له — بصفته رئيس الهيئة التنفيذية الحق في أن يتدخل في إدارة الحكم . ولما كانت سياسة جيزو تطابق آراء الملك كل المطابقة ، فقد عهد اليه بتولى رئاسة الحكومة إبان الثمان سنوات الأخيرة من عهد الملكية .

وزارة جيزو — كان جيزو يرغب كما كان يرغب الملك في إيجاد حكومة قوية منظمة ، كما كان يذهب مذهبه في اعتبار النظام السياسى القائم بالغاً حدّ الكمال بحيث لا يحتاج الى تعديل ، بل كان يذهب الى أن فرنسا نفسها لا ترغب في حريات أوسع ، وأن الرأي العام لم يتطور لدرجة تتطلب توسيع قاعدة الحياة السياسية ، وأن كل ماتوق اليه البلاد هو السلم في الداخل والخارج لتستطيع ترقية مرافقها الاقتصادية عامة ، ولذلك بقي الى نهاية الحكم يرفض كل اصلاح في الداخل ، ويأبى كل تدخل سياسى يؤدى الى الحرب في الخارج حتى كانت سنوات حكمه سنوات جمود وعقم في تاريخ فرنسا .

ومن الغريب أن هذه السياسة كانت تلقى تأييداً في المجلس ، ولكن الحقيقة هى أن جيزو كان يشتري أصوات النواب والناخبين بالمال كما كان يفعل والبول في إنجلترا ، وبذلك أضافت الوزارة الى سوء سياستها ، افساد الحياة المعنوية في البلاد ، وهدم قواعد الفضيلة التى هى أقوى عماد الحكومات .

المعارضة — لذلك لاقت سياسة السلم في الداخل والخارج، وما اقترن بها من الرشوة وفساد الأخلاق، أشد معارضة من الملكيين الشرعيين والجمهوريين والاشتراكيين بل وأنصار تيير، وكانت هذه المعارضة تدور حول السياسة الخارجية التي درجت عليها الوزارة، كما كانت تدور حول إصلاح قواعد الانتخاب، حتى تمتنع وسائل الرشوة التي جعلت قيام هذه الوزارة من المستطاع.

(١) السياسة الخارجية : كانت فرنسا لتوق أبدا إلى أن تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية وتقضى على آثار مؤتمر فيينا، ولكن لويس فيليب كان يعمل لتأييد السلم حتى في الظروف التي كان يتعين عليه فيها ألا يتردد في قبول الحرب كما وقع إبان الأزمة المصرية عام ١٨٤٠ بل أنه ذهب في رغبته في الاحتفاظ بهذا السلم إلى حد أن عقد مع إنجلترا اتفاقا وديا كانت تصحى من أجله كثير من مصالح البلاد، فلما توترت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا إبان الأزمة المصرية عمل لويس فيليب بجهد وعزم على إعادة هذا الاتفاق، ولم يتردد في الخضوع لإنجلترا خضوعا مهينا في كثير من الشؤون ترضية لها كما وقع في الحادئين المعروفين باسم حق التفتيش وحادث برتشارد.

أما حق التفتيش فيتأخص في أن إنجلترا نجحت في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ في حمل الدول على منع تجارة الرقيق، ولتحقيق هذا الغرض طلبت إلى حكومات أوروبا أن تحول المراكب الحربية المتجولة على شواطئ أفريقيا حق مراقبة وتفتيش المراكب التجارية، وقد أبت فرنسا في عهد لويس الثامن عشر وشارل العاشر إجابة هذا الطلب حتى لا تضع سفنها التجارية تحت رحمة الأسطول البريطاني المتفوق في البحار، غير أن لويس فيليب أجاب البريطانيين إلى مطلبهم بعد توليه العرش مباشرة، ومع أن إنجلترا أساءت استخدام هذا الحق في نظر الفرنسيين فقد وافق جيزو عام ١٨٤١ على عقد اتفاق جديد بتأييد حق التفتيش على شواطئ أفريقيا وفي المحيط الأطلنطي بأكمله، ولما رفض مجلس النواب المصادقة على هذا الاتفاق تقرر حل المجلس وانتخاب مجلس آخر كان أسس قيادا من سابقه "يونيه ١٨٤٢".

وبعد عامين من هذا الحادث وقعت مسألة برتشارد ومؤداها أن قائد الأسطول الفرنسي في الباسفيك ضم جزيرة تاهيتي إلى الأملاك الفرنسية ، إلا أن أحد التجار الانجليز واسمه برتشارد حرض الأهالي على القيام في وجه الفرنسيين والفتك بهم ، ولما قبض عليه ثارت ثائرة الحكومة الانجليزية وصحافتها ، واتخذت المسألة شكلا خطيرا بين البلدين . إلا أن جيزو جرح عاطفة مواطنيه بقبوله الاعتذار عن هذا الحادث ، وتقديم تعويض كاف لانجلترا . ومع أن المعارضة في المجلس اقترحت تأنيبه على تقديم اعتذار لامبرر له ، فقد أنقذته الأغلبية المشتراة بالمال من هذا القرار .

الاصلاح النيابي — على أن خضوع أغلبية المجلس للوزارة في مثل هذه الظروف المهينة بكرامة البلاد دعا المعارضة الى العمل لتوسيع قواعد الانتخاب حتى يقطع سبيل الرشوة وما إليها ، وتنتفع البلاد بخبرة آلاف الفرنسيين الذين يستطيعون القيام بواجباتهم بأمانة واستقلال . وإذا كان جيزو يعارض في هذا الاصلاح كل المعارضة على زعم أن فرنسا لم تنضج بعد لاحداث هذا الانقلاب الخطير ، فقد عول أنصار الاصلاح في المجلس على الالتجاء للرأي العام لاقتناع الملك بالطرق الشرعية باصلاح الدستور ، ولذلك نظموا في نهاية عام ١٨٤٧ اجتماعات في كافة أنحاء فرنسا لامضاء عرائض الموافقة على هذا الاصلاح . وقد انضم الى الحركة الجمهوريون والاشتراكيون بل ورجال الدين الذين تحولوا الآن عن سياسة استرجاع امتيازاتهم القديمة ، واكتفوا بأن يسعوا لزع السلطة المدنية المسيطرة عليهم وإطلاق حرية التعليم . غير أن جيزو يعاونه لويس فيليب عارض هذه الحركة وضرب على يدها ، فانفجر بركان الثورة في فبراير سنة ١٨٤٨ ، وعبثا حاولت السلطات قمعها ، فإن الحرس الأهلى أبى أن يعتدى على الشعب ، ولذلك اعتزل جيزو الوزارة وأجاب الملك مطالب أنصار الاصلاح .

غير أن الجمهوريين لم يسكنوا لهذه النتيجة ، إذ وجدوا الفرصة التي كانوا يعملون لها منذ أجل طويل ، وقد ساعدتهم الظروف باشتباك بعض مواكب النصر في مناوشة مع الجنود أدت الى قتل عدد من الأهالي ، فاستخدموا هذه الفرصة لاثارة الشعب

من جديد والمناداة باسم الجمهورية، وعبثا حاول الملك أن يعيد الأمن إلى نصابه فقد عجز تيير الذي عهدت إليه الوزارة كما عجزت الجنود عن إيقاف هذا التيار الجارف، ولذلك اعتزل لويس العرش وأقام حفيده كونت دي باريس مقامه، ولما أخذ المجلس يبحث في هذا التغير الخطير، فاجأه الشعب بالهجوم وشنت أعضائه الملكيين، وأقام على الأثر حكومة مؤقتة اشترك فيها أعضاء جمهوريون واشتراكيون على السواء.

وهكذا تبدلت الحوادث، فالجمهوريون حركوا الثورة في سنة ١٨٣٠ ولكن الملكيين اقتطفوا ثمار عملهم، وكان الملكيون هم العامل الأكبر في تحريك الثورة في سنة ١٨٤٨، والجمهوريون هم الذين انتفعوا بها. وهذه الثورة تحقق قول لويس نابليون: "اننا في فرنسا لا نعمل إصلاحات بل نعمل ثورات". ففي سنة ١٧٨٩ وفي سنة ١٨٣٠ كما في سنة ١٨٤٨ لم تكن الحالة تستلزم أكثر من إصلاح الأنظمة الموضوعية، ولكن عناد وضعف الهيئة الحاكمة وطبيعة الشعب الباريسي السريع التأثر، حولت المطالبة بالإصلاح إلى ثورات.

الحكومة المؤقتة — تألفت الحكومة الوقتية من الجمهوريين والاشتراكيين أمثال لامارتين ولويس بلان ولدرو رولان فأعلنوا الجمهورية في مبدأ الأمر يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٨ وقرروا أن تكون الصحافة حرة، وأن يكون دخول الحرس الأهلي مباحا للفرنسيين جميعا، وأن ينتخب مجلس لوضع نظام الجمهورية على قاعدة الاقتراع العام، هذا إلى أنهم قرروا أن تفتح في أنحاء المملكة مصانع أهلية لتحقيق آمال العمال في مبدأ حق الاشتغال، وأن تعين لجنة قوامها لويس بلان لتحسين حالة العمال بوجه عام.

غير أن هذه التجارب الاشتراكية لم تكد تبدأ عملها حتى ظهر فشلها، ولعل الجمهوريين تعمدوا تدبير هذا الفشل للاشتراكية، حتى لا ينفرد أصحاب المصالح من الجمهورية، ولذلك نراهم بدل افتتاح المصانع كما كان يدعو بلان، استخدموا العمال في الأعمال العامة مقابل فرنكين في اليوم للعامل، إن كان هناك ما يعمل به، وإلا

قفرنك ونصف وخفضت بعدها الى فرنك واحد ان كان لا يعمل شيئا . ولما كانت أعمال الحكومة لا تستلزم عددا كبيرا من العمال ، فقد اضطرت أن تدفع لهم مرتباتهم من غير أن تتقاضى منهم عملا ، فازداد عدد الطالبين من ٦٠٠٠ في مارس الى ١١٧٠٠٠ في مايو ، وأصبح الكسل والبطالة ضاربين أطنابهما في البلاد ، وثقلت ميزانية الحكومة بما يزيد عن سبعة الملايين لدفع نفقات المصانع ! .

على أن فرنسا نجت من هذه الأخطار حينما انعقد المجلس في مايو ١٨٤٨ ، فانه رغمًا عما بذله الاشتراكيون من وسائل الضغط للتأثير على الناخبين ، فقد كان خوف السواد الأعظم من الأهالي ، وأصحاب الأموال خاصة ، من تغلب المبادئ الاشتراكية باعثا لهم على انتخاب الجمهوريين المعتدلين ، من غير الاشتراكيين ، فحاول هؤلاء القيام بحركة غرضها ابطال هذه الانتخابات ، ولكن قضى عليها بمعونة أنصار النظام من كل الطبقات . ولقد أعيدت الاضطرابات مرة أخرى ، حينما قرر المجلس إلغاء المصانع الأهلية ، ولكنها أُنحلت من جديد ، وزال الخطر الذي كان يهدد البلاد .

أخذ المجلس يعمل بعد ذلك لانشاء دستور للجمهورية "٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨" فتقرر فصل السلطات بعضها عن بعض ، على أن توضع السلطة التشريعية في يد مجلس واحد يتكون من ٧٥٠ عضوا ينتخبون بطريق الاقتراع العام لمدة ثلاث سنوات ، وأن توضع القوة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية على أن ينتخب لمدة أربع سنوات بطريق التصويت العام كذلك .

وكما أن نابليون الأول تقدم لزعامة الثورة الأولى باسم النضاء على كل عوامل الفوضى والاضطراب ، فكذلك تقدم الآن لويس نابليون ابن أخيه « لتثبيت دعائم المجتمع الذي زعزعته الحوادث ، وإعادة الامن والسلام الى نصابهما » فلما بدأت الانتخابات لرياسة الجمهورية في ديسمبر سنة ١٨٤٨ نال خمسة ملايين ونصف مليون من الأصوات من بين سبعة ملايين .

أما الجمعية التشريعية فقد تم انتخابها طبق الدستور الجديد فى أوائل العام التالى (مايو ١٨٤٩) وكان ثلثا الأعضاء من الكاثوليك والملكيين وأنصار النظام عامة ، والباقي من الجمهوريين والاشتراكيين ، فتمهد بذلك السبيل لاعادة البلاد الى حالة الطمأنينة والسلام .

الفصل الثانى

إيطاليا

(النهضة الجديدة)

ظهرت عوامل جديدة لتحقيق الوحدة الايطالية على أثر الفشل الذى أصاب الثورات التى قامت بها جمعية الكاربونارى ، وأهم هذه العوامل هى :

(أولاً) جمعية إيطاليا الفتاة — أنشأها مازينى (Mazzini) ١٨٠٥ — ١٨٨٢ نبى الحرية والوطنية فى إيطاليا ، وقد امتاز منذ صغره بثبات الايمان الوطنى وصفاء القلب ، وحدة العواطف ، والقدرة على اجتذاب القلوب ، اشترك فى جمعية الكاربونارى ، وقاسى فى سبيلها النفى والاضطراب ، إلا أنه رأى أن نظامها ومبادئها لا تؤدى الى تحقيق الآمال القومية ، إذ كانت تعوزها القوة الدافعة التى تحرك قلب الشعب ، فأنشأ جمعية "إيطاليا الفتاة" وجعل شعارها «الله والشعب» فسوى بذلك بين الايمان الوطنى والايمان الدينى ، وكان لا يقبل فى صفوفها من يزيد سنه عن الأربعين لأن الشباب — كما قال — يكسب الحركة حماساً وقوة ، ويضاعف انتشار الدين الجديد؛ دين حرية ووحدة إيطاليا . ولما كان الشباب يعيش بالحركة ، وينمو بالحماس وحرارة الايمان ، فقد أشعل مازينى فى قلوب مواطنيه نار الوطنية المقدسة ، وزودهم بقوة الأمل ، والايمان الثابت بمستقبل البلاد ، والاعتقاد بأن «إيطاليا ملكة العالم ، أرض دائية ، مركز البابوية ، مهد النهضة

ومبعث النور والحرية ، لن تموت بل ستبعث وتعيد سيرتها الأولى ، فتكون وقد
 طهرتها الآلام ، كملك من النور يضيء العالم أجمع » ! ولكنه أظهر « أن هذا النور
 لن ينبعث إلا اذا قدم الايطاليون أرواحهم فداء للوطن ، وتحملوا مرارة النفي
 والسجن والفاقة ، وتألّموا كثيرا ، وتألّم ذووهم ومحبوهم في سبيل الوطن ! » فلم تكن
 ايطاليا الفتاة في الحقيقة اذا حزبا ولا جمعية تمثل مذهبيا سياسيا ، بل كانت تمثل
 عقيدة تثبت بالايمان والتقديس ، وتقوم وترتكز على التضحية .



مازيني

ورأى مازيني أن الدعوة لاعتناق عقيدة تخليص الوطن ، والعمل في سبيل
 الحرية والوحدة القومية ، قل أن تحرك جمهور العامة ، بفعل دعوته اليهم تنحصر في أمور
 مادية معينة ، بأن بين لهم « أن شقاء العيش وبؤس الحياة التي يقاسونها ، إنما مصدرهما

الأجنبي الغاصب ، النمسا ذات القوة والسيطرة على البلاد» و «أن لا سبيل الى تغيير الحالة إلا اذا تغيرت السلاطة الحاكمة ، وألقيت مقاليد أمور الأمة الى أبناءها » وكان مازينى يرمى الى إنشاء وحدة أهلية ذات حكومة جمهورية ، "لأن الحرية فى نظره لا تستقيم إلا مع الجمهورية ، ولأنه لا يوجد بين ملوك ايطاليا من يستطيع أن يقود البلاد بغير أن يعرضها الى حرب أهلية" ، وقد أظهرت الحوادث أن زعمه هذا كان على غير أساس . وأما دعوته الى الوحدة القومية فقد تحققت على الرغم من فوارق الميول والتعليم ، والضغائن التى تولدت من انقسام البلاد قرونا طويلة .

وكان مازينى يردّد على الدوام أن لا أمل له فى الوصول الى الوحدة القومية ، أو الجمهورية أو الإصلاح ، إلا اذا طردت النمسا وراء الألب ، لأنها الحائل الأكبر بين ايطاليا وبين سعادتها « وكان يرى أن ذلك الجلاء لا يتم إلا بالحرب » ، لأنها « هى القانون الأبدى بين السيد والمسود الذى يريد أن يكسر الأغلال » . وكانت خطته تنحصر فى استمالة الشعب بأسره الى برنامج الوطنى أولا ، ثم تبتدى الحرب غير النظامية «لأنها طريق الحرب الوحيد بين الثوار والجنود النظامية» ولأنها عين الطريق الذى سلكته هولنده وأمريكا والاغريق وغيرهم من قبل . ولكن مازينى تسرع فى إعلان الحرب قبل أن يتم استعداد الشعب ، فلم يكن أسعد حظا من الكار بونارى .

ففى سنة ١٨٣١ تولى شارل ألبرت المعروف بأرائه الحرة عرش بيدمنت ، فدعاه مازينى الى العمل لتحرير ايطاليا ، ولكن شارل رفض أن يشرع فى ذلك بينما كانت الظروف لم تنهيا بعد لمثل هذه الخطوة الخطيرة ، فدبرت مؤامرة لاغتيال حياته ، وزج اسم مازينى بين المتآمرين ، فكان ذلك مدعاة الى نفور المعتدلين منه ، وفى سنة ١٨٣٤ حاولت عصابة أن تنزل الى سافوى لتحريك الثورة هناك ولكنها فشلت ، ولم تأت بنتيجة سوى زيادة الاضرار بسمعة مازينى حتى اضطر الى الفرار الى انجلترا دون أن تتحقق آماله ، ولكنه أوجد النواة على كل حال ، وخلق العقيدة التى أحييت النفوس الحامدة ، وحركت العزائم الخائرة ، وفتحت العيون التى طال سباتها .

(ثانياً) حزب العاملين أو جماعة المعتدلين — تألف هذا الحزب من السياسيين ورجال العسكرية والقسيسين وأصحاب الأموال والذين لم يسم خيالهم الى سماء مازيني ، أو الذين لم تصل حرارة وطنيتهم الى درجة وطنيته ، وقد كانت خططهم العمل ضمن دائرة القانون لاصلاح أغلاط الحكم الحاضر ، ثم الاعتماد على مجهود الايطاليين أنفسهم للتخلص من قبضة النمسا . وكان لسان هذه الجماعة الناطق بأرائهم دازجليو (D'Azeglio) وجيو برتي (Gioberti) الذي كان يرغب في تأسيس اتحاد من الامارات الايطالية تحت زعامة البابا ، لا زعامة بيدمنت ، كما كان يرغب دازجليو . ومهما قيل في تجرد هذا الحزب من عقائد التضحية ، التي امتاز بها مازيني وأنصاره ، فقد كانت غايته اسعاد ايطاليا وتحريرها ، كما كانت غاية «ايطاليا الفتاة» على الرغم من تشعب طرق الجهاد لبلوغ تلك الغاية . واذا كان مازيني قد أحيا الايطاليين ، فان جماعة العاملين قادوهم الى النجاح والظفر ، فلكل من الفريقين فضل ونصيب في النصر النهائي .

حركة الاصلاح — وقد كانت فاتحة انتصار العاملين أن أخذ البابا بيوس التاسع (١٨٤٦ — ١٨٤٨) بمبادئهم المعتدلة بعض الشيء ، وجعل يعمل للتوفيق بين الكنيسة وأمانى الايطاليين ، فأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وسوى القسس بالأهالي في دفع الضرائب ، ورخص بإنشاء جيش أهلي ، ثم وافق على إنشاء مجلس استشاري أباح الانتخاب له من غير رجال الدين حتى دهش مترنيخ ، وقال تعليقا على هذه الحوادث : ” لقد كنا نتوقع كل شيء ، ما عدا ظهور بابا حرّ والآن وقد ظهر ، فلا خد لما سنراه في المستقبل “ . والواقع أن تيار الاصلاح غمر كل ايطاليا ، حتى اضطر دوق تسكانيا أن يحارّى عمل البابا ، كما أن أمير بيدمنت أطلق الحرية السياسية للأفراد وأنشأ دستورا غدا . فيما بعد دستور ايطاليا بأسرها . وأما الإمارات التي قاومت مطالب الاصلاح ، فقد التجأ الشعب فيها الى القوة حتى أذعن الأمراء — كما وقع في نابلي في يناير سنة ١٨٤٨ حين أجبر فرديناند الثاني

أن يمنح شعبه الدستور . وأما فى لمبارديا ، حيث كانت العلاقات بين الشعب والحكومة شديدة التوتر ، فقد اتخذت المقاومة شكلا سلبيا ، بأن أضرب الأهالى عن التدخين ليحرموا النمسا من احتكار التبغ ، ولكن المقاومة السلبية لم تلبث أن تحولت الى مقاومة فعلية واسعة النطاق .

حركة الوحدة — ما كادت تصل الأخبار عام ١٨٤٨ بنشوب الثورة فى فرنسا وامتدادها الى النمسا ، وفرار مترنيخ نفسه ، حتى تعززت الآمال فى النصر ، فبدأت ميلان باجبار الحامية النمساوية على الجلاء عنها ، وحذت حذوها البندقية ، ولم تلبث بيدمنت أن زحفت جيوشها على عجل لتأييد الثائرين ، كما أن حكومات تسكانيا ونابلى ورومة أوفدت جنودها للمساعدة بتأثير الرأى العام ، فتقدمت الجنود المتحدة ، من موقع الى موقع ، يحدوها النصر حتى تجلت الوحدة الايطالية ماثلة على أفق المستقبل القريب .

إلا أن ضعف القيادة الايطالية وقلة الموارد وسوء النظام ، أدى الى حرمان الايطاليين من ثمرة النصر ، فقد استطاع رادتركى (Radetzky) قائد النمسا أن يثبت فى قلاع المنطقة التى يحدها الأديج من الشرق ، والمانشيو من الغرب ، ولبث يراقب الأمور عن كشب ، وكان الرأى العام قد أخذ ينقسم فى الولايات بين أشياغ ملكية بيدمنت ، وأشياغ جمهورية مازينى ، كما أن الأحزاب الرجعية — لا سيما فى نابلى أخذت تسترد قواها وتسحب جنودها ، ثم إن البابا الذى فتح طريق الإصلاح تملكه الجزع من أن يفضى الأمر الى ضياغ سلطانه القديم ، فأعلن سخطه على الثورة والقائمين بها ، ففت كل هذا الخلاف والانقسام فى عضد الجيش ، وتحين رادتركى هذه الفرصة لتنظيم صفوفه وامتداد قواه بجيوش جديدة من الشمال ، ثم هاجم القوّات الايطالية عند كستوزا (Custoza) فى ٢٥ يوليه سنة ١٨٤٨ واضطر شارل ألبرت الى قبول الهدنة . غير أن هذا رأى من العار أن ينسحب من الحرب بعد أن وقف لتحرير الوطن ، فاستأنف القتال ولكن عاوده سوء الحظ فهزم ثانيا



فى نوفارا (Novara) مارس ١٨٤٩ فنزل عن الملك لابنه فكتور أمانويل ليتفادى تعريض بلاده لشروط قاسية اذا ظل هو على العرش .

سادت السياسة الرجعية على أثر انتصار النمسا، إلا أن الشعب فى تسكانيا ورومة والبندقية قاوم هذه السياسة ، وأعلن الحكم الجمهورى فيها بزعامة جورازى ومازىنى ومانىن، ولكن هذه الجمهوريات لم تعمروا طويلا، فقد أعيد النظام القديم فى تسكانيا بمعاونة النمسا، وتدخل لوييس نابليون فى صف البابا — ليكسب ود الحزب الكاثولى فى فرنسا وليحول دون احتلال النمسا لرومة — فأرسل حملة أسقطت الجمهورية فى رومة بعد أن دافع عنها مازىنى وغاريبالدى دفاعا عظيما، وخلف فى صحائف حكمها تاريخا زاهرا لا ينسى . وتلا ذلك سقوط البندقية بعد أن جاهدت جهادا هائلا امام الأمراض التى انتابتها، وقنابل النمساويين التى كانت تصب عليها ، فما انصرم عام ١٨٤٩ إلا وكان الحكم الرجعى القديم سائدا فى كل مكان عدا بيدمنت .

إلا أنه شتان بين الفشل الذى أصاب الإيطاليين الآن وبين ما أصابهم سنة ١٨٢١ وسنة ١٨٣٠ ، فمن الألب الى رأس بسارو عظم ايطاليا نور الحرية، وتزعزعت السيادة النمساوية من جذورها، وعقدت الآمال على بيدمنت لتحقيق الغاية العظمى .

الفصل الثالث

ألمانيا

شاهدت السنوات التى تلت ثورة سنة ١٨٣٠ تكويننا عظيما فى رأى العام ومضاعفة لقوة الحركات السياسية مما يرجع الى العوامل الآتية :

(١) اشتراك الولايات تدريجا عدا النمسا فى الاتحاد الاقتصادى، "الزولفرين" بين سنة ١٨١٩ و ١٨٣٦ وازدياد طرق المواصلات ، ووسائل المخابرة ، ومن ثم نشأ رأى عام يتأثر بالحوادث والاضطهادات التى تقع فى أية ولاية على انفراد .

(٢) ظهور أفكار اشتراكية مأخوذة عن لويس بلان غرضها تحسين الحال في ظل حكومات أهلية .

(٣) تحرش فرنسا بألمانيا ، وازدياد الرغبة في إنشاء حكومة وطنية تتولى الدفاع عنها ، وهذه الرغبة تظهر في الأناشيد العديدة التي تداولتها الألسن حينئذ لا سيما أنشودة الرين (Wach on the Rhine) .

ثورات سنة ١٨٤٨

الحركة الدستورية — لذلك اشتدت الرغبة في تغيير النظام الذي فرض على ألمانيا عام ١٨١٥ تغييرا يكفل إسعاد الأفراد وتأييد السلم فلما قامت ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا تطاير شررها الى ألمانيا حيث اتجهت الحركة من البداية نحو إلغاء القوانين التي تقيد الحرية ، وإشراك الشعب في حكم الامارات ، وإنشاء اتحاد ألماني عام تمثل فيه أجزاء البلاد بأكملها . وقد تحقق الشطر الأول من هذه الأغراض حين أصدر الديت قرارا بإلغاء القوانين الاستثنائية ، كما قررت أكثر الولايات قبول رغبات الرأي العام في الحكم طبق المبادئ الدستورية بحيث لم يقاوم هذه الرغبة سوى بروسيا والنمسا .

بروسيا — ففي بروسيا التي أغفلت الإصلاحات الدستورية منذ هزيمة نابليون ، استأنف الشعب جهاده لدى فردريك وليم الرابع الذي اعتلى عرش البلاد سنة ١٨٤٠ وكان يدين بوجوب التمتع بسلطة لا تحد ولا تسأل إلا أمام الله ، ولذا أخذ يتردد بين رغباته ورغبات شعبه حتى وفق الى رأى يجمع بين الرغبتين ، وذلك بأن دعا أعضاء مجالس الأقاليم الى الاجتماع في مجلس عام يعقد في برلين من وقت لآخر لابتداء الرغبات واستشارة الأعضاء في أمر الضرائب والقوانين . على أن هذا المجلس أنكر على الحكومة تحديد عمله وسلطته ، وجعل ينازعها القوة والنفوذ ، فتقرر أخيرا تعطيل جلساته نهائيا . فلما كان عام ١٨٤٨ تحركت نيران الثورة ، وقام الشعب يطالب

الملك بإجابة أمانى البلاد فى الحكم الدستورى ، فأسرع الملك حقنا للدماء الى سحب الجند من المدينة وعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور واف بحاجة البلاد، ولكن هذه الجمعية أخذت تنازع الملك وحاشيته السلطة بأكملها، فخذ الملك عليها خطة الشدة التى انتهجتها، وأمر بسحق الثورة، وتفريق الأعضاء، على أنه لم يرجع مع هذا الى نظام الحكم القديم، بل منح شعبه دستورا من لدنه يقضى بإنشاء مجلسين : أحدهما للأعيان ويعينه الملك، والآخر للتواب وينتخبه الشعب، بطريقة تجعل لأصحاب المصالح المالية السيطرة عليه . وقد كان من حق المجلسين وضع القوانين وفرض الضرائب، كما كان من حق الملك انتخاب الوزارة وإصدار القوانين فى غيبة البرلمان "يناير سنة ١٨٥٠".

النمسا — أما النمسا فقد اتخذت الحركة فيها شأنا خطيرا لأنها لم تتضمن قلب النظام المطلق الى نظام مقيد فحسب، بل لأنها تضمنت نزعة استقلالية من جانب الولايات المختلفة بحيث تعرضت الامبراطورية الى خطر التفكك والانحلال^(١). ذلك أنه على الرغم من الكوارث التى أصابت الامبراطورية فى عهد الثورة ونابليون بقى النظام القديم الذى فرض على هذه الولايات قائما لم يتغير، فالنظام الاقطاعى بكل ما يشتمل عليه من تقسيم الطبقات وأعمال السخرة ظل قاعدة الحياة الاجتماعية، كما أن السلطة المطلقة ظلت قاعدة الحياة السياسية، بل أن هذا النظام اشتدت وطأته فى عهد مترنيخ الذى كان يحارب المبادئ الحرة ويعمل جهده لحراسة الامبراطورية من عدوى الثورة، فظل ثلاثين عاما يأبى كل مطالب الأحرار ويحيط البلاد بسياج من الشرطة والرقباء، ويقيد انتشار الكتب وتعاليم الجامعات حتى تبقى النمسا وولاياتها بعيدة عن كل المؤثرات .

(١) وكانت النمسا تتكون من أربعة أجناس مختلفة : (أ) الصقالبة الشاليون فى بوهيميا ومورافيا وشمال المجر، والجنوبيون فى المكرات والصرب ودلماتيا . (ب) اللاتينيون فى ترنسلفانيا وبكوفينا والتيرول وتريستا . (ج) والمغول فى سهل المجر الأعظم . (د) والألمان الذين يحتلون ضفتى الطونة الى برسبرج .

غير أنه على الرغم من كل هذا الاحتياط تسربت مبادئ الحرية والوطنية في أركان الامبراطورية، فان الانقلاب الصناعي الذي حدث في تلك الأثناء غير معالم الروابط الاجتماعية والاقتصادية، وضاعف من قوة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة وجعلها تتصادم مع النظام الاقطاعي والسياسي السائد في البلاد، خصوصا حينما تم بناء السكك الحديدية، وربطت أطراف البلاد ارتباطا ساعد على تكوين رأي عام، هذا الى أنه اقترن بهذه الحركة الاقتصادية أخرى فكرية في أكثر الولايات : ففي النمسا تولت الجامعة نشر دعوة الحرية بين الجماهير كما تولاهما في بوهيميا بلاكي (Pelacky) الذي أحيى ذكريات التاريخ الأهلي وكولار (Kollar) الذي دعا الصقالبية جميعا الى الاتحاد وجمع الكلمة، وكذلك تولى حركة الإحياء والانتعاش القومي في المجر كوشوت (Kossuth) أقول من أصدر صحيفة بلغة البلاد الأهلية، فأثيرت بذلك الروح القومية في الولايات كما أثارت الرغبة في إعادة حكوماتها الأهلية .

فلما جاءت أنباء الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ تحركت عوامل الحرية والوطنية في أنحاء الامبراطورية، ففي المجر اشتدت المطالبة بالاستقلال الداخلي وتعيين وزارة مسئولة، كما أن بوهيميا قدمت طلبات مماثلة، وأصرت على ضرورة اعتبار كل اللغات متساوية، وفي فيينا قدم جمهور الطلبة ورجال الصناعة والتجارة ملتمسا بإلغاء الرقابة على الصحافة وإنشاء مجلس نيابي، وعززوا مطالبهم بالقوة والعنف حتى انتشر الاضطراب والهياج في كل مكان، واضطر مترنيخ الى الفرار الى إنجلترا على عجل خصوصا وقد اشتدت الأزمة بالثورة القائمة في لمبارديا والبندقية، وتدخل بيدمنت والولايات الايطالية لمعاونة الثائرين .

ولما كانت الثورة قد فاجأت الحكومة الامبراطورية وأذهلتها عن العمل قرر الامبراطور ووزرائه الخضوع لمطالب البلاد عامة، فمنحوا المجر وبوهيميا حكومات مسئولة، كما خولوا الثائرين في فيينا حق إنشاء حرس أهلي، وصرحوا بقبول مبدأ الحكم الدستوري على قاعدة التصويت العام مع عقد جمعية تأسيسية لوضع أحكام الدستور. غير أن الحكومة لم تلبث أن قبضت على ناصية الحال حينما تبين أن الولايات

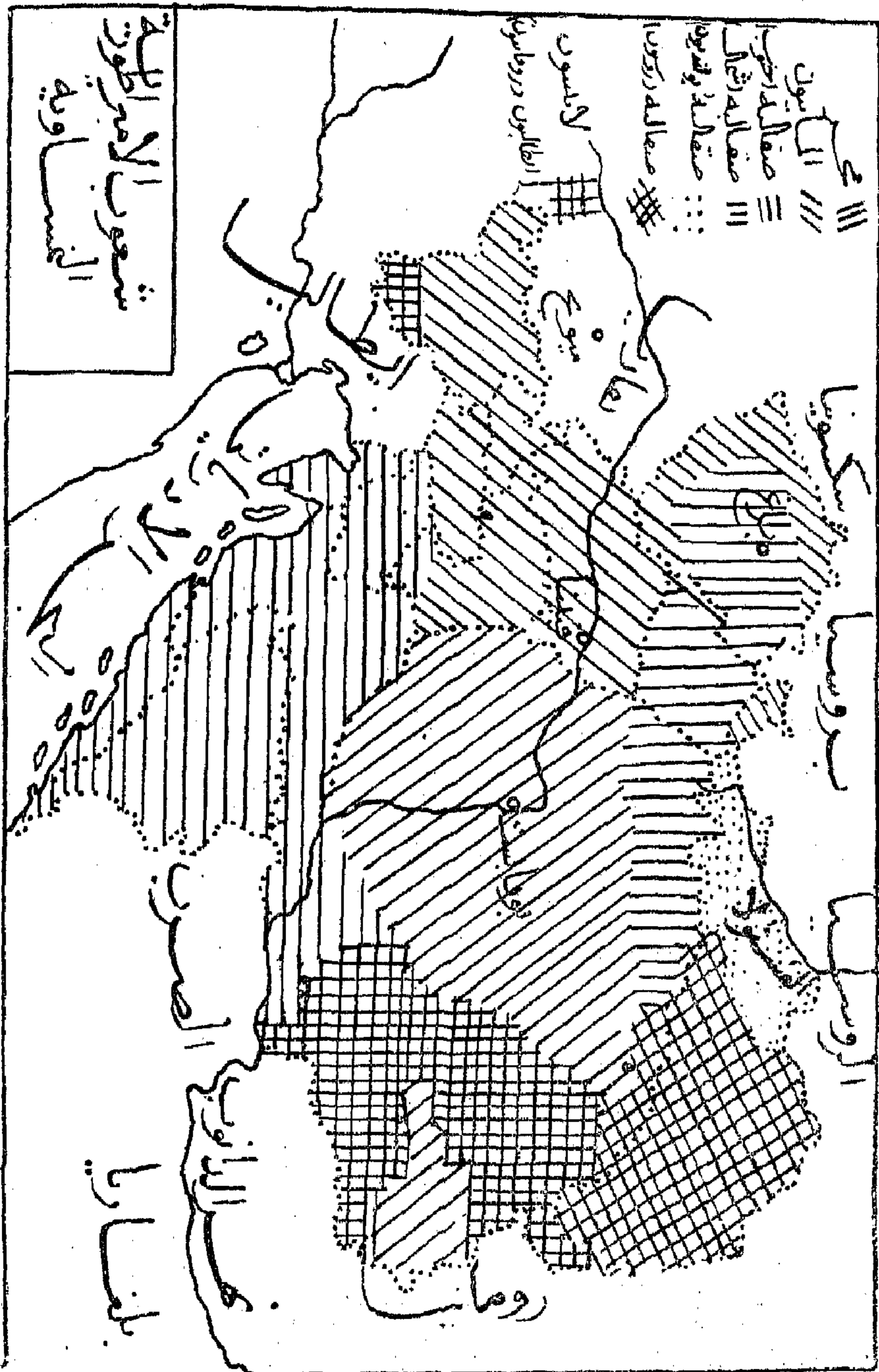
الثائرة منقسمة على نفسها انقساما جنسيا فت فى عضدها جميعا وساعد حكومة
الامبراطور فى التغلب عليها .

ذلك أن صقالبة بوهيميا وجدوا الفرصة سانحة لإنشاء جامعة سلافية لمقاومة
الألمانين الذين كانوا يعملون حينئذ لوضع أساس الوحدة الجرمانية ، والمجريين
الذين كانوا ينادون باخضاع العناصر السلافية فى المجر وما إليها من المقاطعات ،
ولذلك عقدوا مؤتمرا فى منتصف العام لجمع شتات العناصر السلافية المهددة ، بيد أن
هذه الحركة اعتبرت حركة انفصالية تمس أهم مصالح الامبراطورية . ولذلك وجه
القائد وندشجراز لقمع حركة الثائرين ، فدخل مدينة براج عنوة ، وأعلن حل مؤتمر
السلاف وإلغاء كل الامتيازات التى نالتها بوهيميا من قبل .

وبعد شهر قليلة أصيبت فيينا بما أصيبت به براج ، إذ بينما كان المجلس
التأسيسى يضع قواعد الدستور — وقد قرر فعلا إلغاء النظام الاقطاعى — كانت
العاصمة ميدانا لاضطرابات وقلاقل لا تتقطع ، فخرج الامبراطور وحكومته من المدينة ،
وعهد بقمع الثورة الى وندشجراز ، فحاصرها بجيش يبلغ ستين ألف مقاتل ، وجعل
يطلق عليها النيران حتى سلمت . وحينئذ أعلن الامبراطور فرنسوا جوزيف الذى
اعتلى العرش فى هذه الأثناء بعد اعتقال فرديناند — حل الجمعية التأسيسية وإصدار
دستور من لدنه يطبق على الامبراطورية بأكملها « مارس سنة ١٨٤٩ » .

أما المجر فلم يتم إخضاعها بهذه السهولة لأن الامبراطورية ما كانت تواجه فى تلك
البلاد مدينة ثائرة بل شعبا يضطرب بالقوة والحياة . ويرجع أمر هذا النزاع الى
أن المجريين سلكوا مسلك الأمة الكاملة الاستقلال منذ خولتهم الامبراطورية حق
إنشاء حكومة ذاتية ، فألفوا جيشا وطنيا ، وأوفدوا من لدنهم سفراء الى الدول ،
وظفّقوا يضعفون من علاقتهم بالامبراطورية شيئا فشيئا حتى أحفظوا قلوب
النمساويين ، هذا الى أن المجريين أساءوا الى الصقالبة المتصلين بهم ، فأنكروا عليهم
نعمة الحكومة الذاتية التى ظفروا بها وجعلوا يعاملونهم معاملة التابع الذليل ، ولما

طال أجل النزاع وأبى المجريون أن يخفوا من غلوائهم ، أعلنت الصرب انضمامها الى الكروات ، وسيرت الولايتان جيشا الى المجر بقيادة (Jelatchitch) تعاونه جيوش وندشجرارز ، على أن المجريين نشطوا للمقاومة فنكروا بأعدائهم ، ولم يلبثوا أن قزروا عزل أسرة هابسبرج واعلان الاستقلال في أبريل سنة ١٨٤٩



غير أنه لما كان القيصر نقولا الأول عدوا لكل الثورات، وكان يخشى أن تتأثر بولندا بعدوى الثورة في المجر، فقد سير لمعاونة الأمبراطور جيشا يبلغ ١٥٠.٠٠٠ مقاتل، فاستطاعت الجيوش المتحالفة أن تبطش بالمجريين حتى اضطركشوط وأتباعه الى الفرار، فتقرر على الأثر تعطيل الديت المجري، وإلغاء كافة الحقوق التي حصلت عليها البلاد، فضلا عن فصل الولايات السلافية التابعة لها وإنشاء ادارات خاصة بها، وتقسيم ما بقي من المجر الى مقاطعات إدارية.

بهذا تم انتصار النمسا في كل الولايات، وخضعت البلاد مرة أخرى لحكم الفرع والارهاب حتى ان الدستور الذي أعلنه الأمبراطور مختارا عام ١٨٤٩ بقي عاطلا ثم ألغى على اعتبار أنه لا يطابق مبادئ الأمبراطورية. على أنه اذا كانت الولايات النمساوية قد فقدت كل أمانها في الحرية والقومية فقد استبقت الاصلاحات الاجتماعية التي أقرتها المجالس إبان الثورة بحيث تلاشى النظام الاقطاعي نهائيا من أنحاء الأمبراطورية.

حركة الاتحاد الألماني — بينما كانت النار تستعر في كل أنحاء ألمانيا والنمسا لاطلاق الحرية الدستورية في البلاد، كانت تنمو الى جانبها حركة أخرى غايتها تحقيق الاتحاد القومي، فمنذ بداية الثورة اجتمع عدد من الأحرار في مدينة هيدلبرج، وقرروا أن يجتمع مؤتمر تمهيدى في مدينة فرنكفورت للبحث في أنجع الوسائل للوصول الى هذه الغاية، وشكلوا لجنة من سبعة أعضاء لوضع قواعد العمل.

مؤتمر فرنكفورت — وقد اجتمع عملا بهذا القرار نحو ٥٠٠ من كبار أعضاء المجالس النيابية في ألمانيا، وقرروا الشروع في إجراء انتخابات عامة في كل الولايات لعقد برلمان عام يتولى تأسيس الاتحاد الأهل على نظام وطيذ، ولما اجتمع هذا البرلمان — مايو ١٨٤٨ — أعلن بعد مناقشات طويلة اتحاد الولايات الألمانية بأكملها ما عدا النمسا، بحجة اشتراك عناصر كثيرة غير ألمانية في أمبراطوريتها، وكذلك انتخاب فردريك وليم ملك بروسيا أمبراطورا على أن يكون حكمه دستوريا.

ولكن فردريك أبي قبول هذا المنصب : (أولاً) لأنه جاءه من قبل نواب الشعب ، لا من قبل الأمراء ، (وثانياً) لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهنوفر رفضوا أن يعترفوا لأمر مثلهم بالزعامة عليهم ، (وثالثاً) لأن النمسا التي شغلتها حوادث الثورة وصرقتها عن البحث في شؤون ألمانيا عادت الى التدخل في ميدان السياسة الألمانية ، فاحتجت على قرار إخراج النمسا من الاتحاد الألماني ، وعلى اسناد الأمبراطورية لبروسيا ، ولم تترك مجالاً للشك في عزمها على تأييد احتجاجها بالقوة . ولما كانت بروسيا على غير استعداد لمقابلة القوة بمثلها ، فقد قرر ملكها رفض المنصب الذي عرض عليه كما قرر استدعاء النواب البروسيين من المجلس على مثل ما فعلت النمسا وغيرها من الولايات المعارضة للاتحاد ، ولذلك انتقلت البقية الباقية من الأعضاء الى ستجارت حيث قبض على البعض وشتت شمل الآخرين ، فانقرط عقد البرلمان في يونيه سنة ١٨٤٩ دون أن ينجح في تحقيق المهمة التي تولاه .

حاول ملك بروسيا على أثر هذا الفشل أن يؤلف اتحاداً على قاعدة جديدة ، فاقترح على أمراء الولايات أن ينشئوا اتحاداً يديره مجلسان : أحدهما تنتخبه الحكومات ، والآخر ينتخبه الشعب على أن تكون الزعامة لملك بروسيا ، ولكن النمسا عرقلت هذا العمل ، وأوعزت الى الأمراء برفض المشروع ، ثم أخذت تعمل لاستعادة سلطة «الديت» بجهاز جيشاً قوياً ، وأندرت حكومة بروسيا بالابتعاد عن كل عمل من شأنه تغيير النظام القديم . ولما كانت بروسيا على حالة لا تمكنها من مناهضتها ، فقد خضعت لطلبها ، وتم الاتفاق على ذلك في ألترا في نوفمبر سنة ١٨٥٠ ، على أن هذا الاتفاق لم يكن إلا اتفاقاً وقتياً ريثما تعهد بروسيا العدة لتجبر خصمها «بالدم والحديد» على قبول رغبة الشعب في تحقيق الاتحاد القومي .

الفصل الرابع

محمد على الكبير

(الدور الثانى من المسألة الشرقية)

تمهيد — قوّضت الثورة الفرنسية وحروبها دعائم النظام القديم فى أوربة ، وفتحت المجال لذوى المقدرة الذين لم تكن تظهر مقدرتهم فى عهد كان الحكم فيه بيد الأشراف وحملة الألقاب : ففى فرنسا تمخضت الثورة عن رجال عظام كانوا غرة فى جبين التاريخ مثل : ميرابو ودانتون وديموربيه وكارنو و نابليون وغيرهم كثير ، وفى أوربة ظهر بلونخ وولنجتن وستين وشارنهرست ، وفى مصر أيضا ظهرت قوة جديدة وشخصية فذة نتيجة للثورة وحروبها ونعنى بها محمد على .

فمحمد على إذن وليد الحوادث كنابليون سواء بسواء ، وتراه قد عمل مثله على تشييد عرش وطييد الدعائم ، وأمبراطورية رفيعة العماد فى الشرق ، على نحو ما شاد الآخر فى الغرب ، وهو مثله أيضا فى وقوف الدول فى وجهه للقضاء على أحلام كان يخشى أن تهتد السلام العام ، ولو كان محمد على أصركما أصر نابليون على مقاومة الدول الى النهاية ، لكان مصيره مصير الآخر ، واسكنه انصاع للقوة القاهرة ، فبقى على عرشه وترك مائكا رفيعا لأحفاده يتوارثونه من بعده .

نشأ محمد على فى قوله من أعمال ألبانيا ، وسافر الى مصر مع الحملات العثمانية التى أوفدت لانحراج الفرنسيين من أملاك السلطان ، وأقام بها مع الجنود الألبانية بعد جلاء الفرنسيين ، وجعل يراقب الحوادث عن كשב عله يصيب منها غرضا ، فقد أعقب خروج الفرنسيين فترة من الاضطراب والفوضى التى نشأت عن تنازع الحكم بين العثمانيين من جهة والمماليك من جهة أخرى . فقد حاول العثمانيون أن يستفيدوا من الظروف التى هيأتها لهم حملة نابليون ليحكموا البلاد فعلا لا اسما ، بينما كان

الممالك يحاولون استرداد نفوذهم القديم ، يظاهرون في ذلك الانجليزى الذين ما فتئوا منذ الحملة الفرنسية يعملون على بسط نفوذهم على البلاد ، ويحاولون الاستيلاء على السواحل ، ولذا جعلوا يشايعون الممالك ليظفروا بالحكم وفى هذا ظفر لهم .

واقعد تحولت الحوادث بسرعة مذهشة ، فقد حاول العثمانيون أن ينصبوا شركا لأعدائهم حتى يفتكوا بهم مرة واحدة ، ولكن نياتهم عرفت ، وأفلح الممالك فى الخلاص بمساعدة الانجليز . وحينئذ اتسعت مسافة الخلف بين الفريقين ، وتحول النزاع الى حرب تفصل بين الحزبين . وكان خسرو باشا والى مصر يقود الجنود العثمانية ، بينما كان البرديسى يقود زمام الممالك ، فانتصر البرديسى بمساعدة الانجليز عند بنى سويف ودمهور سنة ١٨٠٢ ، وعشا حاول أن يضم الى جانبه محمد على الذى أبى أن يخاز بادئ الأمر الى جانب فريق دون الآخر ، وفضل أن يترك الفريقين يتطاحنان حتى تنهيا له الفرصة .

ظهور محمد على — فلما انجلي الانجليز عن مصر بعد معاهدة أميان ، أصبح الممالك بلا نصير يحميهم عند الحاجة ، فارتدوا الى الصعيد وتحصنوا فيه ، فاستأنف خسرو الجهاد لسحق قواهم ، ولكن الجنود أبوا السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة ، ولما حاول خسرو أن يجمع الفتنة ، هزم وفر الى دمياط ، وأصبح طاهر باشا وجنوده الأرئود مطلقى التصرف فى البلاد ، ولكن الانكشاريين نازعوا طاهر باشا الحكم حتى أدى الأمر الى قتله وتولية زعيمهم أحمد باشا . حينئذ خلف محمد على طاهرا فى قيادة الأرئود ، واستدعى زعيمى الممالك البرديسى وإبراهيم بك ، واتفق معهما على طرد الانكشاريين والاستئثار بالحكم . ولما تم لهم الأمر ، أخذوا فى القضاء على كل من يهدد سلطانهم ، فاعتقلوا خسرو ، وقتلوا خلفه الجزائري . ولما حضر الألفى الكبير من انجلترا لتنفيذ رغباتها هزموه ، وشتتوا قواته ، حتى أصبح الجوق خاليا للشركاء . إلا أن محمد على لم يكن بالرجل الذى يرتضى هذه الشركة ، فجعل يثير الجنود لمطالبة البرديسى برواتبهم المتأخرة (لأنه تظاهر بترك الأمر له فى حكومة

البلاد) فأخذ هذا يرهق الأهالي بجباية الضرائب ، بينما كان محمد علي يتحجب اليهم وينتصر لهم . ولما آنس من الجند والأهالي التآلب على المماليك ، شرع في التنيكل بهم ، فحاصر البرديسي وإبراهيم وأجبرهما على الفرار . وهكذا تخلص محمد علي من أعدائه واحدا بعد واحد ، حتى أصبح مطلق التصرف في الحكم . إلا أنه تريت في قبول منصب الحاكم حتى تنهيا له الظروف ، فأعاد خسروالى مركزه القديم ، ولما خلفه خورشيد اعترف به كذلك ، ولكن جنود الوالى أنت من الفضائع مااستفز الأهالي ، فساروا في موكب كبير الى منزل محمد علي ، وطلبوا اليه أن يتولى الحكم بينهم ، ثم حاصروا خورشيد حتى وصل محمد علي مرسوم التولية من السلطان في يوليه سنة ١٨٠٥

مصاعب محمد علي — على أن مصاعب محمد علي لم تنته عند هذا الحد ، فقد كان المماليك من أنصار البرديسي والألفى يناوئونه ، وانجلترا تساعدهم بالضغط على تركيا لاستدعائه ، والجنود تطالبه بمرتباتها . أما الرواتب فقد تيسر له دفعها . وأما الاستدعاء فقد استطاع رده بحمل الأهالي على المطالبة باستبقائه ، وإرساله هدايا نفيسة للبلاط السلطاني . فلم يبق إلا المماليك ، ولكن البرديسي مات في نوفمبر سنة ١٨٠٦ وتلاه الألفى في يناير سنة ١٨٠٧ ، فتوطد عرش محمد علي بعض الشيء ، إلا أن مركزه بقى مع ذلك منزعجا لدى الباب العالى حيث كان أعداؤه يكيدون له سرا ، ولكنه قدم خدمات كثيرة لتركيا فثبت بذلك ملكه في مصر كما سترى .

(١) حاولت انجلترا في سنة ١٨٠٧ الاستيلاء على مصر لرد الغارة التي كانت تخشاها من جديد من قبل نابليون ، ولإقامة حكومة من أصدقائها المماليك ، فسيرت حملة بقيادة « فريزر » في مارس سنة ١٨٠٧ ، إلا أن الألفى الذي كانت تعتمد عليه انجلترا في تحريك الثورة في الداخل كان قد توفي كما رأينا ، فاستطاع محمد علي أن ينزل بالانجليز من الهزائم ما اضطرهم الى الجلاء عن أرض مصر في سبتمبر سنة ١٨٠٧

(٢) ظهر الوهابيون في شبه جزيرة العرب كحزب ديني باديء الأمر ، وكان غرضهم تطهير الدين مما أدخل عليه من البدع على زعمهم ، ولكنهم تحولوا بعد ذلك الى حزب سياسى غرضه الاستيلاء على البلاد العربية بأكملها ، فأوفد محمد على لقتالهم ، فنكل بهم ونخب عاصمتهم الدرعية ، وقد كان من نتائج هذه الحوادث أن حسن محمد على علاقته مع تركيا ، كما أنه وطد مركزه نهائيا في مصر لما تحفز المماليك لمقاتلته إبان هذه الحروب ، فقد أخذ يستدرجهم حتى أوقعهم في شرك نصبه لهم في القلعة في مارس سنة ١٨٠٧ ، ففتك بهم جميعا واستراح من شرهم .

مطامع محمد على — ما كاد محمد على يستقر على عرشه ، حتى جعل يهيئ الوسائل لبناء إمبراطورية واسعة في الشرق . ولما كان هذا الغرض يستدعى ثروة طائلة ، فقد عول على غزو السودان لطرد بقايا المماليك الذين التجأوا اليه ، واستخراج الذهب من أراضيه ، وفتح مورد جديد من الرجال لجيشه وبحريته . وقد نجحت هذه الحملة من الوجهة الحربية ، إلا أنها لم تحقق كل مطامع الباشا ، لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة ، والجنود السودانيون لم يحققوا الأمل فيهم . ولذا التفت محمد على منذ ذلك الحين الى استثمار موارد مصر ، والانتفاع بخيراتها . فنظم شؤونها الاقتصادية حتى تقوم بما يطلب منها من النفقات ، كما نظم شؤونها الادارية والعلمية حتى تستطيع أن تقوم بالدور الهام الذى كان يعدّه لها .

أخذ محمد على بعد أن تمت له كل معداته يعمل لتحقيق غرضه . فما كادت تركيا تستدعيه لحرب اليونان ، حتى أجاب الدعوة ، ولولا تدخل الدول على نحو ما بينا في الفصل الخاص بثورة اليونان لخرجت مصر من الحرب ظافرة بغنيمة ثمينة .

النزاع مع الباب العالى — على أن محمد على لم يفته الضعف الذى أظهره العثمانيون في مقاومة اليونانيين ، فعزم على أن يقطع لنفسه شيئا من أملاكهم ، لا سيما بعد أن خسر في الحرب اليونانية خسارة فادحة ، ولم يكن شيئا مما كان يطمع فيه ، فتذرع للحرب بعدة وسائل ، منها الخلاف بين مصر وأمير عكا على تسليم الفارين

من الجندية من المصريين ، وامتناع ذلك الأمير عن توريد الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول المصري . فسير الى سوريا جيشا يعززه أسطول كبير، وعقد اللواء لابنه ابراهيم « أكتوبر سنة ١٨٣١ » وسرعان ما سقطت الحصون المنيعة أمامه حتى اذا بلغ « بيلان » تلاقى بخسرو باشا في معركة أسفرت عن فوز المصريين ، ثم سار شمالا الى أن اخترق جبال طوروس ، ونزل في اقليم أطنه ، وتحصن بالقرب من قونية ، فهاجمه حينئذ رشيد باشا ، ولكنه هزم هزيمة مرقت صفوف العثمانيين ، وفتحت طريق القسطنطينية أمام المصريين « ديسمبر سنة ١٨٣٢ » .

تدخل الدول — حينئذ استنجد السلطان بالدول ، ولكنها شغلت بمصالحها الخاصة عنه ، فتحول الى روسيا ، وكانت هذه تراقب الفرص للتدخل لنصرة تركيا لأنها كانت تخشى أن يتبوأ محمد على القوى مكان السلطان الضعيف ، فقبلت أن تمدّه بالمساعدة سريعا ، وأرسلت مورافيف مندوبا لاسكندرية لتهديد محمد على حتى يضطر الى إيقاف الزحف عند كوتاهية ، هذا بينما كانت القوات الروسية البحرية والبرية ترسل تباعا الى البوسفور .

أسرعت الدول حينئذ الى إجبار الباب العالي على قبول طلبات محمد على حتى لا تتعرض لخطر تدخل روسيا الذي هو أشد وطأة من خطر الوالى ، فقبل السلطان بعد تردد طويل ، وأبرم اتفاقية كوتاهية في ١٦ مايو على أن ينزل لمحمد على عن سوريا ، وأن يولى ابنه ابراهيم على أطنه ، فانجملت القوات الروسية عن تركيا على الأثر ، ولكن بعد أن أبرمت مع السلطان معاهدة « هنكيار أسكده سي » سنة ١٨٣٣ على أن تتولى روسيا الدفاع عن تركيا عند الحاجة في نظير اغلاق البوغازات في وجه أعداء روسيا . ولم يكن غرض القيصر من المعاهدة إسقاط الدولة أو تغيير مركزها السياسى ، بل كانت غايته أن تبقى الدولة حافظة لمركزها ، ولكن يتولى القيصر حمايتها من الحركات الخارجية أو الداخلية التي ربما تثير الدولة من رقادها ! وهذه السياسة كان يرغب في وضع الدولة تحت سيطرة روسيا بغير فتح ولا إعلان حرب ، إلا أن الدول

أخذت تعمل منذ ذلك الحين لإلغاء المعاهدة، فالتحسنا نسخت هذه الاتفاقية بمعاهدة مع روسيا مؤداها أن تعمل الدولتان معا لحفظ كيان تركيا ومنع محمد علي من مد نفوذه الى الولايات الأوربية، وإذا حصل أى انقلاب فى النظام الحكومى فى القسطنطينية فإنهما تعملان معا لوضع النظام الجديد، أما إنجلترا وفرنسا فقد أعلنتا أنهما « تمنعان حدوث أى تغيير فى علاقات الدولة العثمانية بدولة أخرى يكون من شأنه التأثير فى سلامتها واستقلالها » .

عودة النزاع — على أن صلح كوتاهية لم يكن فى الواقع إلا هدنة مؤقتة ، لأن السلطان لم يسكن لهذه الهزيمة فلما قامت الثورة فى سوريا "مايو سنة ١٨٣٤" على أثر ادخال ابراهيم باشا نظام القرعة العسكرية فيها، فضلا عن تأثير الدسائس التركية، تحفز السلطان للانتقام، فنصحته الدول بالعدول عن هذه المجازفة ، وأعلنته روسيا أن المعاهدة التى بينهما دفاعية محضة ، هذا الى أن الثورة أجمدت فى الشام، فعزل السلطان مؤقتا ، ولكنه ماقتى يعمل بمساعدة إنجلترا على تقوية الأسطول والجيش وإثارة الخواطر ضد محمد علي، فضلا عن استنزافه مالية الحكومة المصرية بطلبات متكررة، فأراد محمد علي أن يضع حدا لهذه الحالة بإعلان الاستقلال عام ١٨٣٨، حتى لا تتعرض أعماله فى مصر وغيرها للضياع، إلا أن الدول وقفت فى سبيله كى تبقى تركيا كما كانت دعامة السلام فى الشرق . ولذا سافر محمد علي الى السودان لاستخراج الذهب، حتى يستغنى — كما قال — عن الجيوش والأصحاب فى معاملة الباب العالى .

وبينما كان متغيبا فى السودان، حشد السلطان جنوده على حدود سوريا ليغسل الإهانة التى لحقت به من أعمال محمد علي، ويقضى على خطر كان يهدد الخلافة ذاتها، فأعادت الدول نصيحها بالعدول عن أعمال العداء، — إلا مندوب إنجلترا فانه لم يبد رأيا قاطعا — فتشجع الباب العالى لإعلان الحرب خصوصا وقد أدرك أن الدول لا تسمح على كل حال بالقضاء على العثمانيين . أما محمد علي فقد أمر ابراهيم بالبقاء داخل الحدود حتى يهاجم، وأعلن على الملأ أن لارغبة له فى الحرب، حتى يكتسب عطف الدول

ولكن الدول لم تنجح في ردّ جنود السلطان بعد أن زحفت بقيادة حافظ باشا داخل الحدود، فاتخذ إبراهيم خطة الدفاع في بادئ الأمر، ولكنه لم يلبث أن طارد العثمانيين إلى «نصيبين» حيث جرت موقعة بين الفريقين دحر فيها العثمانيون " ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩". وقد تلت هذه الهزيمة نكبة أخرى لا تقل عنها شأنا فقد توفي السلطان محمود الثاني قبل وصول أنباء المعركة، وتولى بعده السلطان عبد المجيد ولم يبلغ السادسة عشرة من عمره، وأصبحت الدولة في يد رجال السراي، خسرو باشا وغيره فتحرّك الأسطول العثماني بقيادة فوزي باشا إلى الاسكندرية حيث سلم إلى محمد علي نكاية في أولئك الرجال.

موقف الدول — ولقد ساء الدول، لا سيما إنجلترا، هذا النصر، فقد كانت تخشى أن يؤدي انحلال تركيا إلى زعزعة السلم في أوربة، وتعريض طرق الهند البرية إلى مخاطر عظمى باستيلاء محمد علي عليها، هذا فضلا عن الخطر الذي ينشأ عن تدخل روسيا. أما فرنسا فكانت تعطف على رغبات محمد علي نظرا للعلاقات الودية التي كانت تربط البلدين، ولأنها كانت تؤمل أن يكون امتداد نفوذ الباشا مقرونا بامتداد نفوذها في الشرق، وأن يحول ذلك النفوذ بين إنجلترا والروسيا وبين مطامعهما في الشرق. غير أن فرنسا كانت تخشى كأنجلترا الخطر الذي تتعرض إليه مصالحهما إذا تدخلت روسيا بحكم المعاهدة التي تربطها بتركيا، ولذا جعلت تعمل باتفاق تام مع إنجلترا في بداية الأمر. فلما أعلنت روسيا رغبتها في التخلي عن العمل بانفراد، حينما شعرت بإجماع الدول على معارضتها، واشتركت فعلا في التوقيع على المذكرة التي أعلنت بها الدول رغبتها في التدخل بين السلطان وتابعه "يوليه سنة ١٨٣٩"، زال خطر روسيا وانفتح المجال لانشقاق الدول بعضها على بعض، لا سيما إنجلترا وفرنسا، في مسألة تحديد الشروط التي تحسم النزاع القائم بين التابع والمتبوع.

وذلك أن فرنسا كانت ترغب في إعطاء محمد علي حق الوراثة في حكم الولايات التي كان يحكمها ماعدا أطنه وكريد وبلاد العرب، بينما كانت إنجلترا ترغب في إرجاعه

الى حدود مصر وحدها مهما كلفها ذلك من الجهد . وحاولت روسيا أن تستخدم هذا الخلاف لمصلحتها ، فأعلنت قبولها لمشروع إنجلترا واستعدادها لتنفيذه بوسائل قهرية لا بصفتها الخاصة ولكن بصفتها نائبة عن الدول ، غير أن إنجلترا أبت التخلي عن صداقة فرنسا ، فقررت إضافة ولاية عكا لأملاك محمد علي ، على أن تشترك فرنسا في قهره اذا رفض ، ولكن فرنسا أصرت على مطالبتها الأولى ، فأسرعت إنجلترا الى الاقتراب من روسيا ، وتقرر بينهما ألا تتفرد روسيا بالعمل بل تشترك معها باقي الدول ، فاضطربت لذلك فرنسا وأعلن تيير وجوب مساعدة مصر صونا لمصلحة فرنسا وشرفها ، فاستدعاه الملك للوزارة ليوهم الدول بتنفيذ سياسته .

إزاء هذا الموقف ، عادت إنجلترا اتباعا لمشورة النمسا فعرضت على فرنسا جعل مصر وراثية في أسرة محمد علي واعطائه النصف الجنوبي من الشام طول حياته . ولكن تيير رفض هذين الاقتراحين لاعتقاده أن اتفاق الدول على العمل ليس محتمل الوقوع ، وأن الباشا يستطيع المقاومة على كل حال ، وأن الأزمة يمكن أن تسوى بين محمد علي والسلطان رأسا قبل أن تتدخل الدول . لذلك حاول تيير أن يوفق بين الفريقين ، ولكن بالمرستون أسرع بالتدخل خوفا من ضياع الفرصة ، وقد جاء إلحاح تركيا بحل المسألة سريعا ، وقيام ثورة من جديد في سوريا مؤيدا لسياسة بالمرستون ، فتم الاتفاق بينه وبين روسيا وبروسيا والنمسا في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ على أن يرغم محمد علي على قبول مصر وراثية في أسرته ، وعكا طول حياته ، وأن تكون مصر مرتبطة بتركيا بقيود ، مثل دفع جزية وتحديد الجيش والأسطول الخ ، فاذا لم يقبل هذه الشروط بعد عشرة أيام تنتزع منه عكا ، واذا أصر على عصيانه ، يعطى ولاية مصر فقط ، واذا لم يخضع في مدة عشرة أيام أخرى عادت الدول الى النظر في الأمر .

فلما أعلنت هذه الشروط ، اشتد الهياج في فرنسا ضد الدول التي تألبت عليها ، وقام لويس فيليب يهتد الدول باطلاق عنان الثورة ، ومن ورائه تيير يتخذ المعدادات

لخوض غمار الحرب ، ولكن انجلترا كانت تعلم أن لويس لا يرضى دخول حرب قد تقوّض عرشه ، وأن فرنسا لا تستطيع أن تقف أمام دول أوربة بأجمعها على كل حال ، ولذا أسرع بالمرستون بتنفيذ الخطة التي أقترتها الدول ، فبدأ المفاوضات عاجلا مع محمد علي ، على أساس الشروط المتقدمة ، وأمر الأسطول البريطاني بالاشتراك مع بعض مراكب نمساوية بقطع المواصلات بين مصر وسوريا ، كما أوفد مندوبين الى سوريا لبث بذور الثورة .

محمد علي والدول — إلا أن محمد علي رفض أن يقبل الشروط رفضا باتا [أولا وثانية وثالثة ، وجعل يتخذ المعدات البرية والبحرية لمقاومة الدول ، فنشبت الحرب على أثر ذلك ، وتحملت انجلترا النصيب الأعظم منها ، فخرّكت الثورة في سوريا ، وحملت الباب العالي على عزل محمد علي ، واستولت بالاشتراك مع حلفائها على سواحل سوريا ، فارتدت القوّات المصرية عن معاقبتها ، وأخذ ديبب الضعف يدب في أجزائها . وحينئذ انكشفت فرنسا ، وعزل تيير وأقيمت وزارة معتدلة برياسة جيزو ، فصديق حدس انجلترا في ضعف لويس فيليب ، وازدادت رغبة الحلفاء في إخضاع محمد علي .

لكن نابيير ، من ضباط الأسطول المحاصر للاسكندرية ، رأى أن إخضاع محمد علي لا يتم بواسطة الأسطول وحده ، فأخذ على نفسه فتح المفاوضات مع محمد علي على قاعدة بقاء مصر وراثته في أسرته ، وإعادة الأسطول العثماني لتركيا ، ولما كان محمد علي قد قطع الرجاء من مساعدة فرنسا فقد قبل الشروط ، وأخذ يفاوض الدول على هذا الأساس ، ولما حاولت تركيا أن تعرقل هذا المسعى أرغمت على قبول الشروط ، وإصدار فرمان بتولية محمد علي عرش مصر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلا أنها احتفظت بحق اختيار والي مصر من أسرة محمد علي ، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر الخ . فرفض محمد علي قبول هذه القيود ، وألحت الدول بتعديل فرمان ، فأذعن الباب العالي لهذه الرغبة وتقرر أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة ،

وأن تحدد الجزية بمقدار جنيه ويكون للباشا حق منح الرتب العسكرية الخ وعلى أثر هذا الاتفاق ، أعلن انتهاء الأزمة الشرقية وحل التحالف ، واشتركت الدول الخمس فى إصدار قرار باقفال البوغازات فى وجه السفن الحربية ، وباحترام سلامة المملكة العثمانية .

المصادر

يضاف الى المصادر المذكورة فى الباب الماضى كتاب «حياة مازينى» تأليف بولتن كنيج ، وكتاب «تاريخ مصر السياسى» تأليف الأستاذ محمد رفعت .

الباب الخامس

عهد انتصار الحرية

١٨٤٨ — ١٨٧٨

في سنة ١٨١٥ نشأت السياسة الرجعية التي اقترنت طويلا باسم مترنيخ وظهرت الى جانبها قوة جديدة لم يشهدها العالم من قبل ، وهي قوة الشعوب ، فتنازعت القوتان السلطة إبان هذا العهد ، وخرجت السلطة الرجعية منتصرة في أول دور من أدوار النزاع — اذا استثنينا سقوط الأسرة الملكية القديمة في فرنسا ، وتحرير البلجيك واستقلال اليونان . وفي العهد التالي اشتد ساعد الأحرار ، وتقوت صفوفهم ، وانتقلت مبادئهم من الخاصة الى العامة ، حتى اذا كان عام ١٨٤٨ صار النزاع واسع النطاق بعيد المدى ، إلا أن السلطات الرجعية احتفظت بمركزها القديم لأن النهضة الجديدة رزئت بالانقسام ، وتبديد المجهود الوطني في وجه العدو المشترك . وأما في هذه المرحلة الأخيرة ، فقد تهدبت الحركة ، وتوحدت المجهودات ، وتقاربت الوسيلة والغاية ، وانضمت الصفوف تحت لواء واحد ، قادها في كثير من البلاد الى الحرية والوحدة القومية المنشودتين منذ أجيال طويلة .

الفصل الأول

فرنسا

الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية

لويس نابليون — ولد عام ١٨٠٨ وكان أبوه لويس بوناپرت ملك هولندا في عهد نابليون ، وأمه هورتنس بوهارنيه ، وقد أصبح منذ وفاة الدوق ريشستادت

ابن نابليون سنة ١٨٣٢ ، الوارث للعرش الامبراطورى ، فأخذ يهتم بالشؤون الفرنسية
 عليه يجد فيها وسيلة للوصول الى غرضه ، فلما استحكم الخلاف بين الملك وشعبه منذ
 عام ١٨٤٠ حاول لويس أن يستفز الجيش والشعب للأخذ بناصره ، واستعان بما
 نشره عن أغراض نابليون فى كتابه « المبادئ النابليونية » من الرغبة فى السلام
 والاصلاح ليستميل اليه عامة البلاد ، غير أن الشعب لم يكن قد تهيأ بعد لهذا
 الانقلاب ، فقبض عليه ، وسجن فى هام ولكنه فر الى انجلترا سنة ١٨٤٦ ، ولما
 نشبت الثورة فى فرنسا سنة ١٨٤٨ ، رأى لويس فيها فرصة جديدة لتحقيق أمله ،
 فعاد الى بلاده ، وأخذ يستخدم اسمه ، والمبادئ التى كان ينادى بها عمه ، حتى انتخبته
 خمس مقاطعات للجلس الجديد ، ولما بدأ الانتخاب لرئاسة الجمهورية ، رشح نفسه
 لها فنال أغلبية عظمى على نحو ماينا .



نابليون الثالث

سياسة لويس نابليون — كان لويس نابليون يعتقد أن العناية الإلهية أرسلته الى فرنسا لانقاذها، فوطد العزم على الاستئثار بالسلطة، ولما كان الدستور ينص على أن تبقى له رئاسة الجمهورية أربع سنوات فقط، وكان لابد من اجماع ثلاثة أرباع المجلس لاحداث أى تغير فى الدستور، فقد كان بعيدا أن ينال لويس غرضه بالطرق الدستورية، ولذا عمد الى استخدام وسائل أخرى لتحقيق الغرض المنشود .

اتفق لويس بادئ الأمر مع الملكيين من أعضاء المجلس^(١) لارهاق الجمهوريين والضرب على أيديهم، واخفأت صوته، وقد أتت له الفرصة حين أصبحت مسألة الجمهورية الرومانية موضع النزاع بين الأحزاب، وذلك أن الكاثوليك والملكيين، وافقوا على التدخل لانتزاع رومة من يد مازيني وإرجاعها للبابا وصدد النمسا عنها، فى حين أن الجمهوريين احتجوا على مقاومة حرية الشعب الايطالى ونظموا مظاهرات عديدة لارغام المجلس على الخضوع لرأيهم، فأسرعت الحكومة باتفاق الملكيين الى القبض على كثير من الأعضاء الجمهوريين وتشتيت حزبهم، فأنحصر النزاع فى المجلس بعد ذلك بين لويس والملكيين، وهؤلاء لم يتأخروا عن القيام بدور ملائم كل الملاءمة لأغراض لويس، فقد انتهزوا فرصة استئثارهم بالسلطة فى المجلس ووضعوا قانونا للتعليم يقضى بنقله الى يد رجال الدين «مارس سنة ١٨٥٠» هذا الى تقييد الصحافة، ووقف المجتمعات، والضرب على أيدي العمال، وحرمان ثلاثة ملايين منهم من حق الانتخاب «٣١ مايو سنة ١٨٥٠» . جرى هذا بينما كان لويس يطوف الأقاليم ويتوّد الى الشعب والعمال، فتحوّلت القلوب اليه، واقتربت الفرصة التى كان يرقبها منذ أجل طويل .

فوز نابليون — عرض لويس على المجلس أولا إيقاف قانون ٣١ مايو، باسم الدفاع عن حقوق الشعب، فلما رفضت رغبته، أعلن حل المجلس فى ٢ ديسمبر

(١) اجتمع المجلس التشريعى طبق الدستور الجديد يوم ١٣ مايو سنة ١٨٤٩ وكان ثلثا الأعضاء

من الملكيين والكاثوليك وأنصار النظام عامة والباقي من الجمهوريين والاشتراكيين كما بينا قبلا .

سنة ١٨٥١ على زعم أن الجمهورية في خطر، وكان قد احتاط للطوارئ، فقبض في الليلة السابقة على زعماء الجمعية، وفترق الجند في أنحاء المدينة لقمع الفتنة والاضطراب، وأمر باعتقال كل من يجرؤ على العمل لغير مصالحته، وقتل منهم من قتل ونفى الآخرين إلى أملاك فرنسا. ولما حاول بعض أعضاء المجلس الاجتماع لتقرير عزل لويس ومحاكمته، شتمهم الجند فاستصرخوا الشعب لنصرتهم، فأقيمت المتاريس وأعدت المقاومة كالعتاد، ولكن الجيوش تغلبت عليها، وما انقضى يوم ٥ ديسمبر إلا وكان نابليون قابضاً على ناصية الحال في باريس والأقاليم.

ولما استقر الأمر لنابليون واختفت عوامل المقاومة كما استقرت لنابليون الأول من قبل، عرض لويس على البلاد دستورا يماثل دستور القنصلية «١٤ يناير سنة ١٨٥٢» وبه تقرّر أن ينتخب رئيس الجمهورية لعشر سنين، وتكون الوزارة مسئولة أمامه، ويعاونه مجلس ينتخبه الرئيس لتحضير القوانين، ومجلس تشريعي ينتخبه الشعب بالاقتراع العام لمناقشة الضرائب والقوانين، ومجلس شيوخ يعينه الرئيس للمصادقة على القوانين والاشراف على النظام الدستوري^(١). وقد وافق الشعب على هذا الدستور بأغلبية عظمى، وأصبح لويس حاكماً مطلقاً، ولم يبق إلا الاسم ليكون أمبراطوراً، وهذا الاسم لم تردّد المجالس التشريعية في قبوله وإعلانه، فوافق الشعب عليه كما وافق على الدستور من قبل «٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢».

حكومة الأمبراطور نابليون الثالث — أعلن نابليون خطة حكومته بعبارة صريحة فقال: «إن اسم نابليون وحده ينطوي على خطة كاملة، فالامبراطورية تعمل للسلم في الخارج (L'Empire c'est la paix) كما أنها تعمل للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والخلق في الداخل فأنا كعمى الأمبراطور الأكبر لدينا

(١) لتكلمة قواعد الدستور أصدر نابليون قانوناً للصحافة (فبراير سنة ١٨٥٢) يعطى الإدارة الحق في تعطيلها كلما شاءت كما أعطى للحكومة حق فتح اعتمادات مالية استثنائية عند تأجيل انعقاد المجلس التشريعي (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٢).

مشروعات واسعة النطاق ، نريد أن نحول الشعب الى ميدان الفضيلة والدين والرخاء ، ففي هذه البلاد ، بلاد الإيمان والاعتقاد ، قليل من يعمل بأصول الدين ، وفي بلاد الخصب التي لا مثيل لها في العالم قليل من يحصل أود حياته إلا بعد جهد جهيد ، نريد أن نرقى الزراعة وننشئ الطرق ، ونبنى المرافئ ، ونطهر الأنهار ، ونشق الترع ، ونمد خطوط السكك الحديدية ، ونستثمر الأراضي الواسعة المقابلة لشواطئنا «الجزائر» ، ونرقى المواصلات بيننا وبين العالم ولا سيما أمريكا .

الدور الأول للإمبراطورية (١٨٥٢ - ١٨٦٠) — نفذ نابليون كثيرا من الأغراض التي أعلنها . فأعاد السلم والطمأنينة للبلاد ، وأنشأ نظاما لنشر التعليم ، وأسس المصرف العقاري لتحسين شؤون الزراعة ، وعمل كذلك على اصلاح مساكن العمال في المدن والأقاليم ، ومساعدة العجزة والفقراء ، وتشجيع نقابات العمال ، هذا الى أنه وضع نظاما لاصلاح بلاد الجزائر ، ونظم شوارع باريس ، ومد خطوط السكك الحديدية في أنحاء فرنسا ، وشيد الطرق والترع والموانئ ، وشجع الزراعة والصناعة والتجارة ، غير أن هذه الاصلاحات أثقلت عاتق الميزانية الفرنسية الى حد أن بلغ دين فرنسا في نهاية حكم نابليون نحو ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات . ومن جهة أخرى حاول نابليون زيادة الرخاء في البلاد عامة فاتفق مع إنجلترا في يناير ١٨٦٠ على تخفيض ضرائبها الجمركية على صادرات فرنسا الزراعية في نظير تخفيضها للمصنوعات الانجليزية ، إلا أن هذا النظام أضربا للصناعة الفرنسية ووضع هذه القوة العظمى في صف المعارضة .

وأما سياسته الخارجية التي تنطوى على السلم — كما قال — فكانت لا تستقيم بتاتا مع إمبراطورية من طراز نابليون الأول ، ولا تلائم أمة حربية تتوق الى العظمة والمجد ، فوطد العزم على أن يعيد لفرنسا مركزها القديم بين الأمم ، وأن يغسل الالهانة والعار اللذين لحقاها في واترلو .

حرب القرم — لهذا دخل نابليون في حرب القرم ، وفقا للتقاليد الفرنسية القديمة التي كانت تأبى على الروسي اغتيال أملاك السلطان ، والسيطرة على

البوغازات ، غير أن الشعب الفرنسي لم يغتبط بحرب ضدّ روسيا — الحليفة الطبيعية لفرنسا — وكان يرجو أن يوجه مجهود فرنسا ضدّ بريطانيا عدوتها القديمة ، فاضطر نابليون الى عقد الصلح قبل الوصول الى نتيجة حاسمة .

المسألة الايطالية — صمم نابليون أيضا على نصرة الايطاليين إرضاء لشعور الأحرار في فرنسا ، غير أن هذا التدخل كان من شأنه أن يثير معارضة الملكيين والكاثوليك الذين كانوا يرغبون صيانة أملاك البابا وأملاك البوربون في نابلي ، ولذا اختط لنفسه طريقا وسطا في شؤون ايطاليا . فاتفق على أن يساعد بيدمنت في ضم الممتلكات النمساوية في شمال ايطاليا ، مقابل تنازلها لفرنسا عن سافوى ونيس ، كما اتفق على تكوين اتحاد من الإمارات المستقلة في ايطاليا تحت زعامة البابا . إلا أنه ما كادت تبدأ الحرب عام ١٨٥٩ حتى تبين نابليون أن الشعور القومي في ايطاليا ، يندفع بشدة نحو انشاء وحدة قومية صحيحة بزعامة بيدمنت ، وهذا ما أراد أن يتوقاه من بادئ الأمر ، فعمد الى الانسحاب من الحرب بعد أن نجحت نجاحا عظيما ضدّ النمساويين ، وبذا أحفظ قلوب الأحرار الفرنسيين لأنه تخلى عن مساعدة الايطاليين في أخرج المواقف ، كما أغضب المحافظين الكاثوليك ، لأنه فتح باب الثورة التي انتهكت حرمة أملاك البابا ، وضمت وسط ايطاليا وجنوبها الى بيدمنت ، حتى غدت ايطاليا الموحدة خطرا على فرنسا .

الدور الثاني (١٨٦٠ — ١٨٦٨) — أراد لويس حينئذ أن يستردّ عطف الأحرار على مثال ما فعله نابليون الأول في القانون الاضافي بعد عودته من ألبا ، فأعلن في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ فك القيود البرلمانية قليلا ، بأن خوّل لمجلس الشيوخ والمجلس التشريعي بعض حقوق دستورية كحق مناقشة الوزراء ، ونشر محاضر الجلسات ، هذا الى أنه تخلى عن حق فتح اعتمادات مالية استثنائية من غير مصادقة المجلسين التشريعيين ، وأمر بالعفو عن المسجونين والمنفيين منهم خارج البلاد . غير أن هذا كله لم يجذب قلوب الأحرار الذين ساءهم تعثر الحكومة في سياستها كما ساءهم تضييقها على أعلى مبادئ الحرية في البلاد .

حملة المكسيك — حاول الأمبراطور أيضا أن يكسب ود المحافظين والكاثوليك من جديد ، فعول على فتح بلاد المكسيك ، لحماية الرعايا الكاثوليك ، واستغلال مناجم الذهب ، واعدة شأن الأمبراطورية التي كانت لفرنسا في العالم الجديد . ولكن نابليون لم يقدر صعوبة المواصلات ، ولا الصعوبات السياسية التي تواجه هذا الغرض ، فتذرع ببعض الاضطرابات التي وقعت في تلك البلاد ضد الأجانب لإرسال حملته المشنومة ، عام ١٨٦١ ، وما كادت تنجح بعض النجاح حتى أعلن انتخاب الأرشيذوق مكسميليان شقيق الأمبراطور فرنسوا جوزيف أمبراطورا عليها . غير أن الولايات المتحدة التي شغلتها حروبها الأهلية ، عادت فتدخلت لتطبيق مبدأ منرو ، واضطرت الجنود الفرنسية الى الجلاء تاركة وراءها البرنس مكسميليان من غير جنود تحميه ، فأعدمه الأهالي . وهكذا فشل لويس في ارضاء الشعب ، ولطخ الشرف الفرنسى بالعار ، وأثقل الميزانية بالديون .

بروسيا — على أن الحادث الذي زعزع عرش نابليون نشأ من جراء تعرضه لشؤون ألمانيا ، فان بروسيا التي فشلت منذ سنة ١٨١٥ في تكوين اتحاد قومي نظرا لمعارضة النمسا ، صممت الآن على تحقيق غرضها «بالدم والحديد» على يد بسمارك الذي مهد السبيل لتحقيق هذا الغرض باتفاق عقده مع روسيا للدفاع عن مصالحهما المتضامنة ، فضلا عن اتفاق آخر عقده مع نابليون الثالث عام ١٨٦٥ على أن يلتزم الحيدة اذا نشبت الحرب مع النمسا ، مقابل استيلائه على بلجيكا أولكسمبرج أوجزء من أراضي الرين ، ولما تم لبسمارك الأمر على هذه الصورة ، التمس الأسباب لإعلان الحرب على النمسا . فلم تلبث أن سحقته قواؤها في سادوا وأجبرت على الخروج من ميدان المنافسة في ألمانيا ، والاعتراف باتحاد يجمع ولايات شمال ألمانيا تحت زعامة بروسيا . وكان نابليون يظن أن الحرب سيطول أجلها فيستطيع أن يتدخل بين المتحاربين ، ويبرم صلحا يرضاه ، ويخرج بالغنيمة التي كان يطمع فيها ، ولكن انتهاء الحرب بهذه السرعة حرمة من مطامعه ، ومهد الطريق لهدم سياسة فرنسا منذ

القرون الوسطى : سياسة القضاء على تأسيس وحدة قومية في ألمانيا ، فلا عجب اذا أجمع الناس على أن فرنسا هي التي هزمت في سادوا .

الدور الثالث (١٨٦٨ - ١٨٧٠) - كانت نتيجة هذا الفشل المتعاقب في السياسة الخارجية ، أن ارتفعت الأصوات من كل جانب ، بوجوب استئثار الشعب بالحكم ، حتى تأمن فرنسا الأخطار الكبار التي أخذت تهددها من كل جانب . وقامت الى جانب هذه الحركة حركة أخرى مصدرها الاشتراكيون الذين فقدوا الثقة بالأمبراطورية لترقية حالهم ، كما فقدت الثقة بها لاعزاز شأن فرنسا . وهذا يرجع الى أن الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها نابليون انتفع بها كبار المالكين فقط . وأما طبقة العمال فقد بقيت على حالها القديم ، فاعتنقت نظريات شيوع ملكية الثروة العامة التي نشرها بينهم كارل ماركس (Karl Marx) الاشتراكي الألماني وجعلت تعمل لتحقيقها بكل الوسائل .

تلقاء هذه المعارضة من جانب الشعب بأسره ، أعلن الأمبراطور عام ١٨٦٨ إلغاء قيود الصحافة وهي قيود الترخيص لها بالظهور وتوقيع العقوبات عليها وحق توقيف الإدارة لها ، هذا الى إعادة حرية الاجتماعات ، عدا الاجتماعات السياسية التي تحتم أن يكون لها ترخيص خاص في غير أوقات الانتخابات . على أن هذه الامتيازات ضاعفت النشاط السياسي في البلاد حتى اضطر الأمبراطور الى الاستمرار في سياسة الخضوع لارادة البلاد ، فقرر عام ١٨٦٩ عودة الحكم البرلماني وإشراك الأمة في حكومة البلاد اشراكا فعاليا ، وقد صادق الشعب على هذا النظام الجديد عام ١٨٧٠ ، فتحوّلت الأمبراطورية الى حكومة دستورية برلمانية لا يتمتع فيها الأمبراطور بغير السلطة الاسمية .

ولا ريب أن هذه السلطة الباقية كان مآلها الى الزوال ان لم يعمل الأمبراطور لتثبيت دعائم العرش ، ولذا قبل الحرب التي جرته اليها ألمانيا سنة ١٨٧٠ على أمل الانتصار ، فلما وصلت باريس أخبار هزيمة سيدان ، قطع آخر خيط يربط الشعب

بالإمبراطورية ، فسقطت على الأثر ولم يتحرك رجل واحد لانقاذها ، وأعلنت الجمهورية للمرة الثالثة في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠

الجمهورية الثالثة — في ظل هذا النظام الجديد تألفت « حكومة الدفاع الوطنى » بزعامة تروشو (Trochu) وجول ففر (Jules Favre) وغمبتا (Gambetta) وأخذت تستجمع قوى الشعب للمقاومة ، فلما تقدم الألمانىون الى العاصمة ، فترغمبتا الى « تور » لتنظيم المجهود الوطنى ، بيد أن باريس لم تستطع المقاومة طويلا إزاء تفرغ الجيش الألمانى لمحاصرتها ، فسقطت في ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ وتبين حينئذ عبث المقاومة ، فعقدت هدنة في ١٢ فبراير لانتخاب مجلس وطنى ينظر في شروط الصلح . وهذا المجلس أعلن انتخاب تيير رئيسا للحكومة ، وعلى يده أبرم الصلح في فرنكفورت في ١٠ مايو سنة ١٨٧١

على أن قبول شروط الصلح المهينة القاسية ، حرك كل عوامل الثورة في باريس ، حتى اضطرت حكومة تيير الى الارتداد لفرساي ، وتألف على أثرها مجلس الكومون فأصبح الموقف عظيم التناقض ، فبينما كانت الراية الألمانية ترفرف فوق « سنت ديس » كانت راية الجمهورية تحفرف فوق فرساي ، وراية الثورة فوق باريس ، فقرر تيير محاصرة المدينة ، وفي هذا الحصار الذى امتد الى ستة أسابيع كابدت باريس من الخسارة الفادحة والرزايا العظيمة ما لم تكابده في الحصار الأول ، ولما نجح الجمهوريون أخيرا في دخول المدينة قتلوا عددا كبيرا من الثوار ، واعتقلوا ما لا يقل عن عشرة آلاف ، فهدأت الحالة بعض الشيء ، إلا أن الجمهورية لم تستقر إلا بعد أربع سنوات ، بفضل مجهود تيير الذى أعاد الثقة في مركز البلاد المالى والسياسى ، وأعاد تنظيم قواها الحربية ، وثبت قدم الجمهورية الثالثة .

حينئذ أخذت البلاد تنظم شؤونها في ظل النظام الجديد ، وقد كانت الظروف ملائمة له من كل الوجوه ، فان نابليون الثالث مات في انجلترا سنة ١٨٧٣ ، وتبعه بعد ست سنوات ولده البرنس أمبريال وكان بين أنصار الملكية القديمة وأنصار

ملكية أسرة أورليان عداء مستحكم الحلقات ، فأصبح النظام الجديد مقبولا لدى كل الأحزاب ، وتم الاتفاق نهائيا على دستور للجمهورية سنة ١٨٧٥ ، وبه تقرر : (أولا) أن ينتخب الرئيس لمدة سبع سنوات بواسطة المجالسين التشريعيين مجتمعين ، ويساعده في عمله وزراء مسئولون أمام المجالس التشريعية ، وهكذا نزل الفرنسيون أخيرا عن مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية واحتذوا النظام الانجليزي ، (ثانيا) تتكوّن الهيئة التشريعية من مجلس الشيوخ ، ويتألف من ٣٠٠ عضو ينتخبون لمدة تسع سنوات بواسطة انتخاب مزدوج « على درجتين » ، وأما مجلس النواب فينتخب لمدة أربع سنوات بالتصويت العام .

وقد نجح هذا الدستور أكثر من أى نظام آخر شاهدهه البلاد في غضون القرن التاسع عشر ، وفي ظله انتعشت فرنسا في الداخل ونالت مركزا ممتازا في الخارج .

الفصل الثاني

نجاح الوحدة الإيطالية

لم يكن الفشل الذي أصاب إيطاليا سنة ١٨٤٨ إلا فشلا مؤقتا ، فانه على الرغم من عودة الأحكام الرجعية الى شدتها الأولى ، وعودة نفوذ النمسا الى عهده القديم ، فان إيطاليا لم تعد تسكن للهزيمة ، وتقعده للذلة ، وباتت آمالها معقودة على بيدمنت بعد أن تخلّى الأمراء عن نصرتها .

نهضة بيدمنت — كانت بيدمنت عند موضع الظن بها ، فقد أخذ ملكها فكتور إمانويل الثاني يدأب على تأييد الحكم الدستوري ، وإنعاش البلاد ، وإصلاح حالها ، وتنمية ثروتها ، وتعزيز جيشها لتستطيع القيام بالمهمة المرجوة منها ، وكان يعاونه في عمله وزيره « كافور » وهو رجل سياسى ثابت الإيمان بالمبادئ

الدستورية، شديد الرغبة في العمل بها « لأنه — كما قال — يستطيع أى أبله أو أحمق أن يحكم البلاد بواسطة الأحكام العرفية، ولكن السياسى الصحيح هو الذى يحكم البلاد بالطرق الدستورية ». وكان يجمع الى صدق الوطنية عقلا راجحا ونظرا بعيدا وخبرة بالأمور وشجاعة نادرة وصبرا طويلا. وبينما تراه يهزأ بالنظريات ويأخذ مكانه على الصخر، اذا به رجل ذو آمال لا تقبل عن آمال أشد المتحمسين لوحدة إيطاليا، ولا يتردد في سبيل تحقيقها عن تخطى حدود السياسة والتقاليد.

كافور (١٨١٠ — ١٨٦١) — ولد كافور سنة ١٨١٠ من إحدى أسر الأشراف العريقة في بيدمنت، فنشأ نشأة حربية، جريا على عادة أبناء



كافور

الأشراف، ثم التحق بخدمة الجيش كضابط في المدفعية، إلا أنه اتهم بمشايعة الحركات الدستورية، فتخلّى عن مركزه في الحكومة، واشتغل طويلاً في مزارعه، وتنقل في ممالك أوربة يدرس العلوم الاقتصادية والسياسية. ولما ألغى قانون المطبوعات في بلده، وبدأت سياسة الإصلاح، عاد واشتغل بالصحافة فأسس جريدة البعث (Risorgimento) وأيد فيها الإصلاح والدستور، وعالج شؤون البلاد بحكمة، فاستدعى إلى الاشتراك في الوزارة سنة ١٨٥٠، ولم يلبث أن تسلم الرئاسة سنة ١٨٥٢ فأخذ يمهّد الطريق لطرد النمسا من إيطاليا، وتحقيق آمال البلاد في الوحدة أو الاتحاد. كيفما كانت الرغبة^(١) وذلك بملافاة الأغلاط التي ارتكبت سنة ١٨٤٨ أغلاط الاعتماد على قوى الشعب غير المنظمة، ومواجهة العدو والقوّات مهتدة بالانقسام على نفسها والموارد ضعيفة لا تكفل النجاح، بل وطد العزم على تنمية الموارد الحربية والمالية قبل كل شيء، والاستعانة بدول خارجية لتنفيذ أغراضها.

سياسة كافور — (أولاً) بدأ كافور يعمل لترقية الصناعة والزراعة، وفتح أسواق جديدة للتجارة، وفرض ضرائب على ممتلكات الكنيسة، وانتزاع أملاك الأديرة، فلما توافرت لديه الأموال غنى بالجيش ومعدّاته حتى أصبح يبلغ ٩٠٠٠٠ جندي على أحدث وأتم نظام.

(١) لم يحاول كافور مطلقاً كما يحاول غيره من السياسيين تربية الرأي العام على مبدأ خاص أو فكرة معينة، بل كان يعمل طبقاً لرغبات الرأي العام كيفما كانت، وأما الرجل الذي قام بهذه التربية في هذه الفترة فهو مانين بطل البندقية الذي أنشأ «الجمعية الوطنية» ليعين طريق العمل الناجح، ويفرس مبدأ الوحدة القومية بزعامه بيدمنت، حتى لا تعود البلاد مرة أخرى إلى الانحلال والانقسام في وجه الأعداء بين أشياع الجمهورية وأشياع الملكية كما وقع سنة ١٨٤٨ — وقد كان مانين جمهورياً، ولكنه حبا في السلم انضم إلى جانب الملكيين على شرط أن تكون خطتهم الوحدة لا الاتحاد. ففي سنة ١٨٤٨ قامت حركة الملكيين على قاعدة الاتحاد بين الإمارات ولكن ظهور بيدمنت كزعيم لإيطاليا جعل الوحدة التي نادى بها مازينى أمراً لا مناص منه الآن. وكان مانين ينكر على الشعب اندفاعه في تيار العواطف واعراضه عن الحقائق الجوهرية التي أدت إلى هزيمة ٤٨ فدعاهم الآن إلى «قليل من الشعر والموسيقى والأنشيد الحماسية وكثير من العمل».

(ثانياً) شارك الدول العظمى في حرب القرم، وحارب الى جانبها، وانتصر معها في مواقع عدة . فغسل بذلك عار نوفارا وضمن صداقة انجلترا وفرنسا ، وجلس بجانب مندوبي الدول في مؤتمر الصلح ، فتسنى له إيصال صوت ايطاليا الى آذان الدول الكبرى مباشرة ، ومواجهة مندوب النمسا مواجهة النذل للند ، بفعل لبيدمنت مركزا ممتازا أصبحت معه محط آمال الايطاليين .

(ثالثاً) ساعد كافور فرنسا في الحرب وفي مؤتمر الصلح بباريس سنة ١٨٥٦ وحرك مطامع نابليون وعطفه القديم على ايطاليا ، فأصبح يعاق آمالا بكارا على مساعدته . إلا أنه وقع حادث كاد يقضى على آماله ، وهو اعتداء ايطالى يسمى «اورسينى» على نابليون ، ولكن هذا الحادث أتى بما لم يكن يتوقعه كافور ، إذ كتب اليه نابليون يطلب مقابلاته سرّاً في حمامات بلومبير (Plombière) في ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٨ لعقد محالفة بينهما تعين شروط التدخل ضد النمسا . ويعزى هذا السلوك الى تعلق الامبراطور بايطاليا منذ نشأته ، ورغبته في الأخذ بناصر الأمم التي تطلب حريتها ابتغاء المجد والشهرة ، وميله الى بسط نفوذ فرنسا في ايطاليا وصدّ نفوذ النمسا ، هذا فضلاً عن رغبته في توسيع ممتلكات فرنسا والقضاء على آثار قرارات مؤتمر فيينا التي كانت وصمة عار في جبين أسرته ، غير أنه مع ذلك لم تبلغ به الرغبة في خدمة ايطاليا الى حدّ العمل لاتمام وحدتها ، كي لا تتعرض مصالح بلاده ومصالح البابا للاخطار ، فلما قابل كافور في بلومبير تعهد بالاشتراك معه في حرب ضد النمسا ، على أن تكون هي البادئة بالعدوان ، حتى لا يكون هناك مجال لتدخل أوربة . وعند انتصار الحليفتين تنفذ الشروط الآتية :

- (١) تضم لمبارديا والبندقية الى بيدمنت ؛
- (٢) تبقى الولايات الوسطى وولايات الجنوب وأملاك الباي مستقلة ؛
- (٣) يكون اتحاد ايطالى من كل الولايات تحت زعامة البابا ؛
- (٤) تضم سافوى ونيس الى فرنسا ويزوج ابن عم الامبراطور بينت ملك بيدمنت .

الحرب مع النمسا — لم يبق أمام كافور بعد ذلك إلا إيغار صدر النمسا حتى تعان الحرب على بيدمنت ، فأوعز الى الصحف بالطعن في الحكومة النمساوية وفتح اكتتابات لتعزيز الجيش ، وصرح بلسان ملكه في البرلمان بأنه « لا يستطيع أن يسمع أنين الألم المنبعث من أنحاء ايطاليا دون أن يتحرك له » فأثار كل هذا حنق النمسا الى حد أن أرسلت انذاراً تطلب فيه تسريح الجيش ونزع سلاحه في ثلاثة أيام ، فلما أهمل كافور هذا الطلب ، زحفت الجيوش النمساوية الى أراضي بيدمنت في أبريل سنة ١٨٥٩ وتقدمت فرنسا الى مساعدة حليفها ، فتوالت الهزائم على النمسا في ماجنتا (Magenta) في ٤ يونيو وسولفرينو (Solferino) في ٢٤ يونيو ، إلا أنه بعد هذه المعركة الأخيرة ، تحول الامبراطور عن الحرب ، وقابل امبراطور النمسا في فلافرنكا (Villafranca) وهناك اتفق الاثنان على الهدنة والصلح دون استشارة بيدمنت . وهذه هي الشروط التي اتفقا عليها والتي عرفت فيما بعد بصلح زيورخ سنة ١٨٥٩ :

تنزل النمسا عن لمبارديا الى بيدمنت ؛ تتحد ايطاليا تحت رئاسة البابا ، تكون البندقية جزءا من الاتحاد الايطالي مع بقائها تحت سيادة النمسا ؛ يعاد الحكم الأصليون الى دوقيات الوسط وتسكانيا « وكان الشعب قد طردهم منها وأعلن انضمامه الى بيدمنت » .

وأما الأسباب التي دعت الامبراطور الى الوقوف بالحرب عند هذا الحد ، ونقض محالفته مع بيدمنت فترجع الى اعلان الولايات الوسطى انضمامه الى بيدمنت على أثر نشوب الحرب مما هدد فرنسا بظهور وحدة قوية الى جانبها ، هذا الى استنجاد النمسا ببروسيا وانجلترا ، واستنكار الرأي العام الفرنسي — لاسيما الحزب الكاثوليكي — إضعاف سلطة البابا .

أما كافور فقد أغضبه هذا الاتفاق ، ونصح للملك بمواصلة الحرب ، إلا أن فكتور أمانويل لم يعمل بهذا الرأي ، فاعتزل كافور الوزارة على الأثر .

وحدة إيطاليا الشمالية — لم تحصل بيدمنت من هذا الصلح على ما كانت تؤمل فيه ، إذ بقيت البندقية للنمسا ، كما بقيت الولايات الأخرى على ما كانت عليه من التفريق . إلا أن الشعب الثائر في الولايات الوسطى « مودينا — بارما — تسكانيا — ورومانا » أبى الخضوع لأحكام المعاهدة ، وقرر الانضمام الى بيدمنت ، وكان كافور قد ذهب عنه سورة غضبه فعاد الى الوزارة ، وجعل يعمل لاجابة رغبة الولايات ، فتقدم بنيس وسافوى الى لويس نابليون بعد أن حرم منها إبان النزاع الأخير ، على ألا يعارض في ضم الولايات الوسطى ، فأجابه هذا الى رغبته بشرط أن يوافق أهل الولايات على هذا الضم ، ولما كانت النمسا لا تستطيع التدخل بعد أن أعلنت المجترة وفرنسا أنهما تعارضان في ارغام الأهالي على قبول حكاهم الأولين ، فقد قام كافور باستفتاء الجهات الثائرة في شأن الحكومة التي يريدونها ، فكانت الأغلبية في جانب الانضمام الى بيدمنت ، فقبل فكتور مشيئتهم ، ووافقت الدول على ذلك في ابريل سنة ١٨٦٠

حركة غارييلدى — لم يبق أمام كافور سوى ضم مملكة نابلى وأملاك البابا « لاسيما رومة » والبندقية . أما رومة والبندقية فكان دون الوصول اليهما مصاعب جمة ، ولكن نابلى الثائرة دواما على حكاهما كانت قريبة المنال ، فرأى كافور أنه اذا كانت السياسة تأبى عليه انتزاعها بطريق الحرب ، فإن في وسع المتطوعين القيام بهذه المهمة ، ولذلك أوفد غارييلدى للعمل^(١) .

وغارييلدى هذا بطل من أبطال إيطاليا العظام ، وشخصية فذة ملؤها الجرأة والاقدام ، تربى في حجر الجمعية التي أنشأها مازيني ، وتغذى بمبادئها ، ودافع عن سياستها في رومة وغيرها ، ثم تحول الى حزب الملكيين الذين كانوا يرغبون في بعث إيطاليا على يد بيدمنت ، فاشترك في حروبها مع النمسا ، ولما تحركت الثورة في نابلى من جديد ، تحرك غارييلدى لنصرتها ، وأمدّه الملك وكافور بالمال والسلاح سرا ،

(١) انظر صورة غارييلدى (صفحة ١٣٠) وقد كتب تحتها بيده عبارة معناها "ما استعصت الحرية على من وطد العزم على نيلها" .

نخرج في مايو سنة ١٨٦٠ بألف من المتطوعين ذوى القمصان الحمراء ، ونزل بهم في جزيرة صقلية ، وسرعان ما هزم جيش نابلي هزيمة منكرة ، وأقام من لديه عمالا يحكمونها ، ثم أخذ يتأهب لغزو نابلي على أن يتبعها برومة والبندقية ، فنزل على شاطئ نابلي من غير كبير مقاومة ، وسار شمالا حتى دخل العاصمة دخول المنتصر الظافر ، فلم تبقى إلا الحصون الشمالية حتى تصبح البلاد بأسرها في قبضته .

تدخل كافور — في هذه الأثناء كان كافور يراقب نجاح غارييلدى بفرح عظيم ، إلا أنه خشى أن يندفع في عمله اندفاعا يؤدى الى تدخل الدول في مصلحة نابلي والبابا ، كما أنه خشى أن يعمل على تأسيس جمهورية بتأثير مازينى وأشياعه الذين كانوا يؤازرونه في حركته ، فاتهز فرصة غضب البابا على بيدمنت لاستيلائها على مقاطعة رومانا وإعلانه الجهاد الدينى عليها ، وتعبئته الجيوش للانتقام منها ، فتقدم الملك بجيشه ، وشتت الجنود البابوية في موقعة كاستلفيداردو (Castelfedardo) ثم احتل أملاك البابا عدا رومة . وحينئذ أعلن السكان رغبتهم في الانضمام الى بيدمنت ، وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٨٦٠

تقدمت جيوش الملك بعد ذلك الى الجنوب لمعاونة غارييلدى ، فتغلبا معا على مقاومة الحصون التى لم تكن قد سلمت بعد ثم دخلا نابلي جنبا لجنب ، وطلبا موافقة الأهالى فكانت الأغلبية فى جانب الانضمام الى بيدمنت ، فخضع غارييلدى لحكم مليكه ، وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٦١ اجتمع المجلس النيابى الجديد فى تورين ، وكانت كل إيطاليا عدا رومة والبندقية ممثلة فيه ، فاستبدل اسم مملكة سردينيا «بيدمنت» بمملكة إيطاليا ، ونودى بفكتور أمانويل ملكا عليها .

مات كافور على أثر هذه الحوادث « يولييه سنة ١٨٦١ » ففقدت البلاد بفقده قوة لا تعوض ، إذ لا شك أن إيطاليا مدينة له بوجودها ، لإخلاصه وجرأته ، مع صبره واعتداله وطول أناته ، وإذا قيل إن مازينى كان روح الوحدة الإيطالية ، وغارييلدى ساعدها ، فقد كان كافور بلا ريب رأسها المفكر .

اتمام الوحدة — كان لابد لاتمام الوحدة الإيطالية من ضم البندقية ورومة . أما الأولى فقد نالتها إيطاليا جزاء مساءلتها البروسيا في حربها ضد النمسا^(١) سنة ١٨٦٦ ، وأما الأخرى فكان يحول دونها أمران :

(أولاً) : رغبة البابا في استبقاء سلطته الدنيوية في رومة . حتى تحول — كما قال — بين المدنية والثورة ، كما حالت من قبل بينها وبين الاسلام .
(ثانياً) احتلال الجنود الفرنسية لرومة منذ التضاء على جمهورية مازيني ، وتشدد نابليون في البقاء فيها ، والدفاع عنها لاكتساب مودة الكاثوليك .
على أن كافور ومن خلفه من الوزراء شعروا ، كما كان يشعر كل رجال إيطاليا ، أن لا وحدة ولا اتحاد في إيطاليا إلا اذا كانت رومة عاصمة لها ، فعرضوا حسم النزاع على مبدأ « كنيسة حرة في مملكة حرة » ولكن البابا رفض هذا الحل .



فيكتور أمانويل

حينئذ صمم غاريبلدى على أن يتخطى حدود السياسة الدقيقة وينتزع المدينة من يد البابا كما انتزع نابلى من يد ملكها . ولكن جنود الملك حالت بينه وبين بغيته حتى لا تسوء العلاقات مع فرنسا ، وأخذ فكتور على عاتقه مفاوضة نابليون فى الأمر ، فقرر الرأى على انسحاب الحامية الفرنسية فى سبتمبر ١٨٦٤ على أن يبقى البابا مستقلا فى عاصمة ملكه ، إلا أن غاريبلدى حاول مع ذلك الاغارة على رومة من جديد ، فعادت جيوش فرنسا وشتتت قواته واحتلت المدينة مرة أخرى ، على أن نشوب حرب السبعين اضطر فرنسا الى استدعاء جنودها على عجل ، فسارع الايطاليون حينئذ



بالزحف الى رومة ودخولها في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ، وبذلك تم العمل المجيد الذي من أجله كرست ايطاليا حياتها " كما قال الملك في حفلة افتتاح البرلمان الأول في رومة " . وليست هذه الخاتمة إلا ثمرة الإخلاص والإيمان ، ونتيجة الجهاد الطويل ، والمخاطرة الهائلة ، والجرأة المنقطعة النظير^(١) .

على أن ايطاليا لم يهدأ حالها من ذلك الحين لأن الحكم البرلماني لا يثمر في يوم واحد ، ولو أن «أسوأ المساكن كما قال كافور خير من عدمها» . وبينما البلاد تتعثر في سبيل الحكم الذاتي ، أخذت تكابد من جهة أخرى اضطرابا اجتماعيا واقتصاديا خطيرا ، من جراء ما قاسته أجيالا طويلة من سوء الحكم . ثم إن الحكومة الجديدة استنزمت نفقات باهظة لتقوم بحاجيات أمة متحضرة في قارة أوربية ، وهذا في بلاد لم تبلغ الثروة فيها بعد مبلغا كبيرا ، ولكن هذه المتاعب لا تقاس الى جانب مشكلة الكنيسة والحكومة ، فإن سجين الفاتيكان أبي طويلا أن يرضخ للحقيقة الواقعة ، وينزل عن سلطته المدنية ، على أن هذا النزاع قد انحل أخيرا باعتراف حكومة ايطاليا باستقلال الفاتيكان ، فأمكن بذلك التوفيق بين عظمة الدين ومجد الوطن .

الفصل الثالث

نجاح الاتحاد الألماني

في سنة ١٨٦١ توفي الملك فردريك وليم الرابع وخلفه على عرش البلاد أخوه ولهم الأول ، فاستدعى الكونت أوتوفون بسمارك لتسلم مقاليد الأعمال ، وإلى هذين الرجلين ومعهما فون رون وزير الحربية ومولتكي قائد الجيش يعزى تأسيس الأمبراطورية الألمانية الحديثة .

(١) إذا كانت الوحدة الإيطالية قد تمت عام ١٨٧٠ فقد بقي عدد كبير من الإيطاليين خارج حدودها . وقد كانوا يسكنون الترينينو والتيرول وأستريا وتريستا وقد أطلق عليها اسم : (Italie Irridenta) أي إيطاليا التي لم تضم ، وقد بقيت هذه البلاد عقبة في تحسين العلاقات بين إيطاليا والنمسا حتى الحرب العظمى

نشأة بسمارك — ولد في سنة ١٨١٥ من أسرة نبيلة في مقاطعة براندنبرج، وتربى في جامعتي جوتينجن وبرلين، ثم التحق بخدمة الحكومة، ولكنه اعتزلها لإدارة منازعه في يوميرانيا حتى انتخب عضوا في مجلس الولاية ثم عضوا في برلمان برلين سنة ١٨٤٨، وفيهما ظهر مظهر العامل القدير على توطيد نفوذ الملكية، فأعادته حكومة الملك لخدمتها، على أن يكون مندوبا عنها في الديت الألماني الذي كان محور العداء القاتل الذي كانت تضمه النمسا لبروسيا، وبعد سنوات قليلة تقلد منصب السفارة في بطرسبرج، ثم في باريس فوقف على كثير من مبادئ السياسة الدولية ودرس أخلاق الأفراد الذين احتك بهم فيما بعد.



بسمارك

سياسيته — تقلد بسمارك منصب الحكم وكانت خطة العمل مهياة أمامه ،
وهى خطة تنطوى على اجبار النمسا وفرنسا على التخلي عن موقفهما العدائى حيال
اتحاد ألمانيا ، لا رغبة منه فى تحقيق آمال قومية فحسب ، بل رغبة فى تحقيق
أحلام فردريك الأكبر فى مد نفوذ بروسيا على كل ألمانيا . إلا أنه رأى أن هذا
الأمر لا يتم ، ولا يجب أن يتم ، بقوة الشعب الألمانى ، بل بقوة الجيش البروسى
حتى يضمن الزعامة لبروسيا ، فأنشأ يتخذ الوسائل لاعداد ذلك الجيش بأن عرض
على البرلمان البروسى اعتماد النفقات اللازمة ، ولكنه لاقى معارضة قوية من جانب
الأحرار ، فسارع الى اصدار الاعتمادات المالية بأوامر ملكية « لأن المسألة
الألمانية — كما قال — لا تحل بمناقشات برلمانية ، بل تحل بقوة الدم
والحديد » . ولما تم له أمر اعداد الجيش أخذ يناوئ النمسا فى شئون شتى ، حتى
حلها أخيرا على قبول الحرب .

الدم والحديد — مشكلة شلسويج هلشتين (Schleswig Holstein)
كانت المسألة التى اتخذها بسمارك ذريعة لاعلان الحرب على النمسا هى مسألة
شلسويج هاشتين . ذلك أن فردريك السابع ملك الدانيمرك كان يحكم هاتين
المقاطعتين الألمانييتين منذ سنة ١٨٦٣ بصفته الخاصة ، على أن تبقى ضمن الاتحاد
الألمانى ، فلما توفى الملك من غير ذرية ، انقطعت الصلة التى كانت تربط الولايتين
بالدانيمرك ، إلا أنها حاولت مع ذلك أن تضمهما نهائيا اليها ، فاعترض على ذلك
الديت الألمانى كما اعترض بسمارك طمعا فى الاستيلاء عليهما لأهمية موقعهما
البحرى ، وأقنع النمسا بالتدخل معه فى شأن المقاطعتين ، باسم اجبار الدانيمرك على احترام
المعاهدات التى وقعت عليها ، فرحفت الجنود النمساوية البروسية الى شلسويج ثم جتيلنده
فى أبريل سنة ١٨٦٤ وأجبرت الدانيمرك على التخلي عن الإمارتين للنمسا وبروسيا ،
وحينئذ قررت الحليفتان فى معاهدة جستين (Gastein) التى أبرمت فى أغسطس
سنة ١٨٦٥ على أن تحكما المقاطعتين معا بشرط أن تتولى بروسيا ادارة شلسويج
والنمسا مقاطعة هلشتين .

الحرب مع النمسا — بيد أن هذه المعاهدة لم تكن إلا اتفاقا وقتيا ريثما يتم بسمارك معداته، فيتخذ من هذا الاتفاق ذريعة لمحاربة النمسا فاتفق أولا مع نابليون الثالث في بياريتز على أن تلتزم فرنسا الحياد اذا ما وقعت الحرب بين بروسيا والنمسا، وذلك مقابل الحصول على باجيككا أو لكسمبرج أو بعض ولايات الرين، ثم اتفق مع الايطاليين على أن ينضموا الى جانبه ليستطيعوا طرد النمساويين من بلادهم نهائيا. ولما كان قد اتفق مع روسيا من قبل عند نشوب الثورة البولندية اتفقا ودّيا أساسه تبادل المعاونة، فقد أمن بسمارك جانب الدول، وأخذ بعد ذلك يناوئ النمسا متخذا مسألة شلسويج هولشتين وسيلة لجمها على الحرب، فاتهمها بالعمل لنقض الاتفاقية المعقودة بينهما وذلك بتعضيدها الأمير المطالب بعرش الولايتين، ثم سير جنوده الى هولشتين فاحتلتها وضمته لأملاكها



فون مولتكى

على ما في ذلك من الافتيات على حقوق النمسا والدت، ولذلك تعاونت هذه المصالح المتضامنة على خوض غمار الحرب ضد بروسيا التي لم تكن تعوزها المعدات الحربية الحديثة التي هيأها لها فون رون (Von Roon) وزير الحربية، ولا تنقصها الشجاعة والحنكة التي امتاز بها قائد الكبير فون ملتكي (Von Moltke) فأسرعت الى احتلال سكسونيا وهانوفر وهس، ثم تقدمت الى بوهيميا لمقابلة الجيوش النمساوية المعسكة فيها، فالتقى الجمعان عند سادوه (Sadwa) في يوم ٢ يولييه سنة ١٨٦٦ وهناك دارت بين الفريقين موقعة من أكبر المواقع شأنا في التاريخ، انتصر فيها البروسيون انتصارا حاسما .

فوز بروسيا — زحفت الجنود البروسية على قبيننا بعد انتصارها في سادوه، إلا أن بسمارك رأى أن يوقف سير الحرب، لأن إذلال النمسا ودخول قبيننا يجعل إعادة الصداقة فيما بعد من أصعب الأمور، مع أنه كان في احتياج لإعادة هذه الصداقة ليضمن حيدة النمسا في حربه التي كان لا بد منها لإرغام فرنسا على قبول الاتحاد الألماني، كذلك رأى بسمارك أن إيطاليا التي برت بوعدا في محاربة النمسا قد خذلت وأن ذلك الخذلان قد يتعدى الى غزو بلادها اذا طالت الحرب، هذا الى أن أخبار سادوه وقعت موقعا شديدا في فرنسا، لأن الفرصة التي كان ينتظرها نابليون الثالث من اشتباك الملكتين في حرب طويلة تهيء له الفرصة لوقوفه حكما بينهما قد ضاعت، فاذا طال أمد الحرب، عادت هذه الفرصة، ولذلك قرر بسمارك التعجيل بمفاوضة النمسا في شأن الصلح، وكانت النهاية ابرام معاهدة "براغ" في ٢ أغسطس سنة ١٨٦٦، وبها ضمت هانوفر وبعض أجزاء بافاريا، وكذلك هس ودرمستات وشلسويج هلشتين ومدينة فرنكفورت الى أملاك بروسيا، هذا فضلا عن أن النمسا اعترفت بإنشاء اتحاد يشمل كل الامارات الكائنة شمال نهر المين تحت زعامة بروسيا، وأما الامارات التي في جنوب هذا النهر فقد

تكون منها "اتحاد جنوبي ألمانيا" على أن يبقى مستقلا عن بروسيا . وأخيرا تقرّر أن تنزل النمسا عن مدينة البندقية لاطاليا مكافأة لها على دخول الحرب ^(١) .

وهكذا انتهى الدور الأول من السياسة التي اتبعتها بسمارك بطرد النمسا من الاتحاد الألماني ، وإنشاء اتحادين أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب . ولا ريب أن هذا التقسيم يعزى الى تردد امارات الجنوب في الانضمام الى الشمال ، كما يعزى الى تدخل نابليون الثالث في التسوية الأخيرة ليحول دون وقوع كارثة وطنية كبرى ، وهي قيام دولة ألمانية عظيمة على حدود فرنسا .

سياسة بسمارك بعد سادوه :

(أولا) أخذ بسمارك يعمل على ربط الولايات الجنوبية والشمالية برباط المصلحة المتبادلة ، وقد تم هذا بالاستفادة من غلطات فرنسا ، وذلك أن نابليون الثالث طالب بسمارك بعد موقعة سادوه بتنفيذ اتفاقية بيارتر التي قضت بأن تستولى فرنسا على البلجيك أو بعض أراضي الضفة الغربية للرين ، فأخذ بسمارك يسوّف في الأمر حتى تم صلح براغ مع النمسا ، وحينئذ أعلن أنه لا يملك النزول عن قيد شبر واحد من الأراضي الألمانية ، ثم نشر في أوروبا الوثائق التي تبودلت بين الحكومتين في هذا

(١) أخذت النمسا تعمل بعد حوادث سنة ١٨٥٩ و ١٨٦٦ لتنظيم شؤون الإمبراطورية حتى تعوض خسائرها الخارجية باستثمار مواردها الداخلية ، ففي سنة ١٨٦٠ قرر الإمبراطور العدول عن سياسة العنف والمقاومة ، وأصدر مرسوما يقضى بأن ترسل كل الولايات نوابا عنها الى برلمان يعقد في فيينا ، ولكن المجرين رفضوا التخلي عن شخصيتهم ، وأبوا ارسال مندوبين الى هذا البرلمان ، واستأنقوا خطة المقاومة السلبية لاختضاع الحكومة الإمبراطورية لارادتهم ، وأعلنوا على لسان ديك (Deak) الاصرار على التمتع بالاستقلال في كل الشؤون الداخلية . فإرضاء لهذه الرغبات التي لا تقبل المساومة ، وضع النظام الثنائي سنة ١٨٦٧ ، وبه انفصلت المجر وما يتبعها عن النمسا في شؤونها الداخلية ، وأما السياسة الخارجية ، وأمور الحرب والمالية فتشرف عليها لجنة من مندوبي الدولتين ، وهذا النظام يشوّهه حرمان برلمان الأمتين من مراقبة أهم المصالح العامة ، كما يشوّهه اغفال مطامع الجنسيات الأخرى ومنافساتها العديدة وسري تأثير سوء هذا النظام في حوادث الحرب الكبرى .

الشأن، فأثارت سخط الرأي العام الأوربي، واستفزت الولايات الألمانية الجنوبية حتى عجلت بإبرام تحالف حربي مع بروسيا، فضلا عن تشكيل مجلس يتولى أمر توحيد المكوس في جميع أنحاء ألمانيا^(١).

(ثانيا) كانت سياسة فرنسا منذ عهد ريشليو قائمة على مقاومة تأسيس وحدة ألمانيا قوية الى جانبها، فلما فاجأتها موقعة سادوه وأصبح الاتحاد ألمانيا قاب قوسين، قام الشعب الفرنسي وعلى رأسه تيير وأعان أن هذه الموقعة تعتبر نكبة وطنية عظمى، وأنه يتعين على الحكومة بعد أن خدعت الى هذا الحد أن توقف مطامع بروسيا بأن تتدخل وتمنع الاتحاد المقبل بكل ما تستطيعه من قوة، فأدعن نابليون وتوسط في الصلح بين بروسيا والنمسا، ونجح في تأجيل اتحاد الولايات جميعا كما أسلفنا. ولكن نشأ عن هذا التدخل أن ازداد بسمارك يقينا بأن لا سبيل الى تحقيق أغراضه إلا بحرب أخرى مع فرنسا، فأخذ يعدّ العدة لها ويتلمس طرقاتى لاجبار فرنسا على خوض غمارها، كما أجبر النمسا من قبل، ولكن فرنسا نفسها لم تكن راغبة عنها، فسارت الى حثفها بظلفها، وذلك أن نابليون رأى أن لا قبل له بتوطيد دعائم الأمبراطورية في البلاد، بغير أن يتعشها بشئ من الانتصارات التي كانت تتوق اليها - وكانت زوجته "يوجيني" أكبر من حملته على السير في هذا الطريق الوعر - فلم يتردد طويلا في خوض غمار الحرب التي كان يتوق اليها بسمارك.

أما الخطة التي اتخذها بسمارك ازاء فرنسا فتتلخص فيما يلي :

(أولا) دخول الحرب سريعا حتى لا تستطيع النمسا أن تثار لنفسها بالاشتراك مع فرنسا.

(١) حاولت فرنسا بعد أن فشلت في الاستيلاء على البلجيك وولايات الرين، أن تستولى على لكسمبرج (وكان يحكمها ملك هولندا على أن يحميها جيوش بروسيا وتبقى تابعة للاتحاد الألماني)، فعرض نابليون على ملك هولندا أن يشتريها منه، وكاد هذا أن يوافق على البيع لولا أن بسمارك اعترض على الأمر. ولما كانت كل من فرنسا وبروسيا على غير استعداد للحرب إذ ذاك، فقد قبلتا وساطة الدول (معاهدة لندن سنة ١٨٦٧) وبها تقرّر أن تكون لكسمبرج منطقة حياد وأن تنسحب منها فرنسا وبروسيا على السواء.

(ثانيا) إجبار فرنسا على البدء باعلان الحرب حتى تستطيع بروسيا أن تشرك الولايات الألمانية الجنوبية معها باسم الدفاع عن كيان البلاد .

(ثالثا) حمل روسيا على التزام الحيادة ، بل دخول الحرب في صف بروسيا اذا انضمت النمسا الى فرنسا ، وقد تم له ذلك في مقابل تعهده بمساعدتها لالغاء حيادة البحر الأسود التي تقررت في معاهدة باريس سنة ١٨٥٦

أما نابليون الثالث ، فقد عمل من جهته على إشراك النمسا وإيطاليا معه في الحرب ، ولكن النمسا لم تجمع الرأي على دخول أى حرب ضد بروسيا ، في حين أن إيطاليا التي أغضبتها مؤازرة نابليون الثالث للبابا في كثير من أدوار وحدتها ، لم تعده بشئ سوى بقائها على الحياد في هذه الأزمة .

مسألة اسبانيا — بينما كانت هذه المفاوضات سائرة في طريقها ، كان بسمارك ياتمس الفرصة لحمل فرنسا على اعلان الحرب ، ولم يلبث أن وجد هذه الفرصة في مسألة لاتهم فرنسا في الحقيقة ولا تهم ألمانيا مباشرة ، وذلك أن النزاع الطويل الذي قام في اسبانيا بين الأسرة المالكة وأنصار الحرية انتهى سنة ١٨٦٩ بثورة قام بها المارشال "برما" واشترك فيها الجيش والسواد الأعظم من الأمة ، فاضطرت الملكة "إيزابلا" الى أن تفر الى فرنسا ، وأعلن الثوار انهم انتخبوا للعرش الأمير "ليوبولد" من أفراد أسرة "هوهنزلرن نيمرنجن" ، وقد قبل الأمير هذا العرش بشرط موافقة مجلس الكورتيز الاسباني والملك ولهم رئيس الأسرة .

على أن الخبر وقع موقعا شديدا في فرنسا لأن اعتلاء أمير بروسي عرش اسبانيا من شأنه توحيد سياسة الدولتين الاسبانية والبروسية ، وقلب التوازن الدولي في أوربة ، ولهذا تلقى بندتي (Benedetti) سفير فرنسا في بروسيا أمرا بأن يسرع لمقابلة الملك ولهم في مدينة أمز (Ems) حيث كان الملك يشترفى بمياهها ، ويفاوضه في الأمر .

برقية أمر — ولما كان ملك بروسيا يرغب في السلم ، فقد أعلن أن لا علاقة لحكومته بهذا الموضوع مطلقا ، وأنه لم يأذن لليوبولد بقبول العرش ، وأنه قد دعا هذا الأمير بإعلان التخلي عنه . وقد كاد الأمر ينتهي عند هذا الحد لولا أن أنصار الحرب في باريس أرغموا الكونت جرامون (Gramont) وزير الخارجية على أن يطلب من بروسيا أن تتعهد ألا توافق في المستقبل على ترشيح هذا الأمير ، فرفض ملك بروسيا هذا المطلب الماس بكرامته بغير أن يخرج عن حدود المجاملات الرسمية . بيد أنه لما أرسلت تفاصيل هذه المقابلة برقيا الى بسمارك ، رأى أن الفرصة التي كان ينتظرها قد حانت ، فنشر نص الرسالة البرقية التي وصاته من الملك ، في صورة مقتضبة ، بحيث أصبحت تشعر الأمة الفرنسية بأن سفيرها قد أهين عند مقابله ملك بروسيا . والواقع أنه ما كادت هذه الرسالة تنشر في فرنسا حتى التهمت الحماسة الوطنية وارتفعت الأصوات بإعلان الحرب ، وكان في وسع الحكومة الفرنسية إذا كانت ترغب في السلم أن تكذب هذا البلاغ ، ولكنها كانت ترغب في الحرب كما كان يرغب بسمارك ، فسارعت الى إعلان الحرب في ١٩ يولييه سنة ١٨٧٠

موقف الدول — اهتمت إنجلترا في هذه الحرب بالاحتفاظ بسلامة البالچيك ، فطلبت الى فرنسا وبروسيا أن تقدما ضمانا بذلك ، ولما تم لها الأمر لزمّت جانب الحياد كما لزمته النمسا وروسيا والدانيمرك وإيطاليا ، واقتصر النزاع على فرنسا وألمانيا وحدهما . وقد كانت ألمانيا كاملة العدة والعدد، حسنة التدريب والقيادة، يرأس جيشها "مكتكى" بطل سادوه الذي لم يترك شيئا للظروف ، فقد هياّ المعدات ، ورسم الخطط التي يسير عليها من قبل ، بينما كان ينقص الجيش الفرنسي كل المعدات اللازمة للقتال وتنقصه الخبرة والتدريب وحسن القيادة ، فلما تلاقي الجيشان هزم الأخير هزيمة لا مثيل لها في التاريخ الحديث .

الحرب وأدوارها — بدأت الحرب بمناوشة عند سار بروكن (Sarbrucken) تفوق فيها الفرنسيون ، ثم توالى الهزائم عليهم في ويسنبرج (Weissenberg) وورث (Worth) واضطر الفرنسيون الى الانسحاب من الالزاس واللورين في ٤ أغسطس . وقد كانت خطة القيادة الفرنسية حينئذ أن ترتد الجيوش الى شالون ، إلا أن بازين قائد الجيش الأيمن هزم في طريقه هزائم متلاحقة اضطر معها الى الانزواء في "متر" حيث أسرع الألمان بتطويقها . أما باقى الجيش الفرنسى الذى كان يقوده مكهون (McMahon) فقد أسرع بالسير الى باريس لحمايتها ، ولكن الأمبراطور نابليون أمر هذا القائد بأن يعود لرفع الحصار عن بازين ، غير أنه نكب في عودته هذه بأعظم الأخطار ، إذ اكتنفه البروسيون في سيدان وأنزلوا بجيشه البالغ ١٣٠,٠٠٠ رجل هزيمة فادحة ، وأرغموا الأمبراطور ومعه ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ رجل على التسليم في ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ،

وعلى أثر هذه الهزيمة انفجرت الثورة في باريس ، وأعلنت الجمهورية الثالثة في ٤ سبتمبر ، وتألقت حكومة الدفاع الوطنى وعلى رأسها تروشو ، ووزير حريتها جول ففرو وزير داخليتها غمبتا . ولما كانت هذه الحكومة قد صممت على الدفاع ، زحف الجيش الألمانى الى باريس وبدأ حصارها في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بنحو ٢٤٠,٠٠٠ مقاتل ، فانتقل فريق من هيئة الحكومة الى مدينة تور برياسة كرميه وبعده غمبتا ، واتخذوها مركز لإعداد الجيوش وتنظيم الخطط لرفع الحصار عن باريس وطرد الألمان من فرنسا . وقد كان في وسع هذه الحكومة أن تقاوم الألمانين مقاومة عنيفة لولا أن تول واستراسبورج سقطا في ٢٨ سبتمبر ، وفي يوم ٢٧ أكتوبر سلم بازين وجيشه البالغ نحو ستة آلاف ضابط و ١٧٠,٠٠٠ جندي ، وبذا تفرغ الألمان لحصار باريس ، حتى أخفقت كل مقاومة في داخلها وخارجها ، واضطرت المدينة الى التسليم في ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ ، ولم يلبث أن تقرّر الصلح في فرنكفورت في ١٠ مايو على أن تستولى ألمانيا على مترواستراسبورج

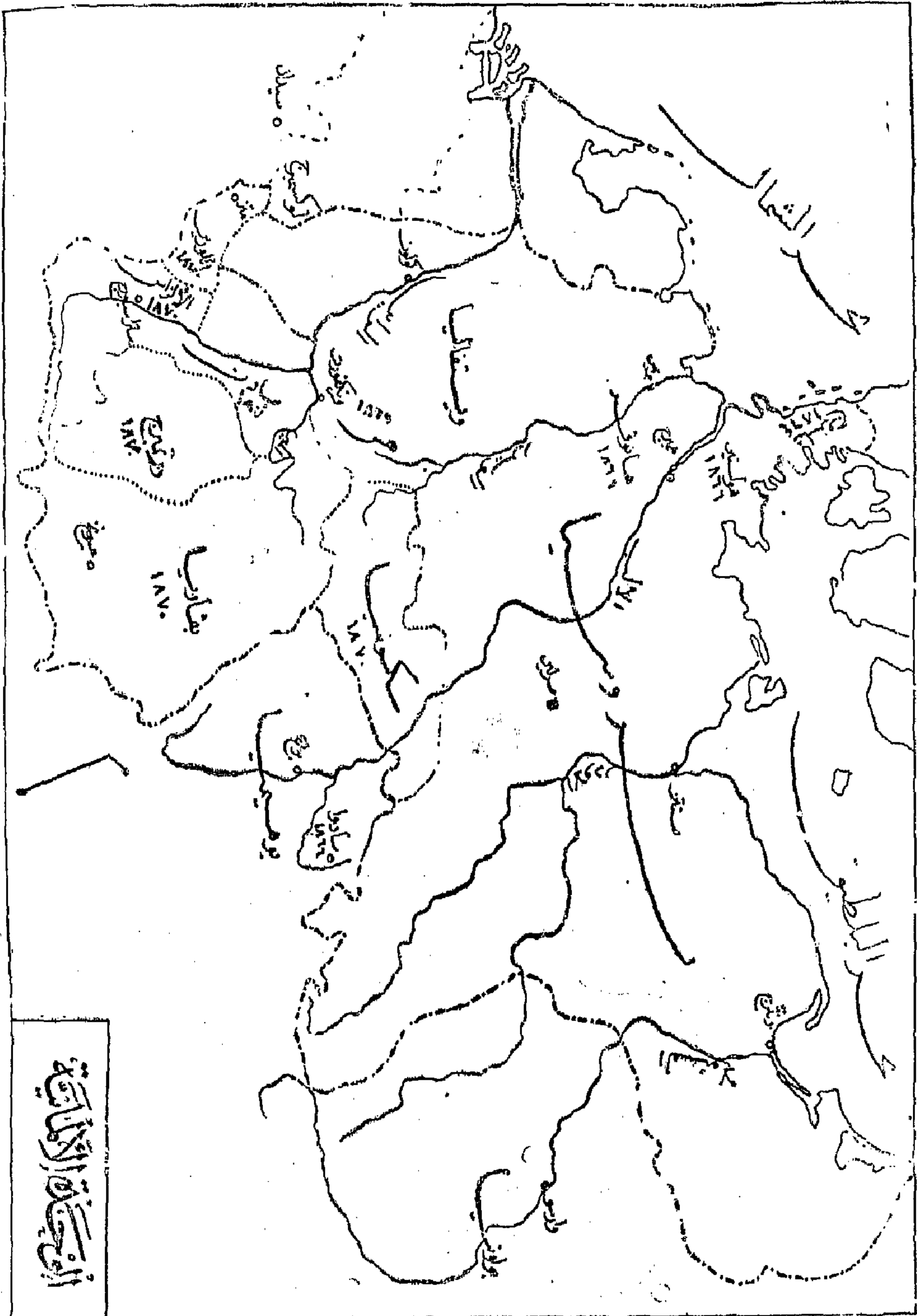
مع الالزاس واللورين ، وأن تدفع فرنسا غرامة حربية عظمى تبلغ ٥ آلاف مليون فرنك ، وأن يبقى جزء من أرض فرنسا محتلا حتى تنفذ هذه الشروط .

نتويج الأمبراطور — على أن أعظم ثمرة نالها بسمارك بجهاد الطويل ، هي إتمام الاتحاد القومي الذي من أجله خاض غمار هذه الحروب المتوالية ، فإنه بعد أن انتصر هذا الانتصار الحاسم على فرنسا ، خابر الولايات الجنوبية في الانضمام نهائيا الى اتحاد الشمال حتى تؤسس دولة ألمانية قوية تفكك الدفاع عن البلاد واسعاد أهلها ، وقد تمت الموافقة على انشاء هذا الاتحاد ، وتوج الملك "ولهم" أمبراطورا لألمانيا في قصر فرساي في ١٨ يناير سنة ١٨٧١



الامبراطور ولهم الأزل

الدستور الأمبراطوري - وفي ١٦ أبريل سنة ١٨٧١ أعلن دستور
الأمبراطورية الجديدة، ومؤذاه أن يكون الأمبراطور والمستشار الأمبراطوري على رأس
الهيئة التنفيذية، وأن تتألف الهيئة التشريعية من مجلس يمثل حكومات الولايات



بندزرات (Bundesrat)، وآخر يمثل الشعب الريشتاغ (Reichstag) وينتخب بالتصويت العام لمدة خمس سنوات . وقد تقرّر أن تقتصر الحكومة الرئيسية على النظر فيما يهم الصالح العام، وتستبقى الولايات حتى الإشراف على كل شؤونها الداخلية على خلاف ما وقع في إيطاليا .

على أنه بالرغم من كل هذه المظاهر، فإن السلطة الفعلية لا سيما في الشؤون الحربية والسياسية بقيت في يد الأباطور وأعوانه، وهذا ما كان يعمل له بسمارك . فالاتحاد في نظره لم يكن مجرد اندماج بروسيا في هيئة تمثل باقي الولايات بل سيطرة بروسيا على الجميع . ولما كانت السلطة العليا في البلاد قد وضعت في يد طبقة معينة فقد انصرف الشعب الألماني من ذلك الحين، إلى الأعمال الاقتصادية والفكرية، لا إلى الأعمال السياسية، ومع هذا فالسلطة العليا أخذت قسطها الوافر في تلك الميادين أيضا، فأضافت كثيرا إلى ثبات مركزها . على أننا يجب ألا نفهم أن الحكومة الرئيسية كانت تملئ ارادتها دائما على كل ألمانيا، فكثيرا ما كانت تتأثر بقوة الرأي العام والهيئات العديدة المنظمة . ومهما يكن من أمر هذا النظام، فقد نجحت ألمانيا في ظله نجاحا باهرا بحيث أصبح من المتعذر أن تنعدم سلطة القيصر إلا إذا تبين للشعب أنها أصبحت أداة للشرا أكثر منها للخير كما سنرى .

الفصل الرابع

حرب القرم وتشاء دول البلقان

الدور الثالث من المسألة الشرقية

أولا - حرب القرم :

أوصد باب المسألة الشرقية سنوات عديدة، ثم فتح مرة أخرى على مصراعيه حين عادت روسيا إلى استئناف سياستها القائمة على تقسيم أملاك العثمانيين أو وضعها

بجملته تحت حمايتها ، فانه لما ارتقى السلطان عبد المجيد عرش العثمانيين عام ١٨٣٩ وأخذ في إصلاح شؤون الدولة بمعاونة وزيره رشيد باشا ، خشيت روسيا أن تنتعش تركيا وتدفع شر المغيرين عليها ، فاقترحت على إنجلترا عام ١٨٥٣ أن نتعاون على حل المسألة الشرقية نهائيا على أساس تقسيم الأملاك العثمانية بين الدول وجعل مصر نصيب إنجلترا في تلك الصفقة . غير أن إنجلترا كانت ترى حينئذ أن سلامتها في الهند مرتبطة بسلامة تركيا التي كانت تقف سندا منيعا دون أعدائها فلم تدعن لهذا الاقتراح . لذلك عمدت روسيا الى التذرع بوسائل أخرى لتنفيذ مآربها . وحدث أن الباب العالي سلم مفاتيح البقاع المقدسة في فلسطين للكاثوليك ترضية لفرنسا ، فأسرعت روسيا لايفاد رسولا "منشيكوف" للاعتراض على هذا القرار ، هلى زعم أن لها وحدها حق حماية المسيحية في تركيا ، بحكم المعاهدات المعقودة بين الدولتين ، لاسيما معاهدة "كينارجى" . ولذلك قبلت فرنسا النزول عن شيء من حقوقها لروسيا حتى يحسم النزاع . ولكن روسيا عززت مطالبها الأولى بمطلب جديد وهو حق حماية الطوائف المسيحية الأرثوذكسية التي تسكن أنحاء الدولة ، أى حق النزازل لها عن رعاية الجزء الأعظم من سكان الأمبراطورية العثمانية ، فرفض الباب العالي هذا الطلب الذى لا يتفق وسلامة تركيا ، فأجابت روسيا باحتلال الأفلاق والبغدان فى يونيه عام ١٨٥٣

ولما كان هذا التعدى يهدد مصالح الدول لاسيما إنجلترا وفرنسا ، فقد عقد مؤتمر فى فيينا لحسم النزاع القائم بين الدولتين ، وهناك وضعت مذكرة ترك فيها أمر حماية المسيحيين غامضا ، بحيث تستطيع كل من روسيا وتركيا تفسيرها طبقا لمصالحهما . ولكن تركيا أصرت على ألا توضع حقوقها فى موضع الشك ، وقد عززتها إنجلترا وفرنسا معا فى هذا الرأى . ولما أعلنت روسيا تمسكها بغرضها الأول ، أسرعت تركيا باعلان الحرب فى أكتوبر عام ١٨٥٣ ، وتقدمت الأساطيل الانجليزية الفرنسية الى مياه الدردنيل لارهاب روسيا ، بينما كانت الدول تستأنف العمل لحل الخلاف .

وقد كاد مسعاها يكلل بالنجاح لولا أن جاء حادث قضى على كل آمال السلم .

ذلك أن أسطولاً روسياً فاجأ أسطولاً عثمانياً في مياه البحر الأسود في ميناء "سينوب" في أواخر نوفمبر عام ١٨٥٣ فقضى عليه قضاء اضطر أساطيل فرنسا وإنجلترا إلى الظهور في مياه البحر الأسود ومنع الأساطيل الروسية من الخروج من موانئها . فأثار هذا الحادث حنق الروسين وجعلهم يأبون أية مقايضة ترمي إلى السلم بعد أن وجهت إليهم تلك الإهانة البالغة ، لذلك وجه الأميراطور نابليون والملكة فيكتوريا بلاغاً نهائياً للروسيا يدعوانها إلى احترام سلامة الأميراطورية العثمانية والانسحاب من الأراضي التركية مع الاعتراف باستقلال السلطان المطلق في علاقاته مع الرعايا المسيحيين ، ولما أبى القيصر أن يجيب على هذا البلاغ ، أسرع فرنسا وإنجلترا بالتحالف مع تركيا في مارس سنة ١٨٥٤ ولم تلبث الحرب أن نشبت بين الفريقين .

الحرب — بدأ الحلفاء بالاشتراك مع القوات العثمانية في طرد الروسين المغيرين على الأقاليم الشمالية "الأفلاق والبغدان" ، فاضطرت روسيا إلى الجلاء عن هذه المنطقة لغرضين كبيرين : (أولاً) : أنه تنزع من النمسا كل رغبة في الانضمام إلى الحلفاء لما كانت مصلحتها لا تتفق مع بقاء روسيا في تلك الأقاليم ، (وثانياً) : أن تستدرج الحلفاء إلى الأراضي الروسية فتزول بهم ما نزل بجيوش نابليون عام ١٨١٢ ، إلا أن الحلفاء لم يرغبوا في الاستهداف لهذا الخطر خصوصاً بعد أن جندحت النمسا إلى الحياد ، فنقلوا أعمالهم الحربية بعد ذلك إلى شبه جزيرة القرم تجاه ثغر Sebastopol .

وجهت روسيا قواها حينئذ لحماية هذا الحصن ، غير أن الحلفاء اضطروا القوات الروسية إلى التراجع في موقعة "ألما" في سبتمبر سنة ١٨٥٤ ، وقاموا بعد ذلك يحاصرون ذلك الموقع المنيع ، ولو كانوا هاجموا من بداية الأمر لسقط في أيديهم ، ولكنهم تريثوا في الأمر طويلاً ، بينما كانت روسيا تضاعف جهودها في تحصينه ، حتى أنها

سدت مدخله البحرى لىكى يصبح الميناء فى مأمن من خطر المدافع البحرية .
وهكذا طال النضال بين الفريقين ، واشتبك الخصوم فى مواقع عدة ” بلكلافا “
و” انكرمان “ دون الوصول الى غايتهم حتى اضطروا الى تمضية شتاء عام ١٨٥٤
فى مواقعهم ، متعرضين لأشد ما يكون من البرد القارس .

لذلك حاول الحلفاء عبثا أن يضموا النمسا الى جانبهم ، ولكنها كانت قد احتلت
الأفلاق والبغدان بالاتفاق مع تركيا ، بعد جلاء الروسين عنها ، وتعهدت بالدفاع
عن المقاطعتين اذا ما أعيد الزحف عليهما ، وبذا أصبحت ولا مصلحة لها فى الاشتراك
فى حرب لاتعنيها ، هذا الى أن النمسا كانت تبغى ألا تشترك فى الحرب إلا بالاتفاق مع
باقي الولايات الألمانية ، فى حين أن هذه الولايات كانت شديدة الرغبة فى نصرة
الروسيا وخذلان فرنسا ، ولذا شلت يد النمسا عن مساعدة الحلفاء ، وعززت رغبتها
فى البقاء على الحياد . غير أن ولاية بيدمونت الايطالية تقدمت فى هذا المأزق لمساعدة
انجلترا وفرنسا ، رغبة منها فى اكتساب صداقتهما لحل المسألة الايطالية لمصلحتها ،
وأبرمت معهما معاهدة فى ٢٦ يناير عام ١٨٥٥ على أن ترسل الى القرم خمسة عشر
ألف جندي .

فى تلك الأثناء ، توفى نقولا الأول قيصر روسيا وولى الأمر بعده اسكندر
الثانى فازداد الأمل فى عقد الصلح ، وبدأت فى فيينا مفاوضات ذات شأن للوصول
الى هذا الغرض ، ولكن الحلفاء أصروا على تجريد البحر الأسود من المواقع الحربية ،
واعتباره منطقة حياد ، فى حين أن روسيا كانت تأبى قبول هذا الشرط الذى يهدد
كل مطامعها فى الشرق ، ولذلك استؤنفت الحرب الضروس التى أبلى فيه الفريقان
أشد البلاء ، الى أن سقط حصن سيباستبول يوم ١٠ سبتمبر عام ١٨٥٥ ، بعد أن
كلف المهاجمين والمدافعين ثمنا غاليا ، على أن الروسين فازوا بعد ذلك فوزا كبيرا
فى آسيا حيث احتلوا قارص فى نوفمبر عام ١٨٥٥

تهيأت الأحوال حينذاك الى إبرام الصلح ، إلا أن انجلترا رأت أن تمضى في الحرب الى أن تنتصر على روسيا نصرا حاسما يعزز دعائم السلم ، في حين أن فرنسا مأت الحرب التي كلفتها ثمنًا غالياً ، وكانت لا تبغى المضى فيما يثقل كاهلها بعبء جديد ، إلا اذا أثرت الشعوب المستعبدة ضد حكوماتها لا سيما في روسيا والنمسا حتى يشتد أزر الحلفاء . ولما كانت انجلترا لا ترغب في زعزعة أركان السلم في أوروبا ، فقد قبلت رأى حليفها في الصلح . وقد عززت النمسا دعوة السلم تفاديا مما ينتج عن اقتراح فرنسا من الاضطراب والفوضى في بلادها ، فعادت بعد ترددتها الطويل الى اعلان رغبتها في الانضمام الى الحلفاء ، اذا رفضت روسيا قبول شروط الصلح التي تفرض عليها .

ولما كان استمرار الحرب قد أصبح يهدد روسيا بنكبات عظيمة ، فقد سارعت الى الخضوع لرغبة خصومها ، وفي ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ عقد مؤتمر الصلح في باريس ووافق على القواعد الآتية : (١) احترام سلامة أملاك تركيا واستقلالها ؛ (٢) قبول مبدأ تحكيم الدول في حالة وقوع خلاف بين تركيا وبين إحداها ؛ (٣) تعهد تركيا بتحسين حالة المسيحيين العثمانيين بغير أن تتدخل أية دولة في شئونها الداخلية ؛ (٤) تغلق تركيا البوغازات في وجه المراكب الحربية غير العثمانية ؛ (٥) إعلان حياد البحر الأسود ؛ (٦) حرية الملاحة في نهر الطونة ؛ (٧) تعديل الحدود الروسية العثمانية على أن تعاد أفواه نهر الطونة الى حيازة تركيا ؛ (٨) رفع الحماية الروسية عن ولايتي الأفلاق والبغدان ، ووضعهما تحت حماية الدول .

على أن هذه القواعد قد تغيرت بأكملها في الفترة التي تلت معاهدة باريس ، ومن ثم نشأ الرأي القائل أن حرب القرم لم تأت بفائدة ، وأن كل مجهود الحلفاء قد ذهب عبثا ، خير أن هذا زعم باطل . نعم إن الحرب أعطت تركيا فرصة لا نظير لها لتنظيم شؤنها فأضاعت تلك الفرصة ، ولكنها أعطت شعوب البلقان زمنا كافيا لاشتداد ساعدها ، حتى اذا جاء الوقت المناسب ، انحلت المسألة الشرقية حلا مرضيا على

قاعدة احترام القوميات ، ولو كان ترك الأمر لروسيا من قبل ، لبسطت نفوذها على هذه الشعوب قبل إتمام نضجها ولأضحت خطرا عظيما يهدد أوروبا بأسرها .

*ثانيا - نشأة دول البلقان :

(١) الصرب - كان يقطن بلاد البلقان وقت أن غزاها الترك عدة شعوب مسيحية ، تختلف بعضها عن بعض في اللغة والزي والعادات والأخلاق ، فالصربيون في الشمال الغربي ، والألبانيون في الغرب ، واليونان في الجنوب وفي الجزر وعلى بعض السواحل ، والبلغار في الوسط ، على جانبي جبال البلقان ، والرومانيون في شمال نهر الطونة . فلما تولى الترك الأمر فيهم لم يلجأوا لغير القوة في حكمهم ، ولم يعنوا بالوسائل السلمية التي تربطهم بالشعوب ، كما يفعل غيرهم في حكم الأمم الغربية عنهم فلما ضعفت قوة الأتراك ، وأشربت هذه الشعوب مبادئ الوطنية الحديثة ، انسلخت عن الدولة تدريجا ، وكانت الصرب أول من سلك هذا الطريق . قام أهلها تحت زعامة "قره جورج" سنة ١٨٠٤ وقاتلوا الأتراك قتالا عنيفا ليضطروهم الى دفع عادية الجنود الانكشارية ، والابقاء على امتيازاتهم المحلية ، غير أن الشقاق دب بينهم ، وتخلت روسيا عن معاونتهم ، فاسترد الأتراك سلطتهم ، واضطروا "قره جورج" الى الفرار الى الأراضي النمساوية ، على أن هذا الجهاد لم يلبث أن استؤنف بزعامة "ميلوش" وهو رجل لا يقل صلابة عن سلفه ، ويفوقه في أساليب السياسة ، فلم تمض سنتان حتى غدا سييدا مطلقا في البلاد ، إلا أنه أفسد هذا النصر بقتله "قره جورج" فتولدت الضغائن بين الأسرتين ، وتلطخت صحائف التاريخ الصربي بآثار الجريمة زمنا طويلا .

اعترف السلطان مع هذا بميلوش أميرا للصرب في سنة ١٨٣٠ ، ومع أن البلاد كانت تتوق حينئذ الى الحكم الدستوري ، فإن سليقة ميلوش الأوتوقراطية أبت عليه إلا معارضة هذه الرغبة العامة ، فلما اضطر أخيرا الى إشراك الشعب معه في الحكم ، تخلى عن مركزه عام ١٨٣٩ ، وتولى الامارة بعده "اسكندر قره جرجوفيتش" بن قره

جورج الزعيم الأول ، وقد كانت سياسته تتعارض مع سياسة روسيا التي كانت موضع إعجاب الصربين ، ولذا أرغم على اعتزال مركزه عام ١٨٥٨ وأعيد ميلوش الى سابق عهده بالزعامة ، ولكنه لم يلبث أن توفي ، فورث الزعامة من بعده ابنة ميخائيل ، وفي عهده تقدم الحكم الدستوري ، ونظمت شؤون البلاد ، ووسعت دائرة استقلالها^(١) ، على أن هذا الأمير ما لبث أن قتل من يد خصم من مزاحميه ، خلفه ابنه ميلان ، وفي عهده سن دستور للبلاد عام ١٨٦٩ تأيد فيه مبدأ إشراك الشعب في الحكم ونظام المسؤولية الوزارية ، وعلى يده أبرمت معاهدة برلين التي تقر فيها استقلال الصرب استقلالاً تاماً عام ١٨٧٨

(ب) رومانيا — تتكون هذه المملكة من مقاطعتي الأفلاق والبغدان اللتين آلتا الى سلطان العثمانيين في نهاية القرن الخامس عشر ، وبقيتا تتمتعان بالاستقلال الداخلي في ظل أمرائهما على أن يدفعوا للباب العالي جزية سنوية . إلا أنه في سنة ١٧١٦ وضع حكم البلاد في يد أميرين يونانيين يوليهما الباب العالي من لدته ، وقد كانت الغاية الكبرى لهؤلاء الأمراء في الحكم جمع المال وارهاق الرعايا ورشوة الكبراء من الموظفين العثمانيين ، حتى أصبح تبديل الأمراء أمراً عادياً تلقاء ما يعاينونه من العطايا . وترى آثار هذا العهد ظاهرة في ضم ولايتين من ملحقات هذه الولايات لروسيا إلا وهما بكوفينا سنة ١٧٧٥ وبسرايا سنة ١٨١٢ ، كما ترى في الدسائس الأجنبية التي لم تقطع من جانب روسيا خاصة ، لفصم العلاقات التي تربط الولايات بتركيا ، كخطوة أولى في سبيل ضمها اليها . على أن تدخل الدول عام ١٨٥٤ في شؤون تركيا باسم الدفاع عن مصالحها ، ونزع النفوذ الأجنبي منها ، أعاد سيطرة العثمانيين الى هاتين الولايتين ، إلا أن الامتيازات العديدة التي نالتها الولايتان من تركيا بضغط الروسيين ، وانبعثت الروح القومية في البلاد كما انبعثت في غيرها من ولايات

(١) في عام ١٨٦٢ اشتبك الجند الأتراك مع الأهالي في نزاع اضطر معه الباب العالي الى دهم الحى العثماني في بلغراد ، وتحطيم بعض الحصون التركية ولكنه أجزأ أخيراً على سحب جنوده نهائياً من صربيا

أوربة ، قوت الأمل في اتحاد الولايتين واستقلالهما ، وقد وجدا عضدا لتحقيق هذا الغرض في روسيا وفرنسا بينما عارضت إنجلترا وتركيا والنمسا هذا الاتحاد حتى لا ينزع الأهالي الى الاستقلال والخروج عن ملك العثمانيين . ولحسم هذه الأزمة وضعت الدول حلا وسطا ، فقررت عام ١٨٥٨ أن يكون لكل ولاية حاكم ينتخبه نواب الشعب ، ويوافق عليه السلطان ، وأن يكون لكل ولاية مجلس نيابي ، وأن يكون للولايتين لجنة مشتركة لوضع القوانين التي تمس الصالح العام ، فلما بدأت الانتخابات أجمعت الولايتان على شخص واحد وهو "اسكندر كوزا" فكان هذا الانتخاب الخطوة الأولى في سبيل الاتحاد . والواقع أنه لم يمض عام ١٨٦١ حتى ضم المجلسان ، وسميت الامارة الجديدة باسم رومانيا وعاصمتها بخارست ، وقد وافق السلطان كما وافقت الدول على ما تم ، على أن يبقى حق السلطان في الجزية والسيادة .

حينئذ أصبح كوزا حال رومانيا فشيدها الجامعات ، وفصم علاقة الكنيسة الرومانية بالكنيسة الاغريقية ، وألغى نظام الإقطاع ، ومنح الزراع ملكية ما يزرعونه من الأراضي ، ولكنه أثار غضب الأشراف ورجال الدين باغتصابه أملاكهم كما أثار غضب العامة بفساد أخلاقه ، واحتقاره للمبادئ الدستورية ، ونزعه الى الحكم الفردي ، تحت غطاء المظاهر البرلمانية . لذلك أجبر الأمير على النزول عن العرش عام ١٨٦٦ وأقيم مكانه شارل الأول من أسرة هوهنزلرن ، وفي عهده تحولت رومانيا من إيالة عثمانية شديدة الانحطاط الى مملكة أوربية ذات بأس وقوة ، فقد نظمت الجيوش وأصلحت المالية وعززت المبادئ الدستورية وتحولت رومانيا الى حصن هام من حصون المدنية الأوروبية .

(ج) بلغاريا والبوسنة والهرسك — اتخذت الروح الوطنية التي دبت في بلغاريا شكلا دينيا غايته في بادئ الأمر انفصال كنيستها عن الكنيسة الاغريقية ، ولما كان العثمانيون قد اتخذوا مذ استيقظت الشعوب البلقانية مبدأ التفريق بين هذه

الشعوب ، فقد ساعدوا على إنشاء كنيسة بلغارية قائمة بذاتها ، ومستقلة عما عداها إلا أن البلغاريين تحولوا سريعا عن الغرض الديني الى الغرض السياسي ، فأخذوا يقومون بالثورات في وجه العثمانيين ، معتمدين على معونة روسيا التي كانت لا تفتأ منذ معاهدة باريس تعمل لهدم ما بنته الدول ، وقد انفسح المجال لتعزيز سياستها بالانقلاب العظيم الذي نشأ تدريجا في السياسة الأوربية حيال تركيا ، فالنمسا ولت وجهها شطر المشرق لتعوض من أملاك العثمانيين ما خسرت في ألمانيا سنة ١٨٦٦ ، بينما نرى بريطانيا تتخلى تدريجا عن سياستها القديمة القائمة على احترام سلامة أملاك السلطان حين أظهرت التجارب صعوبة الاصلاح في تركيا ، وعجزها عن الدفاع عن المصالح البريطانية في أرضها ، لا سيما بعد أن تحولت التجارة الى طريق القنال المار في الأراضي المصرية العثمانية .

تشجعت روسيا والأثم البلقانية حينئذ على المضي في مجهودها ضد العثمانيين . ولذلك تحركت الثورة بادئ الأمر في البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥ ، فأسرعت الدول الى مطالبة الباب العالي بتنفيذ عدّة إصلاحات وضعها «اندراسي» وزير النمسا لاعادة السلم الى نصابه ، غير أن الثوار لم يرتضوا هذه التسوية وصمموا على إعادة الكرة ، وقد كانت الظروف كلها في مصابحتهم ، ففي هذا الوقت ، بدأت أعمال حزب تركيا الفتاة التي أدت الى خلع السلطان عبد العزيز في ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٦ وقتله بعد ذلك ، وقيام مراد الخامس ، وخاعه كذلك في ٣١ أغسطس ، ثم ارتقاء السلطان عبد الحميد العرش . انتهز الثوار هذه الفرص وأعلنوا من جديد الحرب على تركيا ، وقد شاركهم الباغاريون فالصربيون وسكان الجبل الأسود ، فتحولت الحرب الى مذابح دموية عظيمة بين العثمانيين والثوار ، مما أحفظ روسيا التي صممت على منازلة العثمانيين ، والانتصار للشعوب البلقانية .

لذلك عمدت الدول الى حسم النزاع في مؤتمر عقد لذلك الغرض سنة ١٨٧٧ ، إلا أن الأتراك تمسكوا بمبدأ عدم التدخل في شؤونهم ، ارتكبا على مساعدة إنجلترا اذا أفضت المسألة الى حرب ، غير أن ذلك لم يكن ، لأن دزرائيلي "لورد بيكترفيلد" الذي كان على

رأس الحكومة الإنجليزية وقتئذ ، لم يجزؤ على مساعدة العثمانيين بعد أن شاع خبر المذابح الأخيرة ، وبعد أن طلب غلادستون رئيس الأحرار خروج الأتراك من أوروبا . لذلك أعلنت روسيا الحرب على تركيا في أبريل سنة ١٨٧٧ ، وانضمت رومانيا إليها ، واقتفت الصرب والجبل الأسود أثرهما ، فعبر الحلفاء نهر الطوتة ، وحاصروا حصن " بلقنا " فدافع عنه قائده البطل عثمان باشا دفاعا مشهودا لمدة خمسة شهور كان فيها الجيش الروسي يقوم عبثا بالكرة بعد الكرة ، فلما سقط الحصن في أيديهم ، توغل الحلفاء في الزحف حتى اقتربوا من القسطنطينية في يناير ١٨٧٨ ، وحينئذ طلب السلطان الصلح ، وأوعزت إنجلترا إلى أسطولها بالدخول في البوغازات تهديدا للروسين إذا هم لم يكفوا عن الهجوم على الأستانة ، ولذلك أسرعوا إلى عقد معاهدة سان ستفانو " مارس سنة ١٨٧٨ " وبها تقر أن تنال رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالها ، وأن تمنح البوسنة والهرسك وبلغاريا استقلالاً إدارياً ، على أن تمتد حدود هذه الأخيرة من البحر الأسود إلى بحر إيجه فتشغل إقليم الروملي ومقدونيا ، علاوة على بلادها الأصلية ، وأن تأخذ روسيا باطوم وأرزن وقارص .

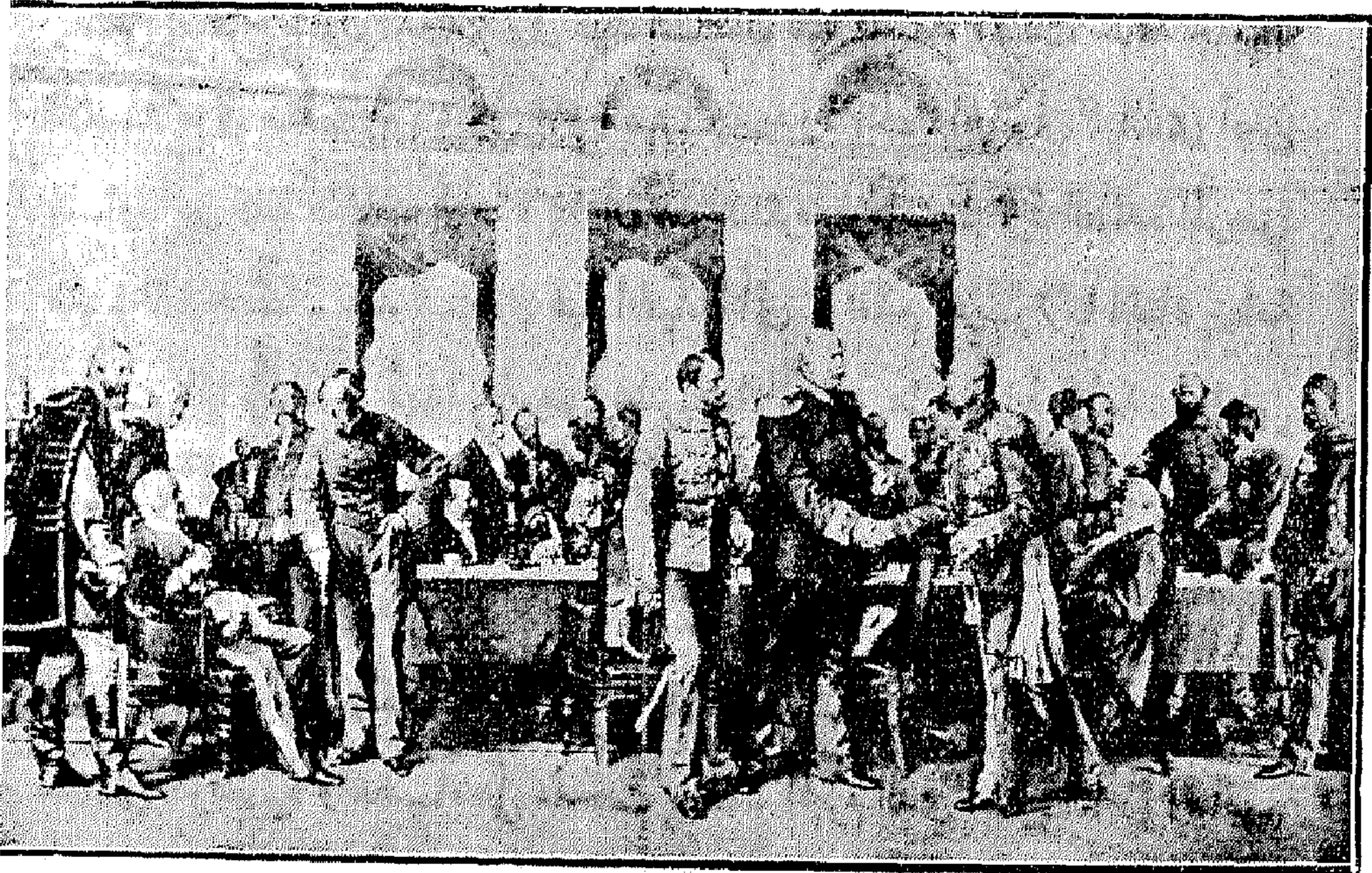
مؤتمر برلين — غير أن أغلب ممالك البلقان عارضت في هذا التقسيم الذي يجعل الشعوب السلافية تتفوق تفوقاً عظيماً في البلقان ، كما أن الدول العظمى خشيت من اشتداد نفوذ روسيا وازدياد الخطر على تركيا التي تركت من غير حدود قوية تحميها ، لذلك ألححت بعرض المعاهدة على مؤتمر يعقد في برلين ، وقد اجتمع ذلك المؤتمر برئاسة بسمارك سنة ١٨٧٨ وقرّر ما يأتي :

(١) تبقى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ نافذة فيما يختص بدولية البوغازات ونهر الطوتة ، وقبول مبدأ التحكيم قبل اللجوء إلى القوة ، وكذلك مبدأ احترام استقلال وسلامة تركيا ، وتمتعها بكل امتيازات القانون الأوروبي العلم الذي يتمتع به سواها .^(٢)

(١) يلاحظ أن هذا القرار لم ينص على حياد البحر الأسود لأن روسيا أسرعت بإبانت الأزمة الأوروبية عام ١٨٧٠ وأعلنت عدم تقيدها بهذا النص ، وقد وافقت الدول على ذلك في مؤتمر عقد بلنزا في فبراير عام ١٨٧١

- (٢) الموافقة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود .
- (٣) إرجاع مقدونيا الى سلطة تركيا .
- (٤) جعل بلغاريا الحقيقية إمارة مستقلة استقلالاً داخلياً تدفع الجزية للسلطان ، أما الروملى الشرقى وهو الجزء الجنوبى من بلغاريا ، فيحكمه وال مسيحى يوافق السلطان على تعيينه .
- (٥) تتولى النمسا إدارة البوسنة والهرسك ، وتعسكر جنودها فى سنجق نوفى بازار ، وتسترد روسيا من رومانيا بيساربيا التى أخذت منها فى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، نظير إعطائها دو بروجا ، وكذلك تأخذ قارص و باطوم ، أما إنجلترا فقد تعهدت للترك بأن تحفظ لها ممتلكاتها فى آسيا ، على أن تأخذ جزيرة قبرص لنفسها ، وأعطيت تساليا وأيروس لليونان ، وبهذا خسرت الدولة العثمانية خسارة كبرى .

مؤتمر برلين



بيكنزفيلد جرتشاكوف

بشارك اندراسى

تيودورى باشا شوالوف

الفصل الخامس

المسألة الشرقية — الدور الأخير

تخطت عروش الملكية المطلقة في أنحاء أوربة في القرن التاسع عشر، وأخذت الأمم تودع عهد المظالم والفوضى، وتستقبل عهدا جديدا حافلا بالسعادة والرخاء، إلا أن الأمبراطورية العثمانية بقيت تتدهور تدهورا هائلا سريعا كما رأينا، فتولد القلق والذعر والنجل بين طبقات الأمة، وتوطدت العزائم على اقتفاء أثر الأمم الأخرى في سبيل الإصلاح، حتى تبعث البلاد بعثا جديدا، وتسترد مكائنها بين أمم الأرض.

كيف بدأت النهضة — ففي عهد السلطان المصلح محمود الثاني صدر "خط شريف جاخانة" سنة ١٨٠٨ وبه تقرر إعادة تنظيم الحكومة على أساس يضمن إصلاح شئون الدولة، وفي عهد السلطان عبد المجيد، أعلنت خطة جديدة للإصلاح في سنة ١٨٣٩، وفي عام ١٨٥٦ صدر "الخط الهمايوني" الذي أعلن المساواة بين كافة طبقات الأمة، غير أن هذه المرسومات لم تؤدّ الفائدة المرجوة منها، فلما كان عهد السلطان عبد الحميد الثاني، تقدم حزب تركيا الفتاة بزعامة مدحت باشا، وانتزع عهدا بتأسيس مجلس نيابي يسهر على مصالح الأمة، ويقضي على جرائم الفوضى والفساد التي شلت حركة الرقي في البلاد، وأعجزتها عن الأخذ بأسباب الرقي والإصلاح.

غير أن عبد الحميد كان ثابت الاعتقاد في الحكم المطلق، شديد الرغبة في مناوأة المجهود الوطني، والقضاء على مدحت « ذلك المجرم الذي أضل الناس وساقهم في طريق الغواية » ! فما كادت روسيا تعلن الحرب على تركيا سنة ١٨٧٨، حتى انتهز السلطان فرصة الاضطراب الناشئ عن ذلك الصراع وأسرع إلى حل البرلمان

ونفى مدحت باشا وتفريق أنصاره ، وإغلاق أبواب "ضوئه باعجة" التي كانت يجتمع فيها النواب ، وقد ظلت مغلقة الى اليوم الذي أعيد فيه الدستور

سنة ١٩٠٨

سياسة عبد الحميد — وقد كانت هذه الفترة الطويلة حافلة بأنواع الضغط الميت والاضطهاد القاتل الذي قلما رآه العالم ، فقد كان السلطان في جزع دائم من الحنث بعهده ، فتذرع بالقسوة والاضطهاد ليزيل شبح المخاوف عن نفسه ، وملاً الحكومة بأشخاص لاخلاق لهم ، بل ولا مبدأ ، ولا عهد ، ولا دين . ضالته الوحيدة الإثراء وجمع المال بأي طريق كان . "هذا هو العهد (كما قال أحد الأتراك) الذي كان فيه المال والثروة غرض الحياة الأعلى . وما كان ذلك الغرض يستدعي سوى أن يتبرأ الانسان من قومه ، ويتجرد من شخصيته ، ويضحى ابنه وأمه وأخته وأصحابه وذمته ، وكل العواطف الوطنية والمبادئ البشرية" ! ولكي تبقى تركيا في عزلة عن العالم وتقلباته ، حرم السلطان على الناس السفر الى الخارج ، وشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وأقام على حياة الناس عيوناً ورقباء ، ونزع حرمة المنازل ، حتى غدت الحياة حلماً هائلاً فظيماً لا يحتمل . فلما أرغم السلطان سنة ١٩٠٨ على ردّ الدستور ، أجاب بأن "تلك هي الأمنية التي كان يعمل لها طول حياته" ! والواقع أنه لولا البؤس الذي خلفه بين رعاياه ، وكأس المذلة التي أدارها على كل طبقة وجنس ، لما اتخذت الحركة حينئذ تلك القوة الدافعة التي جرفت كل شيء أمامها .

السلطان والدول — حاول السلطان خلال هذه الفترة إنقاذ البلاد ، كما حاول مدحت من قبل ، غير أنه أبى الاعتماد على مجهود الأمة الوطنية ، وانصرف الى تكوين جامعة إسلامية كبرى . إلا أن عملاً واسع النطاق كهذا ، كان يقتضي تنظيماً لا قبل له به . فعاد الى سياسة التهديد والاستعطاف ، سياسة الاحتجاج يعقبها الخضوع والاستسلام ، كما فعل مع إنجلترا في شأن احتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ومع روسيا

في مسألة ضم الرومل الشرقى الى بلغاريا سنة ١٨٨٥ ، ومع الدول جميعا في مسألة المراقبة المالية على تركيا سنة ١٨٦٠ ، والمراقبة الادارية على مقدونيا سنة ١٩٠٣ ، مما جرح قلب كل وطنى تركى ، وأظهر العثمانيين في مظهر الشعب الساقط القاصر ، الذى لا قدرة له على إدارة شؤونه ، ولا درء الأذى والاهانة عن نفسه .

على أن الدول التى انتدبت للمراقبة وهى روسيا والنمسا ما كانت ترغب حقيقة في تعمير البلاد التركية كما كانت تدعى ، بل جعلت تبذر بذور الفوضى والشقاق من جديد ، حتى ترغم باقى الدول على الرضى بتقسيم تركيا والتخلص من مشاكلها . ولكن انجلترا أصرت على الاكتفاء بتشديد المراقبة على شئون الدولة سنة ١٩٠٥ ، اجتنابا لأزمة أوربية كبرى ، فعوّلت النمسا على أن تعمل بانفراد من ذلك الحين ، وأخذت تستخدم سلطانها باعتبارها عضوا في المراقبة الثنائية ، ليهبط نفوذها على كل الأراضى التى تصلها ببحر الأرخبيل ، وقد حصلت فعلا على امتياز سكة حديدية تمر بنوفى بازار ، فانفتح باب المسألة الشرقية فجأة على مصراعيه ، واقتربت روسيا من انجلترا ، والنمسا من ألمانيا ، وأصبحت حياة تركيا فى الميزان .

حينئذ فوجئ العالم بأخبار ثورة واسعة النطاق "يوليه سنة ١٩٠٨" بهرت الأبصار وقطعت على ذوى المطامع حبل الأمانى والآمال .

جمعية الاتحاد والترقى — وذلك أنه حين أوقف عمل الدستور سنة ١٨٧٨ تفرق أشياعه وأنصاره فى أوربة ، ثم أخذ هؤلاء المهاجرون يقتربون بعضهم من بعض ، الى أن أتيحت لهم فرصة الاجتماع سنة ١٨٩١ فى جنيف ، فوضعوا نواة الجمعية التى سميت فيما بعد "بجمعية الاتحاد والترقى" . ولما جاءت الأنباء بتدخل الدول فى شئون تركيا ، تأكدوا اقتراب خطر داهم على الوطن ، فتقرر فى مؤتمر حافل عقد بباريس فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ وجوب ابتداء العمل لقلب الحكومة التى جلبت على البلاد نكبات لا حدها ، وتقرر أن تكون مقدونيا مركز الحركة ، لبعدها عن عيون الأستانة ، ولاشتداد الضنك فيها على الأهالى والجنود معا .

ثورة سنة ١٩٠٨ — ولم يمض إلا القليل حتى أخذ أعضاء الجمعية ينشرون الدعوة سرا بين رجال الجيش، فانضم أغلبهم إليها، ولذلك تحدد يوم ٣ يوليه سنة ١٩٠٨ لإعلان الثورة على يد أركان الحركة، أمثال نيازى بك وأنور بك، وصالح بك، أولئك «القدائيون» الذين حملوا أرواحهم في أيديهم، وخرجوا إلى البلاد لهدم كيان الظلم ومحو آثاره، فانزعج القصر السلطاني، وأمر شريف باشا بأن يسير من متروفتزا، ويسحق الثورة في مهدها، ولكن هذا القائد بوغت في الطريق وشتت شمل جنوده، فأرسلت على الأثر حملة جديدة من الأناضول بغير نتيجة تذكر، فقد سقطت في الأسبوع الثالث من يوليه موناستير وسلانيك وكوسوفيا في يد الشائرين، وانضم رجال الفيلقين الثانى والثالث وجنود الأناضول إلى الحركة.

فوز الثورة — حينئذ أنذرت الحكومة الحميدية بالزحف على العاصمة إن لم يعلن الدستور، فأسقط في يد السلطان، وقرر قبول مطالب الأمة بلا تردد. وهكذا سقطت حكومة الظلم كما يسقط بيت من الورق، فأفاق الناس كأنما كانوا في حلم مرقوع، وأطلقوا العنان للسرة والابتهاج الوطنى العظيم. وقد قوبل نبأ نجاح الثورة على ذلك الوجه — أى دون إراقة كثير من الدماء، بالاعجاب العظيم فى أنحاء العالم، ولكن الدول ذات المطامع أخذت تحسب ألف حساب للنهضة المشطرة على يد الشبان الأتراك.

الدول وتركيا الدستورية — ما كاد الاتحاديون يبدأون بتنظيم الحكومة حتى هبت العاصفة الدولية، فان دول أوربة التى كانت تترقب الفرص لتمزيق أوصال السلطنة العثمانية، هالها أن تستجمع الدولة قوتها وتتأهب لرد كيد الطامعين فيها، فعجلت بالعمل قبل أن يتم ذلك التأهب، فبلغاريا أعلنت استقلالها، والنمسا قررت ضم مقاطعتى البوسنة والهرسك إليها، وكريت أعلنت انضمامها إلى اليونان، فلم يمض خريف سنة ١٩٠٨ إلا وقد فقدت تركيا جزءا عظيما من أملاكها، وهكذا

وجد الاتحاديون في مأزق حرج ، فقد كان أساس دعوتهم ضدّ العهد القديم انقضاء
الامبراطورية من الخطر، فلما انتزعت أملاك عثمانية في فاتحة عهدهم ، ضعف
نفوذهم وشجعت العناصر الرجعية على القيام في وجههم ، فخاربههم الاتحاديون بشدة
وصرامة ، وعزلوا سلطانهم ، وولوا مكانه أخاه الأمير محمد رشاد باسم السلطان
محمد الخامس ، فثبتوا في النهاية دعائم الحكم الجديد ، إلا أنهم لم يقووا مع ذلك على
خوض غمار حرب طاحنة لاسترجاع ما فقدوا ، فاعترفوا بالتغييرات التي حدثت
بعد قليل .

الحرب الإيطالية — ولما كان هذا الاعتراف قد مزق معاهدة برلين ،
فقد رأت الدول نفسها في حل من تنفيذ رغباتها حيال تركيا ، وكانت إيطاليا أسبقهن
الى العمل ، ففي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١١ أنزلت جنودها على سواحل طرابلس ،
وبدأت أعمالها الحربية للاستيلاء على هذه الولاية بحجة عدم استتباب الأمن فيها ،
فنازلها العرب والأتراك منزلة هي مضرب الأمثال في الشجاعة وقوة البأس والثبات ،
غير أنهم أرغموا على النزول عن هذه الولاية في معاهدة لوزان سنة ١٩١٢ ، لأنهم
كانوا على أبواب حرب جديدة تنذر بتمزيق سلطنة آل عثمان .

الحرب البلقانية (الحلف المقدس) — هال دول البلقان كما هال غيرها
نهضة تركيا ، فتناست الأحقاد وضغائن القرون الطويلة ، وألفت حلفا « مقدسا »
لتحرير قومها من ربة العثمانيين ، وما جاء خريف عام ١٩١٢ حتى كان البلقان
بأسره شعلة من نار .

فوجئ العثمانيون بالحرب ولم يكتمل تنظيم جيوشهم بعد ، فكانت الهزيمة
ساحقة في كل ميادين القتال — عدا خط شطلجة على أبواب القسطنطينية ذاتها .
ففي الميدان الغربي هزم الأتراك في كومانوفو في ٢٣ أكتوبر ، واستولى الصربيون
على أسكوب وموناستير ، بينما كانت جنود الجبل الأسود ، تعززها جنود الصرب ،
قد زحفت على سنجق نوفي بازار ومنها الى ألبانيا فسقطت دورازو في نوفمبر .

أما في تراقيا حيث كانت قوات العثمانيين الكبرى محتشدة تعززها قلاع قرق كليسه وأدرنه ولولو برغاس ، فقد زحف البلغار من الشمال والغرب على أدرنه وقرق كليسه ، ثم طوقوا أدرنه وأخذوا قرق كليسه عنوة في ٢٤ أكتوبر، فارتد الأتراك الى لولو برغاس ، حيث ناضلوا خمسة أيام متوالية ثم انسحبوا الى خطوط شطلجة .

أما في الميدان الثالث — ميدان اليونان — فقد كانت الهزيمة تامة أيضا ، فان اليونانيين انضموا الى جنود الصرب ، وطوقوا يانينا ، واستولوا على سالونيك في نوفمبر ، بينما كان الأسطول اليوناني يستولى على جزر الأرخبيل الواحدة بعد الأخرى ، وفي فبراير سنة ١٩١٣ سقطت أدرنه ويانينا بعد دفاع مجيد . حينئذ قرر المؤتمر المنعقد في لوندرة لتسوية النزاع القائم في البلقان أن تنزل تركيا عن الأراضي الواقعة غرب الخط الممتد من ميديا على البحر الأسود ، الى إينوس على بحر إيجه — بالرغم من تصريح إنجلترا في أول الحرب بأنها لن تسمح بتغيير خريطة البلقان لتوقعها إذ ذاك انتصار الأتراك .

الشقاق بين المتحالفين — غير أن فوز الحلفاء أكثر مما كانوا يأملون ، أوقع الحلف بينهم على تقسيم الأملاك التي ارتد عنها العثمانيون ، ولما اتسعت مسافة هذا الحلف ، انقضت باغاريا على حليفاتها ، فقامت رومانيا ضدها ، وأنزلت الهزيمة بجنودها . واستجمع العثمانيون قواهم في تلك الأثناء واسترجعوا أراضيهم في شرق ووسط تراقية بما فيه أدرنه ، بقيادة أنور بك ، فخلص هذا الانتصار شرف العثمانيين المثلوم ، كما خلصته استماتتهم في الدفاع عن خطوط شطلجة من قبل .

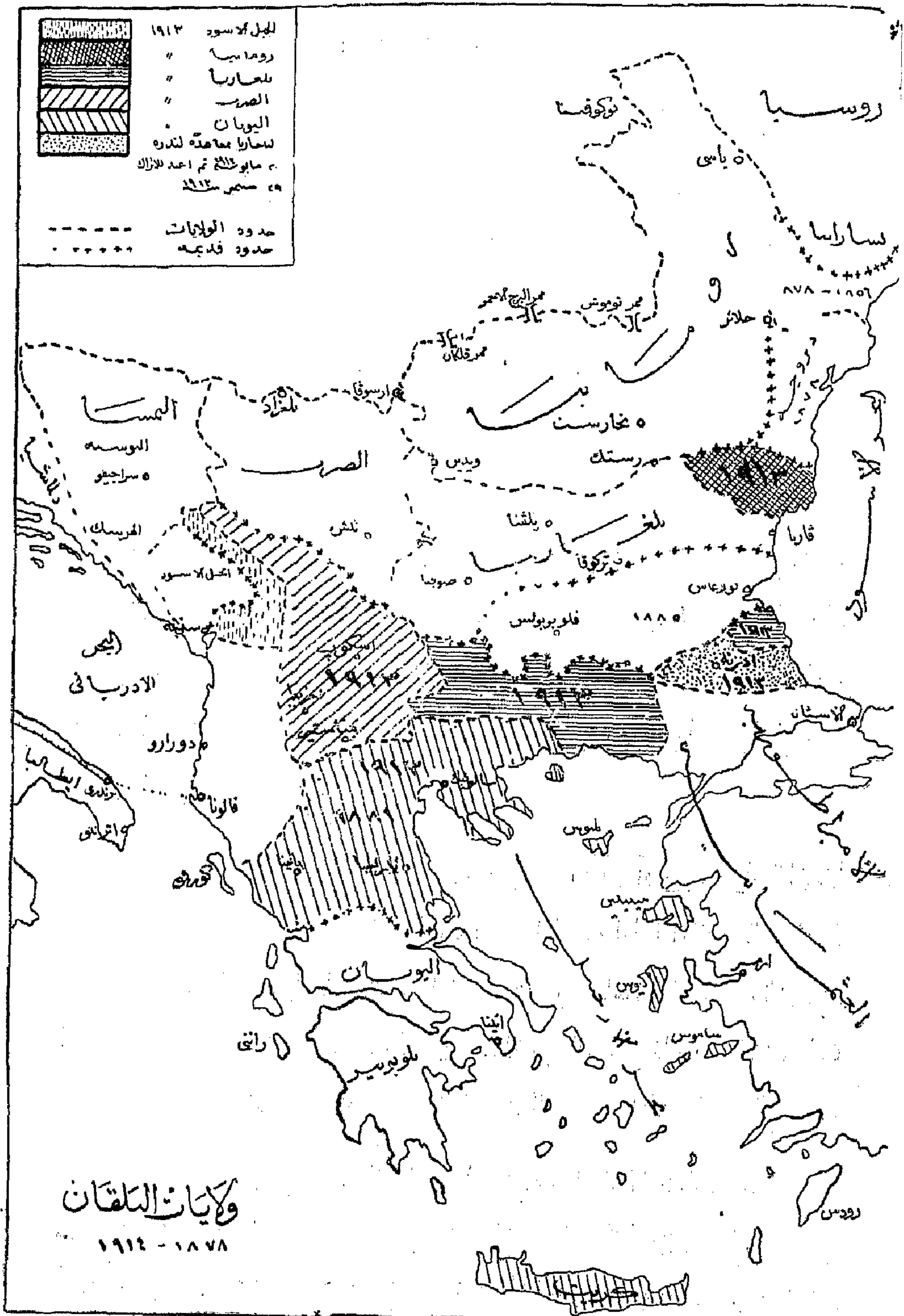
عقد الصلح — وفي معاهدة بوخارست (١٠ أغسطس سنة ١٩١٣) استولت تركيا على شمال ووسط مقدونيا ، فأصبحت حدودها متاخمة لحدود اليونان . ثم تقرر أن تكون ألبانيا مملكة مستقلة حتى لاتصل الصرب الى البحر الادرياتيكي . وأما باغاريا فلم تستول إلا على جزء صغير من مقدونيا بما فيه ميناء دده أغاج ولاجوس على بحر إيجه ، وتخلت عن شرق تراقية ووسطها لتركيا ، كما تخلت

عن سلسيريا في دوبروجا الى رومانيا، فكانت بذلك أقل ممالك البلقان حظا .
أما اليونان فقد وصلت حدودها شمالا الى نهاية أيرس ، وشرقا الى تراقيا بما فيها
سلانيك وقوله .

تركيا بعد حرب البلقان — على أن انخزال العثمانيين في هذه الحرب ،
أضاف الى صفهم أعظم قوة حربية في أوربا ألا وهي ألمانيا، فان نفوذ الألمانين
كان قد ظهر في تركيا منذ سنة ١٨٨٨ ، واشتد هذا النفوذ في سنة ١٨٩٩ على أثر
منح الألمانين امتياز سكة حديد بغداد ، فلما تطورت الحوادث في البلقان بعد
سنة ١٩٠٣ ، أصبحت هذه المصالح في خطر . وكانت هزيمة الأتراك في حرب
البلقان واتساع أملاك الصرب أكبر ما يدعو لاشتداد هذا الخطر ، لذلك وقف
الألمان والنمساويون منذ ذلك الحين في صف تركيا لأن سلامة مصالحهم أصبحت
مرتبطة بسلامتها . أما الأتراك فقد قزروا أيضا أن ينضموا الى دولتي الوسط لأن
احتلال الأنجليز لمصر، ومطامع فرنسا في سوريا، والروسيا في القسطنطينية، جعل
مصالحها مطابقة تماما لمصالحهما .

المصادر

يضاف الى مصادر الأبواب المتقدمة — كتاب (Bonapartism) تأليف
(Fisher) ، وتاريخ عصرنا (١٨٨٥ — ١٩١١) تأليف (Gooch) — محاضرات
الأستاذ (Faie Marcks) — عن ألمانيا (كبردج سنة ١٩٠٢) — « كافور »
تأليف (Pietro orsi) — محاضرات (بولتن كنيج) عن إتمام الوحدة الإيطالية
(كبردج سنة ١٩٠٢) — المسألة الشرقية للأستاذ ماريوت (Marriot) —
ومحاضرات أميل ريج (Emil Reich) — عن النمسا (كبردج سنة ١٩٠٢) .



الباب السادس

انجلترا - إيرلندا

الفصل الأول

انجلترا

اصطلح المؤرخون على اعتبار إنجلترا وحدة قائمة بذاتها إبان القرن التاسع عشر، لأنها لم تتأثر إلا قليلا بالعوامل التي حركت أوربة في هذا العهد، ولم تشترك في السياسة الأوربية إلا بقدر ما كانت تسمح لها مصالحها، اذ كان جل اهتمامها منصرفا الى المشاكل التي ولدها نظامها الاقتصادي الجديد، والامبراطورية الواسعة التي أنشأتها فيما وراء البحار.

السياسة الخارجية - يلاحظ بادئ الأمر أن سياسة إنجلترا الخارجية سارت وفق سياستها التقليدية، وهي مراعاة مصالحها الخاصة دون أن تندفع في تيار العواطف والنظريات، فلقد قضت على سياسة التحالف الأوربي التي وضعها مترنيخ في تروباو، وتدخلت في مسألة اليونان حتى ظفرت باستقلالها، وظهرت البلجيك ضد بيت أورانيج، والولايات الايطالية ضد حكامها الظالمين.

ومن جهة أخرى اتبعت إنجلترا في هذا القرن سياسة الاحتفاظ بأملاك تركيا حتى لا تضعف أمام الدب الروسي الذي كان يحاول اختراق الأملاك العثمانية وتهديد الأملاك البريطانية في آسيا، والتسلط على طرق التجارة وخطوط المواصلات الهامة في البحر الأبيض. لذلك نراها تظاهر تركيا ضد محمد علي إبان الأزمة التي وقعت

سنة ١٨٤٠ ونراها في سنة ١٨٥٤ تدخل حرب القرم بالاتفاق مع فرنسا لتوطيد سلامة تركيا، والقضاء على الأحلام العريضة التي كان يتوق لتحقيقها الروسيون .

غير أن إنجلترا عدلت سياستها حيال تركيا تعديلا جوهريا منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، لأنها رأت أن لا قبل لتركيا على حكم الشعوب المسيحية، وأن من الحزم حل المسألة الشرقية لا بالبقاء على ما قام الدليل على صعوبة بقائه بل بتعصيد القوميات الناشئة وضمان استقلالها حتى لا تقع تحت نفوذ روسيا. ومن جهة أخرى كانت إنجلترا تتوق الى احتلال مصر بعد فتح قناة السويس، فكان من العيب أن تدعو الى الاحتفاظ بسلامة أملاك تركيا في الغرب في حين أنها كانت تهدم ركنا عظيما من تلك الأملاك في الشرق .

السياسة الداخلية — كان الانقلاب الصناعي في إنجلترا وما نشأ عنه من التغير السياسي والاجتماعي والفكري أهم الحوادث الداخلية شأنا في هذا القرن . وقد أفردنا له فصلا خاصا فيما يلي، ونقتصر هنا على تتبع نشوء الديمقراطية ومبادئ الحرية السياسية في هذا العهد، فقد نشأ عن الانقلاب الاقتصادي وما انطوى عليه من استخدام الآلات مكان الأيدي العاملة أن اشتد الضيق بالكثير من السكان لاسيما بعد أن أخذت الدول الأوربية تحذو حذو إنجلترا في استخدام الآلات وتعمل لحماية المتاجر والمصانع الحديثة من ضغط المنافسة الخارجية، وقد ضاعف الأزمة أن الحكومة اضطرت الى حماية محصولات المزارعين الذين كانوا يخشون منافسة الدول الأجنبية بعد انتهاء حروب نابليون، فارتفعت أثمان الغلال واشتد الضيق بالأهالي اشتدادا عظيما، فتحوّلت الأنظار الى إصلاح النظام النيابي على مثل ما وقع في فرنسا حتى تعالج المضمار التي كانت تلحق سواد الشعب .

النظام النيابي — وقد كان النظام النيابي حينئذ يقوم على ثلاث قواعد: الملك ومجلس اللوردات الوراثي ومجلس النواب . وقد كان المبدأ المعمول به أن الملك يملك ولكنه لا يحكم، وأن الهيئة التنفيذية تتألف من حزب الأغلبية في مجلس

النواب سواء أكان حزب التورى أم حزب الهويج . وقد كان الحزب الأول يشمل أصحاب الضياع الواسعة من طبقة المحافظين الذين كانوا يرغبون فى ازدياد نفوذ الملكية فى إدارة الحكومة ، فى حين أن حزب الهويج كان يتألف من كبار التجار وأصحاب المصانع من ذوى الآراء الحرة الذين كانوا ينزعون الى تضيق سلطة الملكية وسيادة نفوذ الشعب .

أما نظام الانتخاب لمجلس النواب فكان يرجع عهده الى القرن الرابع عشر، وكان يبيع التصويت لطبقتين فقط من طبقات الشعب : أصحاب الأراضى الذين يتقاضون إيجارا لا يقل عن ٤٠ شلن فى الأقاليم ، وأعضاء البلديات وغيرهم من ذوى الامتيازات فى المدن . ولذا اقتصر عدد الناخبين فى سنة ١٨١٥ على ٤٤٠٠٠٠ ناخب فى حين أن عدد السكان بلغ حينئذ نحو عشرين مليونا ، وعدد أعضاء المجلس ٦٥٨ نائبا .

ومما زاد فى ضعف هذا النظام أن الدوائر الانتخابية كانت موزعة توزيعا سيئا . فقد كانت أيرلندا تنتخب مائة نائب عن ستة ملايين من السكان ، وكانت اسكتلندا تنتخب ٤٥ نائبا عن مليونين فقط فكان العضو الواحد إذن يمثل ما لا يقل عن ٥٥٠٠٠ نسمة ، فى حين أن إنجلترا التى كان يبلغ سكانها اثنى عشر مليونا كانت تنتخب ٥١٣ نائبا أى بنسبة عضو لكل ٢٣٠٠٠ نسمة . ويلاحظ أنه كان يمثل الأقاليم فى المجلس ١٨٦ عضوا ، وكان عدد الناخبين فيها ٤٢٠٠٠٠ ناخب فى حين أنه كان يمثل المدن ٤٦٧ عضوا مع أن عدد الناخبين فيها لم يزد عن خمسة عشر ألف فقط .

ومن جهة أخرى كانت الدوائر الانتخابية على حالتها التى تقررت فى القرن الرابع عشر، على الرغم من التقلبات التى مرت عليها من إزدياد أو نقص فى السكان ، فقد كان لمدينة لندره من الأعضاء فى القرن التاسع عشر، ما كان لها فى القرن الرابع عشر مع أن سكانها ازدادوا من خمسين ألف نسمة الى ما يربو عن المليون فى سنة ١٨١٥ ،

وكانت مدينة مانشستر مثالا محرومة من التمثيل في المجلس لأنها لم تكن في القرن الرابع عشر إلا قرية صغيرة في حين أنها قد أصبحت في القرن التاسع عشر من أكبر المدن الصناعية والتجارية . وهناك كثير من المدن القديمة التي سقطت سقوطا عظيما في القرن التاسع عشر بحيث لم يبق في كثير منها إلا القليل من الناحيين ومع هذا فقد احتفظت بتوابها الذين تحدوا لها من قديم . ولما كانت هذه المدن في قبضة بعض الأسرات يتصرفون بمقاعد لها لذويهم وأصدقائهم ، فقد انتشرت الرشوة وما إليها من وسائل إفساد الأخلاق لا سيما وقد كانت سرية الانتخابات معدومة مما جعل الانتخابات صوريا لا يمثل الشعب بحال .

حركة الإصلاح النيابي — هذا هو حال النظام النيابي في إنجلترا في فاتحة القرن التاسع عشر . فلما اشتدت الأزمة الاقتصادية في البلاد من جراء كساد المتاجر وارتفاع أسعار الغلال على نحو ما بينا قبلا ، وتعززت مبادئ الإصلاح النيابي بتأثير الثورة الفرنسية وكتابات المفكرين أمثال بنتام وغيره ، تزعمزع الأساس الذي ارتكز عليه النظام القديم ، وتحولت الأنظار إلى إصلاح النظام النيابي على قاعدة التصويت العام وسرية الانتخابات وتقصير أجل مجلس النواب ، فعقدت الاجتماعات في أنحاء المملكة وأقيمت المظاهرات تعزيزا لها حتى خيف أن يتزعزع أساس السلم وتندفع البلاد في طريق الثورة الفرنسية وما نشأ عنها من القوة والعنف وأعمال الفوضى والاجرام ، فأخذت الحكومة تضرب على يد الأحرار والداعين إلى تعديل نظام الحكومة بشدة لا تتجاوزها شدة مترنيخ ، فأصدرت ما يعرف بالقوانين الستة عام ١٨١٩ وهي تنص على تقييد حرية النشر والخطابة ومناهضة أنصار التغيير والانقلاب .

إلا أن حركة الإصلاح سارت مع ذلك في طريقها يعززها الأحرار من أنصار الحزب المعارض للحكومة حينئذ وهو حزب "الهويج" فلما سقطت الوزارة إثر الانقلاب الذي وقع في فرنسا في سنة ١٨٣٠ تولى حزب الهويج مقاليد الأحكام

برئاسة لورد جراي، فأسرع الى تقديم خطة معتدلة للإصلاح النيابي، ولكنها لاقت معارضة قوية من جانب خصومه على زعم أن هذا المشروع — كما قال روبرت پيل — يعرض إنجلترا لأسوأ أنواع الاستبداد وهو استبداد العامة وأنصارهم من الكتاب والصحفيين . وحينئذ أعلنت الحكومة حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، فكانت الأغلبية لمصلحتها، ولذا وافق المجلس الجديد على مشروع الإصلاح، ولكن مجلس اللوردات أبى أن يصادق عليه، فتحرك الرأي العام في البلاد، وأقيمت مظاهرات عتة كانت تنذر بسوء الحال . ولذلك قوت الحكومة أن تعين عددا من الأشراف حتى تفوز بالموافقة على مشروع الإصلاح، وقد تم لها ما أرادت وصودق على المشروع "يونيه سنة ١٨٣٢" .

وقد كان هذا القانون يعدل النظام القديم في موضعين : توزيع الدوائر الانتخابية توزيعا عادلا مع زيادة عدد الناخبين . ذلك أن القانون أبقي على تقسيم البلاد الى مدن ومقاطعات، ولكنه قضى على المدن غير الآهلة بالسكان، ووزع المقاعد التي كانت تخصها — وكانت تبلغ ١٤٣ مقعدا — على المدن الجديدة التي لم تمثل للآن في مجلس النواب، هذا فضلا عن العناية بالأقاليم التي لم تعط نصيبا وافرا من النيابة في النظام القديم . ومن جهة أخرى تغيرت قواعد الانتخاب بحيث خول حق التصويت لمن يدفع إيجارا لا يقل عن عشرة جنيهات في المدن وخمسين جنيها في الأقاليم، ولذا ارتفع عدد الناخبين الى ٨٠٠,٠٠٠ واستطاعت الطبقة الوسطى أن تشارك في حكم البلاد بلا استثناء ديني ولا مذهبي، وفي سنة ١٨٣٥ جاءت النتيجة المنتظرة لهذا التغير بأن أعيد تنظيم المجالس المحلية على الأساس الجديد .

طبقة العمال — وهكذا بقيت طبقات العمال وحدها بلا لسان يدافع عن مصالحها في مجالس الحكم، إلا أن بعض رجال الحكومة الذين استحثتهم دوافع الشفقة والانسانية أخذوا على عاتقهم حماية بعض مصالح هذه الطبقات، كما يرى من قوانين مساعدة الفقراء وقوانين المصانع الخ التي سنت في هذا العهد . ثم إن العمال

أقبلوا من جهتهم على الارتباط معا لاستخدام قوّة المجموع في مصلحة الأفراد في كل ما يختص بالأجرو نظام العمل الخ . إلا أن مساعدة رجال الحكومة بقيت محدودة تلقاء مقاومة برلمان مؤلف من أصحاب الأعمال ، وبقيت مساعدة العمال لأنفسهم محدودة كذلك نظرا للتضييق في هذا العهد على نقابات العمال .

ومن ثم اشتدّ الضيق بالعمال في زمن ارتفعت فيه أسعار القمح وقلت الأجور وكسدت المتاجر، فالتجأ العمال الى المطالبة بحقوقهم السياسية رغبة في تحسين حالتهم الاقتصادية . وقد تذرّعوا في هذا النضال تارة بالعنف وأخرى بالمحاجة والاقناع ، ففي عام ١٨٣٥ أنشأ العمال اتحادا بزعامة أوين (Owen) الذي اشتهر بالكتابة في الشؤون الاجتماعية والسياسية ، وحددوا خطة هذا الحزب الجديد في اجتماع عقد في برمنجهام في ٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ وفق النظام الآتي : التصويت العام — سرية الانتخابات — تغيير مجلس النواب سنويا — مكافأة النواب . وقد أطلق على هذه الخطة اسم مرسوم الشعب (Charter of the People) ومن هنا نشأ اسم (Chartist Movement) الذي أطلق على حركة الإصلاح النيابي التي قام بها العمال خلال السنوات التالية لاجتماع برمنجهام .

على أنه لما كانت مسألة العمال مسألة اقتصادية في الواقع كما ذكرنا فقد كان إلغاء قوانين الغلال سنة ١٨٤٦ (وهي القوانين التي وضعت لحماية المزارعين من خطر المزاحمة الأجنبية) داعيا لازدياد الرخاء وتحسين أحوال العمال تحسنا مطردا حتى أخذت قوّة المطالب السياسية تتلاشى تدريجا . فلما حاول بعض العمال سنة ١٨٤٨ أن يقوموا بمظاهرات تشبه مظاهراتهم التي قاموا بها في سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٤٢ متأثرين بأخبار الثورة في أوربة ، أسقط في يدهم وفشلوا فشلا تاما . وإذا كانت الأحوال تدرجت فيما بعد ، وغيرت قوانين الانتخاب حتى شملت طبقات العمال ، فلم يكن ذلك ناشئا عن مجهود العمال وحدهم ، بل ناشئا عن أحوال سياسية طارئة .

ذلك أن السياسة الاقتصادية التي اتبعت تدريجاً وهي سياسة إلغاء القيود التي كانت تقيد حرية التجارة والملاحة وفتح أسواق جديدة في أوروبا وغيرها للصناعة الانجليزية كان من شأنها أن تضاعف الرخاء المادي الذي تتمتع به العمال، وهذا دعا إلى ازدياد الرغبة في الاشتراك في الحكم حتى يمكن إلغاء قيود النقابات وإصلاح أحوال العمال إصلاحاً اجتماعياً. وقد قاموا لتعزيز هذا الغرض بمظاهرات واجتماعات عديدة من سنة ١٨٥٩ إلى سنة ١٨٦٦ وكان يعززهم في ذلك الأحرار الذين تطورت آراؤهم منذ سنة ١٨٣٢ بحيث أصبحوا يتشبثون بالأنظمة الديمقراطية في أشكال صورها، كما عززهم المحافظون الذين تخلوا عن معارضة مطلب الإصلاح لأغراض حزبية^(١). وإذا كانت الظروف كلها قد تهيأت لمصلحة العمال فقد دلت التجارب أيضاً أن قصر الانتخاب على طبقة معينة يدعو إلى استمرار أساليب الرشوة التي جعلت الانتخابات في إنجلترا ضرباً من الهزؤ والسخرية. هذا إلى أن السكان ازدادوا بين سنة ١٨٢٧ وسنة ١٨٧٦ نحو ٤٠ في المائة وهذه الزيادة لم توزع على البلاد توزيعاً عادلاً. فبينما كانت بلدة توتنس مثلاً تتمتع بعضوين عن سكان لا يبلغون أربعة آلاف، كانت لثربول بسكانها الذين كانوا يبلغون ٤٠.٠٠٠ نسمة تنتخب مثل هذا العدد.

لذلك حاول غلادستون في سنة ١٨٦٦ أن يوازن بين نظام الحكومة وحالة البلاد الحقيقية بعض الموازنة فقدم مشروعه إلى البرلمان بتعديل قواعد الانتخاب

(١) يعزى هذا الانقلاب إلى دزرييل زعيم المحافظين كما يعزى انقلاب الأحرار إلى غلادستون. ودزرييل هذا من أسرة يهودية تحولت إلى الكنيسة الانجليكانية، وقد نال شهرة عظيمة في عالم الأدب والسياسة، فلما تولى الزعامة في حزبه سعى جهده في تطوير آراء هذا الحزب تطوراً عظيماً حتى تعلق بمبادئ الإصلاح السياسي والاجتماعي، وحيأ نفسه للكفاح العظيم الواقع بين الأحزاب في ذلك الوقت. أما غلادستون فقد اشتمل في السياسة من صغره واشتهر بالفصاحة ومعالجة أدق الأمور السياسية والمالية بالحكمة، هذا مع التزام الحق والعدالة في كل طور من أطوار حياته حتى ارتفعت السياسة في يديه إلى منزلة لم ترتفع إليها في عصره، أضف إلى ذلك دقته في التفكير وأناته في البحث وقدرته على التمشي بحزبه في طريق المبادئ الراديكالية السائدة في عصره.

وتوزيع الأعضاء توزيعاً يتناسب مع السكان . إلا أن ذلك المشروع رفض بإجماع المحافظين . فاستقالت الوزارة ، وطاف غلادستون في البلاد ليفوز بتأييد الأمة لبرنامج الإصلاح ، فاضطرت وزارة دزيريلي تلقاء إجماع الشعب ، أن تقدم مشروعاً محدوداً لإصلاح قواعد الانتخاب وإعادة توزيع المقاعد ، إلا أن هذا المشروع عدل تعديلاً تاماً على يد المجلس ، فوزع الأعضاء توزيعاً عادلاً على البلاد ووسعت قاعدة الانتخاب حتى شملت الصناعات .

ولتحقيق هذه الأغراض أخذ ما لا يقل عن ٥٨ مقعداً من البلاد الصغرى ووزعت على المدن الكبرى ، هذا إلى منح حق الانتخاب في الأقاليم لمن يدفع إيجاراً لا يقل عن اثني عشر جنيهاً في السنة ، وفي المدن لكل من يدفع ضريبة الفقراء أو يسكن منزلاً لا يقل إيجاره عن عشرة جنيهاً ، وهكذا امتد حق الانتخاب إلى ما لا يقل عن المليون معظمه من العمال ، ولما كان نظام الانتخاب السري قد تقرر في سنة ١٨٧٢ فقد سارت إنجلترا خطوة واسعة نحو الديمقراطية .

ولتتميم هذا الإصلاح صدر قانون تمثيل الشعب (١٨٨٤ - ١٨٨٥) (Representation of Peoples' act) على يد غلادستون وهو يشمل إعادة توزيع المقاعد النيابية بحيث تنقل من البلدان الصغيرة إلى المدن الكبرى والأقاليم ، هذا فضلاً عن إضافة اثنتي عشرة دائرة جديدة وجعل شروط الانتخاب في الأقاليم موافقة لشروطها في المدن مع مراعاة أن تكون النسبة عضواً لكل ٥٠,٠٠٠ من السكان . وهكذا ارتفع عدد الناخبين إلى أربعة ملايين واستطاع الزراع أن يفوزوا بما فاز به الصناع .

غير أنه يلاحظ أن هذه التغيرات لم ترق بالبلاد إلى الديمقراطية الحقيقية القائمة على التصويت العام لأنها حرمت النساء جميعاً حق الانتخاب فضلاً عن الكثيرين من الخدم والزراع وغيرهم ، هذا إلى أنه اشترط أن يقيم الناخب سنة كاملة على الأقل في دائرته حتى يقيد في سجل الانتخاب ، وأصبح تعدد الأصوات لمن لهم أملاك في جهات

متعددة لاسيما والانتخاب لم يعقد حينئذ في يوم واحد . غير أن هذا النقص كله يعالج الآن تدريجاً ، وقد تم أخيراً أعظم إصلاح شاهدهته إنجلترا في نظامها النيابي وهو إعطاء النساء حق الانتخاب في سنة ١٩١٨ فأصبح لهنّ ما للرجال من الحقوق السياسية ، ومن ثم أصبحت الحكومة في إنجلترا تمثل الأغلبية العظمى من الشعب بقدر المستطاع ، ولا توجد هيئة تستطيع معارضة قراراتها إلا هيئة الحزب المعارض التي غيرها تصبح الحكومة حكومة استبدادية ، كما أصبح من المستحيل الاعتماد على القوة والعنف لتنفيذ أغراض خاصة في مثل هذه البلاد البرلمانية .

على أن مجلس اللوردات الوراثي ، ونقص التعليم بين الطبقات العامة ، يعرقلان بلا ريب إرادة الشعب ، والبلاد تجدد الآن في التغلب على هذه المصاعب ، بسبيل سبل التعليم بواسطة المدارس ، ومن أعلى المنابر ، والصحف وغيرها من وسائل الإرشاد . أما عن مجلس اللوردات ، فهناك مجهودات خطيرة تبذل لحرمان هذه الهيئة من عرقلة أعمال مجلس النواب ، ففي سنة ١٩١١ تقرر ألا ينحّول مجلس اللوردات حق رفض الميزانية ، ولا رفض أي قانون أكثر من مرتين ، فإذا وافق عليه مجلس النواب للمرة الثالثة يعمل به من غير موافقة اللوردات . على أن إصلاح مجلس اللوردات لم يتم بعد ، ولا بدّ أن يكون هذا موضع البحث القريب .

تأثير الرأي العام — لا ريب أن التشريع في إنجلترا إبان القرن التاسع عشر ، أخذ يتمشى مع الرأي العام الذي يعبر عن نفسه بوسائل عديدة ، أهمها الصحافة والجمعيات السياسية وكتابات المفكرين . وهذا التمشي لا مثيل له في القرون التي تقيمت ، ويعزى إلى تكون الرأي العام في هذا القرن نتيجة لازدياد المواصلات ووسائل النشر ، كما يعزى إلى إصلاح المجالس النيابية ، بحيث أصبحت كمرآة تعكس آراء الشعب الحقيقية .

ففي بداية القرن كان تيار الأفكار متجهاً إلى تعزيز الأنظمة الموضوعية ، ورفض نظرية التدرج والانتقال ، وذلك نتيجة لكتابة المشرعين والأدباء أمثال

بلاكستون (Blackstone) و بيرك (Burke) الذين كانوا يرون في الدستور الانجليزى نهاية الحكمة والكمال . وقد اشتدت هذه الروح الرجعية بتأثير الثورة الفرنسية وما نشأ عنها من الفوضى والاضطراب ، فلم تنصرف الأفكار الى الابقاء على ما كانت نتمتع به البلاد من القوانين فحسب ، بل الى مقاومة روح التبديل والتغير بكل وسائل القوة والعنف ، جزاء من اندفاع البلاد فى أزمات تشبه أزمات فرنسا ، وليست قوانين النقابات التى ظهرت سنة ١٨٠٠ وحرمت على العمال مزية الارتباط لمقاومة أصحاب الأعمال ، والقوانين الستة التى صدرت سنة ١٨١٩ لتحديد حرية الاجتماع ، إلا صدى لهذا الجزع .

غير أن الأفكار تحولت تدريجاً بدافع الانقلاب الاقتصادى والاجتماعى الذى غير وجه البلاد ، وظهور التباين المدهش بين الأنظمة الموجودة وبين ما طرأ على البلاد من الانقلاب ، كما أن بعد عهد الثورة وظهور كتابات "بنتام" ، أدى الى تحول الأنظار الى تعديل الأنظمة والقوانين تعديلاً يلائم الحالة الواقعة .

وبنتام (Bentham) هذا ، رجل من أكبر رجال القرن التاسع عشر ، ومفكر نابه من أعظم المفكرين الذين تركوا أثراً خالداً فى تاريخ التشريع فى إنجلترا فى هذا القرن ، وتقوم فلسفته على المبادئ الآتية :

- (١) إن التشريع علم ولا بد أن يسير على قواعد معينة .
- (٢) إن غرض التشريع الصحيح هو إسعاد أكبر عدد ممكن .
- (٣) إن كل شخص أدرى من غيره بما يؤدى الى سعادته ، ومن ثم كان غرض التشريع رفع كل القيود التى تقيسد حرية الأشخاص ، بشرط ألا تكون تلك القيود ضرورية لحماية حرية الآخرين .

وقد انتشرت هذه المبادئ سريعاً لأنها وضعت أساساً عملياً للإصلاح ، ولأنها لا تقوم على نظريات العقود السياسية أو حقوق الانسان ، فطابقت بذلك الخلق الانجليزى المحافظ الذى لا يطبق هدم البناء من الأساس ، بل يرضى بتعديله فقط ،

وهو قائم بذاته . ثم إن تشريع « بنتام » يقوم على توسيع حرية الفرد التي كانت مطمح الآمال في إنجلترا منذ قرون طويلة ، ولأجلها وقع صراع هائل بين الملكية والشعب ، فكل تعزيز لها يقابل في إنجلترا بالترحيب .

لذا أصبحت مبادئ بنتام أساس التشريع في إنجلترا من سنة ١٨٢٥ الى سنة ١٨٧٠ واليه تعزى :

(١) قوانين سنة ١٨٣٢ وسنة ١٨٣٥ التي نقلت السلطة في البرلمان وفي مجالس الأقاليم الى الطبقة المتوسطة لأنها هي الطبقة التي تدرك مصلحتها ومصلحة جزء كبير من أفراد الشعب .

(٢) قوانين حماية الأفراد من آلام لا تطابق مبادئ الإنسانية ، كتخفيف شدة القانون الجنائي ، وإلغاء جلد النساء ، وتقليل عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام ، وإلغاء الشنق علنا ، وحماية الأطفال ، والرفق بالحيوان ، وإلغاء الاتجار بالرقائق الخ .

(٣) قوانين إطلاق الحرية الشخصية كقانون نقابات العمال الذي صدر سنة ١٨٢٥ وهو يحترم تقييد حرية العمال وأصحاب الأعمال ، وقانون إطلاق حرية الكاثوليك سنة ١٨٢٩

ومعنى هذا أن بنتام رأى أن خير طريقة لمعالجة شؤون البلاد هي اعتماد الأمة على مجهودها الذاتي ، وأنه لا سبيل لإدراك هذا الغرض إلا اذا رفعت القيود التي تعطل حرية العمل ، غير أنه سرعان ما ظهر جليا أن قصر التشريع على إطلاق الحرية يفضي الى إيقاع البلاد في أزمات أشد مما كان يطلب الخلاص منها . وكان أكبر العوامل المساعدة على نقض مبادئ بنتام ما يلي :

(١) ظهور دعاة الانسانية أمثال سوئي — وماكولى — وسادلر — وشاقتسبرى ، الذين أثبتوا أن غل يد الحكومة عن التدخل في شؤون أصحاب الأعمال يؤدي الى إرهاب العمال وخصوصا النساء والأولاد الذين لا قبل لهم على حماية

مصالحهم ومناهضة رؤسائهم ، وهكذا بدئ بسن قوانين اشتراكية لتنظيم شؤون المصانع وغيرها مما يهم العمال .

(٢) ازدياد الرغبة في اعتبار نقابات العمال (Trades unions) جمعيات قانونية مهما أدت من الضغط على حرية العمال وحرية أصحاب الأعمال ، حتى يمكن إصلاح شؤون العمال اجتماعيا واقتصاديا .

(٣) ظهور طبقة من المفكرين أمثال مل (Mill) تعمل لهدم مبادئ بنتام متأثرة بالضرر الذي أصاب الطبقات الوضيعة ، مما أدى الى تحوّل الرأى العام تدريجيا الى قبول مبادئ الاشتراكية .

(٤) تقدّم التجارة تقدّما جعل الاعتماد على المجهود الفردى لا يقوم بالحاجة ، وجعل تأسيس الشركات أمرا لا بد منه ، وهذا دعا الى تدخل الحكومة لتنظيم أعمال الشركات وإعطائها صبغة قانونية .

(٥) اشتراك طبقات العمال فى الانتخاب ، وهذا أوجد الهيئة التى تساعد على التشريع الاشتراكى .

وكانت نتيجة هذه العوامل الجديدة أن ترعزت مبادئ بنتام حوالى سنة ١٨٧٠ ، وتحوّل الرأى العام الى التشريع الاشتراكى ، فوضعت قوانين غش الأغذية ، والعقاقير الكيماوية ، وتعويض العمال ، والتعليم العام ، والصحة العمومية ، والمساكن الخ . وما زالت المبادئ الاشتراكية تتطور تطورا سريعا أملّا فى تحقيق المساواة الاقتصادية كما تحققت المساواة السياسية من قبل .

الفصل الثاني

إرلندا

تمهيد — كانت العلاقات الارلندية الانجليزية تتركز على الحقد والبغضاء منذ احتل البلاد هنري الثاني، فقد انتزعت الأراضي من أصحابها ووزعت على ملاك من الانجليز، ووضعت قوانين عديدة لإذلال الكاثوليك الارلنديين، وحرمانهم من التمتع بالحقوق السياسية. وقد كان للبلاد برلمان في دبلن إلا أن أعضائه كانوا من الانجليز البروتستانت، وكانت سلطته خاضعة لسلطة البرلمان الانجليزي، ولكن نشوب الحرب الأمريكية أدى الى تغيير هذه العلاقة غير المرضية بين الفريقين، فقد صرحت بريطانيا لارلندا حينئذ بدعوة المتطوعين للحفاظ على سواحلها من الغزوات التي كانت تهددها من قبل فرنسا، ولكن الزعماء السياسيين أمثال جراتان (Grattan) وهنري فلد (Henry Flood) استخدموا هذه القوة لإرغام إنجلترا على الاعتراف باستقلال البرلمان الارلندي سنة ١٧٨٢، على أن الهيئة التنفيذية بقيت مع هذا غير مسئولة أمام البرلمان، وكان هذا الشرط وحده كافيا لضمانة مصالح إنجلترا في ارلندا. لذلك تابع الارلنديون جهادهم في سبيل تحديد مسئولية الوزارة أمام المجلس، فاستنجدوا بفرنسا إبان حربها مع إنجلترا في عهد الثورة ونابليون، وقاموا بثورات عنيفة بين عامي ١٧٩٦ — ١٧٩٨، ليصلوا بطريق العنف الى ما لم يصلوا اليه بطريق الاقناع. ومع أن هذه الثورات المتكررة قد أخفقت فقد شعرت الحكومة الانجليزية أنها لا تستطيع أن تجيب المطالب الارلندية بغير أن تعرض مصالحها لأخطار عظمى، ولذا قررت في سنة ١٨٠٠ إغلاق باب الاصلاح بالقضاء على البرلمان الارلندي نهائيا، وانتخاب مائة عضو عن ارلندا للجلوس بجانب النواب الانجليز في وستمنستر، وقد توصلت الحكومة الانجليزية

الى الحصول على موافقة البرلمان الارلندى على هذا القرار ، بالالتجاء الى وسائل الرشوة والتوظيف ومنح الرتب وغيرها .

جهاد الارلنديين — ويعتبر هذا القرار بدء علاقة جديدة لا تقوم إلا على الحق والكراهية والمقاومة بكافة أنواعها . وكان دانييل أوكنيل (Daniel O' Connel) زعيم المقاومة في العهد الجديد ، وهو كاثوليكي لم يعوزه المال ولا الفصاحة ولا القدرة على تحريك الجماهير . اتجه بادئ الأمر الى العمل لرفع القيود السياسية التي وضعت في القرن السابع عشر لاسيما في عهد شارل الثاني لتقييد حرية الكاثوليك ومنعهم من دخول الخدمات السياسية والهيئات النيابية العامة ، وكان جل غرضه أن يتاح لأبناء جنسه حق الجلوس في البرلمان ، والاشتراك مع باقي الطوائف اشتراكا فعليا في تقرير مصير البلاد ، فتذرع للوصول الى هذا الغرض بكافة وسائل العنف والهياج حتى اضطرت الحكومة الى قبول هذا المطلب سنة ١٨٢٩ . ويعتبر هذا النجاح بدء المقاومة الدستورية التي شاهدها هذا القرن لتحقيق المطالب القومية التي كانت تنحصر في ثلاث مسائل حيوية وهي :

- (١) إلغاء النظام الديني الذي كان يحتم على الكاثوليك دفع زكاة الى الكنيسة الرسمية وهي الكنيسة البروتستنتية الغربية عنهم .
- (٢) معالجة نظام الأراضي المحجف بالمزارعين الارلنديين .
- (٣) إعادة الحكم الذاتي للبلاد .

وقد اشتد الهياج والمقاومة في البرلمان وفي ارلندا لتحقيق هذه الأغراض ، الى حد لم يسبق له مثيل ، وكانت إنجلترا تعتمد في قمع هذا الهياج على وسائل الشدة تارة ، وعلى علاجات مسكنة تارة أخرى ، حتى ضاقت صدور الشبان الارلنديين ، وصمموا على رفض مطلب الاستقلال الذاتي الذي كان يطالب به الوطنيون ، وقرروا المطالبة بالحكم الجمهوري . وفي سنة ١٨٥٨ تكونت جماعة الفينيان (Fenians)

ذات المبادئ الجمهورية ، وأخذت تقوى وتشتد تدريجاً الى أن قرّرت السلطات سنة ١٨٦٥ تعطيل جرائمهم واعتقال رؤسائهم ، فأدى هذا الحادث الى اصطدام الفريقين (خصوصاً حين حاول الفينيان إطلاق سراح رفقائهم) ولم يهدأ الحال إلا عند ما تقرّر وقف قانون الحرية الشخصية (Habeas Corpus Act) ووضع البلاد تحت الحكم العرفي .

على أن الجزع الذي أثارته هذه الحوادث في إنجلترا واريوندا معا ، أدى الى إقبال غلادستون على معالجة المسألة الأيرلندية حفظاً للسلام ، ورغبة في صيانة مصالح إنجلترا نفسها . ففي سنة ١٨٦٩ وافق البرلمان على إلغاء الكنيسة الرسمية وإلغاء إعانتها المالية ، وفي سنة ١٨٧٠ صدر قانون الأراضي (Land Act) وهو ينص على إعطاء المستأجرين حقاً في أراضيهم ، فلا يستطيع الملاك انتزاعها بغير تعويض للمستأجرين ، ولا إنهاء عقد الإيجار بغير دفع قيمة التحسينات للمستأجر ، وهكذا خفف غلادستون عبء المسألة الأيرلندية تخفيفاً محسوساً ، ولو أنه لم يداوها دواء ناجعاً .

مشكلة الأراضي — ذلك أن قانون الأراضي لم يمنع المالك من طلب أجور باهظة أو طرد المستأجر في حالة عدم الدفع . وحدث أن أصيبت الزراعة بعجز المحصول في هذا العهد وتعذر على المستأجرين دفع الإيجارات فازداد نزاع الأراضي من أيديهم حتى اضطر "پارل" الذي تولى حينئذ زعامة أيرلندا ان ينشئ اتحاداً سمي (Land League) (١٨٧٩) بغرض الدفاع عن المزارعين بطرق مباشرة وهي طرق المقاومة والمقاطعة . أما المقاومة فكانت تتضمن تمسك المستأجرين بأراضيهم حتى يطردها بالقوة ، وهذا استدعى نفقات طائلة يدفعها الملاك في سبيل الحصول على معاونة البوليس ، فإذا تم لهم الأمر واجهوا صعوبة خطيرة وهي المقاطعة ، أي رفض باقي المزارعين أن يستأجروا الأرض أو يعاونوا في زرعها بأي حال . لذلك قرّرت الحكومة في سنة ١٨٨١ أن يعطى المالك تعويضاً لمن يطرده من المستأجرين ، هذا

فضلا عن تعيين لجان لتحديد قيمة الإيجارات ، إلا أن هذه اللجان لم تعط سلطة إلزامية ، ولذا لم تتحسن الحالة ، واستمر النزاع بين الفريتين حتى صدر قانون ١٨٩٦ الذى عين قيمة الإيجارات العادلة ، وقانون سنة ١٩٠٣ الذى نظم بيع الأرض للمستأجرين .

المسألة السياسية — وبينما كانت المسألة الزراعية سائرة فى طريق الحل كان الزعماء الارلنديون يعملون بجرأة عظمى لإجبار الحكومة على الخضوع لمطالبهم السياسية . وقد اتخذوا منذ سنة ١٨٧٤ خطة التهميج وعرقلة أعمال المجلس بزعامة پارنل (Parnell) الذى كان يختلف عن أوكنيل اختلافا جوهريا ، فقد كان بروتستنتيا من دم انجليزى ومن أصحاب الأراضى ، وكانت تقصه الحماسة وتعوزه القدرة على تحريك الجماهير ، ولكن تكلمه صفات الإيمان بالمبدأ ، والثبات أمام المصاعب ، والجرأة المدهشة .

وقد قابل غلادستون هذه الخطة بسياسة القمع التى أدت الى سجن پارنل ، فلما استمرت المقاومة اضطر غلادستون الى إطلاق سراحه والاتفاق معه على خطة الإصلاح ، ولكن مقتل لورد كافندش — وزير حكومة ارلندا — فى فينكس پارك بيد الفتيان فى مايو سنة ١٨٨٢ أفسد هذا الاتفاق ، وأعاد خطة القمع بشدة ، فأخذ پارنل ينظم صفوفه من جديد لاستمرار الجهاد . وقد جاءت نتيجة انتخابات سنة ١٨٨٥ بحيث جعلت حزب الارلنديين فى موقف الحكم بين الأحرار والمحافظين ، فحاول غلادستون أن يضمهم الى جانبه ، فقدم سنة ١٨٨٦ مشروع الحكم الذاتى «هوم رول» للبرلمان ، غير أن أنصاره تنحوا عنه حتى رفض المشروع ، ولما حاول غلادستون استفتاء الأمة ، جاءت النتيجة مؤيدة لقرار البرلمان ، وأعيد المحاقطون الى منصة الحكم بأغلبية عظمى .

حينئذ بدأت فى ارلندا سياسة «الحزم !» على يد بلفور ، ولكن الشدة لم تقص على عوامل الهياج والاضطراب ، وقد حاولت التيمس فى مقالات عنيفة أن تنسب



أوكتیل

ویموند

پارنل

غلا دستون



لوید جورج

دی فالیرا

جریفٹ

کولتر

خطة الفوضى والقتل الى بارنل ، ولكن التحقيق لم يؤيد هذه التهم ، فارتفعت مكانته وأصبحت الآمال معقودة بنجاحه ، على أن هذه الآمال ضاعت بخطيئة شخصية زعزعت مركزه السياسى .

ولما عاد الأحرار الى الوزارة ثانية ، حاول غلادستون سنة ١٨٩٢ أن يحمل البرلمان على المصادقة على مشروع الهوم رول ، ولكن مجلس اللوردات قاوم هذه المحاولة ، فظلت المسألة الارلندية مطروحة جانبا مدة ثلاثة عشر عاما لم تعمل السياسة الانجليزية فى خلالها شيئا لمعالجتها ، اللهم إلا إصدار قانون سنة ١٩٠٣ الذى خول للمستأجرين حق شراء أراضيهم ، حتى يكتفوا باليسر المادى عن المطالبة بالحقوق السياسية .

على أن استئناف المقاومة الارلندية بزعامة ردموند (Redmond) اضطر الأحرار الذين تولوا إدارة البلاد سنة ١٩٠٥ بزعامة كامبل بانرمان واسكويث الى إعادة النظر فى مشروع الهوم رول فوافق عليه مجلس النواب سنة ١٩١٢ ، ولكنه رفض فى مجلس اللوردات ، على أن هذا الرفض لم يعطل المشروع نهائيا فان تحديد سلطة اللوردات بقانون سنة ١٩١١ جعل قبولهم إياه فى حيز المستطاع .

إلا أنه نشأت الى جانب معارضة اللوردات معارضة أخرى من قبل أهل الولايات الشمالية الارلندية الذين رفضوا الانفصال عن إنجلترا دفاعا عن مصالحهم الدينية والاقتصادية ، وأعلنوا المقاومة بكل الطرق القهرية ، حتى اضطرت الحكومة الى العدول مؤقتا عن هذا القانون خصوصا بعد نشوب الحرب العظمى ، ولكن هذا التباطؤ والتمهل فى حل المسألة حلا نهائيا ، أدى الى ظهور روح التطرف التى شاهدناها فى حركة « الفينيان » تحت اسم جديد هو الشين فين (Sein Fein) وكان غرض هذه الحركة قطع كل العلاقات بالحكومة الانجليزية وإنشاء جمهورية مستقلة .

وقد نجح هذا الحزب نجاحا لا مثيل له في التاريخ الارلندي بأكمله ، ففي الانتخابات العامة سنة ١٩١٨ وافقت البلاد على سياسة هذا الحزب ، ثم أخذت تطارد القوات البريطانية مطاردة عنيفة حتى أصبحت الحياة للطرفين عبثا لا يحتمل ، فقررت الحكومة البريطانية مفاوضة زعماء الشين فين في أمر حل مرض للجانبين ، وانتهى الأمر بوضع معاهدة أمضاها جريفث وكولنز من زعماء الشين فين ، ولويد جورج وغيره من الوزراء البريطانيين في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وهي تنص على جعل ايرلندا الجنوبية مملكة حرة تتبع في نظامها نظام المستعمرات المستقلة ، وقد وافق البرلمان الارلندي على المعاهدة بأغلبية صغيرة ، غير أنه لا يزال فريق من الجمهوريين بزعامة دي فاليرا رئيس الشين فين ، يناوئون أنصار المعاهدة ويصرّون على تحقيق الغرض الأعظم ، وهو وحدة البلاد في ظل جمهورية مستقلة .

المصادر

- نجلترا منذ واترلو (J. A. R. Marriott) — القانون والرأى العام في إنجلترا
 (Dicey) — الاصلاح البرلماني (Veitch) — زعماء الحركة الارلندية (Leky) —
 تاريخ پارنل (O'Brien)

الباب السابع

تقدم الزراعة والصناعة والتجارة في أوروبا

في القرن التاسع عشر

الفصل الأول

الزراعة

لعل تقدم أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر يفوق في أهميته تقدمها السياسي . ولا عجب فكثيرا ما كان التقدم السياسي في هذا القرن يقوم على أساس الرقي الاقتصادي .

ولقد كانت إنجلترا أسبق الأمم الى الأخذ بأسباب هذا الرقي لأسباب خاصة أهمها :

(أولا) انحلال النظام الإقطاعي فيها قبل غيرها من الأمم وظهور طبقة كبيرة من الأيدي العاملة .

(ثانيا) تكديس الثروة فيها بتأثير اتساع نطاق التجارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

(ثالثا) سبقها أمم أوروبا الى استنباط المخترعات التي زادت الانتاج الزراعي والصناعي .

(رابعا) بعدها عن مسارح الحروب التي استعرت في أوروبا جيلا بعد جيل فتمت ثروتها بينما كانت جاراتها تستنفد مواردها في الحروب .

انجلترا والتقدم الزراعى - ازداد عدد السكان فى انجلترا ازديادا مطردا منذ منتصف القرن الثامن عشر تبعا لازدياد حركة الصناعة فيها ، فى حين أن عددا كبيرا من المشتغلين بالزراعة هجروها الى دور الصناعة . فاتجهت الأنظار حينئذ الى ترقية شأن الزراعة حتى تسد حاجات البلاد ولا سيما المدن الصناعية الجديدة . ولما نشبت حروب نابليون اضطرت انجلترا فوق ذلك الى الاعتماد على محصولات بلادها ، فعمل الباحثون والمفكرون على استنباط أنجع الوسائل لتحقيق هذا الغرض . وكان أهم ما أدخل من وجوه التحسين ، هو تعهد الأرض بالتسميد ، والعناية بالحراثة ، وطرق صرف المياه ، والاستعانة على ازدياد خصوبة الأرض بزراعة البقول والحذور بدل تركها بورا شهورا طويلة ، هذا فضلا عن اتباع نظام جديد للدورة الزراعية يحفظ قوة الأرض ، ويصون قدرتها على الانتاج . ولقد تعدت العناية بالأراضى الى العناية بتربية المواشى ، لأن الطبقات الجديدة من الصناع كانت تتطلب غذاء من اللحوم تستعين به على تأدية أعمالها الشاقة ، ولا ريب أن الزراعة الشتوية الحديثة أى زراعة البقول الخ ساعدت على تغذية المواشى إبان فصل الشتاء ، فازدادت عددا وزنة عما كانت عليه من قبل .

النظام الزراعى - ومن البديهي أنه ما كان فى الاستطاعة تعميم هذه التحسينات فى البلاد مع بقاء نظامها الزراعى على ما كان عليه . فلقد كانت أراضى القرية الواحدة تقسم عادة الى ثلاثة أقسام يترك أحدها بورا ، ويزرع القسمان الباقيان بالتضامن بين الأهالى على أسلوب اعتادوه من قديم الزمان ، ولذا تعذر الأمر على من كان يرغب من الأهالى فى تحسين أرضه بالطرق الحديثة ، نظرا لاشتباك المصالح وارتباط الأعمال بعضها ببعض . فاتجهت الأنظار الى القضاء على هذا النظام الذى يحرم البلاد من استثمار الأراضى بالطرق الحديثة ، وتطلع الناس الى تقسيم الأراضى الى مزارع مستقلة يحيط كلا منها سياج حتى يكون المزارع مطلق اليد فى اتخاذ ما يراه من الوسائل التى تكفل انتفاعه بمميزات النظام الحديث . على أن تقسيم الأرض واحاطتها

بالأسوجة على هذه الصورة كان يقتضى اتفاق أهل القرية عامة — وهذا لم يقع إلا نادرا — أو اتفاق أربعة أنحاسهم على الأقل ، وهذا اقتضى إصدار قرار برلمانى يسوغ هذا التغيير . غير أنه يلاحظ أن الأمر لم يقتصر على تسوير الأراضى الزراعية ، بل تعداها الى مراعى الأغنام والأراضى البور أيضا ، نظرا لحاجة البلاد الى زيادة محصولاتها كما بينا من قبل . ولكن تقسيم الأراضى الى مزارع مستقلة على الوجه السالف ، كان يقتضى نفقات كبيرة لعمل الأسوجة ، فى حين أن المزارع الصغير قد حرم من الانتفاع بمراعى الأغنام ومن حطب الوقود الذى كان يجمعه من الأراضى البور ، كما أنه فقد فوق ذلك مورد رزق كبير ألا وهو الغزل والنسيج فى أوقات فراغه (فان الآلات الميكانيكية كانت قد بدأت حينئذ تحل محل اليد العاملة فى الصناعة) هذا الى أنه لم يستطع أن يجارى أصحاب الأراضى الواسعة فى استخدام كل المخترعات الزراعية الحديثة التى تساعد على تقليل نفقات الانتاج وزيادة المحصول ، ولم يقدر أن يتحمل تقلبات الأسعار التى تعرضت لها البلاد حينئذ ، ولا أن يقبض يده عن البيع حتى تتم له صفقة رابحة ، فاضطر من أجل هذا كله أن يبيع أرضه ويترج الى دور الصناعة فى الشمال أو يعمل فى مزرعة كبيرة نظير أجر معين . وبهذا انقرضت الملكيات الصغيرة فى انجلترا نهائيا منذ ذلك العهد .

النتائج — كان من أكبر نتائج التقدم الزراعى الخطير أن استطاعت البلاد سد حاجاتها فى أوقات الحروب العصبية التى مرت بها ، ولو أن خروج المزارعين الصغار من أراضهم ، ونزوحهم عن ديارهم ، كان محفوا بمتاعب عظيمة لم يبررها إلا خلاص البلاد من الأزمات التى كانت تحيط بها .

على أنه من الخطأ أن يقال إن التقدم العظيم الذى شاهده انجلترا فى زراعتها فى بداية القرن قد استمر طويلا ، فلقد نشأت عوامل عديدة عاقت هذا التقدم ، أهمها :

(أولا) اتجاه البلاد بكلياتها الى الصناعة نظرا لربحها الطائل .

(ثانيا) زوال العقبات الناشئة عن حروب نابليون فيما يتعلق باستيراد الأغذية من الخارج .

(ثالثا) إلغاء حماية زراعة الحبوب في إنجلترا عام ١٨٤٦ تبعا لمبادئ الحرية الاقتصادية الجديدة ، فأصبحت الأراضي ولا قبل لها بمزاومة الأثمان الخارجية ، ولا سيما بعد أن زرعت المساحات الواسعة في كندا وأستراليا والولايات المتحدة ، فأهملت زراعة جزء عظيم من الأراضي في إنجلترا وحول جزء آخر الى مراعي للأغنام .

لذلك نرى أن إنجلترا لم تنتج سوى ثلاثة أرباع الغلال المطلوبة لها بين سنة ١٨٥٣ وسنة ١٨٦٠ ولم تنتج إلا ثلث المطلوب فقط بين سنة ١٨٧٩ وسنة ١٨٨٦ وليس هذا العجز إلا نتيجة نقص مساحة الحبوب بمقدار مليونين من الأفدنة بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٨٨٩ ، ومليون ونصف تقريبا بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩١١ وهذه الأراضي لم تحوّل الى زراعة محاصيل جديدة ، ولم تستخدم في تربية الماشية (بدليل نقص عدد الأغنام والأبقار نقصا مطردا) بل حوّلت الى أراض للصيد أو مراعي للماشية . وهكذا نرى أن عدد المشتغلين بالزراعة في إنجلترا الآن لا يزيدون عن ١,٥٠٠,٠٠٠ بينما يوجد ١٦ مليونا من أصحاب المهن والحرف غير المنتجة .

التقدم الزراعي خارج إنجلترا — بينما نرى الأراضي الزراعية في إنجلترا تبلغ ثلثي المساحة العامة ، لا نرى المحصول يكفي إلا ١٢٥ شخصا من بين ٤٦٦ من سكان الميل الواحد . أما فرنسا التي تباع الأراضي الزراعية فيها مساحة إنجلترا ، فلا تستورد إلا العشر من حاجاتها الغذائية لأنها تنتج ما يكفي ١٨٠ من بين ١٨٨ من سكان الميل الواحد ، هذا فضلا عما تصدره من الخضروات والفواكه مما يقدر بعشرة ملايين جنيه سنويا . كذلك البلجيكيك تنتج أكثر من ثلثي حاجتها

(١) بلغ ثمن ما استهلكته إنجلترا من الحبوب سنة ١٨١٥ (أى قبل اتباع سياسة حرية التجارة) نحو ٥٣ مليونا من الجنيهات فصار في سنة ١٨٨٨ نحو ٤٣ مليونا فقط مع أن عدد السكان زاد زيادة محسوسة .

مع أن السكان يبلغون ٦٠٠ فى الميل الواحد، هذا فضلا عن أن صادراتها الزراعية تقدر بنحو ثلاثة ملايين . وفى الدانيمرك ، تكفى المحاصيل حاجة السكان تقريبا مع تصدير ما يبلغ قيمته ١٥ مليوناً، وكذلك الحال فى إيطاليا . أما فى ألمانيا حيث يعظم الاهتمام بزراعة الحبوب والبنجر والتبغ ، فقد أخذت البلاد فى الرقى السريع بعد إتمام الاتحاد حتى زادت مساحة الأراضى المنزرعة من ٢٣ مليوناً من الأفدنة سنة ١٨١٦ الى ٤٤ مليوناً سنة ١٨٨٧ بينما نرى قوة إنتاج الأراضى آخذة فى الازدياد عاما فعاما . وليس هذا الرقى الذى يشاهد فى ممالك أوربة إلا نتيجة استخدام الطرق العلمية الحديثة فى الزراعة ، وإنشاء النقابات الزراعية التى استخدمت قوة المجموع لمصلحة الفرد ، حتى استطاعت البلاد أن تغلب على مزاحمة العالم الجديد لاسيما أمريكا .

على أن مزاحمة أمريكا ليست فى الحقيقة ناشئة عن خصوبة عديمة النظير ، ولا هى نتيجة زرع مساحات واسعة من الحبوب صفقة واحدة ، وإنما هى نتيجة مشترى الأراضى بأثمان غير مرتفعة ، وتنظيم الإنتاج والتصرف والتعاون بين المزارعين ، واستخدام الوسائل العلمية استخداما متزايدا ، وعناية الحكومة بتحسين الإنتاج ، حتى أصبح ما تنتجه الأراضى الآن نحو أربعة آلاف مليون بشل من القمح ، على حين أنها كانت لا تنتج ألف مليون فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وتعتبر الحبوب والتبغ والقطن أهم الحاصلات ، وقد ازدادت المساحة المنزرعة من القطن بعد اختراع «هوتنى» الذى سهل استخدام الحيوط القصيرة فى النسيج حتى أربى المحصول الآن على خمسة عشر مليون بالة . وقد كانت البلاد تصدر نحو ثلث محصولها ، ولكنها بدأت تستهلك المحصول الآن فى مصانعها ، ومن ثم بدأت الدول الأوربية لاسيما إنجلترا تعتمد على موارد جديدة فى السودان والعراق ، فضلا عن مصر والهند .

الفصل الثاني

التقدم الصناعي والتجاري

التقدم الصناعي في إنجلترا - كانت الصناعة في بادئ الأمر عاملا ثانويا في حياة البلاد الاقتصادية، وكانت تعتمد على الأيدي العاملة في منازل المزارعين، ولا تباع المصنوعات إلا لأهل القرى المجاورة، ثم أخذ المزارعون يؤدون العمل في منازلهم لحساب التجار مقابل أجر معين. وتدرجت الحالة في أوائل القرن الثامن عشر، حين أخذ العمال يجتمعون في مكان واحد، نظير أجر يتقاضونه، ويتولى صاحب المصنع تصريف ما ينتجونه من الأصناف. وفي أواخر هذا القرن بدأت المخترعات تظهر تدريجيا، فتغيرت طريقة العمل ونظامه كما سنرى بعد.

ظهور المخترعات - في سنة ١٧٦٤ ظهر الجهاز الذي اخترعه «هرجريرفز» وبه استطاع الغزال أن يدير عدة أنوال في وقت واحد، ثم جاء اختراع «أركريت» الذي جعل الغزل دقيقا ومتينا مع استخدام قوة الماء في إدارته. وأخيرا جمع «كربتن» بين الاختراعين المتقدمين. وهكذا اجتمعت سرعة العمل إلى دقة الصناعة ومتانتها، وأقيمت مصانع عديدة على هذا الطراز قريبا من مجارى المياه العديدة في يوركشير ولا نكشير.

أما النسيج، فقد بقي على حاله الأولى من التأخر إلى أن ظهر اختراع «كارترت» سنة ١٧٩١ فضاعف عمل النساجين، خصوصا وقد استخدمت قوة المياه في الإدارة أيضا، فعاد التوازن بين الغزل والنسيج، وجنت البلاد من وراء ذلك فائدة عظيمة. وقد تلت هذه الاختراعات اختراعات أخرى عديدة ترمى إلى استخدام الآلات في كل ما كان يعمل باليد، نذكر منها اختراع بل (Bel) لطبع رسوم الأقمشة، فزاد بذلك مقدار إنتاج المنسوجات زيادة محسوسة مع نقص متناسب في أثمانها.

استخدام البخار — على أن صناعة المنسوجات لم تصل الى درجة كبيرة من الرقى إلا بعد استخدام قوة البخار فى إدارة الآلات ، ومن الخطأ أن يعتبر « وات » أول مخترع لها ، فان الرجل قد واصل الجهاد فقط فى تحسين اختراعات من تقدمه أمثال « نيوكومن » و « سيمتون » حتى أصبحت الآلات البخارية بعد جهاده سهلة العمل قليلة النفقات . ولقد بدئ باستعمال البخار فى صناعة القطن فى أواخر القرن الثامن عشر ثم استخدم بعد فى صناعة الصوف فالتيل الخ .



وات

الآلات — ولا ريب أن هذا الاختراع كان من شأنه ترقية صناعة التعدين لما يتطلبه من الآلات التى تستطيع المقاومة زمنا طويلا ، فاستخدم الفحم لصهر الحديد والصلب فى مراحل أعدت لهذا الغرض ، ثم اخترع « بسمر » طريقة لتحويل الحديد الى صلب بنفقات قليلة ، فازدادت كمية الصلب وقلت أثمانه ، مما وفر على أصحاب المصانع مالا كثيرا . وتتابعت بعد ذلك الاختراعات فى هذه الصناعة كما تتابعت فى صناعة المنسوجات فتضاعفت ثروة البلاد من جراء ذلك .

الفحم — ولا شك أن تقدّم صناعة الحديد كان يستدعى ابتكار طرق جديدة لاستخراج الفحم اللازم لصهره وإدارة الآلات المصنوعة منه، وقد ابتكرت عدّة طرق في مدّة وجيزة زاد بها مقدار ما يستخرج من الفحم في منتصف القرن التاسع عشر الى خمسة أضعاف ما كان عليه في أوائل القرن، واطردت الزيادة حتى بلغت عشرين ضعفا في نهاية القرن .

على أن تأثير البخار لم يتناول الصناعات المتقدمة فحسب، بل تعدّاها الى كل صناعة أخرى تقريبا . فهناك صناعة الطباعة والورق التي نشطت الحركة الفكرية نشاطا مدهشا وصناعة الغاز والمواد الملونة والمواد الكيماوية والعطرية وصناعة السكر والكبريت وغيرها مما يقترن بالحياة اليومية، فكلها تأثرت بوسائل الصناعة الجديدة فضلا عن تأثر المواصلات لدرجة عظيمة كما سنبينه في موضعه .

تنظيم الصناعة — لعل أهم ما امتاز به التقدّم الصناعى الحديث استخدام الآلات تدريجا في كل ما كانت تؤدّيه الأيدي بحيث استدعى الأمر إنشاء فابريك ضخمة مكان المصانع الصغرى حتى توفر مزايا الاقتصاد ورخص الأثمان . ويلاحظ أن هذه المصانع قد تجمعت حول مصادر الفحم والحديد والموانى التي تستورد المواد الأولية للصناعة، وأنها لا تقتصر على تأدية صناعاتها الخاصة لها بل كل ما يلحق بهذه الصناعة من المواد الثانوية . ويعتبر الانتاج بالجملة والتخصيص في عمل من الأعمال من أهم ظواهر الصناعة الحديثة، وهذا التخصيص مضافا الى استخدام الآلات والاستكشافات العلمية في الصناعة واقترابها من مصادر الوقود والمواد الأولية يعدّ من أكبر أسباب هبوط الأسعار .

على أن بناء المصانع ومشتري الآلات والمواد الأولية ودفع أجور العمال والمهندسين اقتضى الحصول على رأس مال كبير لا يتاح عادة لفرد واحد، فتأسست الشركات المساهمة للقيام بهذه الأعمال نظير الحصول على فائدة سنوية وجعل الخسارة متناسبة

مع المبلغ المشترك به . ومما سهل الأعمال الصناعية دوام الارتباط بينها وبين البنوك المختصة بتسليف الصناعات حتى استطاع الصناع أن يبيع التاجر بالنسيئة لمدة ستة أو سبعة شهور يستطيع فيها تصريف بضاعته ، فنشطت الصناعة والتجارة معا نشاطا عظيما .

نتائج التقدم الصناعى — (أولا) اقترن هذا التقدم فى مبدأ الأمر بضيق وشدة لامثيل لهما فى تاريخ البلاد الاقتصادى ، وهذا أمر يعزى فى الغالب الى مهاجرة الصناعة الحديثة من الجنوب الى الشمال حيث توجد المواد الأولية بعضها بجانب بعض ، وذلك فى وقت كانت فيه المواصلات غير كافية ، فلم يستطع السكان أن يتبعوا هجرة الصناعة على عجل .

وأما القول بأن الآلات الحديثة سببت الاقتصاد فى العمل فذلك ما لا يقوم عليه دليل ، لأن الآلات من شأنها تخفيض نفقات الانتاج ونقص الأثمان ، وهذا أمر يدعو الى اتساع نطاق التجارة واستخدام كل الأيدي العاملة . ولكن يلاحظ أن أصحاب المعامل اعتمدوا كثيرا على النساء والأطفال فى إدارة الآلات ، هذا الى أن التجارة التى انتعشت فى فاتحة القرن ، أى فى عهد حروب نابليون ، كسدت كثيرا وقل طلبها بعد عودة السلام الى أوربة ، ورجوع الأعمال السلمية الى نشاطها الطبيعى . على أن هذه المصاعب لم تلبث أن زالت تدريجا بتقدم المواصلات وانتعاش الحركة التجارية فى العالم .

أما الطبقة التى أضر بها التقدم حقيقة فهى طبقة الغزاليين والنساجين وغيرهم من المنقطعين لحرفة خاصة ، فقد انتزعت منهم أعمالهم فى وقت تضاعفت فيه الضرائب ، وارتفعت أسعار المعيشة ، وانقطع عنهم مورد رزقهم الزراعى . ولكن هذا الضرر الذى لحق طبقة خاصة ، لا يذكرا الى جانب ما عاد على الشعب عامة من الفوائد . فقد استخدمت المصانع عددا كبيرا من الناس ، ورخصت المصنوعات ، وازدادت الثروة الأهلية ، وارتقت الحياة المادية .

(ثانياً) كان من نتيجة تقدم الصناعة وامتداد نطاق التجارة في إنجلترا أن أصبحت الحاجة ماسة إلى إصلاح طرق المواصلات بعد أن أهملت زمننا تعذر فيه النقل والسير، فمن سنة ١٧٦٠ إلى سنة ١٧٧٤ أصدرت الحكومة ما لا يقل عن ٤٥٢ قراراً بإصلاح الطرق في طول البلاد وعرضها، وكان «لتلفورد» و«مكدام» الفضل الأعظم في إصلاحها على نظام علمي هندسي . وكما أن الأنظار اتجهت إلى إصلاح الطرق، فكذلك اتجهت إلى إصلاح الترع، فأُنشئ المهندس «برندلي» ما لا يقل عن ٣٥٠ ميلاً منها، أخصها ترعة «بردجواتر» التي تصل ورسلي بمنشستر، ويمتد منها فرع إلى رنكورد . و«جراند ترنك» التي تصل رنكورد بالهمبر وترتبط برمنجهام ومقاطعة ستافورد بشمال وشرق وجنوب إنجلترا . ومن سنة ١٧٧٠ إلى سنة ١٨٠٠ تضاعفت الرغبة في مد الطرق وحفر الترع، فأُنشئت مئات جديدة من الأميال، واطردت الزيادة منذ ذلك الحين .

على أن الأمر لم يقف عند حد إنشاء الطرق والترع بل تعداه إلى العناية بالملاحة الشاطئية وترقية النقل البحري والبري على أثر استخدام البخار فيه . وقد كان أكبر عامل في نجاح السكك الحديدية المهندس «ستيفنسن» الذي شيد أول سكة حديدية بين لفر بول ومنشستر سنة ١٨٢٥ فلما اطرده التقدم في صناعة التعدين والهندسة العملية أنشئت الكبارى العظيمة فوق متنوع الأنهار وشيدت النفق الطويلة في جوف البلاد وهذا أدى إلى إمتداد السكك الحديدية في أنحاء المملكة في وقت قصير مع زيادة في السرعة ووسائل الراحة ، فنشطت الحركة التجارية نشاطاً ظاهراً كما نشطت الحركة السياسية .

هذا وقد نشأ عن ترقية السكك الحديدية ترقية المواصلات البريدية فأصبحت سريعة ودقيقة مع قلة في الأجور . ولما كشفت الكهرباء واستخدمت تدريجاً في الصناعة والنقل والإضاءة استخدمت كذلك في تسهيل المواصلات بواسطة التلغراف والتليفون فارتبطت أجزاء البلاد ارتباطاً وثيقاً وازدادت الحياة نشاطاً من كل الوجوه .

(ثالثا) كان من آثار الرقى الصناعى ان ازدادت كمية التجارة إزديادا مطردا^(١) حتى أن انجلترا التى كان يخشى أن تتخط منزلتها وتضعف قوتها بعد أن فقدت مستعمراتها الأمريكية، أصبحت بفضل صناعاتها الحديدية أقوى بأسا وأشد سطوة، واكتمها ما كانت لتصل الى هذه القوة لولا اتباعها الطرق الآتية :

(١) اتبعت سياسة حرية التجارة التى فتحت لتجارتها أبواب العالم ولا سيما أمريكا التى انسحخت عنها سياسيا، ولكنها أبقت على علاقاتها الاقتصادية معها، فأخذت انجلترا ترسل اليها مصنوعات فى مقابل استيراد المواد الخام مثل القطن وغيره، ولا سيما بعد أن اخترع « هوتنى » جهازا سهلا به استعمال الأقطان ذات الخيوط القصيرة .

(ب) عينت البلاد بوسائل الاعلان والنشر فضلا عن إرسال عمال مزودين بالعينات فى كل الأنحاء وتخصيص وكلاء فى كل جهات العالم لعرض البضائع والتوصية بالحاجيات المحلية . ومن جهة أخرى عينت الحكومة فى المراكز التجارية الهامة فى الخارج قناصل لترويج صناعة البلاد وتقديم كافة المعلومات عنها والدفاع عن مصالحها، هذا فضلا عن إقامة المعارض الصناعية التى من شأنها أن تفتح لتجارتها منافذ وأسواق جديدة . ولا ريب أن نظام البورصات سهل الاستعلام عن حالة العرض والطلب فى أنحاء العالم، وجعل الأعمال التجارية تسير على أساس ثابت .

(ج) ضمت انجلترا فى هذا القرن مستعمرات وأراضى جديدة راجت فيها مصنوعات رواج عظيم، واستوردت منها فى مقابل ذلك الخامات والمواد الغذائية . فكنندا ومستعمرة الرأس وجزر الهند الغربية والهند وأستراليا الخ فتحت لانجلترا أسواقا ومتاجر عديدة أصبحت بها أول دول العالم ثروة وجاها وقوة . وما زالت تجدد فى هذه السياسة الاستعمارية كما تجدد فى فتح منافذ جديدة للتجارة، وبذا أضافت الى التنافس السياسى بينها وبين دول أوربة تنافس اقتصادى شديد الخطورة .

(١) كانت تجارة انجلترا تقدر فى سنة ١٨١٥ بما لا يزيد عن ٩٠ مليون جنيه فأصبحت تقدر فى سنة ١٩١٣ بنحو ٠٦٥٠٠٠٠٠ ٣٥٥٥ ١٠٤٠٣ جنيه .

(رابعاً) زاد عدد السكان في إنجلترا، على أثر هذا التقدم ، ازدياداً خطيراً لا سيما في الأقاليم الصناعية حيث تكثر المهاجرة ، ويزداد النسل ازدياداً مطرداً بطبيعة الحالة الاجتماعية وارتقاء الحياة المادية الناشئة من توافر المكاسب . ويلاحظ أنه كان يصحب هذه الزيادة نزوح كثير من أهالي المناطق الزراعية الجنوبية الى المناطق الصناعية الشمالية ، فبينما كانت جلوستر ونورثامبتون وسومرست في طليعة المقاطعات في بداية القرن الثامن عشر ، نرى لانكشير والوست ريدنج قد حلت محلها في آخره ، وبينما كانت نوريش ويورك واكستر أكبر المدن ، إذ نرى لفربول ومنشستر وشفيلد ونيوكاسل قد أصبحت مراكز الحركة وازدحام السكان فيما بعد . على أن هناك من الدلائل ما يشير الى أن تجمع الصناعات في الشمال قد أخذ في النقص ، على أثر ازدياد طرق المواصلات واستخدام الكهرباء والبترول بدل الفحم ، فلا يمضي زمن طويل حتى تنتقل المصانع الى كافة أنحاء البلاد ويعاد توزيع السكان توزيعاً متعادلاً .

(خامساً) لعل أكبر النتائج التي شاهدها إنجلترا لهذا التقدم ظهور طبقات جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل ، فقد كانت الزراعة في بادئ الأمر أكبر مورد للثروة ، ومن ثم كان نظام الحكومة قائماً على حكم المزارعين وأصحاب الضياع ، غير أن الانقلاب الصناعي أدى الى ظهور طبقة جديدة من الممولين الذين تولوا تشييد المصانع ومشتري الآلات والمواد الخام واستخدام العمال ومراقبة الانتاج والتصرف ، ومن ثم ظهر تضارب في المصالح بين هذه الطبقة وأهل الطبقة المتقدمة ، مثال ذلك : كان المزارعون يرغبون دواماً في حماية محاصيلهم ورفع أثمانها بتقرير ضرائب باهظة على المحصولات الخارجية ، بينما كان الممولون يرغبون في فتح الأبواب للمحاصيل الخارجية حتى تقل أثمان مواد الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة فتقل معها نفقات الانتاج وأجور العمال ، ولما لم يكن للممولين من سبيل لحماية مصالحهم إلا تغيير

(١) بلغ سكان إنجلترا وحدها سنة ١٨٠١ نحو ٩ مليون وفي سنة ١٨٧١ نحو ٢٣ مليون وفي سنة ١٩٢١ نحو ٣٨ مليون نسمة .

النظام النيابى ، فقد حاولوا ذلك محاولة عنيفة حتى انتهى الأمر بإصدار قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ الذى خول لهم حق الاشتراك فى إدارة شئون البلاد .

على أن طبقة أصحاب الأعمال لم تكن هى وحدها التى ولدها هذا التقدم ، فقد نشأت الى جانبها طبقة العمال ذات المصالح الخاصة بها . وقد حاولت هذه الطبقة كما حاولت الطبقة المتقدمة أن تمتد اليها ميزة الاشتراك فى حكم البلاد ، غير أن هذا الحق لم ينحول للصناع إلا سنة ١٨٦٧ وللمزارعين سنة ١٨٨٤ ، ولا ريب أن العمال ما كانوا يصبرون هذا الأجل الطويل لولا أن حكومة البلاد تدخلت بدافع الانسانية والرحمة فى شئون أصحاب الأعمال ، وسنت قوانين عديدة لحماية مصالح العمال . على أن العمال أنشأوا من جهتهم نقابات للدفاع عن مصالحهم ، وما زالوا يعتمدون على هذا السلاح حتى الآن ، نظرا لعدم اشتداد ساعدتهم فى المجالس النيابية حتى يستطيعوا الاستعاضة « بالعمل التشريعى » عن « العمل المباشر » أى مناهضة أصحاب الأعمال بالقوة^(١) .

(سادسا) شاهد هذا العهد الحديدى الحديد أيضا يقظة فكرية مدهشة منشأها البيئة الجديدة التى ظهرت ، والاختلاط العظيم الذى نشأ فى المدن الصناعية الأهلة بالسكان ، فضلا عن تقدم طرق المواصلات وتعدد وسائلها . ولعل أكبر مظاهر هذه النهضة ، ذلك التطور الغريب الذى نشاهده فى ميدان السياسة والدين والأدب والعلم والاقتصاد ، أما فى السياسة فترى الرغبة ظاهرة فى تطبيق المبادئ الدستورية الى أقصى حدودها ، فلم يقتصر الأمر على تمثيل طبقات الرجال تمثيلا تاما بل تعدى الأمر الى تمثيل النساء ، وهام يعملون أيضا على تغيير نظام مجلس اللوردات حتى يكون الانتخاب لا الارث هو قاعدة العضوية . أما فى الدين فقد أصبح التسامح أساس المعاملات بين طبقات الشعب . وفى عالم الاقتصاد لا ترى النظريات تقف عند حد ، فمن رغبة فى تناسب الأجر مع الأرباح الى رغبة فى إدارة

(١) راجع الفصل السياسى (تاريخ إنجلترا) .

الأعمال بواسطة العمال حتى توزع أرباح المصانع على الذين يعملون فيها ، الى رغبة في امتلاك الحكومة لموارد الثروة ، على أن النهضة العلمية والأدبية تكاد تكون أرفع مظاهر هذا العهد . فالصحافة أصبحت قوة هائلة لارشاد البلاد ، والتمثيل والكتابة في كل فن خطت خطوات سريعة للأمام ، والعلوم بكامل أنواعها تطرد في التقدم والتحسين . ولو استقصينا أسباب هذا الرقي السريع لوجدناه يرجع الى تلك اليقظة التي أشرنا اليها ، والى ازدياد الثروة الأهلية ازديادا يستطيع معه عدد كبير من أصحاب الأقلام أن ينقطعوا لخدمة العلم والأدب .

(سابعاً) أوجدت الحياة الصناعية الجديدة واجبات عديدة للحكومة ، فقد كانت الشؤون الصحية والمساكن والعناية بالأطفال والفقراء والمسنين وأصحاب العاهات وبمسائل التعليم كلها متروكة في العهد القديم الى عناية رؤساء القرى ورجال الدين . والآن وقد انحل النظام القروى القديم ، وتضاعفت الحاجة لهذه الإصلاحات ، لم تعد ثمة مندوحة للحكومة من أن تتولى هذه الواجبات ، لا سيما واجب التعليم ، فإن الديمقراطية والتعليم يسيران يدا بيد ، وليس من المصادفات مطلقاً أن يكون الوقت الذى اشترك فيه الأهالى فى أوربة فى حكم البلاد هو الوقت الذى تقر فيه التعليم الاجبارى . على أن التعليم لا يقتصر على إلمار الأهالى فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم السياسية ، بل يزيد فوق ذلك كفاءتهم الصناعية ، ومقدرتهم على تنمية موارد الثروة .

(ثامناً) من أعظم مظاهر التقدم الصناعى تغير الآراء الاقتصادية التى كانت تتبعها إنجلترا وباقي دول العالم . فقد استعرض « آدم سميث » فى كتابه (ثروة الأمم) كافة النظريات الاقتصادية القديمة عن وسائل الإنتاج وتصريف المصنوعات وتناولها بالنقد الشديد ثم انتهى بإذاعة مبدأ جديد ألا وهو مبدأ الحرية ولا سيما فى التجارة ، فقد رأى أن لكل بلد ميزة خاصة تمكنها من إنتاج أصناف معينة بنفقات لا تجاريها فيها أمة أخرى . فاذا وجهت كل أمة عنايتها الى إنتاج وتحسين

ما يمتاز به ، واتبعت سياسة تبادل هذه الأصناف على قاعدة الحزبية التامة ، عاد ذلك بالمنافع العظيمة عليها جميعا . وقد اتخذت إنجلترا هذا المبدأ أساسا لسياستها التجارية فى القرن التاسع عشر ، فكانت همه سواستها مقصورة على هدم ما بنته الأجيال الماضية من الأسوار والمعازل لدفع الخطر الاقتصادى الأجنبى عن موارد البلاد . فألغت تدريجا قوانين الملاحة وضرائب المنسوجات ثم قوانين الغلال ، بعد أن احتدم وطيس الجدل بشأنها سنوات طويلة . ذلك أن الحكومة كانت قد سنت فى أوائل القرن ضرائب باهظة على ما يرد من الحبوب الخارجية حتى تبقى أثمان المحصول الداخلى مرتفعة لمصلحة أصحاب الأراضى ، فنشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان الى حد لا يطاق فى سنوات عجز المحصول ، فى حين أنه كان فى الاستطاعة تخفيفها اذا ألغيت ضرائب الواردات ، وهكذا بقيت الأمة تتحمل المتاعب الكبيرة لمصلحة طبقة واحدة الى أن قام رجال أمثال « رتشرد كبدن » وشنوا غارة شعواء على هذه السياسة الخرقاء ، فلما اشتدت الأزمة بين سنتى ١٨٤١ و ١٨٤٦ من جراء عجز محصول الحبوب والبطاطس ، اضطرت الحكومة بزعامة « بيل » أن تخضع للظروف وتلغى الضرائب التى قيدت واردات الحبوب ، ويعتد نجاح « كبدن » أعظم انتصار لسياسة حرية التجارة .

التقدم الصناعى خارج إنجلترا — سبقت إنجلترا أمم العالم فى ميدان الصناعة فأثرت إثراء مدهشا ، غير أن تلك الأمم التى مزقتها الحروب والثورات عهدا طويلا ، أخذت منذ منتصف القرن التاسع عشر تولى وجهها شطر هذا المورد العظيم ، فما لبثت أن طاردت الصناعة الانجليزية من أسواقها الداخلية ونازعته فى الأسواق الخارجية . ففرنسا استخدمت كل المخترعات والآلات الحديثة لا سيما فى صناعة المنسوجات حتى أصبحت تصدر منها الآن ما يبلغ نصف صادرات إنجلترا . وألمانيا التى لم يكن لها صناعة تذكر قبل الاتحاد ، أخذت تطهر بلادها تدريجا من الصناعة الأجنبية ، وتزاحم إنجلترا فى صناعة المنسوجات القطنية والصوفية ، وصناعة المواد الكيميائية ، والأجهزة العلمية ، وكذلك صناعة الحديد والأدوات الميكانيكية . ولا يقوم

هذا التفوق على رخص أجور العمال كما يذهب بعض الكتاب، بل على انتشار التعليم الصناعي والفنى بين الطبقات، وارتقاء العلوم واستخدام أرقى أنواع الآلات، والقدرة المدهشة على تنظيم الإنتاج والتصريف. وقد أخذت الامبراطورية النمساوية أيضا فى إعتاق نفسها من سيطرة بريطانيا وألمانيا حتى أدّى الأمر الى زعزعة التحالف الثلاثى نظرا للضرائب التى فرضتها على الواردات الألمانية؛ بل إن هذا النزاع ظهر بين الولايات النمساوية نفسها أى بين النمسا والمجر وبوهيميا، أما إيطاليا التى لم تكن لها صناعة تذكر سنة ١٨٥٩ فقد ظهرت فى معرض تورين سنة ١٨٨٤ أمة صناعية عظيمة، وهذا يدل على أن إيطاليا ترغب فى التخلص من القيود الاقتصادية كما تخلصت من القيود السياسية، وليست الزيادة المطردة فى واردات المواد الخام كالنحاس والحديد والأقطان إلا دليلا على رغبة إيطاليا فى أن تكون أمة صناعية مستقلة بذاتها، وهذا مثل محسوس على أن بلادا خالية من الوقود والمعادن تستطيع أن تكون ذات صناعة حديدية هامة. وهذا هو حال روسيا التى قل أن تقترن فى الذهن بغير الزراعة فقد أصبحت أيضا مملكة صناعية من الطراز الأول، فقد قلت وارداتها المصنوعة منذ سنة ١٨٧٠ بحيث أصبحت لا تبلغ خمس الواردات، والباقي مواد أولية أو مواد غذائية. وليس هذا النقص ناشئا عن حماية الصناعة بل عن تقدمها، بحيث لو ألغيت الحماية لما أصابها ضرر، وإنما تقل فقط مكاسب الممولين.

من كل هذا نرى أن الصناعة التى كانت احتكارا لبعض الممالك فيما مضى أصبحت اليوم لا وطن لها. فبينما كانت إنجلترا تحتكر صناعة المنسوجات فى بداية القرن نراها لا تنتج سنة ١٨٨٠ إلا نحو ٥٥ فى المائة منها، وقد نقصت هذه النسبة سنة ١٨٩٣ الى ٤٩ فى المائة، ووصلت سنة ١٩١١ الى ٤١ فى المائة. وبينما نراها فى أعلى قائمة صناعة الحديد الخام حتى سنة ١٨٨٠ لا نراها سنة ١٩٠٤ إلا الثالثة أى بعد الولايات المتحدة وألمانيا. وأما فرنسا التى احتكرت صناعه الحرير زمنا طويلا فقد خسرت هذا الامتياز تدريجا نظرا لظهور صناعة ممثلة فى روسيا والنمسا

وأمرىكا وإيطاليا وألمانيا ، وكذلك الحال فى سويسرا التى كانت تحتكر صناعة الساعات ، فقد أصبحت تنافس الآن فى أسواق العالم ، الى غير ذلك من الأمثلة العديدة التى تدل على توزيع مراكز الصناعة فى أنحاء العالم ، وانتقال الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى شاهدناها فى إنجلترا إليها جميعا .

على أنه يلاحظ أن أكثر الأمم الأوروبية اتبعت سياسة تجارية مخالفة لإنجلترا وهى فرض ضرائب عالية على الواردات الأجنبية حتى تستطيع تشجيع صناعاتها الناشئة ومقاومة البلاد ذات الخبرة الصناعية القديمة .

والكى يتدارك المنتجون فيها هبوط الأثمان الناشئ من زيادة المعروض ، وشدة المنافسة ، ويضمنوا الحصول على ربح معتدل نراهم يرتبطون لبيع مصنوعاتهم جملة واحدة . ويعرف مثل هذا الاتحاد باسم (Cartel) أو (Trust) والغرض من النوع الأول إدماج الصناعات الصغيرة فى صناعات أخرى تستطيع معاوتها ، فى حين أن النوع الثانى يتضمن اتحاد المنتجين لغرض تحديد الأثمان وتعيين مقطوعىة كل مصنع .

وقد نشأ عن حماية السوق الداخلى بواسطة الضرائب والاتحادات التجارية الى حد يسمح بالحصول على أرباح كافية ، أن استطاع المنتجون عرض مصنوعاتهم الزائدة عن الحاجة فى أسواق العالم مهما تحملوا من الخسارة . وغرضهم من ذلك تثبيت قدمهم فى الأسواق الخارجية وقتل المنافسة الأجنبية . وهذه السياسة المعروفة باسم (Dumping) قد أصبحت أداة حادة من الأدوات التى تستخدمها ألمانيا فى القتال التجارى .

هذا وقد أدى انتشار الصناعة وتقدم التجارة فى أنحاء العالم ، أن تقدمت المواصلات بين الأمم ، فأنشئت الخطوط البرية والبحرية التى تربط الممالك بعضها ببعض ، كما أنشئت المواصلات البرقية والبريدية لربط أطراف العالم . وقد كان

لفتح قناة السويس بين البحر الأبيض والبحر الأحمر في سنة ١٨٦٩ أثر ظاهر في انعاش التجارة بين الشرق والغرب ، واختلاط الشعوب وتقدم المدنية في العالم أجمع . على أن الرقي الاقتصادي الذي شاهدنا آثاره في كثير من أمم العالم ، قد أدى إلى زيادة التنافس التجاري والاستعماري بين الدول ، ذلك التنافس الذي أدى إلى كارثة الحرب العظمى التي كفر عنها العالم بكثير من الآلام والضحايا .

المصادر

عهد أسرة هانوفر تأليف برانت روبرتسن (G. Robertson) — التقدم الصناعي تأليف كنجهام (Cunningham) — الحقول والمصانع تأليف كوربتكين (Korpatkin) — الإصلاح الدستوري تأليف فيتش (Veitch) .

الباب الثاني

مدنية القرن التاسع عشر

يشاهد القرن التاسع عشر انقلاباً خطيراً في مبادئ المدنية الأوروبية العامة أثر المجهود الذي بذله الكتاب والمفكرون ، والتغيير العظيم الذي طرأ على حياة الشعوب ، فتشأت من ثم الحركة "الإنسانية" التي اتجهت الى تخفيف وطأة قانون العقوبات وإلغاء الرق ، كما نشأ التسامح الديني الذي أدى الى تغيير العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية . على أن انقلاب الأنظمة السياسية هو بلا ريب أهم ما وقع في هذا القرن ، فقد زال شبح الملكية المستبدة تدريجاً في أوروبا وحلت محلها أنظمة حكومية جديدة قائمة على الحكم النيابي وسيادة الأمة وكل ما يرتبط بها من مبادئ التصويت العام والتعليم العام والخدمة العسكرية العامة ، وفي هذا القرن نشأ التقدم الصناعي الذي أدى الى ظهور مبادئ "الرأسمالية" والاشتراكية ، وأثر تأثيراً محسوساً في الحياة الأدبية والفكرية .

الحركة الإنسانية — كانت الحياة الاجتماعية قبيل القرن التاسع عشر تقوم على الامتياز وعدم المساواة إذ كان السواد الأعظم من الناس يتحملون أشد الويلات بلا رحمة ، إلا أن الحركة الإنسانية التي نشأت في أوروبا — لا سيما في إنجلترا وفرنسا — غيرت هذه الحالة تغيراً محسوساً فقد ألغى الرق ، وخففت وطأة قانون العقوبات ، وانتشر مبدأ التسامح الديني ، وعنى بالمعدم والضعيف على وجه عام .

الرق — وقد كان أول من دعا الى إلغاء الرق جماعة بروتستنتية المذهب في إنجلترا عرفت باسم (Quakers) ثم نفر من المفكرين الداعين الى تحقيق أعلى

رغائب الانسانية أمثال ولبرفورس (Welberforce) الذى كلف كفاحا شديدا فى سبيل إطلاق حرية الناس جميعا حتى نجح أخيرا فى حمل البرلمان الانجائزى على منع الاتجار بالرقيق سنة ١٨٠٦ ولمّا عقد مؤتمر فيينا فى سنة ١٨١٥ وافقت الدول على منع تلك التجارة الشائنة التى لا تطابق قوانين الدين ولا قوانين الطبيعة . وقد نفذ هذا الشرط بغير هوادة خلال القرن التالى ، فقد قضت انجلترا على كل ما بقى من آثار الرق فى مستعمراتها سنة ١٨٣٤ كما أن فرنسا قضت عليه نهائيا سنة ١٨٤٨ أما أمريكا فلم تقض على الرق إلا بعد الحرب الأهلية التى استعرت بين أهل الشمال والجنوب . فلم يبق من آثار الرق الآن إلا ما كان فى أفريقية الاستوائية ، وهو يطارد مطاردة عنيفة أمام دعوة المدنية .

قانون العقوبات — أما عن قانون العقوبات فيلاحظ أنه تضمن فيما مضى التعذيب وما إليه من وسائل العنف والإرهاق ، وكانت عقوبة الإعدام توقع فيما لا يقل عن مائة حالة مختلفة ، وكانت تنفذ على صورة بالغة مبلغا كبيرا من الفظاعة والوحشية ، غير أن وطأة العقوبات أخذت تخفف منذ الثورة ، فقد جاء فى إعلان حقوق الإنسان ، أنه لا يجب أن ينص القانون على عقوبات لا تتناسب مع الجريمة ، وعلى هذه القاعدة تغيرت قواعد العقوبة فى أنحاء العالم ، وتحددت عقوبة الإعدام فى جرائم قليلة معينة ، ولا يزال العالم يتحول الآن تدريجا نحو إلغاء هذه العقوبة نهائيا .

التسامح الدينى — كان المفروض فى العهد القديم أن يدين رعاية الدولة بدين ملوكهم على اعتبار أن الانقسام الدينى يؤدى الى اختلاف سياسى ، فاذا خرج بعضهم عن الدين السائد وقع عليه أقسى العقاب . ولذا كانت الصلة قوية بين الكنيسة والحكومة الى حد أن رئيس الحكومة فى البلاد البروتستنتية كانجلترا مثلا كان رئيس الكنيسة أيضا ، أما فى البلاد الكاثوليكية فقد كان الملوك يعترفون غالبا بسلطة البابا فى المسائل الدينية على أن يترك لهم حق التمتع بالسلطة الدنيوية كما وقع

في فرنسا بعد عقد اتفاقية ١٥١٦ ، ولذا كان لرجال الدين نفوذ كبير في مسائل التعليم ومساعدة الفقراء وتسجيل المواليد وعقود الزواج والوفيات بمعنى أن الأحوال الشخصية اكتسبت في ظل هذا النظام صبغة دينية . غير أن هذا النظام لاقى معارضة شديدة من جانب المفكرين والكتاب الذين دعوا إلى إطلاق الحرية الدينية كحق من حقوق الأفراد الطبيعية . ومن ثم أطلقت الملكية المستنيرة في القرن الثامن عشر قيود الحرية الدينية في بلادها ، كما أن إنجلترا أطلقت تلك الحرية لكافة المذاهب البروتستنتية في سنة ١٦٨٨ ثم سارت تدريجاً في هذا الطريق حتى خولت للكاثوليك ما لغيرهم من الحقوق المدنية والسياسية في سنة ١٨٢٩ ، أما في فرنسا فقد نص إعلان الحقوق على أنه لا يسوغ مصادرة الحرية الدينية للأفراد ما دام لا يترتب على تلك الحرية إضرار بالنظام العام . ومن ثم أطلقت حرية العقيدة كما أطلقت حرية العبادة في تلك البلاد وغيرها من الأمم المتحضرة ، ولم يستثن من هذا الاطلاق إلا اليهود الذين يقطنون روسيا ورومانيا ، على أن هذه الطائفة ما زالت في الواقع موضع اضطهاد شديد في أغلب الأمم المسيحية كما كان حالها في القرون الوسطى لا لأسباب دينية فحسب بل لأسباب سياسية أيضاً .

ولعل أكبر ما يسترعى النظر في أنظمة القرن التاسع عشر ما طرأ من التغيير على علاقات الكنيسة والحكومة : فتارة يكون للدولة دين رسمي ، وتارة يكون الدين معترفاً به فقط من قبل الدولة ، وطوراً تكون الحكومة منفصلة عن الكنيسة انفصالاً تاماً . ففي الحالة الأولى تتمتع الكنيسة بامتيازات عديدة وأموال كثيرة توقف عليها كما هو حال الكنيسة الانجليكانية في إنجلترا ، والكنيسة الكاثوليكية في أسبانيا ، والمذهب اللوثرى في اسكندنافيا ، والمذهب الأرثوذكسى في روسيا والولايات البلقانية . أما في الحالة الثانية فليس للحكومة مذهب خاص ، وإنما تعترف بعدة مذاهب تمنحها امتيازات خاصة وتصبغها بصبغة تكاد تكون رسمية . وهذا هو الحال في النمسا وبلجيكا وأغلب الولايات الألمانية . أما الحالة الأخيرة وهي حالة استقلال الكنيسة عن الحكومة فتوجد في الولايات المتحدة وفي أغلب إمارات

أمريكا الجنوبية . وقد وجدت هذه الحالة في فرنسا أيضا عقب إلغاء الكونكرادات سنة ١٩٠٥ غير أن فرنسا أعادت علاقتها بالبابوية بعد الحرب العظمى نظرا لعودة الازراس واللورين (وهي شديدة التعلق بالبابا) الى حكمها .

النظام النيابي — كانت الأمم في العهد القديم خاضعة للملكيات لا تسأل ولا تحد . فلما وقعت الثورات المختلفة في أوربة إبان القرن التاسع عشر تقلص نفوذ الملكية تدريجيا ، وحلت مكانها ملكيات دستورية أو جمهوريات . وقد كانت إنجلترا أول الدول التي تمتعت بدستور يعين علاقة الملك بشعبه ، ولو أن هذا الدستور يتضمن قواعد وعادات وضعت في عصور مختلفة . أما قاعدة وضع دستور مكتوب وهي القاعدة التي اتبعت في أوربة وفي غيرها في العهد الحديث فلم تظهر إلا في نهاية القرن الثامن عشر حين وضع دستور الولايات المتحدة سنة ١٧٨٧ ودستور فرنسا سنة ١٧٩١ ، ويقوم النظام النيابي على مبدأ إشراك الشعب في الحكم بواسطة مجلس ينتخبه أهل البلاد ، ولانجلترا الفضل الأكبر في وضع نظام نيابي على أساس ثابت انتقل منها الى غيرها من الدول . فنواب البلاد يستمدون السلطة من الأمة ولهم وحدهم حق إصدار القوانين وفرض الضرائب ومراقبة المصروفات والاشراف على أعمال الهيئة التنفيذية على وجه عام ، وللنواب حق التمتع بالحرية والاستقلال التام في القيام بواجباتهم ، فلا يصح للناخبين عزلهم أو إقالتهم من الخدمة إلا إبان الانتخابات . على أن السلطة التشريعية لا تقتصر على النواب وحدهم بل يشاركونهم فيها مجلس وراثي كما هو الحال في إنجلترا أو مجلس منتخب كما هو حال «السنا» في فرنسا . ولهذا المجلس مهمة خطيرة هي مراقبة أعمال المجلس الأدنى وحماية الأقليات وجعل التشريع أقرب الى الحكمة والحاجة بعيدا عن أعمال التسرع والعنف ، فكما قال جيمس بريس : ” إن نظام المجلسين في البلاد النيابية أصبح مبدأ ثابتا من مبادئ الحياة الدستورية فهو قائم على الاعتقاد أنه لا يمكن القضاء على حالة التسرع والاستبداد والرشوة التي كثيرا ما تلازم المجلس الأدنى إلا بإيجاد مجلس أعلى له من السلطة ما للمجلس الآخر “ .

ويتخذ النظام النيابي عادة شكلين هامين : النظام الدستوري والنظام البرلماني :
 ففي الحالة الأولى تتفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية انفصالا تاما بمعنى
 أن الوزراء يعينون بواسطة رئيس الحكومة سواء أكانوا من أعضاء المجالس التشريعية
 أم من غيرهم ولرئيس الحكومة الحق في إبقائهم في مناصبهم أو عزلهم منها ، ورئيس
 الدولة إذن هو رئيس الحكومة ولا يحد سلطته إلا احترام القانون والرأى العام .
 وقد اتبع هذا النظام في عهد أمبراطورية نابليون الثالث في فرنسا كما اتبع في ألمانيا
 في عهد أسرة هوهنزلرن . أما النظام البرلماني فهو نظام يلائم الأمم العريقة في الأنظمة
 النيابية ومؤداه ألا تقتصر سلطة المجالس على الأعمال التشريعية فقط بل تشرف على
 السلطة التنفيذية أيضا . ولذا تنتخب الهيئة التنفيذية من بين أعضاء الحزب الغالب
 في المجالس النيابي وهي مسئولة في كل أعمالها أمام هذا المجلس ، ولا يصح بقاؤها
 في منصب الحكم إلا اذا كانت حائزة لثقتهم . ويلاحظ أن الوزراء يتضامنون
 في مسؤولية الحكم فكل ما يوجه من النقد لوزير من الوزراء يعتبر نقدا للوزارة بأكملها .
 هذا وينتقل النظام النيابي تدريجا في بعض البلاد الى حكم الشعب بطريقة مباشرة
 فلا يقتصر الأمر إذن على سنّ دستور وانتخاب نواب يصتدرون القوانين بل إن بعض
 القوانين تعرض على الشعب لاقرارها بعد مصادقة المجلسين عليها ، وهذا النظام يتبع
 الآن في سويسرا ، وكثير من الأمم الحديثة كأستراليا وغيرها تسير تدريجا في هذا الطريق .
 وتنقسم الحكومات النيابية الى قسمين هامين وهما : الجمهورية والملكية فرئيس
 الحكومة في النظام الجمهوري ينتخب لأجل معين ، في حين أن رئاسة الحكومة
 في الممالك تنتقل بطريق الوراثة . وقد تكون الجمهورية أو الملكية في بلاد موحدة
 كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ، أو في بلاد متحدة أى مؤلفة من عدة ولايات
 مستقلة في داخليتها ، ويشاهد هذا النظام في ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة
 وكندا وأستراليا .

هذا ويتناول النظام البرلماني عدة قواعد هامة : التصويت العام الذى هو
 أساس الديمقراطية الصحيحة ، والتعليم العام والخدمة العسكرية الاجبارية ،

لأنه لما كان التصويت حقاً لكل فرد أصبح من الضروري أن يزود ذلك الفرد بتعليم كاف لتأدية واجبه السياسى على وجه أتم ، ويقابل هذه الحقوق واجب مقدس هو واجب الخدمة العسكرية والتقدم للدفاع عن الإرث المشترك .

وقد كان المتبع فى بادئ الأمر أن يقتصر حق التصويت على طبقة ممتازة من أصحاب الثروة الذين يدفعون للحكومة قدراً معيناً من الضرائب ، ولكن هذا النظام تحول تدريجاً إبان القرن التاسع عشر إلى نظام التصويت العام لمن بلغوا سنّاً لا يقل عن الواحدة والعشرين ومن توافرت فيهم الكفاية اللازمة لاستعمال حق الانتخاب كأن يكونوا على معرفة تامة بالقراءة والكتابة . على أن التصويت العام بمعناه الصحيح لم يكتمل بعد ، فقد حرمت النساء من حق الاشتراك مع الرجال فى هذا الواجب ، ولو أن بعض الممالك أخذت فى تدارك هذا النقص منذ نهاية القرن التاسع عشر كما يشاهد فى أستراليا وزيلندا وإنجلترا . ولا ريب أن التصويت العام مبدأ من أهم المبادئ الحديثة لأنه يقرر المساواة السياسية بين الرعايا ، ويحقق سيادة الأمة بطريقة عملية .

أما التعليم العام فقد أصبح من لوازم الحكم البرلمانى فلا يصح التمتع بالأول من غير التكمّل بالثانى ، ولذا عيّنت الحكومات البرلمانية بهذا الواجب وتحملت نفقات التعليم الإلزامى ، لما كانت الأجور التى يدفعها الآباء لتعليم أبنائهم عقبة كبرى فى سبيل إتمام هذا الغرض . وفى جانب هذه المزايا التى يتمتع بها الأفراد فرضت الخدمة العسكرية على كافة الأهالى على السواء ، ولذا فإن نظام الجنود المستأجرة ونظام البدل النقدي قد تلاشى تدريجاً فى القرن التاسع عشر ، وحلت محله الخدمة الإجبارية الأهلية لا سيما حين اشتدت الأزمات السياسية وتصادمت المصالح واضطرت الحكومات أن تعبأ جنودها دفعاً للخطر التى تصيبها ، غير أن إنجلترا وحدها بقيت إلى عام ١٩١٤ تعتمد على نظام الخدمة الاختيارية .

النظام الرأسمالى والاشتراكية — إذا كانت عدم المساواة السياسية قد انقرضت فى الديمقراطيات الحديثة فقد بقيت مع ذلك عدم المساواة الاجتماعية

والاقتصادية التي اشتدت على أثر التقدم الصناعي في القرن التاسع عشر، فقد أوجد هذا التقدم طبقتين جديدتين في المجتمع وهما : أرستوقراطية المال التي نمت بربح طائل، وطبقة العمال التي تتأثر بحالة العرض والطلب وما يطرأ على الصناعة من صعود وهبوط ولذا كانت أكثر الطبقات تعرضاً لأزمات الضنك والبؤس .

النظام الرأسمالي — وقد نشأ النظام الرأسمالي الحاضر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتأثير المبادئ التي أذاعها الاقتصاديون في القرن الثامن عشر والتقدم الصناعي الذي ظهر في القرن التاسع عشر، فالاقتصاديون دعوا الى إطلاق حرية الصناعة والتجارة وإلغاء النقابات التي كانت تقيدها وتحدد دائرة نشاطها، في حين أن هذه الحرية أفادت أصحاب الأعمال وحدهم لما كان العامل البسيط عاجزاً عن مقاومتهم أو الدفاع عن مصالحه إزاءهم . أما تقدم الصناعي فقد أدى الى تجمع وسائل الانتاج في أيدي قليلة من الممولين الذين يستطيعون مشتري الآلات وتحمل المزاومة التجارية، فانتهزوا هذه الفرصة لإرهاق العمال وتخفيض أجورهم، بينما كان أولئك الممولون ينعمون بثروة طائلة، حتى أصبح مما تضرب به الأمثال أن في بلاد الرخاء وتدفق الثروة يعاني الفريق الأكبر من الشعب سوء العيش وعدم توافر وسائل الصحة والأمن .

الاشتراكية — وإذا كانت الحكومة قد نفضت يدها من الشؤون الصناعية اعتماداً على مبدأ الحرية السائد في ذلك العهد فقد نشأت المبادئ الاشتراكية التي تعرضت الى نقد مبادئ الاقتصاديين في الحرية ونسبت اليها انحطاط الإنتاج وسوء التدبير والفوضى الناشبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ثم تطرقت الى نقد نظام الرأسمالية الذي يعطى الغنم كله لطائفة قليلة من الرجال ويضع الملايين من الصناع في حالة شديدة من البؤس والفقر المدقع، ولذا أجمع الاشتراكيون على إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية ووضع حد لارهاق العمال واستعباد الانسان لأخيه الانسان . غير أن هؤلاء الاشتراكيين لم يجمعوا رأيهم على خطة معينة لقلب النظام القديم، ولم يضعوا صورة كاملة لما يجب أن يكون عليه النظام الجديد .

ويمثل المبادئ الاشتراكية في فاتحة القرن التاسع عشر «سنت سيمون» الفرنسي و«روبرت أوين» الانجليزى، ويتبع أولهما جماعة الاشتراكيين الخياليين الذين لا تقوم تعاليمهم على مبادئ عملية وإنما تصطبغ بصبغة شعرية دينية . فترى سنت سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) يذهب الى أنه لا سبيل الى إسعاد الانسانية إلا باستثمار موارد الطبيعة وتوزيعها بطريقة عادلة ، وذلك بأن يتولى إدارة الحكومة المفكرون والعلماء والعمال حتى يسير الاحياء الأدبي بجانب الاحياء الاقتصادى . أما روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) فقد اقترح تنظيم الحياة الاجتماعية على قاعدة إلغاء النظام الرأسمالى وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة على قاعدة التعاون ، ولذا يعتبر زعيم هذه الحركة التى امتدت تدريجاً حتى اتخذت تلك الأهمية التى لم تفقدها للآن .

وفى العصر التالى تحولت الاشتراكية الى مبادئ عملية وكان يقودها لويس بلان فى فرنسا وكارل ماركس فى ألمانيا . أما لويس بلان (١٨١٢ - ١٨٨٢) فقد بسط فى كتابه "نظام العمل" خطة عملية لأشتركية تعضدها الحكومة فقال : إن لكل إنسان الحق فى العمل وإن من واجب المجتمع أن يهيئ أسباب هذا العمل أو من واجب الحكومة التى تمثل المجتمع أن تهب للعمال المال اللازم لتأسيس مصانع أهلية يجنى منها العامل فوق أجره نصيباً من الأرباح . أما كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فقد دعا الى امتلاك الأمة لموارد الثروة (Collectivism) وهذا المذهب هو أكثر المذاهب انتشاراً الآن ، ولا يقوم على قواعد نظرية ولا يعمل لتحقيق آمال خيالية وإنما يقوم على قواعد عملية ثابتة بحيث يجب اعتباره نتيجة منطقية للتطور الاقتصادى . أما الخطة التى دعا اليها العمال لتحقيق هذا المذهب فهى خطة التضامن والعمل لاستلام أزمة الحكومة كخطوة أولى فى سبيل تحقيق الغرض الأعظم وهو ملكية

الأمة لوسائل الانتاج والتصرف من أراضي ومناجم ومصانع وسكك حديدية وبنوك الخ ، حتى ينعدم النظام الرأسمالى وتوزع الأرباح طبق ما يعمله كل عامل .

وقد اندشت المبادئ الاشتراكية تدريجاً بين العمال ولا سيما فى فرنسا وألمانيا وإنجلترا والروسيا غير أنها لم تنجح بعد فى قلب النظام الاقتصادى الحاضر ولو أنها نجحت بعض الشيء فى تعديل ذلك النظام وذلك بإنشاء نقابات للعمال وتشجيع التشريع الاشتراكى لمصلحة العمال .

النقابات — أما نقابات العمال فالغرض منها استخدام قوة المجموع لمصلحة الفرد ، وإجبار أصحاب الأعمال على اعتبار مصالح العمال . ويطلق على هذه النقابات فى فرنسا اسم (Syndicat) وفى إنجلترا اسم (Trade - Unions) ، وقد قاوم أصحاب الأعمال تأسيس هذه النقابات عهداً طويلاً ولكنها اتخذت فى النهاية صبغة قانونية ، فأثرت تأثيراً محسوساً فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء بتقصير ساعات العمل أم بزيادة الأجور وتنظيم توزيع العمال الخ . على أن العمال لا يقفون عند حد إنشاء نقابات لمناهضة أصحاب الأعمال بل تراهم ينشئون نقابات تعاونية على مبادئ أوين الذى نادى بإنشاء جمعيات للانتاج لمصلحة العمال ، كما أنه نادى بإنشاء جمعيات للاستهلاك بأثمان معتدلة . وقد نجحوا فى النوع الأول نجاحاً عظيماً فى حين أن نجاح الثانى لم يزل محدوداً بالنظر الى مزاحمة المصانع الكبرى .

التشريع الاشتراكى — أما التشريع الاشتراكى فقد نشأ نتيجة لمساوى النظام الرأسمالى ، والمقاومة العنيفة التى قامت بها نقابات العمال ، والتراع الخطير بينه وبين أصحاب الأعمال بحيث اضطرت الحكومات الى أن تعدل عن مبدأ عدم التدخل ، وتصدر ما يعرف بالتشريع الاشتراكى وهو تشريع مؤداه تحسين حالة العمال بطريق القانون

حتى يستغنوا بهذا العمل التشريعي عن العمل المباشر ، لذا صدرت قوانين حماية النساء والأطفال من إرهاق المولين ، وتحديد ساعات العمل للرجال وإعطائهم حق الاعتصاب وحق إنشاء النقابات ، والتعويض عما يصيبهم من الضرر أثناء العمل ، وتقديم المعاش الكافي لسدّ عوزهم عند التقاعد ، هذا فضلا عن تنظيم التحكيم في كل ما ينشأ من الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال . وبفضل هذه الوسائل — النقابات والتشريع — تحسنت حالة العمال تحسينا مطردا ، ولو أن التفاوت الاجتماعي العظيم بين الطبقات ما زال يوقد نار العداوة والبغضاء في القلوب ويعطى الحركة الاشتراكية قوتها الدافعة في أركان العالم المتحضر .

الحركة الفكرية — كان النصف الأول من القرن التاسع عشر عهد نشاط عظيم سواء أكان في الأدب أم في الفنون أم في العلوم . وكان حامل لواء الحركة الأدبية جماعة الرومانتيك (Romantiques) الذين خرجوا على حركة الكلاسيك السائدة في عصرهم وضربوا بسهم جديد في ميدان الأدب ، ففي القرن الثامن عشر كانت الأدبيات ارسقراطية في مبنائها ومعناها فلا تنزل الى الحياة الوضيعة ، ولا تستخدم إلا العبارات الضخمة ، كما أنها لم تعن إلا بالموضوعات العامة ، بدل أن تصوّر النزعات الخاصة التي تختلج قلب الانسان ، وكثيرا ما كانت تتأثر بروح الأدب القديم الذي كان يسيطر على العقول في ذلك العصر حتى نشأ من ثم اسم (Neoclassiques) الذي أطلق على ذلك الاحياء .

أما في العهد الحديث فقد خلعت الأدبيات عنها رداء الاستقراطية المصطنعة وجعلت تعنى بكل مظاهر الحياة وتصور كل ناحية منها ، هذا الى أنها تخلت عن موارد الآداب القديمة ، واتجهت صوب مورد آخر ألبسها حلة جديدة وهو أدبيات شكسبير وشرل ، فضلا عن العناية بالقصص والنوادر التاريخية وتصوير الإحساسات الدفينة التي تختلج قلوب الكتاب والشعراء . أما المؤرخون فقد خرجوا على النظام القديم الذي جعل الكتابة التاريخية تقتصر على سرد الوقائع والتواريخ بغير تحليل

أوربط أو رجوع الى الوثائق التاريخية أو الاهتمام بأى مظهر فى حياة الدولة غير مظهر الملك وما يحيط به من الجاه والعظمة، وجعلوا يهتمون بمظاهر الحياة بأوسع معناها وتصوير دقائق البيئة التاريخية ومحتوياتها .

أما الفنون التى تأثرت فى القرن الثامن عشر بالنماذج القديمة — مثلها فى ذلك مثل الأدبيات — سواء أكان فى التصوير أم فى النقش أم فى البناء فقد تخلصت من تلك القيود، وسارت فى طريق المذهب الحديث وهو سبيل الحقيقة المطلقة من كل قيد بمعنى أن المصورين والنقاشين كانوا يصورون الأشياء على ما هى جميلة كانت أو قبيحة على مثال ما كان يفعله أهل الفن فى العصور الوسطى مع شدة العناية بالألوان، وكانت موضوعاتهم مقتطفة من التاريخ الحديث أو من مؤلفات الكتاب المحدثين أمثال دنقى وشكسبير . وفى هذا العهد أيضا ارتقت الموسيقى ارتقاء عظيمًا بالنظر لارتقاء التمثيل وازدياد الآلات الموسيقية وأنشارها بين طبقات الشعب .

على أنه اذا كانت الآداب والفنون قد تغيرت تغيرا خطيرا فى هذا العهد فانها لم تبلغ من الأهمية ما بلغته العلوم التى أثرت تأثيرا كبيرا فى حياة العالم وفى كل ما يقترن بالذهن من وسائل الحياة الحديثة . ولعل أكبر أسباب هذا التقدم المدهش ما كان من تخصص العلماء فى فروع معينة من العلوم على خلاف ما وقع فى القرون التى تقدمت، هذا فضلا عن ازدياد عددهم وانقطاعهم للبحث وخدمة العلم ودوام اتصالهم بواسطة المجلات والجرائد وغيرها من وسائل النشر التى زادت التآلف والارتباط فى سبيل الوقوف على كنه أسرار الطبيعة، هذا الى أن الحكومات قد عملت على تشجيع النهضة العلمية باعتبارها عاملا هاما من عوامل المدنية وأداة خطيرة فى الكفاح المستعربين الدول، كما أن أصحاب الصناعات المختلفة جادوا بكل سخاء فى سبيل رقى العلوم الحديثة التى ساعدت بلا ريب على بلوغ الصناعة تلك المنزلة التى بلغت .

هذا وقد كان أهم من يمثل الحركة الأدبية فى فرنسا شاتو بريان وفكتور هوجو والفرد دى فينى والفرد دى ميسيه فى النثر والشعر وجورج ساند وبلزاك فى الرواية

وأوجست تييرى وميشيليه فى التاريخ . أما فى الفنون فقد كان يمثل النهضة الحديثة جيريكويلت ودلا كروا فى حين كان يمثل المدرسة القديمة دافيد وأنجر . وكان أكبر علماء ذلك العصر من الرياضيين لاجرانج ومونج ولا بلاس ، ومن الكيميائيين جاى لوساك ومن الفيسقيين فرسنل وأمبير وأراجو ومن الطبيعيين لامارك وسنت هيلر وكوفير . وقد كانت النهضة الفكرية خارج فرنسا لا سيما فى إنجلترا وألمانيا لا تقل عنها أهمية . أما إنجلترا فقد كانت يمثلها فى الشعر بيرون وفى التاريخ ما كولى وفى الروايات والترسكوت ودكنس وفى العلوم الفلكية هرشل والعلوم الطبيعية فرارى والكيمائية والتوف ودافى . أما فى ألمانيا فكان يمثل الحركة الفكرية شلروجيته فى الأدب ونخت وهيغل فى الفلسفة وأهلاند وهزى هين فى الشعر وبيتروفن فى الموسيقى وهذه الأسماء تدل وحدها على الثروة الأدبية والعلمية التى برزت للعالم فى فاتحة هذا القرن ، بحيث أصبح هذا العهد يعتبر عهد تقدم بارز فى تاريخ المدنية الحديثة .

أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد نشأت حركة الواقعيين (Realists) التى تعتبر احتجاجا قائما على طبقة الرومانتيك الذين أطلقوا العنان لأنفسهم فى تصوير خيالهم ومؤثراتهم الذاتية بدلا من تصوير الحقيقة الواقعة بكل دقة ، فبدلا من أن ينصرف الكاتب أو المصور الى بسط آرائه أو تصوير إحساساته نرى الواقعيين يذهبون الى أن أعظم الكتابة والفن ما كان علميا ومتجردا عن العامل الذاتى ، وأن الفن لا يظهر فى عمله أكثر مما يظهر الله فى الطبيعة . ولا ريب أن هذا الانقلاب يرجع الى تقدم العلوم ومناهج البحث فى هذا العهد ، فكما أن العلماء عنوا بحقائق الطبيعة كذلك عنى الكتاب والفنانون بحقائق المجتمع ، على أن الكتاب انقسموا حيال ذلك قسمين : قسم يعمل للأدب من أجل الأدب وآخرون يعززون الأدب من أجل المنفعة المادية . فبينما يعمل بعضهم لتصوير الحياة كيفما كانت من غير تعليق ، يذهب الآخرون الى تصوير الحياة والطبيعة بغرض ترقية النوع الإنسانى

أدبيا وماديا . بل ان هذا الاختلاف ينصرف أيضا الى الأسلوب : فاتباع المبدأ الأول يذهبون الى تذويق الألفاظ وتتميقها حتى تقع موقعا حسنا على السمع ، في حين أن الآخرين يجعلون الأسلوب وسيلة لتمثيل أغراضهم فقط .

ولعل أكبر ما يميز هذه الحركة الجديدة تقدم الكتابة الروائية والمسرحية . فقد أخذت الروايات تهتم اهتماما كبيرا بتصوير كافة أحوال المجتمع حتى لقد أصبحت وثائق تاريخية يعتد بها ، ويلازمها في ذلك المسرح الذي أصبح يمثل المحصول الأدبي ووجهته الواقعية أحسن تمثيل . وأما الكتابة التاريخية فقد تطورت أيضا تطورا خطيرا فبينما نرى المؤرخين في العهد الرومانتيك يخلطون بالوقائع التاريخية شيئا كثيرا من خيالهم حتى يقدموا للقارئ صورة واضحة نرى المؤرخ في هذا العهد يعتمد الى كتابة الحقائق على منهج علمي بحت ، وبدلا من أن ينزع الى الخيال لإيضاح الحقائق تراه ينزع الى الوثائق لإعطاء صورة بارزة عن عهد من العهود . وأما الفلسفة فقد امتازت بالاتصال التام بالعلوم ، واتباع الأساليب القائمة على الملاحظة والاستنتاج ، والاهتمام بدراسة علم النفس ، واسل أكثر ما يلفت النظر في هذا العصر هو ارتقاء الصحافة وانتشارها وتقريب الحقائق الواقعة لكل إنسان .

ولقد تأثرت الفنون كذلك بمذهب الواقعيين لا سيما التصوير فنرى هذا الفن في عهده الجديد يستند على الملاحظة لا على الخيال ولا يأنف من تصوير أحقر المناظر كما يصور أعلاها أي أن الفن أصبح فنا ديموقراطيا بالمعنى الصحيح ، على أن الفن الكلاسيكي والفن الرومانتيكي لم ينعدما في هذا العصر بل استمرا معه جنباً لجنب .

وقد كان أهم من يمثل الحركة الأدبية في فرنسا من الكتاب في هذا العصر « لاكونت دي ليل وهيريديا وبردهوم » ومن الروائيين فلوير وزولا ومن كتاب الدراما دوماس الأصغر ومن المؤرخين تين ورينان . أما التصوير فيتمثل في كوبرنيه وبيليت وكاربير . وفي ألمانيا تمتاز الحركة بجماعة المؤرخين نخص بالذكر منهم ترينشكه ومومسن ولا مبرخت ، ومن الفلاسفة شوبنهاور ونيتشه ، ومن الموسيقيين

وأجنز، أما في إنجلترا فتتخذ الحركة الأدبية صبغة نفعية واجتماعية ويبلغ التصوير شأوا بعيدا من الكمال . وقد كان أكبر من نشأ من الكتاب جون رسكن ومن الشعراء تينسن وبروننج، ومن الروائيين مريدث ودكتور وكننج وولز، ومن الفلاسفة داروين وهربرت سبنسر، ومن المصوّرين روسي وهنت .

وأما العلوم فقد تقدّمت تقدّما خطيرا في هذا العهد بحيث ارتفعت كثيرا فوق ما علق عليها من الآمال من قبل . وقد كان أكبر مظاهر الحركة العلمية استمرار التخصص ، لأن المعلومات اتسعت الى حد لا يستطيع إتقانها رجل واحد ، وكذلك ازداد تطبيق الكشوف العلمية حتى تقدّمت الصناعة تبعا لهذا التقدّم العلمى واطرد الرخاء المادى فى العالم بل وتأثرت الحياة العقلية والأدبية تأثيرا عظيما حتى ليصبح اعتبار هذه الحركة العلمية من أهم وأخطر الحوادث التى رآها العالم . فالعلوم الرياضية أصبحت أداة قوية للعلوم الفلكية والميكانيكية وغيرها ، والعلوم الطبيعية ساعدت على تكوين الميكانيكيين فى كل الصناعات والاختصاصيين فى كل العلوم ، وهى تمتاز بالكشوف الخطيرة التى تمت فى فرعى الحرارة والكهرباء على وجه أخص ، فى حين أن العلوم الكيماوية أصبحت عاملا هاما من عوامل الصناعة الحديثة فضلا عن تأثيرها تأثيرا محسوسا فى العلوم الطبية وغيرها . ويطرد هذا التقدّم فى علمى الحيوان والنبات اللذين أصبحا يقومان على تشابه ظواهر الحياة فى كليهما ، وعلم البكتريا الذى قصده الى دراسة حياة الميكروب والوسائل المقاومة له كما فعل باستور . وبالجملة سارت العلوم شوطا بعيدا فى سبيل التقدّم القائم على تصحيح مناهج البحث وجعلها قائمة على أساس الملاحظة والاستنتاج حتى تناول التقدّم كافة العلوم من غير استثناء مما يعطى القرن التاسع عشر صبغة خاصة يمتاز بها عن كل ما تقدّمه من القرون .

الباب التاسع

الحرب العظمى

الفصل الأول

مقدمة الحرب

[من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٤]

التطور الحديث — شهدت الفترة التي انقضت بين حرب السبعين والحرب العظمى تطورا هائلا في شئون العالم . فمناطق الأرض التي كانت لا تزال سرا مجهولا اكتشفت من القطب الى القطب ، كما أن أسرار الطبيعة التي كانت لغزا لا يحل ، أخذت تتجلى عاما بعد عام ، وتعددت الروابط المادية والأدبية بين أمم الأرض ، حتى لم تعد أمة في عزلة عن سواها ، واشتركت الشعوب في كثير من الأفكار والعقائد حتى أصبحت المدنية عامة بين دول العالم ، وانتشرت المبادئ الديمقراطية في الشرق ، وتقدمت في الغرب تقدما مطردا في سبيل استقصاء آراء الشعب الحقيقية وآراء كل الطبقات (من غير استثناء النساء) هذا الى ارتقاء الأفكار الديمقراطية وانتشار مبادئ المساواة في الحقوق السياسية وازدياد الرغبة في المساواة الاقتصادية والاجتماعية إما بطريق العمل المباشر وإما بطريق التشريع ، وهذا ما يعبر عنه باشتداد الروح الاشتراكية . وفي هذا العهد أيضا استخدمت أغلب الحكومات نفوذها لتحقيق أعلى رغائب المدنية وهي العناية بالمعدم والضعيف . وانتصرت مبادئ التسامح الديني انتصارا عظيما ، ولو أن مبادئ التسامح الجنسي

ما زالت في الحيز النظري المحض ، فاضطهاد اليهود اشتدَّ اشتداد عظيمًا في السنوات الأخيرة في شرق أوروبا حتى ازدادت المهاجرة لأمريكا وفلسطين . وقس على هذا اضطهاد الشعوب الغربية للسود والهنود وكافة الشعوب الصفراء وهو اضطهاد مبني على تقاليد قديمة وعوامل اقتصادية عديدة . غير أن الرقي الاقتصادي المدهش الذي شمل أركان العالم قوى روح التنافس بين الأمم وولد الأحقاد الجنسية بين الشعوب الغربية نفسها ، وكان أهم مظاهر هذه الأحقاد التسليح والمحالقات فالحرب العالمية الهائلة التي دكت جوانب الحضارة دكا .

الحالة الدولية — كانت الفترة التي انقضت بين حرب السبعين والحرب العظمى فترة سلم ولكنه سلم مسلح ينوء بأعباء الحرب ومتاعبها ، ويتعثر في المحالقات التي مهدت الطريق لها . وأهم هذه المحالقات :

- (١) التحالف الودّي الذي عقد بين ألمانيا والنمسا والروسيا في عام ١٨٧٢
- (٢) التحالف الثنائي الذي أبرم بين ألمانيا والنمسا في عام ١٨٧٩ ثم أطلق عليه اسم التحالف الثلاثي بعد ارتباط إيطاليا معهما في عام ١٨٨٢
- (٣) التحالف الفرنسي الروسي (١٨٩١ — ١٨٩٢) والوفاق الودّي بين إنجلترا وفرنسا (١٩٠٤ — ١٩٠٥) ثم الوفاق الثلاثي الذي تم بعد تقارب إنجلترا والروسيا (١٩٠٧ — ١٩٠٨) .

وقد كان العامل الأول في التحالف الثلاثي رغبة بسمارك في عزلة فرنسا وتوطيد البناء الذي شاده بالدم والحديد ، في حين أن الوفاق الثلاثي كان ينزع الى تقييد مطامع ألمانيا الجديدة وإعادة اتوازن القوى في أوروبا . على أن ازدياد المنافسة الاقتصادية بين الدول ، والرغبة في التوسع والاستعمار ضاعف الخطر الذي كان يهدد أوروبا ودفع الدول الى العناية بالمحالقات والتسليح .

السلم المسلح — يعتبر السلم المسلح إحدى نتائج معاهدة فرنكفورت التي انتزعت من فرنسا بعض مقاطعاتها الفرنسية ، وجعلت الصلح بينها وبين ألمانيا

عسير الوقوع ، فبينما نرى ألمانيا تجتهد في التسليح خوفا من أن تعود فرنسا الى الثأر منها ، نرى أغلب الدول العظمى تحذو حذوها حتى لا تكون في المستقبل خطرا عليها . ومن ثم ازدادت الأعباء العسكرية ونفقاتها ازديادا عظيما لا سيما وقد اضطرت الدول إزاء التقدم العلمى المطرد أن تغير معدّاتها بين كل حين وآخر حتى تصل الى أقصى ما يمكن من الدقة والإتقان .

وقد نشأ عن هذا الاستعداد الحربى حالة خطيرة فى العلاقات الدولية ، فقد أصبح مبدأ القوّة هو المبدأ السائد بين الدول ، وأصبح التهديد بالحرب من أقوى العوامل فى السياسة الدولية . لذلك تنافست الدول تنافسا عظيما فى التفوق على بعضها البعض ، وتوترت العلاقات بينها لدرجة كانت تكفى وحدها لأن تطلق عنان الحرب . ولما كانت بعض الدول لا سيما ألمانيا قد اتبعت مبدأ التجنيد العام ووضع كافة موارد البلاد تحت تصرف رجال الحرب وقت الحاجة ، فقد ظهرت الحرب المقبلة مظهرا مرعبا ينطوى على الحياة أو الموت والسيادة أو العبودية لمن يشترك فيها من الأمم ، وهذا ضاعف حالة القلق والذعر الذى كان يساور كافة الدول .

على أن تأثير التسليح لم يتناول العلاقات السياسية فحسب ، بل تناول أحوال الأمم الاجتماعية والاقتصادية أيضا ، فقد نشأ عن التعليم العسكرى وما ينطوى عليه من الخضوع المطلق لارادة الزعماء أن تضاءلت شخصية الأفراد لدرجة عظيمة كما هو الحال فى ألمانيا ، وطبع الشعب بأسره بطابع الخضوع والاستسلام ، هذا الى أنه دلت التجربة على أن الشبان الذين يقضون شطرا من عمرهم تحت لواء الجيش يأبون العودة فى كثير من الأحوال الى حالة الهدوء الذى نشأوا فيه بين القرى مما أضر بالزراعة ومواردها وساعد على ازدياد ذلك السيل الجارف سيل المهاجرة الذى لا ينقطع من ريف البلاد الى مدنها ، ومن جهة أخرى اقتضت حالة التسليح وما تكلفه من المال إهمال واجبات كبرى من واجبات الحكومة لا سيما واجب العناية بالطبقة الفقيرة من الشعب ، هذا الى أن مرافق البلاد الاقتصادية والأخلاقية

تأثرت تأثراً عظيماً ، فقد قلت الأيدي العاملة في المصانع والمتاجر ، وقصر أجل التعليم بأنواعه ، وعطل التطور الأخلاقي المنشود في الأفراد والجماعات .

نشأة المحالفات - التحالف الودّي بين ألمانيا والنمسا والروسيا :
لم يقتصر الأمر على استعداد الدول للحرب كل في دائرتها بل تعدّى ذلك إلى ارتباطها جماعات جماعات مما كان ينذر باشتعال أوربة بأسرها إذا ما وقعت الحرب . فيلاحظ أولاً أن ألمانيا التي خرجت منتصرة من حرب السبعين ولها من القوّة والبأس ما لم يكن لغيرها كانت تخشى مع ذلك انتقام فرنسا كما كانت تخشى تضامن الدول ضدها على نحو ما فعلت إزاء شارل الخامس ولويس الرابع عشر ونابليون . لذلك سعى بسمارك سعياً حثيثاً حتى اقترب من النمسا التي جاملها محاملة عظيمة بعد سادوا توقعاً للحاجة إليها في المستقبل ، هذا إلى أنه عقد أوامر الصداقة مع روسيا التي كان لحياذها في الحروب الأوربية أكبر أثر في تكوين الدولة الألمانية . ومن ثم نشأ الوفاق الثلاثي بين الأمبراطرة في سنة ١٨٧٢ وتمت عزلة فرنسا ، واستطاع بسمارك أن يعان أن الدولة الألمانية الجديدة هي دعامة السلم في أوربة .

التحالف الثلاثي - على أن هذا الوفاق الذي تم بين الأمبراطرة لم يعمر طويلاً ، فقد كانت ألمانيا إحدى الدول التي وقفت في وجه روسيا سنة ١٨٧٨ وارغمتها على أن تقبل تحكيمها في مؤتمر برلين غداة انتصارها على تركيا . ولما تصادمت مصالح النمسا وروسيا تصادما قوياً في هذا المؤتمر أبت ألمانيا أن تؤيد روسيا تأييداً كافياً ، ولذا انسحبت حكومة القيصر من الوفاق تدريجاً واضطرت ألمانيا إلى الإسراع في عقد ارتباط دولي جديد بينها وبين النمسا عام ١ٸ٧٩ على قاعدة المعونة المطلقة المتبادلة حتى تأمن الخطر الذي كان يهددهما من قبل روسيا وفرنسا .

على أن هذا التحالف الثنائي لم يلبث أن تحوّل إلى تحالف ثلاثي حينما انضمت إليه إيطاليا في سنة ١٨٨٢ ورجع السبب في هذا التحالف إلى أن فرنسا أعلنت

حمايتها على تونس في سنة ١٨٨١ وطفقت تعمل للاستيلاء على بلاد أفريقية الشمالية بأكملها، في حين أن إيطاليا كانت تطمع في تلك البلاد المواجهة لشواطئها، كما كانت تن من وطأة أزمات اقتصادية شديدة ألمت بها على أثر الوحدة فخل إليها أن في هذا التحالف تفريحا لمتاعبها. غير أن هذا التحالف كان يشوبه من بادئ الأمر ما انطوت عليه قلوب الإيطاليين والنمساويين من الأحقاد بحيث لو لم تجعل ألمانيا تحالف إيطاليا مع النمسا شرطا أساسيا لتحالفها معها لما أمكن عقد هذا التحالف ولما قبله الرأي العام بتاتا. والواقع أن مصالح النمسا وإيطاليا تناقضت تناقضا عظيما سواء أكان في شبه جزيرة البلقان أم في شرق البحر الأبيض والأراضي الإيطالية الباقية في حوزة النمسا. ومما زاد في ضعف التحالف الثلاثي أن ألمانيا التي كثيرا ما قربت شقة الخلاف بين حليفتيها ساعدت تركيا في حربها مع إيطاليا سنة ١٩١١ رغبة في الإبقاء على صداقة تركيا التي فتحت أبوابها للألمانيين وهيأت لهم الطريق لتحقيق آمالهم في الشرق، وهذا كله أدى إلى زعزعة القواعد التي تربط إيطاليا بحليفتيها حتى أصبح لا يعتمد عليها كثيرا إذا ما هبت العاصفة.

المخالفة الفرنسية الروسية — كان اتفاق فرنسا والروسيا أمرا لا مندوحة عنه بعد أن أصبحت ألمانيا عقب حرب السبعين أقوى دولة في أوربة، غير أن بسمارك نجح بدبائه الغريب في تأجيل هذا التحالف عشرين سنة متوالية، فقد اتفق مع روسيا اتفاقا وديا بادئ الأمر كما رأينا، ثم أقام يعيث بها ويضلها عن مصالحها الحقيقية حتى بعد أن ظهرت نواياه في مؤتمر برلين، فنراه في سنة ١٨٨٤ وفي سنة ١٨٨٧ يعقد مع القيصر إسكندر الثالث اتفاقا سريا مؤداه أن تلتزم روسيا الحياد إذا ما هاجمت ألمانيا دولة من الدول. إلا أن سقوط بسمارك في عام ١٨٩٠ غير الموقف الدولي تغييرا كبيرا، فقد حرمت ألمانيا من خدمات ذلك السياسي العظيم الذي دافع عن مصالحها بعزم وجد، واستطاعت فرنسا والروسيا أن تتقاربا بعد طول عهد الانفصال، وقد كان أكبر عامل في هذا التقارب ما تعرضت له مصالح روسيا من الخطر في الشرق، هذا فضلا عن حاجتها الشديدة إلى المال،

في حين أن عزلة فرنسا وحاجتها الى المعونة كانت أكبر دافع لها لاتمام التحالف الذي عقد في أغسطس سنة ١٨٩١

على أن هذه المحالفة اقتصررت في بادئ الأمر على تبادل الزيارات الودية، ولم تؤثر تأثيرا محسوسا في السياسة الدولية . فلما وقعت الحرب بين روسيا واليابان وهزمت روسيا هزيمة كبرى في منشوريا في سنة ١٩٠٥ تزعزعت ثقة فرنسا في حليفها، على أنها أبقت على علاقاتها معها بحكم الظروف القاهرة والرغبة في تجنب العزلة التي عرّضتها لأكبر الأخطار؛ فلما بدأت الحالة الدولية لتعقد منذ سنة ١٩٠٥ بسبب تصادم المصالح الأوروبية في أفريقية والباقيان، تقاربت الدولتان وأثرتا تأثيرا عظيما في مجرى الحوادث كما سنبينه في موضعه .

الوفاق الثلاثي — وما زاد هذا التحالف قوة وارتباطا أن تقاربت إنجلترا من الحليفتين تدريجا على الرغم من التنافس العظيم الذي أشتد بين الفريقين في القرون الماضية . ذلك أن إنجلترا اتبعت بادئ الأمر سياسة التبعاد عن المحالقات الأوروبية ولو أنها كانت تميل في الواقع الى التحالف الثلاثي لما كانت مصالحها تتعارض مع مصالح روسيا في الشرق ومصالح فرنسا في مصر . غير أن نهوض ألمانيا وازدياد أسطولها ونزعتها الى الفتح والاستعمار والتسلط على أسواق العالم حرك في إنجلترا شعور الخطر الداهم فأسرعت الى التقرب من فرنسا وتسوية خلافها معها . وقد تم الاتفاق فعلا بين الدولتين على يد ديلكاسه ولانسدون في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ إذ تقرّر أن تطلق يد إنجلترا في مصر كما تطلق يد فرنسا في مراکش . وبذا وضع أساس الوفاق الذي رفع فرنسا بخفة الى منزلة عالية من العزة والمنعة . وازدادت هذه المنزلة شيئا فشيئا تقاربت إنجلترا وروسيا في سنة ١٩٠٧ وسوى الخلاف القائم بينهما في فارس، على أن تقسم تلك المملكة الى منطقتي نفوذ إحداهما شمالا لروسيا والأخرى جنوبا لبريطانيا، وبذا نشأ الوفاق الثلاثي الذي أصبح يوازن التحالف الثلاثي في الواقع، لأنه وإن كانت سياسة إنجلترا التقليدية تأبى عليها

أن تشترك في محالفات لا تنصرف الى غرض ثابت معين ، ولكنها لم تترك مع ذلك مجالا للظن في أنها تقف بجانب أصدقائها اذا دعت الحالة لامتناع الحسام .

توطد المحالفات الأوروبية — النزاع الاقتصادى : يرجع السبب فى عقد المحالفات الأوروبية كما أشرنا من قبل الى الرغبة فى إيجاد قوات متماثلة تعاون على تقرير السلم ، إلا أن فرجة الخلاف اتسعت تدريجاً على أثر الترقى الاقتصادى الخطير الذى عمّ أوروبا فى هذا القرن . نعم إن الروابط الاقتصادية تعددت بين الدول وباتت الوحدة الاقتصادية الدولية قريبة الوقوع ، إلا أن المنافسة الاقتصادية فى أوروبا وفى خارجها على وجه أخص اتسعت تدريجاً حتى عمت كل سوق من أسواق العالم ، وكان أول مظاهر هذا التنافس السياسة التجارية التى اتبعتها الدول لترويج تجارتها ، فبينما يرى بعضها فى سياسة حرية التجارة خير وسيلة لرخص الأثمان وإنقاص تكاليف المعيشة ، فضلاً عن تشجيع التجارة الخارجية واستيراد الآلات والمواد الخام بطريق المبادلة ، يرى البعض الآخر فى حماية التجارة خير سياسة لتدعيم الصناعات الأهلية الناشئة حتى تستطيع أن تنمو وتقوى وتكافح غيرها فى أسواق العالم ، على أن ضرائب الحماية كثيراً ما خففت لمصلحة الحلفاء أو الأصدقاء من الدول على قاعدة التبادل .

أما المظهر الثانى من مظاهر المنافسة الاقتصادية فهو مظهر التوسع والاستعمار الذى اتبعته الأمم الصناعية الكبرى لفتح أسواق جديدة فيما وراء البحار ، وقد أطلق على هذا المظهر لقب "أمبريالزم" ، نظراً لما تضمنه من معنى السيادة والفتح ، واليه يعزى لدرجة كبرى ذلك الخلاف الخطير الذى وقع بين الدول فى كل قارة من قارات المعمورة . وربما كانت إنجلترا أول الدول التى اختطت سياسة أمبريالية صريحة فى عهد "يوسف شمبرلن" الذى وضع سياسة الارتباط الاقتصادى بين إنجلترا ومستعمراتها ضد كل منافسة أجنبية ، وجعل التوسع والاستعمار قاعدة من قواعد السياسة الانجليزية .

أما في ألمانيا فقد كانت سياسة بسمارك تنبجها الى تثبيت قدم الأمبراطورية قبل كل شئ، ولكن الشعب الألماني لم يشأ أن يتقدم في السير كما شاء بسمارك، بل جعل يعمل لتحقيق آمال عريضة على يد الأمبراطور ولهم الشان الذي تمثلت فيه كل الأمانى التي انبعثت في قلب هذا الشعب الفتى من أثر تأسيس الاتحاد، وارتقاء الصناعة وازدياد السكان زيادة تدعو الى إيجاد مواطن جديدة لمهاجرة السكان وتصريف التجارة .

ولقد عبر الشعب الألماني عن رغباته بمظاهر شتى ؛ ففي سنة ١٨٨٦ أنشأ الدكتور "كارل بيترس" حزب الجامعة الجرمانية ووضع برنامجا واسع الأطراف ينطوى على بناء أسطول ضخم، وإعداد جيش قوى لفتح مستعمرات للتاجر الألمانية والمهاجرين وإدماج أوربة الوسطى بأسرها في اتحاد اقتصادى سياسى يجمع ألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا واسكنديناوة وولايات البلقان، كما ينطوى على استثمار أراضي تركية آسيا وإنشاء مستعمرات في جنوب أفريقية وجنوب أمريكا تستظل جميعا بالراية الألمانية .

وقد وجدت ألمانيا الفتاة بين الكتاب والمفكرين الألمانين من رفع سياسة الغزو والفتح هذه الى مرتبة العقائد والمبادئ الأزلية الثابتة، فنيشيه ذهب الى « أن الأرض إرث القوى والمستقبل للشعب المتفوق على الجميع، وأن المسيحية بحضها على الرفق بالعاجز والضعيف لاتصلح لأن تعيش، فان البقاء حق الأصلح والقوى وحده » . وإذا كان "نيشيه" عن غير قصد قد أوحى الى الألمانين رسالة السيطرة والسلطان فان "تريشكه" قد جعل الدعوى صريحة مباشرة لاتحتمل التأويل . فقال « ليس ذلك الشعب المتفوق إلا الشعب البروسى، وقد بلغ تفوقه بطريق الحرب، وبالحرب يجب أن يبلغ المركز الذى خلق له، فان من أعظم الخطايا أن تتردد الأمم فى استخدام قوتها، وإذا كان الغرض الصالح يبرر الحرب، فأنا أقول إن الحرب الناجحة تبرر كل غرض، ليست الحرب إلا سياسة فى أرفع مظاهرها، أنها الدواء الهائل الناجع لشفاء أدواء العالم » . وقد جاء "برناردى" بعبارة أوضح

فأشار الى بريطانيا كالحائل بين ألمانيا وبين عظمته ، ودعا قومه الى محاربتها لوصول ألمانيا الى المكانة التي خلقت لها .

على أن برنامجا كهذا واسع الآمال كبير الأغراض كان يستدعى نظاما وقوة تتناسب مع ضخامته . فاندفعت ألمانيا في إنشاء جيش عظيم وأسطول لا يجاوزه أسطول على سطح الماء ، وجعلت تعزز القواعد البحرية في وطنهم فن ، وكيكل ، وهليجولند حتى أصبحت مضرب الأمثال في المنعة والقوة ، فأجابت إنجلترا والروسيا وفرنسا على هذا العمل بزيادة قواتها البرية والبحرية ، وكان هذا التسابق في التسليح نذيرا سيئا للمستقبل .

الدعوة الى السلم (Pacifism) — على أن هذا التنافس الحربى الذى كان يهدد العالم بنكبات من شر ما شاهده تاريخها قد حرك فى كثير من الكتاب والمفكرين شعور الخطر الداهم فشنوا غارة شعواء على الروح الحربية التى كانت تدفع العالم الى الهلاك ، ورسموا خطة للاحتفاظ بالسلم على قاعدة احترام القانون بين الدول . وهذه الخطة التى نادى بها ليون بورجوا فى أوروبا والرئيس ولسن فى أمريكا كانت تتضمن إنشاء عصبة أمم تتولى الاحتفاظ بالسلم ومراعاة القانون بين الدول كما تفعل الحكومة بين رعاياها .

ومن جهة أخرى حاولت الاشتراكية الدولية أن تحتفظ بالسلم بطريقة عملية ، وهى اتفاق العمال فى أنحاء العالم على ألا يعاونوا فى إذكاء النار التى تعدها الحكومات وأن يقعدوا عن المساعدة اذا ما نشبت الحرب . إلا أن هذه الوحدة الدولية لم تستطع التغلب على عاطفة الوطنية المقدسة وإحلال العاطفة الدولية محلها ، ففى ألمانيا أبى الديموقراطيون الاشتراكيون أن يعملوا لتضحية أعلى المصالح الوطنية فى سبيل المصلحة العامة ، فى حين أن الاشتراكيين الفرنسيين اقتصروا على السعى لانشاء عصبة من الأمم تخضع لأحكام القانون على مثل ما نادى به الكتاب والمفكرون ، معتمدين فى ذلك على قوة رأى العام فى أوروبا فضلا عن قوة العمال

المنظمة . وبالجملة سار الاشتراكيون في أعمالهم على غير هدى لتقاذفهم الأغراض المختلفة والآراء المتعارضة ، ففشلت مؤتمراتهم في الوصول الى نتيجة حاسمة ، ولو عززت الرغبة في الاحتفاظ بالسلم واجتناب الحرب بقدر المستطاع .

مؤتمر لاهى سنة ١٨٩٩ — ولعل أول خطوة عملية في طريق السلم ما اقترحه القيصر نقولا الثانى فى عام ١٨٩٨ بشأن عقد مؤتمر دولى ينظر فى الوسائل التى تؤدى الى تحديد السلاح وإيقاف المنافسة القاتلة التى كان يندفع فيها العالم . وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة لاهى سنة ١٨٩٩ وحضره مندوبون عن ست وعشرين دولة ، ولكن آراء هؤلاء المندوبين تشعبت كثيرا فى بحث مسألة المسائل التى من أجلها عقد المؤتمر وهى مسألة تحديد المعدات الحربية ، ولم يستطيعوا فى النهاية الوصول الى حل قاطع ، ولو أنهم نجحوا فى تعزيز السلم بعض الشيء بإنشاء محكمة دولية للتحكيم فيما عساه أن يقع بين الدول من المشاكل ، على أنه لم يتقرر أن يكون هذا التحكيم إجباريا مما جعل هذه الأداة الجديدة بعيدة عن تحقيق الغرض المقصود من بادئ الأمر .

مؤتمر لاهى سنة ١٩٠٧ — لذلك استأنف دعاة السلم جهادهم فى العالم للوصول الى اتفاق الدول فى شأن تحديد السلاح أو نزعها تماما ، وكذلك قبول مبدأ التحكيم الجبرى فى كل الأحوال . وقد صادفت هذه الدعوة قبولا من كثير من الدول حتى أنها قبلت مبدأ التحكيم فى حل كثير من مشاكلها من تلقاء نفسها . ولما ازدادت الرغبة فى تحسين العلاقات الدولية وقطع دابر الخلاف الذى قد يؤدى الى حرب عقد مؤتمر جديد فى لاهى سنة ١٩٠٧ بغرض إعادة النظر فى مسألة التحكيم وجعلها مبدأ لا ينقض من مبادئ القانون الدولى . وقد تقرّر فعلا قبول مبدأ التحكيم الجبرى ، ولكنه قصر على الخلاف الذى يقع بين دولتين أو أكثر فى تفسير المعاهدات .

السلم فى خطر — لهذا أخفقت الآمال فى تحقيق الوسائل التى تؤدى الى تعزيز السلم وأصبح العالم مهددا بوقوع الكارثة الكبرى ، فقد كان جو السياسة الأوربية متلبدا والخلاف مستحكما الحلقات بين الدول فى مسائل عدة : فهناك مسألة الالزاس واللورين التى كانت جرحا داميا فى قلب كل وطنى فرنسى ، والنزاع الذى اشتدت وطأته بين ألمانيا وفرنسا على تحديد مناطق النفوذ فى شمال أفريقية وغيرها . وكذلك الخلاف الذى وقع بين النمسا والصرب وبين الصرب وبلغاريا على البوسنة والهرسك ومقدونيا ، والخلاف الذى قام بين إنجلترا وألمانيا على التنافس البحرى والتجارى ، وبين روسيا والنمسا فى شأن السيطرة على البلقان ، فاشتدت الحقد والبغضاء فى أنحاء أوربة وتوترت العلاقات بين سائر الدول ، واندفع العالم فى طريق محفوف بأعظم المخاطر والمكاره .

ولعل أول ما أنذر بقرب وقوع الصاعقة ما وقع من الخلاف فى سنة ١٩١١ على مسألة مراکش ، فقد كانت فرنسا تعمل منذ أوائل القرن العشرين لبسط نفوذها على هذه البلاد كما فعلت فى تونس والجزائر من قبل ، ولكن ألمانيا حاولت أن تنازعها السيطرة على هذه البلاد . وحدث فى مارس سنة ١٩٠٥ أن هزمت روسيا " حليفة فرنسا " فى حروبها مع اليابان وانعدم نفوذها السياسى فى أوربة ، فأسرع أمبراطور ألمانيا الى زيارة مراکش "طنجة" وأعلن أن حكومته لن توافق على أى تغيير فى إدارة تلك البلاد من غير رضاها . وهذا معناه أنها كانت تأبى مد نفوذ فرنسا من غير تعويض لها . غير أن الحرب الروسية اليابانية كانت قد قاربت الانتهاء ، فضلا عن أن إنجلترا وقفت بجانب صديقتها " فرنسا " فتقرر فى مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ احترام استقلال مراکش ، وتكليف فرنسا بالمحافظة على النظام هناك . غير أن هذا النزاع تجدد فى سنة ١٩١١ على أثر إرسال جيش فرنسى لاحتلال عاصمة مراکش ، فاحتجت ألمانيا وعززت احتجاجها بإرسال المدفعية " بانثر " الى

”أغادير“ لصيانة المصالح الألمانية، وكاد الأمر يؤدى الى نشوب حرب أوربية لولا تغلب روح المسالمة والاعتدال^(١)، ففي مؤتمر الجزيرة الذى عقد سنة ١٩١١ تقرر إطلاق يد فرنسا فى مراکش نظير التنازل عن جزء من الكونغو الفرنسية الى ألمانيا، وفى هذا انخزال عظيم لسياسة ألمانيا التى اتجهت الى مضاعفة مجهودها البحرى والبرى من ذلك الحين . ولما نشبت الحرب البلقانية سنة ١٩١٢ وخذلت تركيا وأقفل طريق الشرق أمام دول الوسط ، تلبد جو السياسة الأوربية وأصبحت الحالة تنذر بوقوع حرب أوربية عظيمة فى المستقبل القريب .

الفصل الثانى

فاتحة الحرب العظمى

كيف نشبت الحرب — امتشقت أوربة الحسام عام ١٩١٤ فى حرب لم يشهد التاريخ مثلها، وهى ترجع فى أصلها الى التنازع الاقتصادى والسياسى الذى شاهدنا بعض آثاره، وإلى فشل المساعي المتكررة لاجبار الأمم على قبول التحكيم والاذعان لمشئئة محكمة دولية . وأما الباعث المباشر لنشوب الحرب فهو امتداد نفوذ الصرب على أثر حرب البلقان امتدادا هدد طريق ألمانيا الأعظم الى بغداد، وحرك مطامع هذه الأمة السلافية لانقاذ أبناء جنسها الخاضعين لحكم النمسا . وحدث فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ أن قتل وارث العرش النمساوى وزوجته فى بلدة سراجيفو بيد طالبين صربيين، فهاج الرأي العام فى النمسا وأسرعت الحكومة الى مطالبة الصرب بعدة مطالب أهمها الإشراف على التحقيق لاعتقادها بوجود مؤامرة واسعة النطاق تشترك فيها الحكومة الصربية ذاتها . وكانت مذكرة النمسا شديدة اللهجة ، عظيمة

(١) يذهب كثير من الكتاب الى أن تدخل ألمانيا فى شئون مراکش كان بمثابة اختبار لقوة ارتباط

التحدى ، بل كانت في ذاتها إعلان للحرب ، فأذعنت الصرب لبعض الطلبات وترددت في قبول البعض الآخر . فزحفت الجنود النمساوية الى بلغراد في ٢٨ يوليه ، وتأهبت باقى الدول لدخول الحرب بعد أن فشلت المساعي السياسية التي بذلت للاحتفاظ بالسلم . ذلك أن روسيا بدأت بتعبئة جيشها لحماية الصرب والدفاع عن مصالحها في البلقان ، ولما طلب أمبراطور ألمانيا الى القيصر أن يوقف تعبئة جيوشه ، رفض طلبه ، فوقمت ألمانيا الى جانب حليفها النمسا ، ووقفت فرنسا الى جانب روسيا ، بحكم تحالفهما المبنى على المصالح الوثيقة المتبادلة ، وأسمرت ألمانيا الى إعلان الحرب عليهما في ٢ أغسطس ، وشرعت الجنود الألمانية في الزحف بالفعل الى فرنسا في ٣ أغسطس بطريق البلجيك ، تجنباً للمعاقل الحصينة الكائنة على حدود فرنسا الشرقية ، واعتبرت معاهدة سنة ١٨٣٩ الضامنة لحياة البلجيك «قصاصة من الورق» كما جاهر بذلك المستشار الأمبراطورى . فأسمرت بريطانيا الى إعلان الحرب عليهما في ٤ أغسطس باسم الدفاع عن حياة البلجيك ، وفي الحقيقة للدفاع عن المصالح البريطانية ذاتها .

الحرب والدول الأخرى — وهكذا اتسع نطاق هذا الصراع الذى لم يسمع بمثله من قبل ، فألمانيا والنمسا وقفتا الى جانب ، وفرنسا وروسيا وبريطانيا وصربيا والجبل الأسود والبلجيك وقفت الى الجانب الآخر . إلا أن أغلب دول العالم اشتركت في الحرب تدريجاً بدافع مصالحها الخاصة .

فتركيا انضمت الى دولتي الوسط دفاعاً عن كيانها المهدد من دول الوفاق ولا سيما روسيا^(١) ، وانحازت بلغاريا أيضاً الى هذا الجانب مدفوعة بعامل الرغبة في تحرير بلادها من نفوذ روسيا ، وجمع شمل العنصر البلغارى في البلقان تحت رايتها ، بعد أن أخفقت في ذلك في حرب البلقان الماضية ، ثم إن اليابان والصين انضمتا الى الطرف الآخر

(١) أعلنت تركيا أن حيدتها لا يمكن أن تراعى على كل حال في هذه الحرب ، إذ ليس من المعقول أن روسيا والدول الغربية تحافظ على الوسائل الدقيقة المرتبطة باستعمال البوغازين ، فدخولها الحرب في الواقع كانت مسألة حياة أو موت (تصريحات أنور بك — مذرات هندنبرج) .

رغبة في الاستيلاء على أملاك الألمانيين في الشرق الأقصى ، وكما انضمت البرتغال بحكم حلفها القديم مع بريطانيا ، أما إيطاليا فكانت تن من العبء المالى والحرب الذى اقتضته الحرب الطرابلسية ، فلزمت الحيدة أولا على زعم أن تعهدها صريحة بأنها لا تشترك إلا في حروب الدفاع فقط مع حلفائها ، غير أن دول الوفاق خففت عنها أعباءها المالية ، ووعدتها بتحقيق أطماعها في الترتينو والتيرول ، فاتمته باعلان الحرب على حليفها النمسا في ٥ مايو سنة ١٩١٥ ، وأعقبها اليونان ذات المطامع الواسعة في تركيا ، ورومانيا التى كانت تحلم بمد نفوذها على ترانسلفانيا ، وتحرير شعوبها النازلة في أملاك الأمبراطورية النمساوية . أما الولايات المتحدة فقد لزمته الحياد في بادئ الأمر ولكنها أخذت نتجه تدريجيا نحو الحرب ، نظرا لصلة الدم التى تربطها بانجلترا ، والديون العظيمة التى كانت لها عند الحلفاء ، ومركزها الاقتصادى في العالم ، ذلك المركز الذى كان يجعل انتصار ألمانيا إفلاسا لها وخطرا عظيما عليها ، فلما خرجت روسيا من الحرب على أثر الثورة ، ونجحت الغواصات الألمانية في أوائل سنة ١٩١٧ بعض النجاح ، أصبح لامناص من دخول أمريكا الحرب لاسيما وقد تهيأ لها الرأى العام بتأثير « دعوة الحلفاء » عن الفظائع التى ارتكبتها الألمان في باجيكا وفرنسا ، وتأثير النزاع الذى نشأ بين أمريكا وألمانيا على مسائل الحرب البحرية وغيرها ، واليك البيان :

لما ضربت بريطانيا نطاقا على موانئ ألمانيا أثر إعلان الحرب ، وحرمت دخول المراكب المحايدة إليها مهما كان نوع ما تحمله ، أجابت ألمانيا باعتبار المياه البريطانية منطقة حربية ، واستخدمت قواتها البحرية ولا سيما الغواصات لاغراق كل ما يدخل من المراكب إليها ، فاعترضت الولايات المتحدة على عمل الدولتين ، غير أن اعتراضها على الألمانيين كان أقوى وأشد ، لأنهم لم يتخذوا أسباب النجاة لركاب البواخر وبجارتها ، كما حدث للبواخر لوزيتانيا التى غرق من ركبها نحو ألف . ثم إن الألمانيين أخذوا أيضا يهثون الأسباب لتدمير الأرصفة والمعامل والمستودعات الأمريكية التى كانت تستخدم لتوريد المهمات الحربية الى الحلفاء ، ولما ازدادت

العلاقات توترت، فافضت ألمانيا اليابان والمكسيك للاشتراك معها فيما اذا نشبت الحرب بينها وبين أمريكا، وكان لكشف هذه المفاوضة السياسية تأثير بالغ في أمريكا، فقد أعلنت الولايات المتحدة الحرب في ٦ أبريل سنة ١٩١٧، ولم يرتفع صوت بالمعارضة إلا نادرا، وحذت معظم دول أمريكا الجنوبية حذوها في هذا السبيل.

وهكذا امتدت الحرب الى جوانب العالم بأسره، وأثقل كاهل الشعوب بحمل كبير لم تعرفه قبلا، فانه لم يقتصر أمر الحرب على عدد معين من الرجال، بل أرسلت الدول المتحاربة كل الرجال القادرين على حمل السلاح الى الميدان — ولا يستثنى من ذلك إنجلترا التي أجبرتها ظروف الحرب على إعلان الخدمة الاجبارية في أوائل سنة ١٩١٦ وكانت قبلا اختيارية — وحولت الصناعة والزراعة وباقي فروع الحياة الاقتصادية من مجراها الأصلي الى القيام بأعباء الحرب، واستخدمت كل مواهب الرجال كما استخدمت كل مواهب النساء لتحقيق أغراض النصر، فتحولت الحرب من صراع معين الى نزال هائل بين الأمم والشعوب، وتخطى النزال حدود القوات المادية الى القوى الأدبية بأكبر مظاهرها وأوسع حدودها.

حالة الحرب — بلغت الحرب من القسوة والفضاعة مبلغا لم يشهده الناس من قبل، فقد استخدم الصحفيون والكتاب كل وسائل النشر لإثارة البغضاء والأحقاد حتى انعدمت الرحمة وانتزعت أرفع صفات الانسانية كلها من قلوب الشعوب المتحاربة، فلم تترك وسيلة من وسائل الخراب والتدمير واستئصال موارد الحياة إلا استخدمت، وكان للكيميائيين والمهندسين دور فيها لا يقدر، فالغازات الحارقة والمعمية والمواد المنصهرة القاتلة، والغواصات والمدافع البعيدة المرمى، والمقذوفات الهوائية المهلكة، والسيارات المدرعة والدبابات، كلها من آثار هذه الحرب التي بلغت نكباتها في المال والرجال ما لم يحلم به أصدق العارفين. ولعل السلاح الأدبي الذي استخدمه الفريقان لسحق قوات الأعداء المعنوية كان أمضى الأسلحة وأشدّها فتكا في هذه الحرب.

العوامل الفاصلة — ليس من السهل إدراك العوامل الفاصلة في هذه الحرب الآن . فقد تكون صفات الأمم الخاصة من حيث الثبات والصبر وقوة الإرادة قد لعبت دورا مهما ، وقد تكون أساليب الدعوة للثورة والتأثير بالخطابة والكتابة من أكبر العوامل الحاسمة ، وقد يكون الضيق الاقتصادي قد ترك أثره ، ولكن هناك عوامل أخرى فاصلة لا تقبل الشك :

(أولا) الأسطول البريطاني الذي طوق موانئ الأعداء ، وحرّم على المحايدین الاتجار معهم ، وقام بحماية مواصلات الدول المتحالفة ، ونقل الجيوش وزودها بالمؤن والذخائر ، وموّن البلاد البريطانية وحلفاءها على الرغم من محاولة الغواصات فصلها عن العالم .

(ثانيا) كان اشتراك الولايات المتحدة في نهاية الحرب ووضعها مواردها الهائلة من أموال ورجال ومؤن وذخائر تحت تصرف الحلفاء عملا حاسما في ذاته . كما أن دفاع الرئيس ولسن عن القضية المشتركة أكسبها قوة أدبية عظيمة ، ولا ننسى شروطه الأربعة عشرة الشهيرة التي وضعت أساسا معقولا للصالح ، فقد أضعفت الأساس الذي كانت تستند عليه دول التحالف الرباعي في المقاومة ، وعجلت زمن التفكك والانحلال .

الفصل الثالث

أدوار الحرب

يمكن تقسيم الحرب الى ثلاثة أدوار :

(أولا) الهجوم الألماني الأول الذي أوقف عند حدّ المارن وأعطى بريطانيا الفرصة لتنظيم المقاومة .

(ثانيا) حرب الخنادق الذي استمر من سبتمبر سنة ١٩١٤ الى مارس سنة ١٩١٨ بغير الوصول الى نتيجة حاسمة .

(ثالثا) حوادث سنة ١٩١٨ التي بدأت بهجوم الألمان وانتهت بارتدادهم وحلفائهم في كل ميدان .

(١) الدور الأول : الميدان الغربي — زحف الجيش الألماني الى بلاجيكا فسقطت لياج بعد دفاع مجيد ، وأعقبها نامور ، ثم والى الجناح الأيمن والقلب زحفهما في البلاجيك وفرنسا بينما كان الجناح الأيسر يعمل في اللورين . فأسرعت أغلب القوات الفرنسية والانجليزية الى الحدود الشمالية لاييقاف الزحف ، فهزم الفرنسيون عند شارلروا ، وارتد الانجليز عند مونس ، وانتهت موقعة مالهوزن في اللورين بانتصار الألمانين ، فواصلوا الزحف الى ليل ، وارس ، وريمس ، وأميان ، واخترق الفرسان صفوف الأعداء الى نحو ١٢ ميلا من باريس ، حتى خيل للناس أن المدينة ستسقط لا محالة ، فأسرعت الحكومة الفرنسية بالرحيل الى بوردو ، غير أن القوات الفرنسية الانجليزية حملت على الألمان على نهر المارن ، وقامت بحركة التفاف خطيرة حول جناحهم الأيمن الذي انكشف بتهوره في التقدم ، فأرغمتهم على التقهقر الى نهر الأين ، وبذلك استردت فرنسا جزءا كبيرا من بلادها ، وكاد يتحول تقدم الألمانين الى تقهقر ودفاع ، غير أنهم أقاموا المتاريس والحنادق ، لهذا الحلفاء حذوهم وتحولت الحرب من ذلك الحين الى سنة ١٩١٨ الى معارك محلية على طول خط القتال ، الذي كان يبدأ عند أوستند ببلاجيكا ، وينتهي عند الحدود السويسرية .

الميدان الشرقي — أما في الشرق فقد غزا الروسيون بروسيا الشرقية بجموع هائلة تفوق كل ما استطاع الألمان أن يحشدوه في ذلك الميدان ، إلا أن الذي يحكم على شعئون الحرب بالمقادير الواضحة للعيان يرتكب متن الشطط ، فان قيمة الجندی الأدبية ومهارة القيادة العامة هي أعظم العوامل لبلوغ الغرض ، فأكاد الجنرال هندنبرج ومساعدته القائد لودندرف يتوليان الأمر حتى تم إنقاذ بروسيا . وكان يوم ٢٦ أغسطس هو أول أيام ذلك الصراع الدموي الهائل الذي ابتدأ بوقوع

على الترخوم الفاصلة بين البلدين ، إلا أن هذا الهجوم أوقف ، وارتد الجيش النمساوى الى كراكاو ، وبرزيميسل ، ولمبرج ، وأصبح تحت طائلة الخطر ، فنقل مركز الأعمال الحربية الألمانية الى سيليزيا ، واشتركت القوات الألمانية والنمساوية في الهجوم على بولندا لإيقاف زحف الروسيين على أراضي النمسا ، إلا أن تفوق الروسيين تفوقا هائلا في العدد ، وعدم خضوع جيوش النمسا وألمانيا لارادة ومشئئة واحدة ، أرغمهم على التراجع بعد أن أطبقوا على وارسو في أواخر أكتوبر . وفي شهر نوفمبر نظمت الوحدات الألمانية والنمساوية للقيام بعمل حاسم ضد القوة السلافية الهائلة التي أخذت تتحدر على النمسا وألمانيا من جديد ، فاشتبك الطرفان في الملاحم المعروفة الآن بمعركة لودز " وهو صراع هائل يتمثل في الهجوم والدفاع ، في الالتفاف ، والتهدد بالالتفاف ، وفي الاختراق وفي التهدد بالاختراق ، وهو منظر بوحشيته المفزعة يفوق منظر سائر الوقائع التي حدثت الى هذا العهد في الميدان " وقد كان مجيء فصل الشتاء باعثا على شل نشاط الخصمين اذ كان الجليد والثلج يغطيان ساحة المعركة .

وهكذا استطاعت جنود ألمانيا والنمسا أن تنقذ وطنها من غير أن تخرز نصرا قاطعا ، وما الأسباب التي استوجبت عدم الحصول على فوز حاسم إلا انضوب موارد قوتها هناك ، اذ كان الجزء الأعظم من الجيش الألماني في الجهة الغربية حيث كان يتطلب الفصل في الحرب .

في البحار — أما في البحار فقد أسرع القوات البريطانية في هذا الدور الأول بحصار سواحل الأعداء ، فخذت ألمانيا حذوها وأخذت الطرادات الألمانية لاسيما الطراد أمدن تنزل بالمراكب التجارية الانجليزية خسائر فادحة ، واشتبكت فرقة من السفن الحربية الانجليزية مع أخرى ألمانية على سواحل شيلي في نوفمبر سنة ١٩١٤ فتحطمت الأولى . غير أن السفن الألمانية ما لبثت أن تحطمت أيضا عند جزائر فوكلاند في ديسمبر سنة ١٩١٤

الدور الثاني : الميدان الغربي — استمرت حرب الخنادق أكثر من ثلاث سنوات لاقى فيها المتحاربون من أهوال الطبيعة، ووطأة الحرب ما لم يخطر على قلب بشر، فالمعركة التي كانت فيما مضى تلبث ساعات، تحولت الى صراع فظيع يستغرق عدة أشهر، حتى خيل الى الناس أن الصلابة البشرية أصبحت لا حدة لها. غير أن الفريقين أخفقا مع ذلك في القيام بعمل حاسم، وكانت أهم أدوار الصراع في أربعة مواضع :

- (١) ايبر التي كان يربط فيها البريطانيون للدفاع من موانئ المانش .
- (٢) ريمس، وفردان . وكان يعسكر فيها الفرنسيون للدفاع عن باريس .
- (٣) منطقة السوم . وكان يقسمها الفرنسيون والبريطانيون .
- (٤) اراس، وكهبراي . وكان يحرسها البريطانيون أيضا . وهالك أهم معارك هذا الدور العنيف :

على أثر معركة المارن قام الألمان بهجمات شديدة في ساحة ايبر من أكتوبر الى نوفمبر سنة ١٩١٤ ثم في أبريل سنة ١٩١٥ وفي هذا الهجوم الأخير استعمل الألمان أول مرة غازاتهم السامة، فاشتت الخطوط الانجليزية بتأثير المطارق الألمانية القوية، إلا أن الألمان لم يصلوا الى غرضهم في النهاية، وانقضى صيف هذا العام من غير حادث يذكر في هذه الساحة . وفي أواخر سبتمبر انقض الحلفاء على الخطوط الألمانية في اتجاه شمبانيا ولكنهم ردوا على أعقابهم بنحسائر كبيرة .

وفي مستهل العام التالي ١٩١٦ تحول الهجوم الألماني الى فردان بقيادة ولي العهد لفتح طريق الجنوب وطريق الغرب نحو باريس . إلا أن الضحايا الهائلة التي بذلها الألمان عبثا أظهرت خطأ المجازفة في الهجوم على حصون خالدة كحصون فردان فأبطل الهجوم . غير أن الفرنسيين قاموا في أكتوبر بكرة حادة على شاطئ الميزالأمين ففقد الألمان ما اكتسبوه أمام فردان، وأسدل الستارة على هذه المجزرة البشرية العظيمة في ديسمبر .

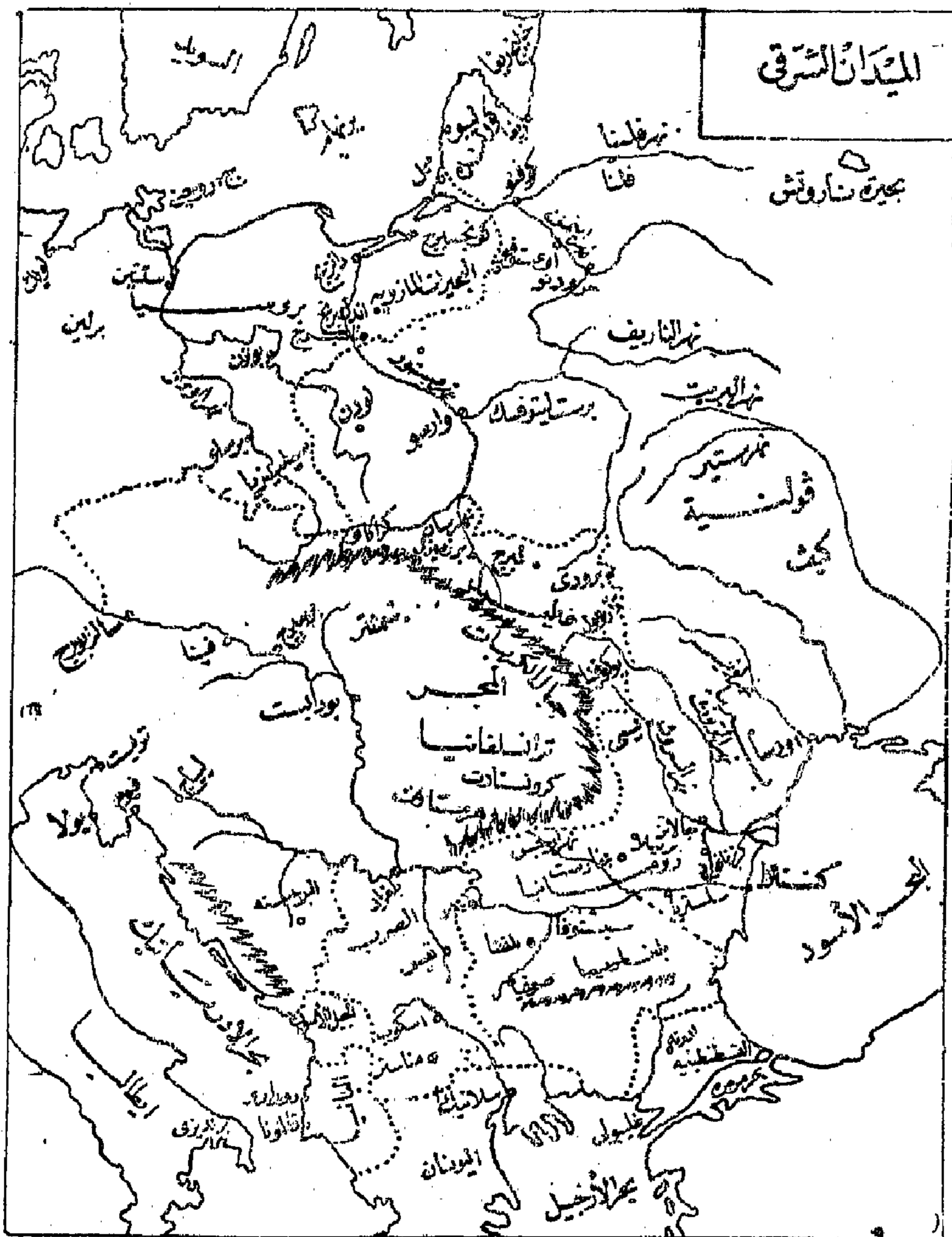
وبينما كانت معركة فردان في أشدّ أدوارها قام الحلفاء في صيف ذلك العام بهجوم عام على منطقة السوم بقوات عظيمة من الرجال والمواد الحربية، وتمكنوا في صراع حادّ دام خمسة أشهر من إرجاع خطوط الألمانين الى الوراء عشرة كيلو مترات على خط يبلغ امتداده ٤٠ كيلومترا وهي نتيجة صغيرة بجانب ما تقاضته من آلاف الأرواح البشرية . ولم يهدأ الصراع في منطقة السوم إلا بهطول الأمطار التي تعذر معها السير . فتنفس الحصان من هول هذه المعركة التي تخطت أهوال فردان .

غير أن هذه الثغرة التي انفرجت في خطوط الألمانين أوجدت المعسكر الألماني الأكبر في مازق حرج ، فقد عرض الجيش لخطر التطويق ، فصيح العزم على التراجع بالخطوط الى وتر القوس المحدد بأراس ، وسان ككتان ، وسواسون ، وقد تم ذلك في مارس سنة ١٩١٧ ، واشتهر الموقف بالحديد باسم موقف سيجفرييد . التزمت ألمانيا بعد ذلك خطة الدفاع في الميدان الغربي ، إذ كانت رومانيا قد انضمت الى الحلفاء في أواخر سنة ١٩١٦ واحتاج الأمر الى استخدام وحدات ألمانيا قوية ضدها .

إلا أن الحلفاء أثاروا عاصفة قوية في خطوط أراس الانجليزية يوم ٩ أبريل فابتدأوا بتمهيد هائل بمجموعات من المدفعية الضخمة ومن مدافع الخنادق ، حتى اذا تزعزعت نقط الدفاع الألمانية بدرجة شديدة ، اخترق الانجليز الخطوط الأولى والثانية والثالثة . غير أنهم لم يستطيعوا الانتفاع بالفوز الذي تيسر لهم . وتغلب الألمان على الأزمة في نهاية الأمر .

وفي المنطقة الممتدة من سواسون الى ريمس اشتدّ إطلاق المدافع الفرنسية مدة الأسبوع الأول من أبريل حتى تحوّلت منطقة الدفاع الى أطلال ، ثم اندفعت الجنود الى الأمام في ١٦ أبريل بقيادة « نيفيل » بطل فردان ، وظلت المعارك متواصلة عادة أسابيع ، وأخيرا سقط المهاجمون إعياء من هول الحرب .

وفي ٧ يونيو أي في وقت تحقق فشل الهجومين السالفين، زلزلت الأرض تحت الخطوط الدفاعية الألمانية على انجاد ويتشائيت ومسين في الشمال الغربي من ليل، وذلك بقوة ألغام انجليزية شديدة الوقع، فتداعت أركان النقط الارتكازية الأساسية، وفي وسط الدخان انقضت الجنود الانجليزية على بقايا المدافعين، فكانت خسائر الألمان من الرجال ومعدات القتال جسيمة. وكان الغرض من هذه المباغلة تقليل التواء البارز في هذه المنطقة تمهيدا لهجوم عظيم في منطقة فلاندر حيث كان مركز الغواصات التي كانت تهدد الحلفاء بخطر جسيم. فلما تم الأمر، بدأ الانجليز في أواخر يولييه معركة هائلة في هذه المنطقة — منطقة فلاندر — فأحدثت



أزمة عظيمة لدى الألمانين كما وقع في هجوم السوم الماضى ، ولم ينقذهم منها إلا مياه السيول التى ملأت الحفر التى أحدثتها القنابل . وقد خفت وطأة هذه المواقع الدموية الهائلة فى أكتوبر دون الوصول الى نتائج حاسمة ، على الرغم من فداحة الخسائر من الجانبين .

وعند اقتراب هذه المعركة من الانتهاء ، قام الانجليز بفأة بهجوم عظيم فى كامبريه فى ٢٠ نوفمبر ، واستطاعوا بفضل دباباتهم (التانكس : وهى عبارة عن أبراج مصفحة تستطيع اجتياز الحفرات والخنادق) وخيالهم من اجتياز الخطوط الدفاعية بأكملها . ولم ينقذ الألمانين من هذه الكارثة إلا كرة دفاعية أجلت العدو عن كل المواقع التى اكتسبها تقريبا . أما القيادة الفرنسية فقد اقتصر على توجيه حملات محلية قريبا من فردان ولاون ، وذلك نتيجة للخسائر التى رزئت بها فى الربيع الماضى .

الميدان الشرقى — فى فاتحة عام ١٩١٥ قرر الألمان القيام بعمل حاسم لأسباب عسكرية وبواعث سياسية أيضا ، فان تراجع الجيوش النمساوية أمام الروسين فى العام الماضى زعزع قوة الحكومة الداخلية ، ومن جهة أخرى بدأت النمسا تشعر بالخطر الذى يهددها من جانب إيطاليا . فبدأ العام بسلسلة وقائع كان الغرض منها سحق القوات الروسية المحتشدة على حدود النمسا وحدود بروسيا الشرقية ، وفى ١٢ فبراير بدأت الأعمال الحربية التى أصابت الجيش العاشر الروسى فى جهة «أوغستوفو» بما أصيب به الجيش الفرنسى فى سيدان ، إذ تمت حركة التفاف واسعة حول هذا الجيش ، وانقض عليه الألمانىون فى موقعة بالغة منتهى الهول ، فخرجوا منها بأكثر من مائة ألف أسير ، وكان قتل الروسين أعظم من عدد الأسرى بكثير . وقد أجابت روسيا على هذا النصر الباهر بحركة هجوم عند حدود بروسيا القديمة ، فأرسلت قوات ذات كثافة هائلة ، ولكنها كانت تسحق على عجل . وأخذت أنهار الدماء الروسية تجرى الى مستهل الربيع فى الوقائع الناشبة فى شمال النارييف وفى غرب النيمن ، على أن ألمانيا لم تجن الثمرة التى كانت تتوقعها ، فان قوات روسية جديدة كانت تحل محل القوات المنحلة فى أقرب وقت .

وفي أثناء ذلك حاول الروسيون في الجنوب أن يقتحموا جبال الكربات مهما كلفهم ذلك من الضحايا ، على زعم أن اندفاع اللجة الروسية في بلاد المجر يضع حدا فاصلا للحرب . فقررت القيادة الألمانية إخفاق هذا الهجوم بالقيام بحركة التفاف من شمال غاليسيا ومن المنعطفات الكبرى من نهر الفيستول في اتجاه كوفنو . فاضطر الروسيون الى التراجع على سائر خطوطهم آخذين في التخلص من حركة التطويق التي تهددهم ، ولم يحجموا عن التخلي عن كل شيء حتى « وارسو » في سبيل التمكن من إنقاذ السواد الأكبر من قواهم ، وهكذا أفلت الدب الروسي من الشباك التي كان يراد اقتناصه بها . واذا كانت دماؤه قد سالت من أكثر من جرح واحد فإن الطعنات التي أصابته لم تكن قاتلة ، فالحسائر التي منى بها الروسيون بلغت من الجسامة مبلغا يجعل الألمانين يطمئنون مدة طويلة ، إلا أن الروسيين أخذوا يجهزون في فترة الشتاء طوفانا هائلا من الجنود في جهة بحيرة ناروتش ، وفي يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٦ أطلقوا النيران على الخطوط الألمانية الشمالية بمدفعية لم ير لها الميدان الشرقى مثيلا من قبل . ثم اندفعت القوات الروسية كمد من الأمواج لا نهاية له ، فقابلهم الألمان ببنيران مهلكة ، واشتد ذوبان الجليد فتحوّلت ساحة القتال الى برك ومستنقعات ، واضطر الروسيون الى تعطيل الحركات الحربية .

وفي شهر يونيه انتقل الهجوم الى جنوب البريت فتداعت الخطوط النمساوية في فولينا ، وبوكوفينا بتأثير الهجمات الروسية التي بلغت قمم الجبال في جنوب الكربات . وقد كانت هذه الأزمة أعظم خطرا من سنة ١٩١٤ لأنه لم يكن في هذه المرة قوات احتياطية ألمانية كبيرة مستعدة للتوسط لتلافي الحالة ، إذ استعر الهجوم الروسي بشدة هائلة على طول الميدان الشرقى ، بينما كان الكفاح في الجهة الغربية مستعرا حول فردان وفي السوم . كما أن الهجوم النمساوي الذي وقع بعد إعلان إيطاليا الحرب في مايو سنة ١٩١٥ على أثر تداعى الخطوط في غاليسيا خفت وطأته في التيرول ، فانتقل الايطاليون الى خطة الهجوم على الاليسونزو ،

ثم جاءت حوادث البلقان فزادت الحالة سوءاً ، فان رومانيا أخذت تنهياً للانضمام الى جانب الحلفاء مدفوعة بتأثير هذه الانتصارات ، وعبثاً حاول الألمانىون تلافى هذه الأزمة فقد اتفقوا مع البلغار على ضرب الحلفاء المعسكرين فى سلايك لارهاف رومانيا ومنعها من دخول الحرب ، إلا أن الجيش البلغارى أخفق فى مهمته ، فقررت رومانيا على الأثر إعلان الحرب فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٦ وأصبح الموقف ينذر بضرب دول الوسط ضربة قاضية .

إزاء هذا الخطر العظيم ، قررت دول التحالف الرباعى إيجاد هيئة قيادة عليا مسئولة للنظر فى المسائل العسكرية العامة ، وعهدت برياستها الى الجنرال هندنبرج وزميله القائد لودندورف . وكان أهم ما اتجهت اليه هذه القيادة إرسال حملة الى رومانيا .

حملة رومانيا — استغرقت هجمات الشرق والغرب كل قوى دول التحالف الاحتياطية ، فأصبحت هذه الدول فى موقف خطير عند ما أشهرت رومانيا الحرب سنة ١٩١٦ ، غير أن القيادة العليا لدول التحالف تمكنت من حشد قوات كافية لمفاجأة العدو على خطوط ترانسلفانيا ، ودوبريجه ، وعهدت بالجيش الأول الى ما كترين الذى تقدم على خط كونستنتزا — كزيرنافورا وعبثاً حاولت رومانيا أن تنقض على مؤخرته باجتياز الطونة فى جهة راسكول يوم ٢ أكتوبر فقد أطبق ما كترين على هذه الجنود حتى أسراً أكثرها . هذا بينما كان القائد فالكنهاين يضرب الرومانيين ضربات شديدة فى هرمانستاد وفى كرونستاد حتى أجلاهم عن ترانسلفانيا . ثم حوّل الهجوم الى مجاز زوردق فدخل الأراضى الرومانية فى ١١ نوفمبر . وكان ما كترين قد تاهب للاتصال بحملة الشمال ، فهزم الجيش الرومانى هزيمة تامة جنوبى السكة الحديدية واستولى على كونستنتزا وأجبر جيوش الأعداء على التراجع نحو الشمال ، ثم نقل القوة الكبرى الى سيستوف ومنها عبر الطونة فى ٢٢ نوفمبر وتم اتصاله بالقائد فالكنهاين فى معركة "أرجيش" حيث سحقته القوى الرومانية

الكبرى ، وتوجت هذه الأعمال بسقوط بخارست في ديسمبر ، وتقهقر فلول القوات الرومانية الى ملدافيا .

وقد حاولت قوات الحلفاء في سلانيك بقيادة الجنرال سراى أن تساعد رومانيا بالوثوب على البلغاريين في اتجاه موناستير ، ولكنها لاقت صلابة كبرى ففشلت في مهمتها . أما الروسيون فقد تابعوا الكرة في غاليسيا والكربات بدل مساعدة حليفهم مباشرة مساعدة فعلية ، غير أن هجماتهم أوقفت في الكربات بعد أن عرضوا أعداءهم لأزمات خطيرة .

ثورة روسيا وظهور البلشفية — وفي صيف العام التالى (سنة ١٩١٧) فاجأت العالم أنباء نشوب الثورة في روسيا وانهيار بناء القيصرية . وقد كان غرض القائمين بالثورة إزالة رغبة الصلح التى استولت على كافة الأوساط الروسية ، إلا أن النتيجة كانت انحلال القوات الروسية انحلالاً مهد الطريق لألمانيا للقضاء عليها ، ومع ذلك لم تشأ هذه الدولة أن تتعرض للحركة حتى لاتعيد شأن معركة فالملى التى جمعت قوى فرنسا المبعثرة ، وكوّنت منها نواة الجيش الذى دوخ أوربة فيما بعد . لكن الحلفاء أدركوا ما يصيبهم من انهيار روسيا ، فعملوا جهد استطاعتهم لابقائها فى الميدان حتى تصل الجيوش الأمريكية الجديدة الى فرنسا ، فأسندت القيادة العليا الى « كيرينسكى » الذى طفق يعمل لإعادة النظام والطاعة فى الجيش ، ثم أخذ فى مهاجمة الخطوط الألمانية النمساوية فى أقصى شمال وجنوب الجهة الشرقية ، فانتصر بعض الشيء على الرغم من الفوضى الناشئة . بيد أن القيادة الألمانية العليا استطاعت بفضل الهدوء السائد فى الجهة الغربية أن تصدّ هذا الهجوم بأحر قريبا من « أترانوبل » فى الجنوب الشرقى فى ١٩ يولييه فمزقت قوات الروسيين ، وخلصت الأراضى النمساوية الألمانية من تسلط العدو عليها . وقد كان فى العزم النزول من بكوفينا ووادى السرت الى ملدافيا للقضاء على البقية الباقية من الجنود الرومانية ، ولكن هذه الحملة كانت تحتاج الى قوات كبيرة ، بينما كانت الحالة فى ايطاليا تستدعى العلاج السريع ، وكذلك كان الاستيلاء

على منطقة ريغا في الشمال ذا أهمية عسكرية وسياسية لتعجيل انحلال روسيا، فوجهت إليها حملة بحرية استولت على جزيرة أويسيل في أكتوبر، وفتحت الطريق المؤدى إلى بتروغراد. وحينئذ اشتد الاضطراب في العاصمة واختل سير الأعمال، بينما كانت عوامل التدمير في الداخل^(١) أشد فتكا من عوامل الأعداء في الخارج، فان الثورة السياسية التي تمت على يد الطبقة المتوسطة وزعيمها كيرنسكي قد تحولت إلى ثورة كومونية هائلة على يد لينين وتروتسكي البلشفيين اللذين كانا يدعوان إلى شيوع الملكية ويذهبان إلى أن الوطنية والقومية آراء فاسدة، وأن الدولية العامة يجب أن تحل محل القومية الخاصة، وأن الحرب بين الشعوب جرم لا يغتفر، فتعاقد البلشفيون والألمان على الهدنة في ديسمبر سنة ١٩١٧ وظلت المفاوضات مستمرة في بريست ليتوفسك إلى مارس سنة ١٩١٨ حين أمضيت شروط الصلح التي نصت على اعتراف روسيا باستقلال فنلندا، والأوكرين، والتخلي عن ساحل البلطيق،

(١) قال أرنست دراهن في كتابه عن ألمانيا الثورية مدة الحرب العالمية: "بعد أن عينت روسيا وزارة من أهل الطبقة المتوسطة في ربيع سنة ١٩١٧ وظهر أن هذه الوزارة الجديدة لا تميل إلى مصلحة ألمانيا رحبنا بنصيحة رجل كان من البلشفيين ثم زاول التجارة في مدة الحرب ومؤداها أن نرسل إلى روسيا فئة من البلشفيين الذي كانوا يقيمون في سويسرا".

وكتب البرخت ورث في تاريخ الأباطورية الروسية: "أن كيرينسكي أبدى أنه وطني متحمس فأحيا الروح العسكرية التي كادت تستنيم بتأثير الحلفاء ولذا جمع الكونت بروكدروف ونزوسفيرنا في كوبنهاغن زمرة من كل صنف من الناس وجعل يوقد الثورة في روسيا جهارا على يد (بارفوس هلفنت) وهو يهودي شرقي داهية كان يحاول في نفسه أن يقضى على الثورة الروسية بفوضوية لا تبقى ولا تذر. وبناء على هذه الخطة ألح في أن يرسل لينين وتروتسكي إلى روسيا لكي يمهدا طريق البلشفية فيها".

وقد كتب الجنرال لودندورف يؤيد هذه النبذات، فقال: إن الثورة شبت في روسيا في مارس تحت رعاية الحلفاء وعلى الخصوص السفير الإنجليزي بوكان نخلع القيصر حلفاؤه أنفسهم حين اكتشفوا أنه كان يتغنى صلاحا منفردا وما كادت الحكومة الجديدة تتسلم الأمور حتى حاولت الاستمرار في الحرب إلى النهاية.

وقد كان من مصلحة ألمانيا حينئذ أن تحبط روسيا حبوطا تاما لأن الحلفاء كانوا يتوقعون نجدة من أمريكا. فتقرر إرسال لينين ليعجل الثورة الروسية ويقوى النزعة السلمية التي بدأت تسرى في روسيا برمتها، وليس هذا بغريب فكما قال بسمارك، في الجهاد الذي لا نتيجة له إلا أحد أمرين: الحياة أو الموت، يقبض الناس على أي سلاح يصل إلى أيديهم ولا يبالون بما يدمرونه بهذا السلاح، إذ لا يبقى لهم من غرض إلا النصر والحرص على استقلالهم. وإنما يبقى للسلم أو الصلح أن يعمر ما تدمر ويصلح ما تخرب «عن مجلة الهلال».

وبولندة، وباطوم، وقارص لدول التحالف كما نصت على حل الجيش والأسطول .
وكان خروج روسيا من الحرب داعيا الى خروج رومانيا بالمثل بمقتضى معاهدة
بخارست (مارس سنة ١٩١٨)، وهى تقضى بالنزول عن الدوبرجة، وتعديل حدود
المجر، وحل الجيش، وتسليم كميات كبيرة من الحبوب والزيوت، وإطلاق حرية
الملاحة فى الطونة .

الميدان الايطالى — دخلت ايطاليا الحرب فى مايو سنة ١٩١٥ وأسرعت
بمهاجمة النمساويين على خطوط الايسونزو من غير نجاح يذكر، وفى ربيع سنة ١٩١٦
بدأت النمسا بمهاجمة التيرول الجنوبية غير أن وطأة الهجوم خفت على أثر تداعى
خطوط غاليسيا، فانتقل الايطاليون الى خطة الهجوم على خطوط الايسونزو من
جديد، واستولوا على جوريزيا فى أغسطس سنة ١٩١٦ فأصبحت المملكة النمساوية
فى أحرج المواقف، لاسيما وأن العناصر السلافية التى حاربت بحماسة وعزم على
خطوط الايسونزو (خلافا لما فعلته فى غاليسيا) أخذت تظهر روح التمرد، لما ارتدت
القوات النمساوية الى خطوطها الأخيرة، فصيح العزم على القيام بحملة مشتركة من
الحلفاء ضد ايطاليا، وبدأ الهجوم من تولمينو يوم ٢٤ أكتوبر فى اتجاه يودين
وكيفيديل فانجالت القوات الايطالية عن خطوطها، وارتدت من موقع الى موقع
بخسائر فادحة حتى نهر البياف، وهناك ثبتت بمعونة الفرق الفرنسية الانجليزية التى
أسرعت لانجادهما على عجل، ولو كان لدى دول الوسط قوات متوفرة إذ ذاك
(راجع الحالة فى الميدان الغربى) لحل بايطاليا ما حل برومانيا من قبل .

الميدان العثمانى — كان لهذا الميدان أهمية خاصة، فان بلاد العثمانيين
وخصوصا البوغازين كانت تفصل الحلفاء عن روسيا وتمنعهم من إمدادها بالذخائر
التي كانت فى أعظم حاجة اليها، فوجهت فى بادئ الأمر قوات عظيمة من الأسطول
البريطانى لاختراق البوغازين فى فبراير سنة ١٩١٥، ولكنها فشلت . ولذا عززت
القوات البحرية بقوات برية أنزلت فى غاليبولى لتعاون القوات على إخضاع الأتراك

وفتح طريق روسيا . ولكن هذه الحملة الجديدة التي كانت تتكوّن في الغالب من جنود أسترالية ونيوزلندية لاقت صلابه وشدة من الأتراك أذهلت الأصدقاء كما أذهلت الأعداء . هذا الى أن القيادة الألمانية العليا قررت القيام بغزو الصرب والجبل الأسود وفتح الطريق الى تركيا لإمدادها مباشرة بالمسال والرجال والذخائر ، وقد تم لها الأمر في ديسمبر سنة ١٩١٥ بمساعدة بلغاريا ، فاضطرت بريطانيا الى الانسحاب من غاليبولى في أوائل سنة ١٩١٦ بعد أن تكبدت خسائر قاذحة ، واقتصرت على ترك قوات من الحلفاء في سلانيك لمراقبة البلقان . غير أن الروسين بقيادة الأرشيدوق نقولا عولوا على الاتصال بالحلفاء بطريق الشرق ، فاخترقوا القوقاز الى أرمينيا في فبراير سنة ١٩١٦ واستولوا على المواقع الحصينة في أرضروم ، وطرابزون ، ولكنهم في النهاية أجبروا على الارتداد نظرا لحزونة الأرض وصعوبة التموين .

حملة العراق — بعد أن فشل البريطانيون في فتح طريق روسيا ، وطدوا العزم على فتح أملاك السلطنة العثمانية في الشرق ، ففي خريف سنة ١٩١٥ خرجت قوات بريطانية من الهند لغزو العراق ، فتقدم الجنرال تونشند على الدجلة واستولى على كوت العمارة وكادت بغداد تسقط في يده ، إلا أن الأتراك استجمعوا قواتهم وحملوا على البريطانيين فردّوهم على أعقابهم ، وحاصروا الجنرال تونشند في كوت حتى اضطرّ أن يسلم اليهم في أبريل سنة ١٩١٦ ، غير أنه في السنة التالية تقدّمت قوات بريطانية جديدة بقيادة الجنرال «مود» على الطريق القديم فاستولت على كوت واحتلت بغداد في مارس سنة ١٩١٧ ، واستردّ البريطانيون مركزهم المزعزع في الشرق .

حملة فلسطين — أما في جنوب فلسطين فقد حاول الأتراك الخروج منها لغزو مصر من غير أن يعدّوا لها العدة الكافية ، فارتدّوا على ضفة القنال من غير أن يصيبوا غايتهم (أغسطس سنة ١٩١٦) وتحوّل دفاع البريطانيين الى مهاجمة الأتراك

في بلادهم (يناير سنة ١٩١٧) بعد أن أتموا الخط الحديدي الذي أعد لإمداد قواتهم الزاحفة على فلسطين، ومدوا أنابيب المياه العذب في صحراء سينا . إلا أن هجومهم فشل أمام غزوة «لأن حملتهم كانت مقصورة على التعرض للجبهة وخالية من الفن الحربي» . وحينئذ أسندت القيادة الى الجنرال أللنبي في حريف ذلك العام، وعلى يديه تم فتح هذه البلاد نظرا لتشتت قوى الترك وتفوق القوات البريطانية في العدة والعدد، فسقطت يرسبع في أكتوبر وبيت المقدس في ديسمبر . وبذا أصيبت السياسة التركية بنكبة أدبية خطيرة، ولا ريب أن نقص وسائل النقل في هذا الميدان وفي ميدان العراق وسوء حالة التموين وعجز المحصول ومعاداة العرب للحكومة تعد من أعظم عوامل هذا الانحلال .

الحرب البحرية والغارات الهوائية — أسرعت إنجلترا على إثراء إعلان الحرب باتخاذ قرارات صارمة لعزل ألمانيا عن بقية العالم ، ففي ٢٠ أغسطس و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدرت قرارات المجلس بإيقاف التجارة الألمانية مهما كان نوعها ومهما كان مصدرها ، وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا أيضا أن بحر الشمال يعد منطقة حربية وأن كافة المراكب التجارية يجب أن تسير بطريق المانش وفي خط معين في بحر الشمال حتى تحكم المراقبة . أما ألمانيا فقد استخدمت من بادئ الأمر عدة طرادات وأحصها الطراد امدن لإغراق المراكب التجارية الإنجليزية في عرض البحار، ولكن عملها هذا لم يؤثر كثيرا في سيادة الانجليز البحرية، فعادت وأعلنت في ٤ فبراير سنة ١٩١٥ أن المياه الإنجليزية تعتبر منطقة حربية، واستخدمت عددا من الغواصات لإغراق مراكب الأعداء، فأجابت إنجلترا على هذا الإعلان بقرار ١١ مارس سنة ١٩١٥ الذي حرمت فيه تجارة المحايدین مع ألمانيا . وحدث أن أغرقت ألمانيا الباخرة لوزيتانيا التي كانت تقل أكثر من ألف مسافر فتحتك الرأي العام في العالم ضدها حتى اضطرت أن توقف عمل غواصاتها قليلا ، ولكنها عادت الى العمل من نوفمبر سنة ١٩١٥ الى فبراير سنة ١٩١٦ وحينئذ أغرقت الباخرة ساكس وكان هذا حادثا مفاجعا لا يقل عن حادث لوزيتانيا فأعلنت

ألمانيا عزمها على أن تقرّر عملها البحري حسب القوانين المعمول بها ، على الرغم من أن سلاح الغوّاصات كان يستدعى في الواقع قوانين جديدة كما انترفت أمريكا بذلك في مذكرة ٥ مارس سنة ١٩١٥ لـ إنجلترا .

وفي أثناء ذلك عمد الألمان الى مهاجمة عواصم إنجلترا بالطائرات ، وضرب البلاد البحرية بالقنابل ، فقتلوا عددا كبيرا من الأهالي ، وخرّبوا كثيرا من الدور والمساكن ، غير أن هذا كله لم يحقق الآمال ، فتقرّر خروج الأسطول الألماني لمقاتلة الأسطول الإنجليزي قتالا قد يكون حاسما للحرب .

معركة جتلند — وفي أول يولييه عام ١٩١٦ خرج الأسطول الألماني من موانيه ولاقى القوّات البريطانية الأمامية تحت قيادة الأميرال بيتي ، فاشتبك الفريقان في الموقعة الشهيرة باسم جتلند ، وخسرا خسارة كبرى . ولما أسرع الأسطول البريطاني الأعظم بقيادة الأميرال جليكو الى مكان الموقعة ارتدّ الألمانىون الى موانئهم وعولوا على إعادة استخدام سلاح الغوّاصات ضدّ مراكب الأعداء والمحايدين على السواء داخل المنطقة الحربية . ولتبرير هذه السياسة يقول الجنرال هندنبرج : "إنه أصبح من اللازم إزاء سياسة الحلفاء التي ترمى الى إجاعة ٧٠ مليونا من الكائنات البشرية ، اتخاذ وسائل مماثلة لتقليل آلام شعبنا ، وللتخفيف عن جيشنا الذي يقوم بمهمة من أقسى المهام . ففي هذه المصارعة التي لا أثر للرحمة فيها إنما توجد شريعة واحدة قابلة للتنفيذ ، وهى العين بالعين والسنّ بالسنّ ، وكل ما عداها ليس سوى تفريطا في دمائنا . نعم ، إنه كان من الواجب مراعاة الاعتدال حتى لا يتعرّض الشعب لأخطار وأرزاء أعظم مما يراد إنقاذه منها ، إلا أن الفائدة الحربية أصبحت فى النهاية تكاد تمس باليد ، فانتا لو توصلنا الى وضع حدّ لصنع المواد الحربية لدى الأعداء ونقلها بطريق البحر ، لأصبحت الحالة على جانب عظيم من السهولة ، ولو عرقلت الأعمال العسكرية فيما وراء البحار ، فإن ذلك يخفف العمل على الدول المتحالفة جميعا ، ولو تمكنت الغوّاصات أيضا من إحراج بلاد الحلفاء فى نقل المواد

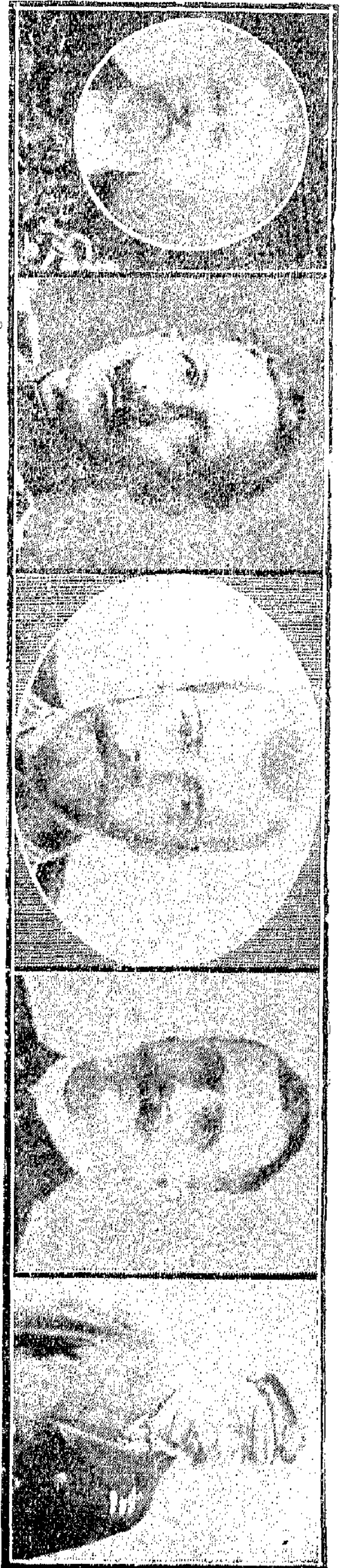
الغذائية وعمر قلة تجارتها في العالم لأرغموا في النهاية على الصلح ، لذلك كانت الغزافات في هذا الوقت أعظم وسيلة حربية لإحداث عمل حاسم في مجرى الحرب ، بعد أن أخفقت المساعي في ختام سنة ١٩١٦ لحمل دول الحلفاء على قبول الصلح ، بل لقد كانت في فاتحة سنة ١٩١٧ المصدر الوحيد لإنهاء الحرب . ولذا تقرّر في ٩ يناير سنة ١٩١٧ أتر انتهاء مشاغل الحملة الرومانية وتوفير الوسائل التي تحول دون انضمام الدول المحايدة المجاورة الى صفوف الأعداء ابتداء حرب الغواصات بلا قيد . إلا أن الحلفاء أحكموا مراقبة البحار واستطاعوا نقل الجنود الأمريكية ومعدّاتهم قبل أن تستطيع الغواصات القيام بعمل حاسم في الحرب كما سنرى .

(٣) الدور الثالث : الحالة الأدبية — إن تكوين الرأي العام وتأثيره في سير الحوادث هو بلا ريب من أعظم مظاهر هذا القرن ، ولذا كان استقصاء الحالة الأدبية للشعوب لا يقل في أهميته عن استقصاء الحالة العسكرية .

ألمانيا — مما لا شك فيه أن تطوّر الحوادث الحربية لغير صالح ألمانيا قد أخرج صدور الألمانين ، وقد ضاعفت هذه الحالة صعوبة التكوين اليومي الذي نشأ عن الحصار وعجز الحصول وتتابع الدول في الاشتراك في صف الحلفاء مما أثبت انحطاط السياسة الخارجية الألمانية . ثم إن مقتضيات الحرب الهائلة أوجبت سن قانون الخدمة الإضافية والوطنية والبرنامج المسمى « برنامج هندنبرج » وكان يقضى بوضع الأمة بأسرها تحت تصرف الحكومة للقيام بالأعمال التي تتطلبها المسألة الكبرى ، وكان يظن أن قبول القانون سيكون مظهرا جديدا من مظاهر إرادة الشعب ، إلا أنه أحدث على العكس جزعا ورعبا في النفوس ، فنشأ عن هذا الضيق العام تأليف أحزاب قوية لمصارعة الحكومة الامبراطورية " لأن الشعب مهما كان حاصلا على قوى أدبية عظيمة لا يستطيع الثبات الى مالا نهاية إزاء ما يصادفه من النقص العظيم في مطالب الحياة ، فوجد ذوق الأفكار المهيجة من حالة الشعب السيئة أرضا صالحة لبذر الثورة السياسية والاجتماعية بين الأهالي والجيش معا " . وكان

الحلفاء يزيدون في إتلاف الحالة الأدبية أيضا فلم يقتصروا على الحصار البحري بل لجأوا الى ما يسمونه ترويح الدعوة لدى العدو، فأمطروا أعداءهم نشرات كان الغرض منها تسميم الخصم أدبيا ودعوته الى الثورة ضدّ الحكام . قال بسمارك : "إن إنجلترا لا تتردد في حالة الحرب في تحريك عوامل الثورة في بلاد أعدائها" . وهو بذلك يشير الى خطاب كاننج في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٢٦ في مجلس النواب حين قال : "إن هذه البلاد اذا اشتركت في حرب ما لا تتأخر عن استخدام كل عوامل الفوضى والاضطراب في بلاد أعدائها لمصلحتها" فمنذ بدأت الحرب أسرعّت إنجلترا وحلفاؤها الى مصارعة خصومهم أدبيا كما صارعتهم ماديا ، فكانوا يمطرونهم وابلا من النشرات التي يشيرون فيها تارة الى استبداد العسكرية البروسية ، وطورا الى انعدام الروح الديمقراطية في ألمانيا واستبداد القيصر وحاشيته ، وكانوا يرددون عبارات اليأس من الوصول الى نصر نهائي ، ويشيرون الى رغبة الحلفاء في صلح عادل مبني على التفاهم واحترام حقوق الشعوب في حين أن حكام ألمانيا يعرفون مساعي السلم ، لرغبتهم في استعباد الشعوب وسيادة العالم . ولما نشبت الثورة الروسية ، أخذت الدعوة ترمى الى ثورة اجتماعية أيضا ، على زعم أن الحرب تستعر لمصلحة «الرأسماليين» على حساب العمال الفقراء الخ . أما في بلاد حلفاء الألمانين فكانت الدعوة ترمى الى التفرقة والانتقاص على حليفهم الكبرى ، وإثارة العناصر الأجنبية فيها بعبارات خلافة الحق تقرير المصير، حتى تنزع تلك العناصر الى خيانة حكامها في هذه الأزمة الكبرى . فلما كانت سنة ١٩١٨ ، انغrust هذه الدعوة ، بدهائها المدهش ، ومهارتها الفائقة ، في نفوس الشعوب حتى تلاشت المقاومة ، وازدادت الرغبة في الصلح بأي ثمن اعتمادا على وعود الحلفاء في صلح عادل "وانقسمت البلاد الى أحزاب تعمل لنصرة أغراضها قبل نصرة الوطن ، وغاضت كل الترعات القومية ولم تبقى إلا نزعة حب الذات" . ومن الغريب أن الحكومة الألمانية وقفت أمام هذه الكارثة الكبرى موقف العاجز فلم تعمل لتربية الرأي العام في بلادها وبلاد حلفائها على المقاومة والثبات ، وتركّت

بعض رؤساء وقواد الدول العظمى



رئيس جمهورية فرنسا

أميراطور ألمانيا

قيصر روسيا

ملك إيطاليا

ملك إنجلترا



فرش

لودندورف

هيندنبيرج

ميج

الشعوب من غير قيادة، فريسة لأصحاب الأغراض القتالة في الداخل والخارج، بل لم تعمل لمقابلة الدعوة بمثلها في بلاد أعدائها وبلاد المحايدين“ .

فبينما كان الحلفاء يعملون بكل وسائل النشر من صحافة وكتابة وصور ورسوم لتحميلها مسؤولية الحرب وفظائع الباجيك وسوء معاملة أسرى الحرب وكل ضروب الفساد الاجتماعي والسياسي، ويظهرون أنفسهم مظهر المجاهد لنصرة الديمقراطية ونصرة الشعوب ضد العسكرية الوحشية، كانت ألمانيا مقصرة عاجزة في هذا الميدان. ولا ريب أن هذا العجز مصدره طبيعة الخلق الألماني الذي يأبى إلا مواجهة الحقائق، كما أن مصدره جهل الألمانين بالطبيعة البشرية واعتمادهم على قواهم المادية، وضعف التربية والتقاليد السياسية بينهم ضعفا مدهشا .

النمسا — كان من نتيجة الفشل العسكري والسياسي ونقص المواد الضرورية للعيشة تفاقم الحالة في بلاد النمسا، واضطراب العناصر الأجنبية على الأخص . ولا ريب أن موت الإمبراطور فرانسوا جوزيف كان خسارة كبرى لأن فقدته قضى على الرابطة التي كانت تجمع شعوب هذه الدولة. وقد حاول الإمبراطور الجديد أن يعتاض عن النفوذ الشخصي بمنح يسديها لمجموع شعبه، إلا أن العناصر الأجنبية كانت تمنى من قبل الحلفاء بآمال أوسع، فلم تلتق هذه المنح بالقبول . ولذا كانت رغبة الشعب النمساوي عظيمة في التعجيل بالصلح بعد أن أصبح الأمل ضعيفا في الوصول إلى حل مرض .

تركيا — كانت المتاعب التي تشكو منها النمسا من جراء العناصر الأجنبية تتكرر في تركيا ولا سيما من العرب النازلين في سوريا وغيرها. وقد تخرجت الأحوال من انتشار المجاعة التي نشأت، لا من جراء القحط، بل من عدم توافر وسائل النقل .

ولا يخفى أيضا أنه كانت تصارع الجمعية الاتحادية المتسلطة على الحكومة حينئذ، أحزاب مختلفة، من أجل أغراض سياسية، فكانت تجيش تحت السكون

الظاهر عوامل تلك النزعات المختلفة، وكانت تظهر عيانا في بعض الأحيان في شكل محاولة يراد بها قلب الحكومة .

بلغاريا — ساد الشقاء في بلغاريا أيضا لعدم توافر المؤن وسوء الإدارة، فان هذه البلاد لم تستطع في عهد استقلالها أن تشيد حكومة على أساس وطيء الدائم، فتعددت فيها الأحزاب التي لم تدخر وسعا في الحمل على الحكومة وحلفائها حتى في وقت الشدة والخطر .

الحلفاء — كانت جوانح الفرنسيين تمتلئ حقدا على الألمان ، وكانت الحكومة تستحث الشعور الأدبي في بلادها بغير هوادة، وتطأ بالأقدام كل رغبة ترتفع لإعادة السلام الى نصابه قبل الانتصار ، وفي جانب ذلك كانت حاجيات المعيشة وأسباب الراحة توفر للبلاد .

وفي انجلترا تسلطت الحكومة على الرأي العام بقوة الصحافة وغيرها من أساليب نشر الدعوة، وكانت تفتح له أبوابا واسعة من العظمة السياسية والعظمة الاقتصادية وتدعوه الى الايمان بالحرب كجهاد مقدس في سبيل الحرية والانسانية، وكانت اذا ألمت بالبلاد أزمة عظيمة وارتفعت أصوات المصلح كما رفعها لانسدون وغيره أطفئت سريعا بقوة تسلط الحكومة ومهارتها .

وفي ايطاليا كانت الحماسة الحربية معدومة ، إلا أن أطماعها الاستعمارية وارتباطها ارتباطا اقتصاديا عظيما بدول الحلفاء أجبرها على البقاء في صفهم . أما في أمريكا فقد كانت العاطفة السكسونية والمصاحبة التجارية ، فضلا عن الصوت المنبعث لنصرة الانسانية وإعلاء منار الحرية في العالم، يدفع أهلها الى العمل من غير فتور أو ملل . على أن الذي شجع هذه الدول حقيقة هو ما آنتسته من الانحطاط الأدبي في صفوف أعدائها، فان رجال السياسة في ألمانيا لم يخفوا شيئا عن أعدائهم من مصائبهم الداخلية، فدلوا بذلك على أنه لم تتوافر لهم التربية السياسية الكاملة، التي يعتبر من أهم مظاهرها قدرة التغلب على العواطف وعدم مطاوعة الهوى .

الحالة العسكرية — بعد سقوط روسيا ورومانيا وإصابة إيطاليا بهزيمة فادحة ، أصبحت النمسا قادرة على الاحتفاظ بكيانها من الوجهة العسكرية ، وكذلك بلغاريا التي لم يبق أمامها إلا مقدونية ، وتركيا التي خف عنها عبء روسيا ، وأصبحت قادرة على أن تقوى مركزها في سوريا والعراق . أما ألمانيا فقد استطاعت نقل أغلب قوتها من الميدان الشرقى الى الميدان الغربى ، فأعيد التوازن فى الرجال بعض الشيء ، وإن يكن قد بقى للحلفاء التفوق فى الطيران والمدفعية ، فتقرر القيام بهجوم عام على خطوط الحلفاء فى ربيع سنة ١٩١٨ لأن أوان دخول أمريكا بقواها السليمة فى المعترك أخذ يقترب شيئا فشيئا على الرغم من الغواصات ، "وكان ينتظر من جهة أخرى أن ينعش الهجوم قوات التحالف الأدبية ، وينتشل الشعوب من تبرمها من حالات الشقاء التى باتت فيها" .

الفصل الأخير — كان الغرض الأساسى من الهجوم شطرقوى الأعداء الدفاعية شطرا تاما بحيث يفتح باب للوصول الى أرض مكشوفة صالحة للقتال . وقد تقرر فتح هذا الباب فى خطوط أراس — كامبرية — سان كانتان فى يوم ٢١ مارس . فلما بدأت الأعمال الحربية ، لم يستطع الجناح الأيمن التقدم أبعد من الخط الثانى من استحكامات الحلفاء ، ونجح القلب فى دخول الخطوط الثانية فقط ، وأما الأيسر فقد تقدم تقدما عظيما فى الجهة الغربية من سان كانتان ، وأصبح من المستطاع الوصول الى أميان ، وشطرقوى الأعداء بعض الشيء ، غير أن جنود الحلفاء هرعوا من كل مكان للذود عنها ، وعبثا حاول الألمان دفع كل قواهم للاستيلاء على المدينة ، رغبة فى شطرقوى الحلفاء ، وتقريب أجل النصر ، فان قواهم كالت هنا كما كالت على طول خط الهجوم .

وفى ٩ أبريل تحوّل الهجوم الى منطقة أرمتير — لاباسيه للوصول الى المانش والتسلط على القواعد الانجليزية ، فتكفل العمل بالنجاح فى بادئ الأمر ، وبلغت القوات الألمانية جبل كيميل ، ولكن الفرنسيين أسرعوا لنجدة حلفائهم ، فأوقف

الزحف ، وتحول الهجوم المفاجئ الى سواسون في ٢١ مايو لإجبار الجنود الفرنسية على العودة الى الجنوب ، فنجح الألمان نجاحا باهرا في أول الأمر وعبرت جنودهم نهر المارن عند شاتوثيري ولكن القيادة الفرنسية استدعت الجنود الأمريكية لأول مرة ، فاستطاعوا بقواتهم السليمة إيقاف الزحف في هذه المنطقة ، كما أوقف في دائرة ريمس ، وشمبانيا الجنوبية حيث بدأ الألمان بهجوم جديد .

حينئذ تحول الجنرال فوش الذي أسندت اليه قيادة الحلفاء العليا الى الهجوم بعد أن وهنت قوات الألمان . ففي ١٨ يوليو حمل الفرنسيون حملة بغائية على الخط ما بين الأين والمارن ، فاخترقوه في عدة نقط حتى أصبحت الجنود القائمة في بارزة المارن في أشد خطر ، فتقرر الارتداد منها على عجل لتلافي الكارثة الكبرى . ولما ساد السكون مؤقتا في الجنوب ، هجم الانجليز بجمع هائل من التانكس في ٨ أغسطس عند أميان تحت أذيال الضباب الكثيف ، ولم تصادف هذه المركبات أية عقبة في طريقها طبيعية كانت أو صناعية ، وأصبحت مواقف الألمان حرجة للغاية . وفي ٢٠ أغسطس تكررت هذه الوشبات الفجائية الهائلة بين الواز والأين فاندفع الألمان الى وراء مسافات بعيدة . وفي ٢١ أغسطس مد الانجليز جبهة الهجوم شمالا الى «بايوم» وزحزحوا الأعداء عن مواقعهم . وفي ٢٦ هجموا أيضا عند أراس وكبريه بنفس النجاح ، فارتد الألمان إزاء هذا الهجوم المتكرر الى خط سجنفريد . وفي ١٢ سبتمبر بدأت معركة جديدة في الجنوب الشرقي من فردان وأصيب الألمان بهزيمة خطيرة . وفي ٢٦ سبتمبر تكررت الهزيمة في ساحة شامبانيا . وفي أواخر سبتمبر تزعزعت خطوط الألمان بأكلها ، ولكنها لم تتداع أركانها ، غير انه حدث في هذه الآونة ثغرات عظيمة في التحالف الرباعي كما سترى .

بلغاريا — استمرت المصارعة الحزبية على حدتها في بلغاريا حتى أدت الى تغيير الوزارة في أوقات حرجة ، وأوجدت قلة المواد الغذائية وتأثير الحلفاء بكل الوسائل كراهة للحرب ولا سيما بين أفراد الجيش ، فحدثت فتن عديدة وكثرت حوادث الفرار . وازداد الحال حرجا على أثر هزيمة الألمان في الميدان الغربي ، فقد ازداد

عصيان الجنود في وجه العدو ، حتى أنهم غادروا مراكزهم بدون قتال تقريبا عند هجوم الحلفاء يوم ١٥ سبتمبر . وعبثا حاول الجنود والضباط الألمان الموجودون في بلغاريا أن يبثوا روح الحمية والنخوة في الجنود فان تفكك الجيش كان تاما . وما بقي منه ارتد عن مواقعه الحصينة في جرادسكو واسكوب بلا مقاومة أمام قوات ضعيفة من الأعداء . وفي ٢٩ سبتمبر وقعت بلغاريا عقد الهدنة .

تركيا — في أوائل سنة ١٩١٨ هاجم العثمانيون على نجاد أرمنيا الجيوش الروسية بنجاح ، ثم اخترقوا الحدود الأرمنية مندفعين الى البقاع القوقازية بأمل الاستعاضة عما فقدوه من الموارد ، وحاولوا أيضا دخول فارس أملا في مهاجمة جيوش الانجليز المعسكة في الجزيرة ، وكان يجب على تركيا أن تحصر مجهودها في سوريا وفيما بين النهرين ، لأنه بينما كانت جنودها تعمل في نجاد القوقاز وشمال فارس ، قام الانجليز بهجمات غير ناجحة في سورية لصعوبة التموين وسوء المواصلات . ولكن في ١٩ سبتمبر تقدم الانجليز فجأة في سهل الشاطئ ، فاخترقوا خطوط العثمانيين من غير صعوبة ، واحتلوا عواصم البلاد الواحدة تلو الأخرى .

وقد كان سقوط بلغاريا في هذا الوقت داعيا الى تخوف تركيا على بلادها في أوربة لأنها أصبحت غير محمية من الغرب ، فقررت قبول شروط الهدنة في ٣١ أكتوبر .

النمسا — هجمت النمسا عيشا على شمال إيطاليا في صيف هذا العام حتى لم تعد لديها قوة مادية أو أدبية كافية لتجديد الحرب مما حمل الامبراطور على بذل مجهودات عظيمة للتوصل الى إبرام الصلح ، فلما هاجمتها إيطاليا في أكتوبر تفكك الرباط السياسي والعسكري عند أول ضربة ، واضطرت الى قبول الهدنة في أكتوبر وبها سلمت للعدو أراضيها ومكنته من الحدود الألمانية .

ألمانيا — ٢٩ سبتمبر الى ٧ نوفمبر : على أثر المواقع الأولى تحوّل القتال في الميدان الغربي الى سلسلة تقهقر ودفاع من جانب الألمان ، وفيه قام الفريقان بمجهودات لم يسمع بمثلا من الواجهة الجسمانية أو الواجهة الأدبية ولا سيما في الخطوط

الألمانية، حيث كانت أوقات الراحة لا تكفى لتجديد الوحدات المتلاشية والمنهكة قواها وإرسال الأمداد اللازم لها وتوزيع بقايا الفرق المنحلة على وحدات أخرى . وكان الضباط والجنود يسقطون من شدة الإعياء إلا أنهم عند ما يستشعرون الخطر الداهم ينتفضون وينهضون سريعا لصد الهجمات . ولقد قاتل كثير من الضباط بل كثير من أرقى أركان الحرب فى الصف الأول، وكثيرا ما حملوا البنادق فى أيديهم، وكثيرا ما استحال على القيادة العليا أن تصدر أمرا آخر سوى الأمر الآتى : ” الثبات الى الموت “ !

الهدنة — ولما وصلت أنباء الشرق فت فى أعضادهم كما فت فى أعضاد الأمة ونمحت بقية حماسة نفوسهم، لأن إنشاء خطوط جديدة فى الشرق والجنوب كان بعيد الوقوع، مما دعا الى وجوب البحث عن حل سريع، فبذلت مجهودات عظيمة لحمل قوى الشعب على التحول للقتال، ولكن هذا كله ذهب عبثا ” فقد سقط الشعب قبل سقوط الجيش “ وأضحى من المستحيل التغلب على الضغط الهائل الذى كان يزداد يوما فيوما . فتقرر توسيع سلطة الشعب، وطلب التوسط فى الصلح من الرئيس ولسن ليلة ٥ أكتوبر على مقتضى الشروط التى وضعها فى ١٨ يناير سنة ١٩١٨، إلا أن ولسن اشترط فى مذكرات ٩ و ١٧ و ٢٣ أكتوبر نزع سلاح ألمانيا البرى والبحوى حتى تصبح عاجزة من استئناف الحرب، وحينئذ اختلفت وجهات الرؤساء العسكريين ورجال الحكومة، واستقال لودندورف الذى أبى أن يرضى بهذه الإهانة، أما الحكومة فقد قبلت شروط ولسن بأكملها يوم ٢٦ أكتوبر، ووضعت القائد (جروز) مكان لودندورف، وكان همه الأعظم تراجع خطوط الدفاع الى موقع أترس — ميز (٤ نوفمبر) لأن السقوط أصبح عاما والقوات اضمحلت لاضمحلال الشعب . ولو حدث أقل ترعزع فى الداخل أو فى خطوط المؤخرة لأصيب الجيش بكارثة مدلهمة . وهذا الترعزع حدث بالفعل، ففى ٩ نوفمبر بدأت الثورة لأن رئيس الولايات المتحدة أصر على اعتقال القيصر كشرط أساسى للصلح، فاضطر ولهم الى الاعتزال ” ليوفر على الوطن ضحايا أخرى، ويمكنه من الحصول على صلح أكثر ملاءمة “ . وفى ١١ نوفمبر عقدت الهدنة .

الفصل الرابع

الصلح

ويل للغلوب !

اشترك الحلفاء جميعا في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في أوائل سنة ١٩١٩ ، غير أن القرارات الأخيرة تمت على يد المستر لويد جورج والرئيس ولسن والمسيو كلمنسو والسنيور أورلندو مندوبي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا على التعاقب ^(١) .

وقد كانت قاعدة أعمال المؤتمر شروط الصلح التي وضعها الرئيس ولسن في ١٨ يناير وقبلها الأصدقاء والأعداء معا ، وهي تتضمن أربعة عشر بندا أهمها :
إجلاء عن الأراضي المحتلة ، كفرنسا وبلجيكا وغيرها . تحرير الألزاس واللورين . استقلال بولندة . تقليل التسليح . حرية التجارة . حرية البحار . إنشاء عصبة أمم .
البت في أمر المستعمرات الألمانية وشعوب الأمبراطورية العثمانية والنمساوية على قاعدة « حق تقرير المصير » .

(١) أصبح مركز ألمانيا حرجا جدا منذ أواخر سنة ١٩١٦ نظرا لتفوق الحلفاء في الرجال والمعدات وكان هذا التفوق يزداد على التوالي بينما كانت موارد دول التحالف الرباعي آخذة في التناقص ، ففي سبتمبر سنة ١٩١٦ طلب من رئيس الولايات المتحدة التدخل في إبرام الصلح فلم يعر هذا الطلب شيئا من الأهمية في بادئ الأمر حتى اضطرت دول التحالف أن تخبر أعداءها مباشرة في الأمر (١٢ ديسمبر) غير أن الحلفاء رفضوا هذا الطلب في مذكرة ٣٠ ديسمبر . وفي ١٨ ديسمبر خابر ولسن الدول المتحاربة لإعلان شروط الصلح التي ترضاها فاقترحت دول التحالف (٢٦ ديسمبر) المناقشة في الأمر بين الدول المتحاربة في بلاد محايده . أما الحلفاء فقد رفضوا الصلح (١٢ يناير) بهجة أشد مما جاء في مذكرة ٣٠ ديسمبر . وفي يولييه سنة ١٩١٧ أعلن الرشتاغ رغبته في الصلح . وتوسط البابا أيضا لهذا الغرض ثم دارت مناقشات عديدة بين الدول المتحاربة في أواخر هذا العام وفي صيف عام ١٩١٨ ولكن بغير نتيجة .

غير أن شروط ولسن لم تتحقق في مغزاها ومعناها ، فقد فشل الرئيس في تطبيق القواعد التي اتخذت أساسا للصالح ، ولم يستفد من المركز الأدبي العظيم الذي وضعه فيه العالم حينما دخل المؤتمر ، فتمت التسوية على المبادئ القديمة ، مبادئ العمل على إشفاء الأحقاد لا العمل على إزالتها ، مبادئ إثارة المصالح الخاصة على المنفعة العامة ، مبادئ الإرهاق والاستعمار على مبادئ الحق والعدل والحرية ، وهكذا حبطت الآمال والأمانى التي عقدت على المؤتمر ، وهوت الولايات المتحدة أدبيا في نظر العالم ، ولو أنها كفرت عن عجز رئيسها برفض المصادقة على أعمال المؤتمر .

معاهدة فرساي — في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ وقع مندوبان عن ألمانيا شروط الصلح في نفس القاعة التاريخية التي توج فيها ملك بروسيا أمبراطورا لألمانيا ، في ١٨ يناير سنة ١٨٧١ ، وتشتمل شروط المعاهدة على مواد تأديبية ، ومواد تبين الحدود الجديدة لألمانيا وأخرى حربية واقتصادية .

الشروط التأديبية — اعتبرت ألمانيا مسئولة عن قيام الحرب وارتكاب أشنع الجرائم في سبيل رغبتها في التسلط على العالم ، وكذلك حملت مسئولية ما أصيبت به المدينة من فقد الملايين من المال والرجال والفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عن الحرب ، واشترط عليها قبول محاكمة القيصر وأعوانه من القادة الحربيين والسياسيين باعتبارهم المدبرين لوقوع الحرب والمسؤولين عن الاعتداء الذي وقع على حقوق الأفراد والشعوب ، هذا فضلا عن إلزام ألمانيا بدفع التعويض اللازم لتعويض المناطق التي خربتها الحرب ، وإلغاء معاهدة برست ليتوفسك ومعاهدة بخارست .

الحدود الجديدة لألمانيا — أعيدت الألزاس واللورين الى فرنسا ، وحررت الأراضي البولندية وأقيمت فيها حكومة حرة ، وأعطيت فرنسا حق احتلال واستغلال وادي السار (Saar) لمدة خمس عشرة سنة تحت إشراف عصبة الأمم ، وفي نهاية تلك المدة تترك الحرية لأهل تلك المنطقة لتقرير مصيرهم في المستقبل .

وأضيفت الى البلجيك بعض المناطق الواقعة شرق حدودها ، كما أعطى الأهالى فى سيليزيا ، وشلسويج هلمستين ، ومنطقة دانتريج ، حق البت فى مصيرهم (وقد ضمت الأولى لبولندة والثانية للدانيمارك والثالثة بقيت حرة) .

وأما مستعمرات ألمانيا الأفريقية فقد استولت عليها إنجلترا تحت ستار الانتداب لإدارتها من لدن عصبة الأمم . وكذلك استولت اليابان على كياتشاو .

الشروط الحربية — جعل الحد الأقصى للجيش الألماني مائة ألف جندي ، وألغى التجنيد الاجبارى ، وحظر على ألمانيا الاحتفاظ بأسطول حربى ، وصنع المعدات والذخائر الحربية زيادة عن قدر معين ، كما حظر عليها تشييد القلاع والحصون أو إيجاد ثكنات عسكرية أو نقط حربية على الشاطئ الأيمن لنهر الرين لمسافة ٥٠ كيلو مترا . وأما الشاطئ الأيسر فتقرر أن يحتله الحلفاء لمدة أقلها خمس سنوات وأكثرها خمس عشرة سنة لضمان تنفيذ المعاهدة ، ويمكن إطالة أو تقصير ذلك الأجل تبعاً لما تبديه ألمانيا من الاخلاص أو المماطلة فى التنفيذ ، وفوق كل هذا احتفظ الحلفاء بحق الأشراف على التعليم العسكرى فى ألمانيا ومراقبة ما تصنعه من الذخائر لضمان عدم الاخلاص بهذه الشروط .

الشروط الاقتصادية — أرغمت ألمانيا على تسليم أسطولها التجارى ، وتقديم ما يطلب منها من المواد الأولية ، ودفع غرامة حربية باهظة على أقساط سنوية بنسبة ما قدر لها من الكفاءة المالية ، وعلى الجلمة قيدت البلاد اقتصاديا كما قيدت حربيا بالرغم من التناقض العظيم بين إرغامها على دفع مبالغ طائلة على سبيل التعويض ، وانتزاع كل وسائل الدفع فى وقت واحد .

معاهدة سان جرمان — وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقعت النمسا المعاهدة التى قضت باستقلال الشعوب الخاضعة لها كالمجر ، وصقلية الشمال الذين تكونت منهم دولة التشيكوسلوفاكيا ، وصقلية الجنوب الذين أصبحت تضمهم دولة

يوجوسلافيا، وكذلك امتدت حدود إيطاليا شمالا وشرقا حتى دخلت فيها كل المناطق الإيطالية الأصل بل وبعض المناطق النمساوية، كمنطقة تريستا. وقد أدرك السياسيون الآن أن النمسا لم تكن وحدة سياسية فحسب، بل وحدة اقتصادية أيضا، وانحلالها على هذه النحو ضاعف أزمة أوروبا.

معاهدة نويلى — وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ أمضت بلغاريا المعاهدة التى نزلت فيها عما كسبته خلال الحرب العظمى بل ومعظم ما أخذته فى الحرب البلقانية سنة ١٩١٣

معاهدة سيفر — وفى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ أرغمت حكومة الأستانة على توقيع هذه المعاهدة التى قضت بالاعتراف بوضع مصر تحت الحماية البريطانية وانتداب إنجلترا لإدارة شئون فلسطين والعراق، وفرنسا لإدارة سوريا، وضم تراقيا وجزء من الأناضول الى اليونان، وقسمت باقى أراضى الأناضول الى مناطق نفوذ بين الحلفاء، ووضعت الأستانة وكذلك البوسفور والدردنيل بعد تحطيم قلاعهما تحت رقابة الدول، واعترفت المعاهدة بالشريف حسين ملكا على الحجاز.

عصبة الأمم — أما عصبة الأمم التى عقدت عليها الآمال الكبار فانها أقيمت على أساس ضعيف، فقد تقرّر إنشاء مجلس يضم مندوبى الدول التى يقرّر قبولها فى العصبة، وتشكيل هيئة تنفيذية من مندوبى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وأربع دول أخرى يعينها مجلس العصبة، وتقرر أن يكون إجماع الدول التسع شرطا أساسيا لجعل قرارات العصبة نافذة المفعول، غير أنه لم تعين وسائل تنفيذ القرارات بصفة قاطعة، وبذا ظهرت العصبة بلا سلطة فعلية فى الواقع، كما أن جعل الأغلبية فى المجلس التنفيذى لدول الحلفاء معناه فى الحقيقة احتفاظ هذه الدول بمخالفة مستديمة تملئ إرادتها على دول الوسط، وفى ذلك تناقض بين ومنافاة صريحة لروح الإخاء ومبادئ الإنسانية التى يراد أن تجرى عليها السياسة الدولية.

أوروبا عقب المؤتمر — ليس من السهل الآن تقدير النتائج المترتبة على المعاهدات التي أبرمت عقب الحرب الكبرى، ولا النجاح الذي يمكن أن تصادفه هذه المعاهدات، ولكن هناك ما يبعث على الاعتقاد أنه طالما كانت المعاهدات لا تقوم إلا على إملاء رغبة الغالب على المغلوب فإن حظها من النجاح قليل .

ففى تركيا هب الأتراك فى وقت حسبهم فيه العالم على وشك الفناء الأخير يضربون مثلاً جديداً على القوة الحيوية الكامنة فى نفوسهم ، فقد لموا شملهم فى سهول الأناضول ونجادهما ، وجمعوا مؤتمراً وطنياً يمثل الأمة بدل المجلس الذى عطله الحلفاء فى الأستانة ، وأقاموا من بينهم حكومة فى أنقره ، منفصلة عن الأستانة ، يرأسها جندى كبير هو القائد مصطفى كمال باشا ، وجعلوا يعملون لاسترداد قواهم الحربية الممزقة حتى إذا تهيأت لهم الأحوال ، أخذوا يعلنون بطلان معاهدة سيفر و يضعون العراقيل فى سبيل تنفيذها ، وعبثاً حاول الحلفاء أن يخضعوا تلك القوة الجديدة بجيوش اليونان التى كان لها النصيب الأكبر فى إرث العثمانيين ، فقد وقف هؤلاء فى بادئ الأمر ينازعونهم ذلك الإرث حتى إذا اشتد عضدهم حملوا عليهم فى خريف عام ١٩٢٢ حملة شديدة . مزقت جيوشهم واضطرتهم الى الجلاء عن أراضى الأناضول . حينئذ اضطّر الحلفاء الى إعادة النظر فى معاهدة سيفر . وفى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ استرد الأتراك كل ما كان لهم فى الأناضول وتراقيا وانجلى الحلفاء عن الأستانة ، ونزلوا عن مقدار عظيم من الغرامة الأولى ، كما نزلوا عن كل ما لهم من الامتيازات فى تركيا . على أن هذه النهضة لا تقف عند حدّ تركيا وحدها ، ففى مصر والعراق وفلسطين وسوريا والحجاز تتجمع الصفوف وتنكشف الأيام عن حوادث ذات بال مآلها القضاء على كل ما تقرّر فى معاهدة سيفر .

هذا وأما فى ألمانيا فقد كان من جرّاء القرارات المعقدة التى وضعها الحلفاء فى المعاهدات التى فرضوها على خصومهم ، وصعوبة تنفيذ بعضها ولا سيما الشروط المالية والحربية ، أن أخذت تختلف وجهات نظرهم باختلاف مصالحهم ،

فاضطروا الى عقد عدة مؤتمرات متوالية لمعالجة أوجه الخلاف فيما بينهم ولكن بلا جدوى ، فقد تشددت فرنسا في مطالبة ألمانيا بكل ماقترته معاهدة فرساي من التعويضات مهما كان في ذلك من الخطر على الحالة الاقتصادية في أوروبا . وأما إنجلترا فقد رأت في مطامع فرنسا وسياستها خطرا عسكريا لا يقل عن خطر ألمانيا القديم ، كما أنها رأت أن مصالحها التجارية تقتضى بالتساهل مع ألمانيا ومساعدتها للانعاش اقتصاديا ، وقد وقفت إيطاليا موقفا وسطا بين الفريقين ، بينما احتفظت أمريكا بعزلتها وابتعادها عن الشؤون الأوروبية وأخذت تطالب الحلفاء بما لها عندهم من الديون ، فلما عجزت فرنسا عن إشراك حلفائها لإرغام ألمانيا على الدفع ، انفردت بالعمل واحتات وادى الرور الشهير بمعادنه ، غير أنها لم تجن الفائدة التي كانت تبحثها لأن قدرة ألمانيا على الدفع كانت تقتضى إنعاشها اقتصاديا ، ولذا قبلت فرنسا أخيرا الاشتراك مع الحلفاء في إعادة النظر في مشكلة التعويضات على أساس تقرير وضعته لجنة من الحلفاء وسمى تقرير « دوز » وهو ينص على إقراض ألمانيا مبلغا كبيرا من المال تستطيع به إنهاض صناعاتها في نظير دفعها التعويضات على أقساط معينة تزداد بازدياد انتعاش ألمانيا ولكنه لم يمكن تنفيذ ذلك المشروع بحذافيره لظهور عقبات عملية مختلفة كانت نتيجة اجتماع مؤتمر من الخبراء الماليين يمثلون ألمانيا والحلفاء والولايات المتحدة فاتفقوا على مشروع جديد وقعوه في باريس في يوتيه ١٩٢٩ وبه حدد دين ألمانيا نهائيا وحددت الأقساط السنوية كما تقرر إلغاء المراقبة والقيود التي كانت موضوعة على بعض موارد الثروة الأهلية في ألمانيا لضمان دفع الأقساط السنوية واستبدل ذلك النظام ببنك دولي تشارك فيه ألمانيا ويسمى بنك التسويات الدولية تكون مهمته الإشراف على تسديد الأقساط وتوزيعها ويعرف ذلك المشروع باسم مشروع « يونغ » (Young) .

أما مسألة تأمين فرنسا من الخطر الألماني ، وهي المسألة التي جعلت فرنسا ترفض طويلا إنعاش ألمانيا ، فقد تطورت تطورا خطيرا في السنين الماضية . وأثارت مناقشات حادة بين الدول ذات الشأن ، فقد كان المأمول أولا أن تحالف

انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة لضمان تنفيذ معاهدة فرساي ومنع ألمانيا من محاولة الأخذ بالثأر . إلا أن سياسة العزلة التي اتبعتها أمريكا فيما يختص بالشئون الأوروبية جعلت إنجلترا ترفض كذلك أن ترتبط مع فرنسا في محالفة لا تعرف نتائجها .

ومن ثم وضعت الدول في سبتمبر سنة ١٩٢٤ حلاً للمشكلة على قاعدة إبرام ميثاق للسلام العام ، وهذا الميثاق يقتر مبدء التحكيم الاجبارى لفض الخلافات التي قد تنشأ بين الدول قبل أن يستفحل أمرها ، ويقتر القواعد العامة التي تتبع في اتخاذ وسائل التأديب ضد المعتدى ، كما أنه ينص على تفصيل الاجراءات التي تتبع لأجل إعلان الاعتداء وتقرير التدخل في سبيل التحكيم أو التأديب .

غير أن وزارة المحافظين التي أعقبت حكومة العمال في إنجلترا أبت أن تقيد بمجهود ترغمها على التدخل في كافة الشئون الأوروبية ، ورفضت أن تبرم الميثاق نهائياً ولذا بقيت العلاقات الفرنسية الألمانية شديدة التوتر الى أن وضعت ألمانيا في ٩ فبراير سنة ١٩٣٥ اقتراحاً مؤداه وضع أساس للسلم في منطقة غرب أوربة التي كانت موضع الخطر على الدوام .

وفي مؤتمر عقد في لوكارنو في أكتوبر سنة ١٩٢٥ بين ألمانيا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا والبلجيك وضعت معاهدة مؤداهها ضمان الحدود التي وضعتها معاهدة فرساي بين ألمانيا من جهة والبلجيك وفرنسا من جهة أخرى ، وفيه قطعت هذه الدول الثلاث عهداً على نفسها ألا تبادى إحداها الأخرى بحرب ، إلا اذا صدر قرار باتفاق الآراء من جمعية الأمم بالالتجاء للحرب ، ففي هذه الحالة فقط يستطيع أى فريق منها اتخاذ تدابير حربية : ومعنى هذا أن يكون التقاضى والتحكيم مبدءاً أساسياً من مبادئ السياسة في غرب أوربة ، وألا يلتجأ الى الحرب إلا باقرار الدول وبعد فشل كافة وسائل السلم ، وقد تعهدت إيطاليا وانجلترا باعتبارهما فريقاً من المتعاقدين بأنهما تؤيدان ألمانيا اذا اعتدت عليها فرنسا وبلجيكا والعكس بالعكس . والمعاهدة تذكر بايضاح وجلاء أن هذه المعاهدة لا تمس سلطة جمعية الأمم بأى حال بل إن

الغرض منها هو معاونة الجمعية في مهمتها ، حتى اذا اشتد ساعدها وازدادت قوتها استطاعت أن تقدم ضمان السلامة الذى انطوت عليه معاهدة لوكارنو . ولتحقيق أغراض هذا الميثاق تقرر أن تلتحق ألمانيا بعصبة الأمم فى ظرف أسابيع قليلة وأن يكون ذلك على قدم المساواة بينها وبين الدول الأخرى .

وقد اجتمع مندوبو الدول فى لندرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ للتوقيع على المعاهدة بصفة قاطعة بعد مصادقة برلمانات الدول الموقعة على الميثاق ، وفى سبتمبر التالى دخلت ألمانيا عصبة الأمم لتوطيد دعائم السلم المرجى ، بيد أن هذا السلم لن يتحقق إلا اذا ضحيت المصالح الخاصة فى سبيل المصلحة العامة ، وانتصرت الدول للضعيف ضد القوى أيا كان ، وإلا كان القرن العشرين قرن نزاع وجهاد لتحقيق أحلام ولسن ، كما كان القرن التاسع عشر عهد جهاد لتحقيق مبادئ حقوق الانسان .

المصادر

تاريخ عصرنا (Gooch) — تاريخ العصر الحديث (Hodges) — مذكرات هندنبرج — مذكرات لودندورف — تاريخ الحرب (التيمس) — تاريخ الحرب العظمى (F. M. Bridges) — تاريخ الحرب (H. Vast) — أخبار وحوادث وصور الحرب (مطبوعات الحكومة الانجليزية) .

 Bibliotheca Alexandrina



0398974